جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية الحقوق والعلوم السيـــاسية

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــــادةدكتوراه

في العلاقات الدولية تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني

التدخل الأجنبي وأثره على الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي

دراسة حالتي ليبيا ومالي

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد (ة): صخري نجية

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة

طيبي محمد بلهاشمي الأمين	أستـــــاذ	جامعة وهـــران 2	رئيـــــسا
بن زحاف فيصل	أستـــــاذ	جامعة وهـــران 2	مشرفا مقـــــررا
بن سادات نصر الدين	أستـــــاذ	جامعة وهـــران 2	منـــاقشا
شرقي محمود	أستـــــاذ	جامعة البليدة 2	منـــاقشا
عطية إدريس	أستـــــاذ	جامعة الجزائر 3	منـــاقشا

السنة 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله غافر الذنب وقابل التوب ورافع الدرجات وهادينا سواء السبيل،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير صلاة وأزكى تسليم، أما بعد

أول ما نفتتح به عملنا المتواضع هو كلمة شكر فالشكر أولا لله عز وجل الذي

وفقنا لأداء هذا العمل المتواضع

والشكر بعدها لأساتذتي الذين أناروا لي طريق العلم

و الشكر لأعضاء لجنة المناقشة وعلى رأسهم الأستاذ'' بن زحاف فيصل ''الذي

سهر على توجيهي ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته.

إهـــــداء

إلى من أبصرت الوجود بنورهما

أمي وأبي

إلى كل العائلة الكريمة

إلى كل رفقاء الدرب

إلى جميع أساتذتي الكرام وعلى رأسهم

أستاذي المشرف "بن زحاف فيصل"

إلى كل من ساهم من قريب ومن بعيد في إنجاح هذا العمل المتواضع

نجية صخري

مقدمة

يكشف الحديث عن قضايا الأمن والتدخل في العالم عن مجموعة من المتغيرات أدت إلى تحول مسّ المفهومين معا، سواء ما تعلق منها بالجانب النظري والواقع الدولي الذي كان لهما الفضل في هذا التحول، فإفرازات نهاية الحرب الباردة وما أنتجته من واقع دولي يقوم على الهيمنة الغربية ونموذجها الداعي لعولمة حقوق الإنسان وفرض نموذج اقتصادي صالح لكل الشعوب والمجتمعات.

ويعتبر مضمون مفهوم الأمن وانتقال الدراسات الأمنية من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع البشري المجتمعي، أي انتقال التركيز من أمن الدول إلى أمن الأفراد وهو ما اصطلح عليه بمقاربة الأمن الإنساني، إلى طبيعة وبنية التهديدات ذات النمط الجديد من الأخطار غير العسكرية ذات الطابع المجتمعي.

عكس مفهوم الأمن بمنظوره التقليدي الذي يركز على الدولة كوحدة تحليل أساسية يهدف الأمن الانساني إلى تحقيق أمن الفرد، ويدعو الدول إلى أن تكفل لمواطنيها الأمن والاستقرار وسبل البقاء وأسباب الرزق والكرامة،وذلك بالتركيز على الأبعاد السبع للأمن: البعد الاقتصادي، الصحي، الغذائي، الثقافي، السياسي، المجتمعي والبيئي، والذي يشمل على حد سواء حماية الناس من التهديدات الخطيرة والواسعة الانتشار.

ولم تعد الدولة في هذا الإطار الفاعل الوحيد المسؤول عن تقديم الأمن والحماية للأفراد، فالأمن الإنساني يتطلب تعاونا دوليا لتحقيقه بأدوات مختلفة كالمساعدة الإنسانية والتنمية الإنسانية، وبالمقابل يمكن بالتدخل العسكري حماية المدنيين من نظام تسلطي أو من جماعات إرهابية، وعليه برز مفهوم التدخل الدولي لأسباب إنسانية بصورة مميزة لظروف زادت فيها حدة الصراع في أقاليم العالم المختلفة واندلاع العشرات من الحروب الأهلية الداخلية، وكذا على نحو أوقع أعدادا هائلة من الضحايا وتفجرت قضايا انتهاكات حقوق الإنسان بفعل هذه الحروب، لاسيما في تلك المناطق التي انتشرت فيها بدوافع قومية أو لغوية أو دينية.

ومن هذا المنطلق برزت نداءات من جانب الكثير من المهتمين بحقوق الإنسان تطالب بضرورة التحرك في مواجهة هذه الصراعات، والدعوة لإعطاء المجتمع الدولي الحق في التدخل لوقف هذه الانتهاكات الجسيمة داخل الدولة المستقلة، حتى ولو تطلب الأمر القيام بعمل عسكري دولي ضد دولة ذات سيادة تحت مبرر حق التدخل الإنساني لحماية الإنسان من بطش نظم الحكم الاستبدادية،

وهنا تحدد شرط تطبيق حق التدخل الإنساني بأن الدولة التي يمكن لمجلس الأمن التدخل فيها قد وصلت إلى حالة الانهيار، ما يستدعي تدخلا خارجيا يسعى لوقف جرائم ضد الإنسانية أو محاربة الإرهاب وإعادة بناء الدولة على أساس مكافحة الفساد والإصلاح الديمقراطي وغيرها من الشعارات والذرائع.

إن عملية إسقاط المفهومين السابقين –التدخل الأجنبي– الأمن الإنساني– على منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها فضاء تحول وبقوة من منتصف القرن الماضي إلى معضلة مركزية، وتتعلق أساسا بأن معظم الدول الحديثة في منطقة إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خاصة نشأت أساسا من صفقات القوى الاستعمارية دون مراعاة لمفهوم الدولة القومية **Nation state**، مما أدى إلى نزاعات حدودية وإثنية متعددة ووقوع خلل بين الدولة وبين مختلف فئات المجتمع، حيث انجر عن هذا المشكل العديد من المظاهر السلبية: الصراعات العرقية والدينية، المجاعة، النزوح واللاجئين، ونتيجة له سمح هذا الضعف البنيوي بصعود دور فواعل أخرى غير دولاتية تعتبر نفسها بديلا لسلطة الدولة الهشة: الجماعات الإثنية(الطوارق)، العشيرة والقبيلة (ليبيا)، وهو أمر حوَّل منطقة الساحل الإفريقي لبؤرة أزمات مزمنة قابلة للانفجار في أي لحظة.

من جهة أخرى مهدت الاكتشافات المتلاحقة بالمنطقة للموارد الطاقوية والمعدنية التي يزخر بها باطن أرضها إلى زيادة أهمية الساحل من الناحية الاقتصادية والجيوسياسية، وهو ما جسده زيادة التدخل الخارجي في المنطقة ليتحول العامل الخارجي في السنوات الأخيرة إلى عامل مهم ومؤثر في مقاربة الأمن الإنساني بمعناه الحقيقي، وهي المقاربة التي منيت بالفشل الذريع في إقامة علاقات مستقرة مع بلدان المنطقة وبالنظر من زاوية ضيقة تخدم اهتماماتهم الإستراتيجية وحسب للقوى الكبرى.

فرغم استقلال دول منطقة الساحل الإفريقي عن الدول المستعمرة إلا أن امتداد جذورهذه الأخيرة لا تزال ثابتة في هذه المستعمرات، وتفسير الإشكالات التي صاحبت نشأة الدولة الوطنية في منطقة الساحل الإفريقي بعد استقلالها واصطدام شعوب المنطقة باستمرار الاستعمار بطرق أخرى وفق نظرية "ما بعد الاستعمار" (Past colonialism theory)، وهي علاقة باتت تربط فرنسا كدولة وريثة للساحل الإفريقي بحكم أنها من مستعمراتها السابقة، ففرنسا تحاول العودة لإفريقيا بقطع الطريق أمام قوى أخرى منافسة لها في المنطقة، كالولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين وغيرها من خلال

تدخلاتها العسكرية في القارة؛ وآخرها التدخل العسكري في مالي عام 2013 والتدخل العسكري في ليبيا عام 2011 المدعوم بحلف الناتو، باستخراج واستصدار قرارات أممية تبرر تدخلها العسكري تحت ذرائع عديدة معظمها سياسية أكثر منها قانونية، كوقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي والقضاء عليها كلية في منطقة الساحل وبلاد المغرب العربي، ووجود دواعي إستراتيجية في عدم إعطاء فرصة لهذه الجماعات المتطرفة بالاستيلاء على ثروات المنطقة من يورانيوم وذهب ونفط وفوسفات، ثم ذريعة حماية المدنيين الليبيين في إطار التدخل الإنساني لإضفاء الشرعية الدولية عليه.

لكن بالنظر إلى الأحداث الجارية فالتدخل أصبح مسيَّسا تشوبه الشكوك، أهو لحماية الإنسان أو لتحقيق مصالح شخصية؟ ومن ثمة غدا التحرك والعمل مرهونين بمنطقة الساحل بإرادة هذه الدول وعلى رأسها الو.م.أ، تلك الإرادة التي تتحدد وفق اتجاهات المصلحة بمعناها المباشر وغير المباشر وهذه الانتهاكات للقانون الدولي العام لن تزيد إلا من الخطر على الدول التي تدخل في نطاق مصالح الدول الغربية.

وفي إطار ما أسماه "باري بوزان" بـ"الأمن المركب" كان لزاما على الجزائر إيجاد حلول سياسية باقتراح مبادرات دبلوماسية متعددة مع دول الجوار كمصر و تونس من أجل تفادي أي تدخل أجنبي آخر في منطقة الساحل، وقطع الطريق أمام قاعدة أفريكوم وتأمين حدودها بعيدا عن الوصاية الأمريكية والأجنبية في المنطقة وازدواجية العمل في الأزمة المالية والليبية، من حلول سلمية سياسية ودبلوماسية في ظل مستقبل المنطقة، والتي كان قد حددها الرئيس الراحل بومدين بقوله: "إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"[1].

1. أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع دراستنا أهمية كونه مرتبط بالدرجة الأولى بإحدى القضايا المستجدة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية المتمثلة في الأمن، الذي لا زال النقاش دائرا حوله لأنه يمثل قيمة عليا

[1]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.43.

يضحي من أجلها الأفراد والشعوب لبقاء الدولة الوطن، فأمن الإنسان أصبح جوهر الأمن وأن الفرد هو القيمة العليا في معادلة الأمن، فلا يتحقق الأمن القومي إلا بتحقيق الأمن الإنساني.

والدراسة طرحت فكرة أساسية تدور حول إنعكاسات التدخل الأجنبي في دول منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الإنساني، رغم توافرها على ثروات طاقوية ومعدنية باطنية في تحقيق آمال ورغبات شعوبها، الأمر الذي أدى إلى فشل الدولة وتحويل ولاءاتهم من الولاء للدولة إلى الولاء لفواعل غير دولية، خاصة بالمناطق التي تعاني الحرمان والفقر وانعدام الاهتمام ولو بأدنى الحقوق الأساسية للفرد، إذ نجحت هذه الفواعل في سد الفراغ الذي تركته الدول– حالتي مالي وليبيا– لتشهد الدولتين حروبا داخلية وتمردات ولدت حالات من الفوضى عكست عجز الدول في تدارك الأوضاع، وتفاقمت الأمور أكثر جراء اختزالها في الحل الأمني العسكري، دون فهم للأسباب الحقيقة لهذه المشاكل والمتعلقة أساسا برفاهية الأفراد وكرامتهم، دفع في الأخير المجتمع الدولي إلى الاتفاق على التدخل العسكري في كلا الدولتين بغض النظر عن الذرائع المقدمة لمجلس الأمن لاكتساب شرعية التدخل دون تقديم حلول سلمية كمرحلة أولية، ليضفي هذا التدخل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

أما على المستوى العلمي فتحاول الدراسة تسليط الضوء على التدخل الأجنبي وأثره على الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي– دراسة حالتي ليبيا مالي– وتداعياته على واقع الأمن الإنساني فيهما، وكذا دول الساحل خاصة في ظل انتقال الحدود من كونها حدود مانعة إلى اعتبارها حدودا مائعة، تعمل على نقل العديد من الأزمات والمشاكل من الداخل إلى الخارج.

بالإضافة الى ذلك عدم وجود تنسيق أمني مشترك بين دول المنطقة، وهذا راجع لسببين هما : مصالح وتدخلات القوى الكبرى التي تزيد من صعوبة إيجاد مقاربة أمنية مشتركة، إلى جانب عدم تكافؤ الإمكانات والوسائل لدول المنطقة أمام شساعة المساحة وعدم اتفاق صناع القرار في هذه الدول في كيفية التصدي لأي تدخل أجنبي.

هذه التحولات فرضت على الجزائر تكيفا والوضع الراهن بإدراك صناع القرار انتهاج تصور أمني قائم على ركائز الأمن الإنساني دون التخلي عن الآليات العسكرية في سبيل التعامل مع تطورات الأزمة الليبية وإفرازاتها على دولة مالي، إذ نطمح من خلال هذه الدراسة إلى كيفية تعامل الجزائر مع هاتين الأزمتين في ظل مستقبل المنطقة إلى الانتقال من حق التدخل إلى مسؤولية التدخل والحماية.

2. مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا للبحث في الموضوع "التدخل الأجنبي وأثره على الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي– دراسة حالتي ليبيا مالي"، منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي، يمكن إيجازها كالآتي:

أ- **المبررات الموضوعية:** ان الموضوع يدخل في صميم دراسات العلاقات الدولية التي يتوجب تناولها، والتي يثار بشأنها استفسارات يقتضي الإجابة عنها، خاصة مثل هذه المواضيع التي تشغل الرأي العام في ظل التحولات المتسارعة في العالم العربي في ظل "الحراك العربي" في صورة الأزمة الليبية وارتدادات ذلك على الأمن المالي، وهي التطورات التي تعطي لموضوع الأمن في منطقة الساحل الإفريقي حركية متجددة في بعث مشاريع بحثية تخص هذا الفضاء، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمقتضيات تحقيق الأمن الوطني في الجزائر، فالتدخل الأجنبي وما يخلفه من تبعات على الأمن الإنساني في كل من مالي وليبيا سيؤثر حتما على دول الجوار، التي تعاني أصلا من تصاعد النشاطات الإرهابية على إثر هذا التدخل، الذي حرك مكامن هذه الجماعات وازدياد عدائيتها على المنطقة مخلفا بذلك فقرا مدقعا على جميع مناحي الحياة.

ب-**المبررات الذاتية:** لا يخلو أي مشروع بحثي من دوافع ذاتية وشخصية بحكم أن نظرة الباحث في بداية عمله ومشواره العلمي لابد أن يعطي اهتماما ومجالا من الدراسة لمواضيع تهم وطنه بالدرجة الأولى، خاصة وأن منطقة الساحل الإفريقي على وشك الانهيار خاصة بعد المشهد الليبي والمالي الذي لا يزال راسخا في معالم التحول في السياسة الدولية، فإنه من الضروري التعمق في مثل هذه المواضيع لإبراز خطورة استغلال الأطراف الخارجية لجميع أماكن التصدع حسب مفهوم "صاموئيل هينتغتون" في الدول الإفريقية عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة، وفي آخر المطاف إيجاد ثغرة وذريعة للتدخل الأجنبي، والأخطر من ذلك هي فرصة لتوجيه نداء للحكومات الإفريقية والعربية ومنها الجزائر خاصة بضرورة الإصلاح السياسي الداخلي وفق توزيع عادل للثروات وبناء سياسة أمنية تخدم مصالح وتوجهات الدولة، كما يهمنا أيضا مستقبل دولة ليبيا ومالي باعتبارهما من دول الجوار، وما قد يخلفه هذا التدخل الأجنبي من انعكاسات سلبية على الأمن الإنساني فيها باعتباره امتداد طبيعي للأمن الإنساني في الساحل الإفريقي.

3. أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة في ثلاث نقاط رئيسية:

- **الهدف الأول:** وهو يمثل جوهر دراستنا، والمتمثل أساسا في التحديات التي يخلفها التدخل الأجنبي في الساحل الإفريقي من خلال حالتي مالي وليبيا من منظور الأمن الإنساني.
- **الهدف الثاني:** تسليط الضوء على الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، حالة مالي وليبيا في استراتيجيات القوى الكبرى على ضوء التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة.
- **الهدف الثالث:** واقع الأمن الإنساني في كل من حالتي مالي وليبيا بعد التدخل الأجنبي العسكري، وما آل إليه الوضع في دول الجوار، وكذا المبادرات الجزائرية في إيجاد حلول سلمية للأزمتين –المالية والليبية– على ضوء التدخل الأجنبي فيهما.

4. إشكالية الدراسة:

يسير موضوع البحث في اتجاه هدف محدد ألا وهو الوصول إلى إبراز طبيعة واقع الأمن الإنساني في مالي وليبيا ومنه إلى دول الساحل الإفريقي بعد التدخل الأجنبي، وعلى هذا الأساس سننطلق من مشكلة بحثية تتمثل في أن التدخل الأجنبي في الساحل الإفريقي ولد عنفا بنيويا في مالي وليبيا، أضفى إلى تداعيات وخيمة على الأمن الإنساني في المنطقة، ومن ثم إبراز ذلك من خلال حالتي مالي وليبيا، واستنادا لما تقدم واعتبارا للغاية البحثية تستدعي طبيعة الموضوع صياغة الإشكالية على النحو التالي:

- **ما أثر التدخل الأجنبي على الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي من خلال حالتي ليبيا ومالي؟.**

وللتفصيل في البحث قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

- هل يمكن تصميم إطار نظري متكامل لفهم تعقيدات التدخل الأجنبي سواء في العلاقات الدولية أو القانون الدولي؟.

- هل يمكن تفسير بروز مفهوم الأمن الإنساني على أنه انعكاس للتحولات التي شهدتها البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة؟.
- فيما يتمثل الواقع الأمني بمنطقة الساحل الإفريقي على اعتبار أنها مجتمعات متخلفة لا يمكنها الخروج من مشاكلها إلا بمساعدة دولية؟.
- وما هي أهم استراتيجيات القوى الكبرى خاصة في ظل الاكتشافات النفطية والمعدنية والطاقوية بالمنطقة؟.
- ما هي انعكاسات التدخل الأجنبي الفرنسي العسكري (المدعوم بحلف الناتو في ليبيا) على الأمن الإنساني في مالي وليبيا ومنها على باقي دول الساحل؟
- ما هي جهود الجزائر لتسوية الأزمتين –الليبية والمالية– على ضوء مستقبل التدخل الأجنبي على حساب الأمن الإنساني في المنطقة؟

5. **تحديد مجال الدراسة:**

لا بد لأي دراسة أن يكون لها حدودا تميزها وتصبغها بصبغة علمية في إطار من الوضوح والدقة، على هذا الأساس حددنا دراستها على النحو التالي:

أ- **المجال المكاني:** فمن ناحية البعد المكاني حددنا منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة، مع التركيز على دولتي مالي وليبيا كنموذج للدراسة.

ب-**المجال الزماني:** من سنة2011 إلى 2021، أي بعد الأزمة الليبية وما نتج عنها من انفلات أمني خطير مست تداعياته دولة مالي وباقي دول الساحل، وتدهور حالة الأمن الإنساني هناك مع العلم أنه لم يتم التقيد بهذا الإطار الزمني لتشابك وتعقد الأزمتين، حيث سيتم الرجوع إلى السياق التاريخي، حتى يتسنى لنا معرفة وفهم طبيعة الأزمتين ووضعهما في إطارهما الصحيح، بما يتماشى وخصوصية منطقة الساحل الإفريقي والإرث التاريخي لمسألة الطوارق، وكذا تداخلها مع مختلف الحركات التي شهدتها ليبيا ومالي.

6. **الفرضيات:**

وللإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة سيتم صياغة الفرضيات التالية للإلمام بمختلف جوانب الموضوع:

- ربما اشتداد حالة التنافس بين القوى الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي لفرض أجندتهم الإستراتيجية قد يدفع إلى خلق حالة من اللاأمن واللاستقرار على جميع المستويات.
- كلما زادت مصالح القوى الكبرى في مالي وليبيا، كلما دفعها ذلك إلى انتهاج سياسة تدخلية قائمة على عسكرة الحلول في الساحل الإفريقي باعتبار المنطقة منطقة نفوذ لها، وبالتالي تدهور الأمن الإنساني هناك.
- لعل ازدياد التدخلات الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي يؤدي الى بروز العديد من التهديدات الأمنية الجديدة فيها (الإرهاب، الهجرة غير شرعية والجريمة المنظمة).
- كلما زادت حدة التدخل الأجنبي في مالي وليبيا كلما زادت خلافات دول المنطقة مع الأطراف الأجنبية و ابتعدت عن الحلول السلمية في الأزمتين والتوصل لحلول نهائية.
- قيل أن مستقبل التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي مرهون بمدى وعي دول الجوار والإقليمية بخطورة التدخل، باعتبار أن الذرائع المقدمة لاستصدار قرارات أممية للتدخل غير شرعية، وأن مصالح الدول هي من تحركها وليس البعد الإنساني كما يروج له.

7. **المنهج المعتمد:**

وفق ما تقتضيه الدراسة وبما يتماشى مع أهداف البحث والنتائج المراد الحصول عليها، آثرنا استخدام عدة مناهج متكاملة الخطوات تساعدنا على تناول الموضوع بطريقة ممنهجة أكاديميا، وأن طبيعة البحث أجبرتنا على استعمال هذه المناهج وهي كالتالي:

أ- **المنهج التاريخي:** اعتمدناه لنبين سيرورة الأحداث التاريخية، وهو المنهج الذي مكننا من الرجوع إلى مختلف المحطات التاريخية فيما يتعلق بالموضوع محل الدراسة، وتتبع جذور ومسارات التطور التاريخي، من خلال التطرق لتطور مفهوم الأمن الإنساني، كما مكننا هذا المنهج من تتبع مسارات الخلفيات التاريخية لتطور أزمة الطوارق في الساحل الإفريقي عامة ومالي خاصة، والصراع العشائري القبلي في ليبيا وتطوره وكيفية سقوط نظام القذافي.

ب-منهج دراسة الحالة: مكن اعتماده من دراسة حالتي مالي وليبيا في منطقة الساحل الإفريقي وما انعكس فيهما جراء هذا التدخل الأجنبي على الأمن الإنساني.

8. **الإطار النظري للدراسة:**

لقد فرضت علينا إشكالية الموضوع اعتماد مجموعة من الاقترابات والنظريات والتي تعد كخطوة لأي دراسة علمية كون الظاهرة السياسية والأمنية ظواهر معقدة ومركبة الأبعاد بداية من:

أ- **المقاربات:** فقد أخذت **مقاربة الأمن الإنساني** الحصة الأكبر في ذلك، وهي المقاربة التي تركز على الفرد بدل الدولة في كل عملية بناء أمني وتجعل منه المحور الأساسي للتحليل، كما مكن استخدام هذه المقاربة من فهم مختلف الحركيات الأزموية في منطقة الساحل الإفريقي المهددة للأمن الإنساني، ثم اعتماد **مقاربة الأمن الشامل** التي تتسع لتشمل جميع أبعاد الأمن الإنساني.

ب-النظريات: بما أننا بصدد دراسة كيفية تأثير التدخل الأجنبي على الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي خاصة من خلال حالتي مالي وليبيا، اعتمدنا **النظرية الواقعية** كإطار للتحليل، والتي مكنتنا من تفسير أسباب هذا التدخل الذي صاحب نشأة الدولة الوطنية في منطقة الساحل الإفريقي بعد استقلالها، واصطدام شعوب المنطقة باستمرار الاستعمار بطرق أخرى، كتقديم المساعدات لهذه الدول، والتدخل الإنساني كغطاء لهذه القوى على خفايا أعمالها واكتساب الشرعية الدولية في استصدار قرارات التدخل في هذه الدول، إما بذريعة مكافحة الإرهاب أو حماية حقوق الإنسان والمدنيين.

9. **دراسات سابقة:**

عند محاولة تفكيك عناصر الموضوع بشكل علمي، ووضعه في إطار دراسة ترقى إلى مستوى الدكتوراه، صادفتنا عدة مراجع تهتم بمنطقة الساحل الإفريقي، خاصة ما تعلق منها بالأطروحات الأكاديمية التي تزخر بها مكتبات الجامعات الجزائرية، وهو أمر مبرر نظرا لخطورة الأوضاع التي تحدث في مالي وليبيا، وتأثيرها على مختلف الدوائر الجيوسياسية والإستراتيجية المجاورة لهما.

لكن عند الربط بين التدخل الأجنبي والأمن الإنساني في الساحل الإفريقي لم تكن هناك دراسات متخصصة بالموضوع، فتميزت بالقلة والجانبية، فغالبيتها تعتمد على وصف الأحداث التي عرفتها مالي وليبيا بشكل سطحي، أو التركيز على تداعيات أمنية وحيدة وخاصة ما تعلق بتزايد النشاط الإرهابي بفعل عامل التدخل الأجنبي، لذا تم تصفح بعض الكتب والمقالات والرسائل الجامعية التي تناولت بصورة مباشرة أو غير مباشرة الموضوع ومن أبرزها:

أ- **الكتب:**

1) الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا (كريم مصلوح، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2014)، أين قدم الباحث من خلاله دراسة مسحية للأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا عبر مستويين: الأول بدراسة الأبعاد المحلية والإقليمية للأمن في المنطقة، والثاني بتحليل التفاعلات الخارجية الأساسية في إقليم الساحل والصحراء؛ بالحديث عن طبيعة التنافس الدولي فيها بين القوى الفاعلة سواء كانت نافذة كفرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية والصين بشكل خاص، وذلك للإجابة على سؤال محوري للدراسة يدور حول مدى التداخل الحاصل بين بنية التهديدات الأمنية في المنطقة وعلاقتها باندلاع النزاع المسلح في مالي الذي خصص له الباحث حيزا هاما في الدراسة.

2) التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، (ليلى نقولا الرحباني، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، 2011)، حيث بينت هذه الدراسة مسار التطور التاريخي لمفهوم التدخل وأسبابه وذرائعه في إطاره النظري، وبالنسبة لمدارس العلاقات الدولية المختلفة، كما تم التطرق في هذه الدراسة إلى تطبيقات حالات التدخل العسكري منذ بداية التسعينات، وخاصة منها التي وقعت بعد أحداث 11 سبتمبر، مثل التدخل في العراق وجورجيا ودارفور، أين ركز الباحث على تأثير النتائج التراكمية لمناقشات مجلس الأمن الدولي على تطور مفهوم التدخل، ووصل الباحث في النهاية إلى السيناريوهات الممكنة لممارسة التدخل في المستقبل على ضوء فشل التدخلات الأمريكية وتوجه إدارة الرئيس "باراك أوباما" إلى الانسحاب من العراق وأفغانستان.

3) الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، (رؤوف منصوري، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2016)، تعتبر الهجرة السرية معقدة حسب الباحث، ولفهمها اعتمد منظور

الأمن الإنساني من أجل تحديد المتغيرات المتحكمة فيها، كحقوق الإنسان والتنمية والأمن وضبط الحركيات المنتجة للأمن الإنساني، والتي تدفع إلى بروز أسباب الهجرة السرية وعلى كل فواعل الأمن سواء الدولة أو المنظمات الحكومية أو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، العمل بموجب المقاربة الهجينة للأمن مقاربة حقوق الإنسان ومقاربة التنمية الإنسانية المستديمة في التعامل مع الظاهرة، هذا وفقا لاستراتيجيات الإستباقية، الحماية، الوقائية والترقية، حيث يتم تبنيها في المقاربة الدولية الشاملة والموازنة بين أمن الدولة وأمن الأفراد.

4) الأمن في منطقة الساحل والصحراء، (محمد ببوش، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2016)، تطرق فيه المؤلف إلى معالجة قضية جيوبوليتيكية تعيشها القارة الإفريقية والمغرب العربي ليس ببعيد عنها، فهذه القضية تعد من تداعيات الربيع العربي وانهيار نظام القذافي الذي كان يشكل نقطة توازن في المنطقة، وبالتالي أدى سقوطه إلى تشكيل فضاء جيوسياسي جديد بمنطقة الساحل والصحراء، الشيء الذي هدد المصالح الحيوية للقوى العظمى بالمنطقة وعلى رأسها المستعمر التقليدي للمنطقة فرنسا، التي تدخلت عسكريا بالمنطقة بمباركة أممية وبموافقة حكومة مالي.

5) الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد، (عمر فرحاني ومريم براهيمي، منشورات الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2017)، حيث ركز البحث على الأزمة في الساحل الإفريقي وجعلها دولا هشة أو سائرة في طريق الفشل أمر مهم لدراسة تفاقم الأوضاع المحتملة بالنسبة لقارة إفريقيا ككل، وتحديدا الشمال الذي يشهد أحداثا سياسية وأمنية مهمة، مما ينعكس على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ومصالح القوى الدولية فيها وتوسع مجال وعمق التأثير والتأثر بالأزمة، مركزين على الوضع الإنساني، البيئي، وتغير المناخ التي أدت إلى ما يسمى بمركب ضعف الدولة في الساحل الإفريقي، ثم التركيز على الأزمة في مالي كنموذج للدراسة في محاولة منهما للتعمق في البحث وعدم حصرها في أنها أزمة عنف وتمرد الطوارق.

ب-المقالات:

1-الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010، (إسماعيل دبش،استراتيجية مجلة دراسات الدفاع الاستقبالية، عدد السداسي الأول، 2014).

2-الأزمة الليبية: خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية، (علي مدوني، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 3، جويلية 2021).

ت-الرسائل والأطروحات:

1-التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (أسماء رسولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2018)، حيث اهتمت الدراسة بمحاولة فهم مدى ملائمة وفعالية الاستراتيجيات في المنطقة خاصة في ظل التحديات التي تواجهها والتي تتعدد مصادرها، أين خلصت هذه الدراسة إلا أن هناك علاقة وترابط كبير بين الفواعل المحلية والقوى الإقليمية والدولية وتداخل المصالح فيما بينها، لهذا فإن تحقيق الاستقرار في المنطقة يتطلب جهودا جادة بين الأطراف الثلاث تتجاوز تلك النظرة الأمنية النمطية للمنطقة القائمة على العناصر المستجدة وسبل معالجتها، كالإرهاب وطرح قضية الأمن في الساحل الإفريقي من خلال ربطها بالعناصر البنيوية والجغرافية والبيئية التي تعتبر مصدرا رئيسا لوجود واستفحال باقي التهديدات التي باتت تستقطب الاهتمام الدولي.

2-التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، (يحي محمد لمين مستاك، أطروحة دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2020)، حيث هدفت الدراسة إلى محاولة فهم التهديدات الأمنية الأساسية التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، منطلقا من مسلمة أساسية مفادها أن التنافس بين القوى الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي لفرض أجندتهم كان هو السبب الأساسي في خلق حالة اللاستقرار بالمنطقة ومدى انعكاسها على الأمن القومي الجزائري.

ث-الملتقيات:

1-أعمال الملتقى الوطني 11 فيفري 2021، (أزمة الدولة في الوطن العربي، من تنظيم مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات، مشروع البحث التكويني الجامعي بناء الدولة الحديثة، خميس مليانة، الجزائر، 2021). حيث تناول الملتقى مساهمات بحثية لمجموعة من الأكاديمين والمختصين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تدور في مجملها عن الدولة في الوطن العربي، وأنها ليست وليدة تطور ذاتي وعوامل أفرزتها بيئتها التاريخية والمجتمعية، بل هناك ظروف وقوى خارجية كان لها النصيب الأوفر في قيام هذه الدول سواء من حيث الجغرافيا (الحدود)، أو من حيث طبيعة النظام ومؤسسات هذه الدول والأجواء التي أحاطت بمسار الدول العربية المليء بالصدامات والانقلابات والمؤامرات في معظمها وكذا أجواء الاضطرابات السياسية والاجتماعية.

10. تحديد المصطلحات:

سنعتمد في هذا البحث على مجموعة من المفاهيم المحورية وهي:

- **المصلحة القومية National interest**: تستعمل بمعنيين في العلاقات الدولية كأداة تحليلية تحدد أهداف وأغراض السياسة الخارجية، وكمفهوم شامل للخطاب السياسي الذي يستخدم على وجه الخصوص والتحديد لتبرير بعض أولويات سياسة ما، وكلا المعنيين يشيران إلى المحددات الأساسية التي توجه سياسة الدولة إزاء البنية الخارجية وتنطبق على الدول ذات السيادة فقط، ولها اتصال خاص بالسياسة الخارجية للدولة.

وتعتبر المصلحة القومية من حيث الأساس مبدأ الأمن القومي والبقاء والدفاع عن الوطن والمحافظة على سلامة أراضيه هو أساسها[1].

- **التهديدات الأمنية الجديدة أو التهديدات اللاتماثلية Asymmetric threats**: وتعرف أيضا باسم التهديدات اللادولاتية أو اللاتناظرية **Non state threats**، وتتضمن هذه التهديدات قضايا أمنية جديدة تتميز بالطابع اللاتماثلي: كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير

[1]- غراهام إيفانزوجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.370.

الشرعية، تحركها في الكثير من الأحيان فواعل أمنية غير تقليدية تحاول تحقيق أهدافها المنشودة[1].

- **مفهوم العولمة:** من أبرز المعاني التي قدمت لمصطلح العولمة كظاهرة هو اعتبارها على أنها آلية تستهدف "نفي للآخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي.. وهنا يميز الجابري بين العولمة والعالمية، ففي حين أن العولمة هي مرادف للهيمنة...فإن العالمية تعني الانفتاح على الآخر.. في ظل الاحترام المتبادل والتعدد الثقافي"[2]، أي أن الأولى تسعى لانصهار الثقافات والقيم في قالب غربي واحد وإلغاء الفكر المعادي لها أو القيم المنافية لها، أما الثانية فيقصد بها الاطلاع على الثقافات الأخرى واحترامها مع الحفاظ على مقومات الهوية الأساسية".

11. **صعوبات الدراسة:** إن أغلب الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد الدراسة متعلقة أساسا بـ:

- حداثة الموضوع، خاصة ما تعلق بالأزمة في ليبيا ومالي، ورغم وفرة المراجع نسبيا إلا أن تواتر الأحداث في المنطقة وبشكل يومي صعبت عملية رصدها ضمن مراجع أكاديمية محكمة.
- غالبا ما تقتصر مصادر موضوع يماثل موضوع بحثنا على الجرائد اليومية، وهو ما يستلزم جهودا إضافية لتمحيصها وتوظيفها فيما يخدم الموضوع، وإذ ولغاية كتابة هذه الأسطر مازالت الأحداث جارية في المنطقة، مما يؤكد "يقينا" بأن الموضوع ورغم محاولتنا الإحاطة بكل جوانبه مازال مفتوحا.

12. هيكلة الدراسة:

انقسمت الدراسة إلى أربعة فصول تتمثل في:

مقدمة

الفصل الأول، البناء المعرفي لمفهوم التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية، أين قمنا برفع الغموض عن مفهوم التدخل الأجنبي لمختلف وجهات النظر والتطور التاريخي له، كما استعرض

[1]–عادل جارش، ""مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد1، (ألمانيا، 2017)، ص.250.

[2] – مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص.322.

الفصل مختلف الصور والأشكال والأساليب التي يتخذها التدخل وكذا أسبابه ونتائجه، ومنه إلى مدى شرعية التدخل.

أما **الفصل الثاني**، فكان تحت عنوان "إشكالية الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي"، ركزنا فيه على تطور الاهتمام التنظيري لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية، وكذا رصد تطور سياق مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده ومنه التطرق إلى الساحل الإفريقي في دراسة جيوسياسية.

أما **الفصل الثالث** الموسوم بعنوان "التدخل الأجنبي في كل من ليبيا ومالي وتداعياته على الأمن فيهما"، حيث تم التطرق فيه إلى مختلف مراحل الصراع في كل من ليبيا ومالي وكذا المواقف الإقليمية والدولية من التدخل الأجنبي ثم عرض تداعيات هذا التدخل الأجنبي على الأمن الإنساني في كل من ليبيا ومالي.

أما **الفصل الرابع** تضمن تداعيات التدخل الأجنبي على الأمن الإنساني في باقي دول الساحل الإفريقي مع عرض آليات وجهود الجزائر للتسوية السلمية للأزمتين –الليبية والمالية– في ظل مستقبل التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي.

الخاتمة

الفصل الأول:

البناء المعرفي لمفهوم

التدخل الأجنبي

عرف التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية منذ القدم، فهو يعد من المفاهيم التي أثارت ولا زالت تثير الجدل الواسع بين المفكرين والمهتمينفقد ارتقى مفهومه إلى أبعد مما كان عليه سابقا، إذ أصبح من أبرز القضايا إثارة للنقاش القانوني والسياسي عقب انهيار المعسكر الشرقي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالريادة العالمية في عالم أحادي القطبية، لذا فقد تجاوز النقاش حول موضوعه نطاق الرفض والقبول مبدئيا، إذ أصبح واقعا معاشا، لكن النقاش تعداه للغوص في التفاصيل التي تبحث في جوانبه الإجرائية .

إن البحث في التدخل الأجنبي كمصطلح يستوجب التدقيق في مضامينه والصور التي يتخذها والدوافع التي تقف خلفه ... إلخ

جاء الفصل الأول ليرفع الغموض عن مفهوم التدخل الأجنبي باستعراض مختلف وجهات النظر حوله بين العرب والغرب وبين المؤيدين للتضييق في مفهومه والموسعين فيه، مع استعراض التطور التاريخي له بالوقوف عند مختلف المحطات والمنعرجات المهمة التي طورت منه، كما يستعرض الفصل مختلف الصور والأشكال والأساليب التي يتخذها التدخل وكذا أسبابه ونتائجه، ليسلط الضوء في آخر مبحث على مدى شرعيته واستعراض مختلف المواقف النظرية والفقهية والسياسية اتجاهه.

المبحث الأول: مفهوم و اتجاهات التدخل الأجنبي:

اختلف المفكرون في إعطاء تعريف محدد ودقيق للتدخل، ويعود ذلك لتنوع المدارس الفكرية واتساع استخدامات هذا المفهوم فهو يبدأ بتقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية، ويمتد إلى حماية اللاجئين ومنه إلى حماية البيئة من أخطار انتشار السلاح النووي، فبعد أن كان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحدا من أهم المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولة، أصبح التدخل السمة البارزة المميزة للتفاعلات الدولية غير المتكافئة غالبا.

المطلب الأول: التدخل الأجنبي في المدارس الفكرية:

يعتبر التدخل الأجنبي من بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بالتعقيد وعدم الاتفاق، ويرجع ذلك بالأساس لتعدد سياقات استخدام المصطلح وتوظيفه بمعاني سياسية متباينةتضفي عليه دلالات ايديولوجية مختلفة بحسب الجهة المستخدمة له، والظروف الداخلية والخارجية المصاحبة لعملية استخدامه، وهذا ما يجعل من الصعب وضع تعريف محدد له.

لقد كثر استخدام مصطلح التدخل الأجنبي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لوصف التفاعلات الدولية، فرغم قدم هذا المفهوم السياسي إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية حول تحديد المقصود منه، إذ يرى البعض أن كل سلوك يصدر عن الوحدة السياسية يستهدف التأثير في البيئة الدولية يعتبر تدخلا، في حين يشترط البعض عنصر الإكراه ليوصف بكونه تدخلا، ونتيجة لذلك فسوف نتطرق إلى بعض التعريفات الخاصة بالتدخل والمفاهيم ذات الصلة كالتدخل الأجنبي، التدخل الإنساني، التدخل عند العرب والغرب كمحاولة لتوضيح المفهوم في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية[1] على النحو التالي:

أولا: التعريف اللغوي

إن التدخل لغة تدخل بمعنى دخل قليل، والدخل ضد الخرج ويأخذ معنى الريبة، فيقال هذا الأمر دخل، لذا نجد الله سبحانه وتعالى قد نهى عن التدخل في القرآن الكريم بمعنى المكر والخديعة[2]

[1]-علاء الدين زردومي، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 . 2013)، ص.10.

[2] أحمد سي علي، دراسات في التدخل الإنساني، ط1، (الجزائر: دار الأكاديمية، 2011/2010)، ص.2 .

حيث قال تعالى:{و لا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا تتخذون إيمانكم دخلا بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة إنما يبلوكم الله به و ليبينّ لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون}.[1]

والتدخل مشتق من الكلمة Intervenir والتي تعني حسب Eppstein التموضع بين شيئين interposition ويستعمل بمعنيين: معنى سلبيinterférence ليشير إلى الاعتداء والتعرض إلى شؤون الغير أو اغتصاب السيادة usurpation of souverieinty، والمعنى ايجابي كالتوسط في الخصومات [2] وأيضا التدخل في اللغة الانجليزية (intervention) يعني يتدخل لتسوية النزاع أو التدخل بالقوة أو التهديد باستخدامهافي الشؤون الداخلية للدول الأخرى[3].

أما اصطلاحا: فيمكن تقسيمه إلى نوعين:

ثانيا: التعريف القانوني للتدخل:

يعتمد أنصار هذا الاتجاه على عامل الشرعية في تعريفهم للتدخل، إذ يعرف القاموس التطبيقي للقانون الإنساني أنه: "الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال انتهاك سيادتها"[4]، وفي الاتجاه المخالف لهذا الطرح يأخذ التدخل صفة المشروعية في التعاريف القانونية اذا اقترن بجملة من الاستثناءات التي تجيز تدخل الدول في شؤون بعضها البعض والتي نجد منها ما يلي :

1. التدخل بناءً على وجود معاهدة: ويعني ذلك وجود اتفاق قانوني بين الدولة المتدخلة والدولة المتدخل في شؤونها، حيث يتم ذلك استنادا على حق منصوص عليه في المعاهدة المبرمة بينهما، اذ تأخذ المعاهدة هنا مشروعيتها من كونها مصدرا من مصادر القانون الدولي المنظمة للعلاقات المنشأة بين مختلف الوحدات الدولية، في إطار ما نصت عليه المادة 38 من النظام

---

[1]–القرآن الكريم . **سورة النحل** . الآية 92 .

[2]– عزالدين حمايدي، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005)، ص.10.

[3]–منير البعلبكي، **المورد**، ط 22، (بيروت: دار العلوم للملايين، 1994)، ص.477.

[4]–علاء الدين زردومي، **مرجع سابق**، ص.11.

الأساسي لمحكمة العدل الدولية، شريطة أن تكون المعاهدة صحيحة مستوفية للشروط القانونية لانعقادها (أهلية التعاقد، الرضا، مشروعية موضوع المعاهدة)، وأن تكون سارية المفعول بحق أطرافها، ومثال ذلك معاهدة هافانا لعام 1903 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا والتي منحت الولايات المتحدة الأمريكية حق التدخل في كوبا لحماية استقلالها.

2. التدخل بناءا على دعوة: يكون هذا التدخل بناءا على طلب دولة لدولة أو مجموعة دول أخرى للتدخل وهو ما حدث سنة 1958، عندما طلبت الحكومة اللبنانية تدخل الولايات المتحدة الامريكية، أو ما حدث سنة 2015 خلال التدخل الروسي في سوريا.
3. التدخل ضد التدخل: يطلق عليه التدخل المزدوج والتدخل الوقائي وهو تدخل لاحق للتدخل الأول، فإذا تدخلت دولة في دولة أخرى يأتي تدخل الدولة الثالثة ضد التدخل الأول.
4. التدخل لإعادة السلم والأمن الدوليين: وغالبا ما يرتبط هذا العنصر بمنظمة الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة الدولية المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين[1].

وانطلاقا من ذلك يمكن تعريف التدخل من منظور قانوني بأنه فعل غير مشروع يستهدف انتهاك حق الدول فرادى وجماعات في عدم التدخل في شؤونها الداخلية وفي احترام سيادتها المطلقة إلا ما كان مضبوطا ومحددا ضمن اتفاقية دولية عقدية بين الأطراف تضفي صفة المشروعية على التدخل وتضمن حقوق وواجبات الأطراف أو ما تعلق بإجابة دعوة دولة معتدى عليها أو لإعادة السلم والأمن الدوليين في مناطق النزاعات وفق الضوابط المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

ثالثا: التعريف السياسي للتدخل :

تعريف الفرنسي**برنار كوشنار Kouchner Bernard** بقوله "إن التدخل لا يمكن أن يقوم باسم دولة ولكن يجب أن يكون جماعيا، دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا عند الضرورة وأن العمليات القائمة بصفة منفردة وبدون رضا مجلس الأمن هي عمليات غير مشروعة".[2]

---

[1]– حيدر موسى منخي القرشي، **التدخل العسكري وآثاره في العلاقات الدولية (دراسة العراق وليبيا نموذجا)**،(مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ص ص.77–82.

[2]- Bernard Kouchner, **le malheur des autres**, (paris: édition Odile Jacob, 1991), p.219.

إن مفهوم التدخل الدولي الإنساني الذي انتشر استخدامه خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة يعتبر مفهوما قديما وحديثا في آن واحد،وقد اعتبرت عمليات الأمم المتحدة التي جرت في شمال العراق أو الصومال أو تدخل الناتو في كوسوفو تدخلات إنسانية.هذا، ويعد مذهب التدخل الإنساني منذ فترة طويلة إلى يومنا هذا أنه ميدانا مثيرا للجدل بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، وبما أن هذا المبدأ لم يحظ بقبول واسع من جانب جميع الدول، فقد نجم عنه عدم وجود تعريف معترف به عالميا للتدخل الدولي الإنساني[1].

رابعا: التدخل الأجنبي عند الغرب

1. عرفه **جوزيف ناي joseph Nay** : "بأنه الممارسات الخارجية التي تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة بالقوة العسكرية[2]".ويرى جوزيف ناي (Joseph Nay) أن التدخل يشير إلى ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، كما يشير إلى التدخل العسكري في الشؤونالداخلية لدولة أخرى، استنادا إلى ذلك يتدرج مفهوم التدخل من حيث أشكال ممارسة النفوذ، من أقل صور القهر إلى أعلاها[3].
2. يعرفه**بريلي Bereirly**بأن كلمة "تدخل" غالبا ما تستعمل لتدل على: "أي فعل تدخلي صادر من قبل دولة أخرى، لكن بمعنى أدق إن هذه الكلمة تتعلق بأفعال التدخل التي تخرق استقلال دولة"[4].
3. ويعرفه **فوشيFauchille:** "إن الهدف من سلوك كهذا بسط إرادة خارجية على إرادة دولة أخرى"[5].
4. ويعرفه**شارل روسو Charles Rousseau** أنه عبارة "عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه تتدخل هذه الدول في شؤون دولة أخرى بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف بأن

[1]-Anne Ryniker**, "** position du comite international de la croix rouge sur « l'intervention humanitaire »**"** , **RICR** , vol-83, N° 842, (Juin 2001), p.521.

[2]– محمد يعقوب عبد الرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، (**أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، 2004)، ص.14.

[3]– نفس المرجع، ص.14.

[4]- Berierly, **the law of nations: An Introduction to the International Law of pace**, 6th ed, (clarendor press, oxford, 1942),p.337.

[5] -Paul Fauchille, **traitede droit international public**,(paris : librairie Arthur Rousseau, 1965),p.539.

الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض إرادتها، وذلك بممارسة الضغط بمختلف الأشكال، كالضغط السياسي، والاقتصادي والعسكري[1]".

5. يعرفه **ستروب** على أنه "تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، وذلك بغرض إلزام الدولة المتدخل في أمرها على إتباع ما تمليه عليها الدولة المتدخلة في شأن من شؤونها الخاصة".
6. وعرفه **جيمس روزنو JamesRosenau**: "بوضع خاصيتين بالتعرف على حالة التدخل مهما كانت الأشكال والوسائل المستعملة وهما:

أ- أن يكون العمل جديد أو خارقا للعادة.

ب-أن يكون لسلوك التدخل تأثير إيجابي أو سلبي في التركيبة السلطوية للدول المستهدفة.

بمعنى أن السلوك يفقد طابع التدخل إذا أصبح معتادا في التفاعلات الدولية، كما لا تصل دائما عملية التدخل إلى حد استخدام القوة العسكرية[2].

7. يعرفه الكاتب **فنسنتR.J.vincent** في مؤلفه " Non intervention and internationalordre"بأنه انتهاك قسري للسيادة، أي أنه يجسد الأعمال التي تقوم بها دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية بهدف التدخل قسريا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وهذا التدخل هو عمل منفرد له بداية ونهاية وموجه ضد الكيان السلطوي للدولة محل التدخل، وليس بالضرورة أن يكون هذا الفعل قانونيا أو غير قانونيا، ولكنه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية[3].
8. يرى **Maroi Bittat**أن التدخل يمكن أن يحدث بوسائل أخرى غير استخدام القوة المسلحة، **ويرى** أن التدخلات يمكن أن تكون من قبل الأشخاص العاديين أو من قبل المؤسسات أو الشركات الخاصة أومن المنظومات الحكومية أو غير حكومية.

---

[1]-فوزي أوصديق، **مبدأ التدخل والسيادة. لماذا و كيف؟**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 1999)، ص.234.

[2] -نفس المرجع، ص.15.

[3]- نيكولاس .ج ويلر، جوزيبليس، ستيف سميث،تر:مركز الخليج للأبحاث،**التدخل لأغراض إنسانية وعلاقته بالسياسة الدولية**،(الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،(د ت ن))،صص. 818- 820.

9. يعرفه المعهد الدانماركي للشؤون الدولية بأنه إجراءات إكراهية تقوم بها الدول منطويا على استخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى بموافقة أو بدون موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك بغرض منع أو وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني[1].

إن الغرب عموما يحمل وجهات نظر متناقضة فيما يخص التدخل الأجنبي فمثلا فرنسا عقب الثورة الفرنسية أعلنت تمسكها بمبدأ عدم التدخل ضمانا لعدم الاعتداء على حرية الشعوب، ولكنها أعلنت أنها ستقف إلى جانب الشعوب التي ترغب باستعادة حريتها، أي أنها أعلنت تمسكها بالتدخل في شؤون الدول الأخرى، حيث أثبتت فرنسا أن سياستها الحقيقية عقب الثورة قائمة على التدخل وهذا ما أكدته حروبها التوسعية،ولكنها بعد ذلك تراجعت عن التدخل وأكدت تمسكها بمبدأ عدم التدخلنتيجة وقوف الحلف المقدس ضدها، لاسيما وأن الجيوش الفرنسية قد ضعفت نتيجة هذه الحروب، وكان القصد من التمسك بمبدأ عدم التدخل هو منع الدول الأخرى من التدخل في شؤونها.

بالمثل فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تمسكها بمبدأ مونرو "أمريكا للأمريكيين"، وقد نتج هذا المبدأ عن سياسة التدخل الأوروبية في أمريكا. وما يبدو جليا هو أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعلانها لهذا المبدأ وتمسكها به هو أنها أعطت لنفسها الحق بالتدخل في الشؤون الأمريكية منفردة دون تدخل دول أوروبا.

خامسا: التدخل الأجنبي عند العرب

1. يعرفه **الغنيمي** بأنه: "تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، وذلك قصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغيرها، مثل هذا التدخل قد يحدث بحق أو دون حق، ولكنه في كافة المجالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية ولذلك يمثل أهمية كبرى بالنسبة للوضع الدولي للدولة"[2].

---

[1]–محمد شاعة، "التدخل الدولي الإنساني وإضعاف الحقوق السياسية: بين قوة الشرعية وشرعية القوة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 02، (الجزائر،2018)، ص.607.

[2]– إدريس بوكرا، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص ص. 131، 132 .

2. يعرف الدكتور "**سموحي فوق العادة**" التدخل بأنه: "تعرض إحدى الدول للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بغية إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه، مستعملة في سبيل ذلك نفوذها وسلطتها وما لديها من وسائل الضغط والإكراه"[1].
3. يعرفه الدكتور **عبد الواحد الفار** بأنه: "ضغط فعلي تمارسه دولة أو عدة دول أخرى، على دولة أخرى بقصد إلزامها بعمل أو الامتناع عن عمل أو بالعدول عن تصرفات تعسفية تأتيها الدولة ضد المصالح الخاصة للدول الأجنبية، أو الأجانب المقيمين على أراضيها".
4. يعرفه الدكتور **علي إبراهيم** بأنه: "سلوك أو عمل صادر عن دولة تبحث عن التسلل داخل النطاق المقصور على دولة أخرى، بهدف مساعدتها على تنظيم شؤونها الخاصة بها، أو الحلول محلها وتنظيمها بدلا منها، بشكل معين حسب هوى ورغبة الأولى".
5. يعرفه الدكتور **مصطفى يونس** بأنه: "كل عمل على درجة من الجسامة يباشره شخص قانوني دولي بغية حرمان الدولة المعنية من التمتع بسيادتها واستقلالها".
6. يعرفه الدكتور **محمد عبد الوهاب** بأنه: "إقحام دولة لنفسها إقحاما شديدا بحق أو بدون حق في الشؤون الخارجية أو الداخلية لدولة أخرى، وبغرض تغيير الأوضاع القائمة فيها، أو المحافظة عليها أو إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه مستعملة في ذلك نفوذها أو سلطتها وما لديها من وسائل الضغط و بهذا يمس الاستقلال الخارجي والسيادة الإقليمية للدول المعنية[2].

الملاحظ في تعريفات العرب للتدخل الأجنبي هو ورود مصطلحات منتقاة للتعبير عن وجهة نظرهم تجاه التدخل: "إرغامها على درجة من الجسامة، تصرفات تعسفية ، طريقة استبدادية ... إلخ".إن اختيار المفكرين العرب لهكذا مصطلحات ينبع من كون الدول العربية كانت دوما على مر التاريخ مسرحا للتدخلات الأجنبية لذا نرى العرب يشيرون ضمنيا في تعريفاتهم إلى رفضهم للتدخل الأجنبي ووصفهم إياه بالتدخل التعسفي والقهري والاستبدادي.

ومن خلال التعريفات المتعددة، يمكن القول أن التدخل يعتبر مفهوما واسعا جدا، يبدأ بتقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية ويمتد إلى حماية اللاجئين، والتدخل من أجل البيئة

[1]–سموحي فوق العادة، **القانون الدولي العام**، (دمشق: مطبعة الإرشاد، 1960)، ص.229.

[2]– محمد عبد الوهاب الساكت، **دراسات في النظام الدولي المعاصر**، (مصر: دار الفكر العربي، 1998)، ص.115.

ومنع انتشار السلاح النووي... وصولا إلى القيام بعمليات عسكرية واسعة تؤدي إلى احتلال بلد ما. والتدخل سواء اتخذ أسلوبا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا إلخ..... يبقى أن جوهره هو الإملاء أو الإكراه الذي من شأنه خرق الاستقلال السياسي للدولة، أي سلبها حقها في اتخاذ قراراتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بحرية تامة، وهو يشكل مسًا بسيادة الدولة التي تشترط عدم التدخل، وتفترض حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية[1].

المطلب الثاني: المفاهيم الضيقة والموسعة للتدخل

درج الباحثون فيما يتعلق بمفهوم التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية على التمييز بين ثلاث اتجاهات رئيسية على الأقل وهي:

1) **الإتجاه الأول:** يميل أنصاره إلى التوسع كثيرا في المفهوم يصل إلى حد اعتباره مرادفا لكل أشكال سلوك الدولة في علاقتها الخارجية، وحتى لو كان سلبيا، ويشمل بذلك كل الأعمال القسرية التي تتخذها دولة ضد دولة أخرى، سواء أخذت هذه الأعمال صورة عسكرية أو أي من صور الأفعال القسرية.
2) **الإتجاه الثاني:** يتحمس دعاته إلى التضييق من نطاق هذا المفهوم، وإلى حد جعله مقصورة فقط على التدخل العسكري، وهذا ينجرف إلى استخدام الإجبار بصورة منتظمة من جانب دولة أو منظمة دولية ضد دولة أخرى، لحملها على إحداث تغير في سياستها الداخلية أو الخارجية.
3) **الإتجاه الثالث:** ينطلق هذا الاتجاه من مقولة أساسية مفادها أن التدخل أيا كان شكله ودوافعه لا يعدو سوى أن يكون عملا خارجا عن قواعد الشرعية، لذا وجب رفضه وإدانته بشدة [2].

أ- **المفهوم الضيق للتدخل:** تعود أصول هذا التعريف إلى آراء حورسيوس الذي يحدد مفهوم التدخل في السلوكات المتسمة بالعنف والقوة المسلحة، أي يرى أن التدخل لا يتم إلا عن

---

[1]- ليلى نقولا الرحباني، **التدخل الدولي مفهوم في طرق التدخل**، ط1، (لبنان: منشورات الجبلي الحقوقية، 2011)، ص.19.

[2]- محمد شاعة،**مرجع سابق**، ص608.

طريق العمل العسكري واستخدام القوة المسلحة[1].ولكي يكون هذا التدخل مشروعا حسب حورسيوس لا بد له أن يتصف بالعدالة فالعدالة هي معيار الشرعية، ولتكون الحرب عادلة لا بد لها من الحيلولة دون قمع الشعوب[2]، ويكون الغرض منها منع المعاملة السيئة من الدولة لرعاياها، ووفقا لهذا الاتجاه فلا فرق بين التدخل والحرب ولا تعارض بين هذا التدخل واستقلال الدولة أي أن استقلال الدولة لا يتأثر بهكذا التدخل[3]. ويركز أنصار هذا الاتجاه في تعريفهم للتدخل على تحديده فضيق المفهوم يجنب غموضه وعدم دقته، ومن أنصار هذا الاتجاه نجد:

1. فريديدريك بيرس(Fridirik Pers):حيث حصر التدخل الدولي في التدخل العسكري.
2. نيل مازيوس(Nil Mazius): يرى أن التدخل يكمن في استخدام الإجبار بصورة منظمة من قبل فاعل دولي على دولة ما لإحداث تغيير أو لمنع تغيير في النظام السياسي سواء لهذه الدولة أو في سياستها الداخلية والخارجية أو تصرفاتها أو إمكانياتها، ويميز نيل مازيوس (Nil Mazius) التدخل عن التأثير كعمل إجباري، حيث يرى أن أي تفاعل غير جبري لا يعد تدخلا، فالتهديد باستخدام القوة لا يعد تدخلا بينما يعتبر كذلك إذا تم التدخل باستخدام القوة.
3. الأستاذ Bascter: الذي يرى أن التدخل الدولي هو قيام دولة باستخدام القوة العسكرية لأجل قصير ضد دولة أخرى[4] لحماية رعايا هذه الدولة لما يتعرضون له من موت أو أضرار جسيمة قد تلحق بهم. كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها لخطر الموت" [5].

---

[1]-James Pettison , **hummanitarian intervention and the desponsebelety to proted who shold intervien ?**, (oxford : oxford university press, 2009), p.365.

[2]– حسام حسن حسان، **التدخل القانوني المعاصر**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004)، ص.53.

[3]– محمد مصطفى يونس، **النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدول، "دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المعاصر**،(أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، جامعة القاهرة، 1985)، ص.22.

[4]–عماد الدين عطا الله، **التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي المعاصر**، (مصر: دار النهضة العربية، 2007)، ص.300.

[5]–عبد القادر بوراس، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادةالوطنية**، (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص.174.

4. محمد مصطفى يونس الذي عرف التدخل بأنه عمل إجرامي على درجة من الجسامة "التدخل العسكري" يباشره شخص قانوني دولي بغية حرمان دولة من التمتع بسيادتها واستقلالها[1].
5. محمد طلعت الغنيمي: التدخل الدولي هو تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية قصد الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها[2].
6. الفقيه الفرنسي Ypes: "التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة أويتم باستخدام القوة المادية أو مجرد التهديد بها[3] ".
7. بيلوف: التدخل هو محاولة دولة التأثير على البنيان الداخلي والسلوك الخارجي لدول أخرى خلال درجات متنوعة من الإكراه[4].
8. الأستاذ ستيوال(stewel):"التدخل هو استخدام القوة العسكرية لهدف مبرر يتمثل في حماية رعايا دولة أخرى من المعاملة الاستبدادية والتعسفية المتواصلة، والتي تتجاوز حدود السلطة التي يفترض أن تتصرف ضمن حدودها حكومة الدول المعنية على أساس العدالة الحكيمة"[5].

يتضح مما سبق أن المفهوم الضيق للتدخل يرتبط ارتباطا وثيقا بالقوة العسكرية واستخدام القوة المسلحة حيث أن القوة هي العامل التي تقوم عليه، ويعود السبب في اعتماد القوة المسلحة من أجل القول بوجود تدخل إنساني شرعي من جانب هؤلاء الفقهاء الذي يثبت نجاعة الوسائل العسكرية، مقارنة بالوسائل غير العسكرية كالسياسية والاقتصادية والدبلوماسية، والتي تستغرق فترة من الزمن غالب ما

---

[1]– محمد مصطفى يونس، **النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدول، دراسة فقهية في ضوء مبادئ القانون الدولي المعاصر**، (رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، 1958)، ص.31.

[2]– محمد طلعت الغنيمي، **الغنيمي في قانون السلام**، (مصر: منشأة المعارف، 1972)، ص.311.

[3]–سهام قواسمية، "التدخل الإنساني في الفقه الإسلامي والقانون الدولي"،**مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية**، العدد 02، (الجزائر، 2019)، ص.20.

[4]– محمد مصطفى يونس، **مرجع سابق**، ص.22.

[5]–أرجيلوس رحاب، "حماية حقوق الإنسان في إطار التدخل لاعتبارات إنسانية"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد02، (2020)، ص.390.

تكون طويلة من أجل تحقيق أهدافها الخاصة[1]. غير أن الأخذ بهذا الجانب من الفقه أصبح غير مقبول في العلاقات الدولية الحديثة المبنية على قواعد دولية تنبذ القوة والتهديد[2]، حيث أنه يتنافى مع مقتضيات المادة 07/02 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما يتنافى مع المادة 04/02 القاضية بحظر استخدام القوة أو التهديد بها، غير أن المادة 51 تمثل استثناء لما سبق لاستنادها على مبدأ الدفاع الشرعي الذي لا يجوز لأي كان التوسع فيه.[3]

ومن هنا فإن التدخل الدولي بالمعنى الضيق يتسم بعدم المشروعية لأنه يهدد استقلال الدول المستهدفة وسيادتها الإقليمية إلا بالاستثناءات الواردة أعلاه أو أن الدولة محل التدخل قابلت ورحبت بذلك.[4]

ب-**المفهوم الواسع للتدخل:**يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى عدم ربط التدخل الدولي بالقوة العسكرية، حيث أنه يمكن أن تتم بوسائل أخرى كاستخدام وسائل الضغط السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي... إلخ[5].

وعليه فالمفهوم الموسع للتدخل يشمل أية ممارسة تهدف إلى التأثير في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما مهما كان شكلها الاقتصادي أو العسكري أو السياسي أو الإعلامي أو الثقافي والمعلوماتية، أو حتى على شكل دعاية هدامة، والأبعد من ذلك يمكن أن يكون التدخل في صورة ظاهرها تقديم مساعدة للدولة المستهدفة، وباطنها ينطوي على تدخل في شؤونها الداخلية وإحكام الرقابة

---

[1]- رحال سميروشكيرين ديلمي، **التدخل الأجنبي في الدول بين جدلية حماية حقوق الإنسان وانتهاك السيادة الوطنية** (مداخلة في ملتقى بعنوان أزمة الدولة في الوطن العربي، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، فيفري 2021)، ص.230.

[2]- آفي آنيد،تر: نور الدين اللباد، **قانون العلاقات الدولية**،(القاهرة : مكتبة محبولي، 1999)، ص.126.

[3]- ميثاق الأمم المتحدة، المادة 7/2.

[4]- أحمد يوسف أحمد، **الدور المصري في اليمن 1962-1967**،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1978)، ص.9.

[5]- حسام أحمد محمد هنداوي، **التدخل الدولي الإنساني، دراسة نظرية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي**، (مصر: دراسة النهضة العربية، القاهرة، 1998)، ص.47.

على سياستها الداخلية[1]. وبالتالي هو ذلك التدخل الذي يتم دون استخدام القوة أو التهديد بها. وترجع أصول هذا التعريف للتدخل إلى آراء "فاتل" الذي استخدم مصطلح التدخل للدلالة على الوساطة لحل النزاعات الداخلية لدولة ما، أي وساطة طرف ثالث بين دوليتين متحاربتين يعتبر تدخلا[2].

ويبدو أن جانبا من الفقه المعاصر أصبح يتجه إلى أن التدخل لا يقتصر على استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها وإنما يشمل أي فعل يؤثر في شخصية الدولة واستقلالها، ومن رواد هذا الاتجاه نجد:

1. Leslie enotrom et Morio Bittat: حيث يدافع كل منهما على فكرة أن التدخل قد يكون باستخدام الضغوطات الاقتصادية والسياسية للوصول إلى أهداف معينة ولو بالطرق الدبلوماسية[3]، ويعتبران أنالهدف من التدخل هو هدف إنساني يتمثل في وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[4].
2. الأستاذان: Oliver Corten et Pierre Klein: يؤكدان بأن هناك جملة من التدابير من أهمها تنظيم الحملات الصحفية، وتوقيع الجزاءات الاقتصادية وفرض القيود على بيع الأسلحة هي تدابير وإجراءات يكمن اعتبارها من الوسائل غير العسكرية للتدخل الدولي[5].
3. الأستاذ Beyelin: الذي يعرف التدخل الدولي على أنه مبادرة سلمية غير عسكرية تقوم بها دولة ما قصد تغيير الوضع القائم في دولة ما.[6]

مما سبق يمكن تلخيص التدخل الدولي بمفهومه الواسع على أنه قيام شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام باتخاذ التدابير السلمية أو الدبلوماسية ضد دولة معينة. ومن خلال التطرق للتدخل الدولي بمفهومه الضيق والواسع يمكن القول أن المفهوم الضيق للتدخل يتوافق مع

---

[1]–رابحي لخضر، **التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، (الجزائر: جامعة أبي بكر بلقاسمية تلمسان، 2015)، ص.39 .

[2]– محمد مصطفى يونس، **مرجع سابق**، ص.24.

[3]– عبد القادر بوراس، **مرجع سابق**، ص.177.

[4]– سهام قواسمية، **مرجع سابق**، ص.20.

[5]– حسام أحمد محمد هنداوي، **مرجع سابق**، ص.48.

[6]– عماد الدين عطا الله المهر، **التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام**، (مصر: دار النهضة القاهرة، 2008)، ص. 306.

المرحلة السابقة لنشأة منظمة الأمم المتحدة، حيث كان التدخل العسكري واستخدام القوة مشروعا، لكن بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة وعقد ميثاقها في 1945 تم حظر استخدام القوة، ولا يجب استخدامها إلا في حالات استثنائية كالدفاع الشرعي عن النفس وتدابير الأمن الجماعي، التي يتخذها مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين وفق ما يقتضيه الفصل السابع من الميثاق.ومن جهة أخرى فرض الوضع الحالي للعلاقات الدولية اللجوء إلى أساليب أخرى للتدخل ذات طبيعة اقتصادية، مثلا وقف المساعدات الاقتصادية أو فرض قيود على التبادل التجاري مع الدول محل التدخل.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لمفهوم التدخل الأجنبي:

لطالما اكتسى مفهوم التدخل الأجنبي طابعا مرنا، فقد تطور عبر الزمن بفعل التطورات الحاصلة في العالم، ففي كل فترة زمنية اتخذ التدخل شكلا يتلاءم والبيئة القانونية والسياسية السائدة، وهذا ما أشارت إليه"**مارتا فينمور**Martha Finnemor" حيث قالت: "إن التدخل مصطلح يستخدم لإجراء تسويات حول السيادة من قبل بعض الدول وهي أمور تكون عادة استثنائية، لذا فإن الحدود التي ترسم هذه الاستثناءات ليست دائما واضحة، و تكون متغيرة بفعل الزمن"[1].

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن التدخل الدولي هو مفهوم فضفاض وخاضع لعوامل التغيير حسب ما تقتضيه عوامل الزمن، فبدايةً كان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحدا من أهم المبادئ الأساسية التي أسس عليها صرح وبنيان النظام الدولي، الذي يحضُر كل أوجه التدخل ضد شخصية الدولة ولا حتى في شؤونها الداخلية التي تدخل ضمن اختصاصها الداخلي، و بعدها أصبح التدخل سمة بارزة في العلاقات الدولية متخذا عدة حجج، وقد مرت هذه الحجج بمحطات مختلفة كالحرب العادلة على أساس حماية الأقليات واسند لما بعد نشأة الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، وبعد الحرب الباردة اكتسى الطابع الجماعي من خلال مجلس الأمن الدولي تحت عدة ذرائع أهمها التدخل الإنساني والتدخل من أجل نشر الديمقراطية، ليصل بعد أحداث2001/09/11 إلى التدخل بحجة مكافحة الإرهابيين وداعميهم، ليتحول التدخل من التدخل الدولي الإنساني إلى مسؤولية الحماية وفيمايلي نفصل كل ما سبق.

---

[1]– ليلى نيقولا الرحباني،**مرجع سابق**، ص.36.

أولا: قبل الحرب العالميةالأولى :

كان التدخل قبل الحرب العالمية الأولى تحت عدة ذرائع حسب ما يلي:

1- التدخلالأجنبي بذريعة الحرب العادلة:

إن فكرة التدخل فكرة قديمة بتعبير عصري، إذ أنها كانت تسمى بالحرب العادلة وهي فكرة أطرها فقهاء القانون الكنسي، وطورها القديس أوغسطين saint Augustineفي الفكر السياسي ليبين أن الحرب تهدف إلى هدم الباطل ودحره و الدفاع عن الحق و تغليب الخير على الشر[1]، حيث عرفها بأنها تلك التي تقام للانتقام من بلد أو مدينة و حيث لا يمكن إهمال الضرر الذي يمكن أن يسببه عدم اللجوء إلى الحرب، إما للمعاقبة على بعض الأخطاء التي ارتكبت، أو لاسترداد حق أخذ بغير وجه حق، وبهذه الحرب ستكون عادلة بدون شك لأن الله أمر بها[2].

ويضيف ايميريك ديفالEmricDeVattel إلى شرط السبب العادل الغاية النبيلة بإقامة الخير وتحطيم الشر،وأن تكون هناك ضرورة عاجلة وملحة لخوضها وانعدام وجود وسائل أخرى غيرها لردع المعتدي[3]. وقد أقام هيغو جروتيوس hugo crotius وفقهاء اخرون فكرة الحرب العادلة وفق مذهب القانون الطبيعي أن لا تكون الحرب عادلة إذا خالفت مبادئ القانون الطبيعي أو كانت ضد كل شعب يرتكب إحدى الجرائم الوحشية ضد قانون البشر، كأكل لحم البشر، جرائم القرصنة، إنكار وجود الأديان ويجب أن تحصر هذه الحرب في حدود ما يحقق النصر إذ يحرم الأضرار بالأبرياء، والإفراط في استخدام العنف[4].

كما قام غروثيوس بإعادة صياغة مفاهيم الحرب العادلة قي مؤلفه" قانون الحرب والسلم" « Dejure Belli acpacis »، إذ حدد معيارين لتكون الحرب عادلة:

---

[1] - محمد يعقوب عبد الرحمان،**مرجع سابق**، ص.25.

[2] - ليلى نقولا الرحباني، **مرجع سابق**، ص.36.

[3] - محمد يعقوب عبد الرحمان،**مرجع سابق**، ص.25.

[4] - نفس المرجع، ص.25.

أ- Jus ad bellum أو ما يعرف بالدوافع والمسوغات التي تسمح بالذهاب للحرب أو شنها: وهي الدفاع عن الحقوق الأساسية للدول وهي حق المساواة، حق الاستقلال، حق البقاء، وحق إقامة المبادلات الخارجية إضافة إلى الدفاع عن من يعتدي عليه.

ب- Jusim bello أو ما يعرف بالأساليب التي يمكن استخدامها في الحرب[1].

لقد حدد "محمد غازي الجنابي" شروط الحرب العادلة في كتابه التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام:

1. وجوب التمييز بين نوعين من الحرب، وهي الحرب العادلة و الحرب الظالمة حيث تعد الحرب العادلة إذا كان الغرض منها الانتقام من الظالم.
2. عدم اللجوء إلى الحرب إلا في حالة الضرورة التي تسوغ عدالة الحرب.
3. من بين الحروب التي تعد عادلة: الحروب الدفاعية والحروب التي أمر الله بها، والحروب التي يكون الغرض منها حماية الحلفاء.
4. من بين الحروب غير العادلة، حروب الغنائم والحروب التي تشبع نشوة السيطرة، والحروب التي تشبع الرغبة في الإبقاء على الروح العسكرية والحصول على المجد العسكري[2].

وقد تناولت نظرية الحرب العادلة موضوع التدخل الإنساني من باب التضامن الديني الذي ساد في تلك الفترة في القرن التاسع عشر "19" حيث أخضع التدخل لثلاث شروط متمثلة في عدالة الأساس القانوني، وكذاعدالة القضية، وأخيرا سلامة القصد.

2- التدخل لحماية الأقليات الدينية :

يهدف هذا التدخل إلى حماية مواطني دولة ما في الخارج، ووجد مضمونه لدى فقهاء القانون الكنسي وعلى رأسهم الفقيه فيتوريا، حيث كان القانون الدولي التقليدي يسمح بتدخل دولة أو مجموعة من الدول في الشؤون الداخلية لدولة أخرى في حالات معينة وإن كانت غير محددة. غير أن المتتبع لواقع العلاقات الدولية في القرنين السادس عشر والسابع عشر يجدهما حافلين بتدخل الدول الأوروبية البروتيستانتينية في الشؤون الداخلية للدول الأوروبية الكاثوليكية لحماية المنتسبين للمذهب البروتيستانتي بها[3].

---

[1]- ليلى نقولا الرحباني،**مرجع سابق**، ص.37.

[2]- محمد غازي ناصر الجنابي، **التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام**، ط1، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ، 2010)،ص. 22.

[3]- وهيبة العربي، **مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية**، (أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، جامعة وهران، 2014)، ص.26.

ثانيا : التدخل الأجنبي بين الحربين العالميتين:

اتسمت الفترة ما بين الحربين العالميتين بعدم تقبل الفكر القانوني والرأي العام بفكرة حقوق الإنسان عامة، باستثناء حماية حقوق بعض الأقليات؛ حيث أن إقرار حمايتها لم يعد حكرًا على القوى الأوروبية فحسب بل تعداه ليشمل عصبة الأمم، حيث شكلت نقطة تطور حاسمة في مسار التدخل الدولي، حيث تم إسناد هذه المهمة إلى مجلس العصبة ليقرر ما يراه مناسبا من تدابير في حالة تلقيه شكاوي من أفراد الأقليات.رغم أنه أوكل إلى عصبة الأمم حماية الأقليات، إلا أن عهد العصبة لم يشر إلى مثل هذه التدخلات لا بالمنع ولا بالإباحة، وما يلاحظ خلال هذه الفترة هو تراجع التدخلات الدولية لحماية الأقليات الدينية[1].

ولقد ساد بين الحربين العالميتين التدخل حفاظا على مبدأ توازن القوى، هذا الأخير الذي يقوم على فرضية أن السلام الدولي يقتضي عدم رجحان كفة دولة أو تحالف دولي على كفة أخرى، وخلال التاريخ استخدم التدخل العسكري والحرب كأداة لزيادة قوة دولة بالنسبة للدول الأخرى، وتعديل أو الحفاظ على النظام كما استخدمت ضد من يهددون التوازن في النظام[2]. وقد اتخذ التدخل للحفاظ على توازن القوى شكلين:

- **التدخل الدفاعي:** ويعني عزم دولة معينة على الحفاظ على توازن القوى لأن ذلك لا يتلاءم ومصالحها، لذلك نجدها تتدخل لإحباط أي تغيير داخل أي دولة من شأنه المساس بالوضع القائم وكمثال على ذلك: تدخل الدول الأوروبية الملكية في شؤون الدول الأخرى لمنع انتشار الأفكار الثورية والتحريرية التي جاءت بها الثورة الفرنسية.
- **التدخل الهجومي:** ويعني عزم الدولة على إسقاط نظام حكم معين والسعي لتغييره كوسيلة لتعديل التوازن في اتجاه يخدم مصالحها، كتدخل ألمانيا وايطاليا لقلب نظام الحكم في اسبانيا خلال الحرب الأهلية الاسبانية 1936 – 1939.

كما اتخذ هذا النوع من التدخل نموذجا بارزا خلال الحرب الباردة، حيث أصبحت التدخلات من قبل القطبين تتم من أجل الحفاظ على مناطق نفوذهما ومنع القوة الأخرى من الانتشار؛ كتدخل

---

[1]– أحمد رجدال، **حماية حقوق الإنسان من التدخل الدولي الإنساني إلى مسؤولية الحماية**، (رسالة ماجستير في القانون، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2016)، ص.13.

[2]– ليلى نقولا الرحباني،**مرجع سابق**، ص.39.

الاتحاد السوفياتي في هنغاريا 1956 وفي تشيكوسلوفاكيا 1968 وفي أفغانستان 1979 وكذا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في غرانادا سنة 1983[1].

ثالثا التدخل الأجنبي بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية إنشاء هيئة الأمم المتحدة والتي سعت إلى إرساء القواعد القانونية المنظمة للتدخل، من خلال إصدار ميثاق الأمم المتحدة وإرساء قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما سيلي الذكر في المبحث الثالث من هذا الفصل.

رابعا التدخل الأجنبي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي:

إن انهيار الاتحاد السوفياتي وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة والريادة في العالم غيّر الكثير من المفاهيم والتصرفات على الساحة الدولية وعدل في الكثير منها، فقد تطورت معه الذرائع والحجج التي تستخدمها الدول في تدخلاتها الدولية، التي غدت بعد انهيار المنظمة الاشتراكية تأخذ أبعادا تتلاءم وما حصل من تطورات في مجلس الأمن، ويقظة القوميات في الدول الاشتراكية السابقة، لذا أخذ التدخل عدة مسميات وركائز نذكر منها.

1. **التدخل الإنساني:** يعرفه الأستاذ روجيي "Rougier" على أنه العمل العسكري الذي تلجأ إليه الدولة أو مجموعة من الدول ضد حكومة دولة أجنبية وذلك بهدف وقف الأفعال التي تتنافى مع قوانين الإنسانية والتي تلجأ إليها أو تسمح باللجوء إليها هذه الدولة ضد الأفراد[2].

كما يعرفه لابراونلي LaBrownlieبأنه استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها من طرف دولة أو منظمة وذلك لحماية حقوق الإنسان[3]. وأما ستوويلStowellفيعرفه أنه الاستخدام المبرر للقوة بغرض حماية المقيمين في دولة أخرى من المعاملة الاستبدادية والتعسف المستمر على نحو يجاور حدود العدالة والحكمة[4]. ولقد غدا التدخل الإنساني السمة البارزة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة رغم أنه كان معروفا منذ القرن 19، وفيما يلي جداول تبين حالات التدخل لأسباب إنسانية (1991- 2005)[5].

---

[1] – نفس المرجع، ص.40.

[2]–حسين طاهر قحطان، "التدخل الدولي الإنساني و أثره في مبدأ سيادة الدول"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، العدد 22، (العراق: جامعة بابل، أفريل 2017)، ص.289.

[3]-نفس المرجع، ص.289.

[4]– ليلى نقولا الرحباني، **مرجع سابق**، ص.45.

[5]– مسارات،**تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني إلى مسؤولية الحماية**، "مسارات، نشرة شهرية عن وحدة الفكر السياسي المعاصر"،(المملكة العربية السعودية: مركز فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، ماي 2013)،ص.4.

جدول رقم(1): يمثل فترات التدخل في الدول

الدولة	التدخل . بلد	دور الأمم المتحدة وأهم قراراتها
فترة التدخل العسكري لأسباب إنسانية (1991.2005)		
الكويت 1991م	تحالف دولي بقيادة لولايات المتحدة Opération Desert Sheild	عدد من القرارات أهمها: . قرار 660 (إدانة العراق) . قرار 678(إعطاء العراق فرصة أخيرة للانسحاب)
الصومال1993م	تحالف بقيادة الولايات المتحدة و مشاركة قوات عسكرية من ماليزيا و باكستان Battle of Mogadishu	عملية الأمم المتحدة في الصومال1 1992م (UNOSUM I) عملية الأمم المتحدة في الصومال 2 1993.1995م (UNOSUM II)
البوسنة1995م	عدد من العمليات العسكرية بدأت من بداية الأزمة بقيادة النيتو لمراقبة الأجواء و الأراضي ولا حقا فرض حظر جو	. قرار713(حظر السلاح على الجمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية) . قرار757 (إدانة الجمهورية) . قرار838(نشر مراقبين دوليين) و توفير قوة الأمم المتحدة للحماية1992 . 1995م
كوسوفو 1996م	تحالف بقيادة حلف الناتو Opération Allied Force	. قرار1199 (وقف العنف و مراقبة وقف إطلاق النار) . قرار 1244 (السماح بوجود قوة دولية عسكرية ومدينة في كوسوفو)
العراق 2003 م	تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة Opération Iraqi Freedoom	. قرار678 عام 1990م(رفض العراق الامتثال لقرارات الأمم المتحدة . قرار687 عام 1991م (الطلب من العراق التخلص من جميع الأسلحة) . قرار1441عام 2002م(إعطاء العراق فرصة أخيرة للتخلص من الأسلحة)

1. التدخل من أجل نشر الديمقراطية:

يرى البعض أن الفقه الغربي يميل إلى الأخذ بفكرة التدخل من أجل الديمقراطية من خلال ميله إلى التدخل الإنساني، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تغيرات عديدة، حيث ازدادت الدعوة الى تبني الديمقراطية وحقوق الإنسان من جانب النظام الرأسمالي الليبرالي الذي رأى في نفسه النموذج

الأمثل لهذه المفاهيم، مما يعطيه حق التدخل لغرض الديمقراطية ضد النظم الحكومية القائمة، ولذلك دعى إلى تدخل المنظمات الدولية لفرض ذلك بالقوة، كون النظم التي لا تحكمها الديمقراطية الغربية في نظرهم نظم غير شرعية مما يستوجب تغييرها ولو بالقوة[1].ومن أمثلة التدخل لأجل نشر الديمقراطية، تدخل الولايات المتحدة في نهايتي1994 والعراق 2003، لإرساء الديمقراطية وانتهاء الطغيان لكن الديمقراطية لم تنصر النصر في أي منهم.

2. التدخل من أجل توفير الحماية:

يشكل هذا التدخل تطورا لمفهوم التدخل التقليدي ويقوم على إنقاذ الشعوب التي تواجه أخطارا، عن طريق تقديم المساعدات سواء عن طريق الدول أو المنظمات الدولية غير الحكومية. وقد قاد هذا التوجه كندا حيث حاولت إعادة تعريف التدخل الإنساني على المستوى الدولي بوضع مفهوم جديد أطلق عليه توفير الحماية، لكونه أكثر مرونة من التدخل الإنساني الذي يعتبر مفهوم جاف وصلب يثير حساسيات الدول، نتيجة لذلك شكلت لجنة دولية حول التدخل والسيادة الوطنية(International commission ou Intervention and State soverignty) (ICISS)، وهذه اللجنة مكونة من شخصيات دولية ونشرت تقريرها في ديسمبر 2001، حيث أشارت إلى وجود حلول "مسؤولية الحماية" مكان حق التدخل، ودعت إلى تغليب حاجيات المواطنين وحقوقهم على حاجيات ومصالح الدول وخلافاتهم، كما ودعت هذه اللجنة إلى ضرورة جعل التدخل في شكله العسكري يجب أن يكون استثناء في الحالات القهرية فقط حيث تكون الانتهاكات جسيمة[2].

هذا، وقد ركزت كل من اليابان وكندا على حماية المدنيين وعلى دعم السلام والوقاية من النزاعات، وقامت هذه الدول بصياغة مجموعة المبادئ لصياغة مسؤولية توفير الحماية أهمها[3]:

أ- معالجة الأسباب المباشرة للصراع الداخلي عن طريق:

- تدابير سياسية كإرساء الديمقراطية والتداول على السلطة.

---

[1]- عبد الهادي لعشري، **التدخل الدولي من أجل نشر الديمقراطية**،(مصر: منتدى سور الازبكية، 2005)، ص.28.

[2]-رياض حمدوش، "تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل عولمة حقوق الإنسان"،**مجلة العلوم الإنسانية**"،عدد 41، (الجزائر، 2014)، ص.392.

[3]- نفس المرجع، ص.392.

- تدابير اقتصادية كتقديم مساعدات إنسانية.
- جعل القانون هو المسير للحماية.

ب–مسؤولية الرد: ويشمل عدة تدابير أهمها:

- تدابير جبرية دون القوة العسكرية.
- اللجوء للمحكمة الجنائية كمثول مجرمي الحرب والإبادة الجماعية أمامها.
- عدم التعاون العسكري مع الدول المنتهكة لحقوق الإنسان.
- فرض عقوبات اقتصادية ومالية ودبلوماسية كالمقاطعة مثلا.

ت–مسؤولية المتابعة وإعادة البناء، وبهذا يكون بعد التدخل عن طريق التعمير وحسن الإدارة وإعادة بناء النظام العام.وللإشارة فقد كان غارث إيفانز من بين المفكرين الذين اهتموا بهذا النوع من التدخل"مسؤولية الحماية" Responsibility Toproted،وقام بصياغة بنود لها وقد تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005 بالإجماع، وكان قرار مجلس الأمن رقم 1674 أول قرار يفعل مبادئ"مسؤولية الحماية" وفي 2009 قدم الأمين العام للأمم المتحدة **بان كي مون**، تقرير إلى الجمعية العامة عن تطبيق مبادئ مسؤولية الحماية والمتطلبات المستقبلية لتفعيلها[1].

لقد قامت مسؤولية الحماية بتوسيع مضمون التدخل،حيث أصبح لا يقتصر على التدخل العسكري الإنساني بل تعداه إلى مسؤولية الوقاية (من خلال دراسة الأسباب الرئيسية للصراع)، وكذا مسؤولية الرد (من خلال التحرك في حال وقوع انتهاك لحقوق الإنسان إما بفرض العقوبات أو بالتدخل العسكري). وأخيرا مسؤولية البناء (من خلال المساهمة والمساعدة في إعادة الإعمار بعد التدخل العسكري).

[1]–مسارات، **مرجع سابق**، ص.60.

لقد ساهمت مبادئ مسؤولية الحماية في اقتراح مبادئ توجيهية قصد توفير معايير أفضل للتدخل من خلال:

- جعل التدخل محصورا في حالات محددة كالتطهير العرقي بالقتل أو التهجير القسري أو وجود خسائر كبيرة في الأرواح، بصرف النظر عن وجود نوايا مسبقة للإبادة الجماعية أولا.
- تعود سلطة التدخل إلى ثلاث مؤسسات هي مجلس الأمن، وفي حال عجزه عن إصدار قرار حاسم بشأن التدخل تؤول المسؤولية إلى الجمعية العامة، وبعدها المنظمات الإقليمية.
- ضرورة وجود النوايا الحسنة للتدخل، والنوايا الحسنة للتدخل تعني النية في التدخل لإنصاف الشعب المضطهد.
- أن يكون التدخل أخر ملجأ لحل الصراع بعد استنفاذ كل الوسائل السلمية.
- أن يكون التدخل بقوة تتناسب مع حجم الصراع وأن يضمن النتائج المرجوة منه وذلك بأن تطغى إيجابياته على سلبياته[1].

خامسا: التدخل الأجنبي بعد أحداث 2001/09/11

لقد شكلت أحداث 2001/09/11 التي انهار فيها برجي التجارة العالميين نقطة تحول بارزة في مسار التدخل الأجنبي من خلال:

1. التدخل من أجل مكافحة الإرهاب و داعميهم:

برزت صبغة جديدة للإرهاب مع أحداث 2000/09/11 ضربت طائرتين مدنيتين برجي التجارة العالمية في نيويورك، وهي أول مرة تستخدم فيها الطائرات بهجمات من هذا النوع، فرد المجتمع الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة مواجهة ومكافحة الإرهاب، وهو ما يفسر صدور 17 قرار بشأن الإرهاب وثم إدراجه تحت بند الفصل السابع لمجلس الأمن باعتبار الإرهاب مهدد للسلم والأمن الدوليين ويستوجب التدخل[2].كالقرار رقم 2001/1373 الذي يقرر أنه على جميع الدول تزويد كل منها

[1]– مسارات، **مرجع سابق**، ص.10.

[2]–حليمة محقاني، "مكافحة الإرهاب ومنطق الأمن الإنساني"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، عدد63،(الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015)، ص.85 .

الأخرى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل أو دعم الإرهابيين، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كل منها على ما لدى الأخرى من أدلة لازمة للإجراءات الأخرى، وكذا التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بالإرهاب، وكفالة عدم الاعتراف بالإدعاءات بوجود بواعث سياسية كأسباب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه بهم. والقرار 2004/1566 الذي يلزم الدول أن تتعاون تعاونا تاما على محاربة الإرهاب[1].

هذا، وقد دفعت أحداث 2001/09/11 الرئيس الأمريكي **جورج بوش** إلى شن حرب عالمية على الإرهاب، استخدام فيها جميع الوسائل التدخلية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية،فقد قام بشن حرب على العراق 2003 وأفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب[2].

ولقد تطور مفهوم التدخل تطورا واكب جميع التغيرات الحاصلة في النظام الدولي، وتطورت معه الحجج والمبررات المستخدمة لإضفاء صفة الشرعية عليه، فقد كان أول ما بدأ تحت ذريعة ما يسمى بالحرب العادلة وحماية الأقليات من الاضطهاد، ليتطور ويصبح مصوغا للحفاظ على توازن القوى المرسي للسلم والأمن الدوليين، لتنشأ هيئة الأمم المتحدة وتضع قيودا قانونية عليه ليخرج عنها بحجة القانون الدولي الإنساني تارة وتارة أخرى بحجة حماية حقوق الإنسان.لكن بعد انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالريادة العالمية، اتخذ التدخل مسميات أخرى وذرائع أخرى كالتدخل الإنساني؛ والتدخل من أجل الديمقراطية؛ والتدخل من أجل توفير الحماية؛ وكذا التدخل من أجل مكافحة الإرهاب وداعميهم.

إن التغيير الحاصل في المسميات والذرائع لا ينفي وجود حقيقة ثابتة وهي مصالح الدول المتدخلة، في كل مرة تتدخل دولة تعطي الذرائع والمسوغات القانونية والشرعية لتدخلها، لتخفي بذلك حقيقة التدخل من أجل حماية مصالحها متذرعة بحجج إنسانية.

---

[1]– مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، (الولايات المتحدة الأمريكية: **الأمم المتحدة**، 2012)، ص. 7.

[2]–ليلى نقولا الرحباني،**مرجع سابق**، ص. 50 .

المبحث الثاني: أنماط التدخل الدولي، أساليبه، أسبابه ونتائجه

تتعدد أنماط التدخل بتعدد معايير التصنيف المتبعة من قبل المفكرين، وهذا التعدد راجع إلى التغيير المتنامي في العلاقات الدولية الحاكمة لها، أما أساليب التدخل فهي الطريقة أو الكيفية التي يتسم بها هذا التدخل، إما بأسلوب مباشر أو غير مباشر، فردي أو جماعي، صريح أو مستور، كما تتعدد أسباب التدخل الدولي بين الأسباب المعلنة والخفية تحت غطاء اقتصادي أو سياسي، أمني أو ثقافي إديولوجي، تنتج عنه في الأخير إما نتائج سلبية أو إيجابية وهذا بحسب دافع التدخل، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أنماط التدخل الأجنبي

إن الجدل القائم بين العلماء والمفكرين لم يطل فقط إيجاد تعريف موحد للتدخل الدولي بل طال حتى أنواعه وصوره.وبما أن التدخل الدولي مفهوم شاسع فكل مفكر أو عالم حاول حصر أنواع له حسب الزاوية التي ينظر منها للتدخل، إذ تتعدد أنماط التدخل وصوره تعدد معايير التصنيف المتبعة من طرف العلماء والمفكرين، وفيما يلي نستعرض أهمها:

أولا- أنماط التدخل من حيث مجال التدخل

1- التدخل العسكري:

يعتبر هذا النوع من التدخل أخطر الأنواع على سيادة الدول واستقلالها وكذا على السلم والأمن الدوليين، وهو عبارة عن لجوء دولة ما إلى التدخل في شؤون دولة أخرى باستخدام القوة العسكرية النظامية، أي بإرسال وحدات من جيشها الوطني النظامي إلى دولة أخرى[1].ويعرفه فريديريك بيرسون (Fredirick S.Person) "هو تحريك جنود أو قوات عسكرية من طرف دولة مستقلة أو مجموعة من الدول عبر حدود دولة مستقلة أخرى أو التحرك للضغط في حادثة سياسية أو قضايا متعلقة بالدول المتدخلة".

[1]- ليلى نقولا الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 26.

ولتحقيق التدخل العسكري لا يشترط استخدام فعلي للقوات المسلحة والقيام بعمليات عسكرية قتالية وإنما يمكن الاكتفاء ببعض المظاهر[1] كـ:

- التهديد باستخدام القوة المسلحة قصد التأثير على إرادة الدولة المتدخل في شؤونها.
- تدريب وتجهيز وإرسال وحدات عسكرية غير نظامية تابعة لأحد أطراف نزاع ما.
- حشد القوات العسكرية على حدود الدولة المتدخل في شؤونها كتهديد مباشر له.[2]
- حشد الأسطول البحري أمام شواطئ تلك الدولة.
- احتلال الدول المتدخلة لجزء من أراضي الدول المتدخل في شؤونها.
- قيام القوات المتواجدة داخل إقليم الدولة[3].

وغالبا ما يتم الخلط بين مفهومي التدخل العسكري والحرب فهما مفهومان مختلفان تماما عن بعضهما، فالحرب هي مواجهة عسكرية بين طرفين يستخدمان فيها القوة، بينما التدخل هو عمل أحادي الجانب غير أنه قد يلقى مقاومة له من طرف الدولة المتدخل في شؤونها. وتجدر الإشارة أن التدخل العسكري يختلف عن الحرب في عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

- الحرب هي قتال فعلي بين القوات العسكرية للدولتين المتحاربتين بينما التدخل العسكري لا يشترط ذلك ويتخذ المظاهر سالفة الذكر.
- تقوم الحرب على عنصرين أساسيين عنصر مادي يتمثل في وقوع الأعمال العسكرية وعنصر معنوي يتمثل في الإعلان عن الحرب، بينما التدخل لا يشترط الإعلان عن حالة التدخل أو أن ينذر مسبقا بذلك.
- الوسائل العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو الإعلامية المستخدمة في الحرب تفوق الوسائل المستخدمة في التدخل العسكري.

---

[1] – زيدان زياني، **أثر التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013–2014)، ص. 31.

[2]– عثمان علي الرواندوزي، **مبدأ عدم التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية في ظل القانون الدولي العام**، (مصر: دار الكتب القانونية للنشر والبرمجيات، 2010)، ص. 141.

[3]– نفس المرجع، ص. 143.

- تحكم الحروب بقوانين دولية خاصة بينما لا توجد مثل هذه القوانين بالنسبة للتدخل العسكري وإنما هناك قواعد دولية عامة تحكمها.
- الحرب تكون بين أطراف متقاربة في ميزان القوى وإلا اعتبرت احتلالا، بينما في حالة التدخل العسكري عادة ما يكون ميزان القوى راجحا لصالح الدولة المتدخلة، لدرجة يتعذر على الدولة المتدخل في شؤونها مقاومة ذلك التدخل[1].

2- التدخل الاقتصادي:

يعتبر هذا النوع من التدخل أهم أشكال التدخل في ظل العولمة، فهو عبارة عن إجراءات وتدابير اقتصادية تقوم بها الجهة المتدخلة ضد الجهة المتدخل في شؤونها بشكل مباشر أو غير مباشر، لدفعها لاتخاذ إجراء معين أو إتباع منهج معين أو اتخاذ قرار معين أو العدول عنه وفق ما تمليه الجهة المتدخلة، وقد يأخذ التدخل الاقتصادي أشكالا وأنماطا عديدة نذكر منها:

- **المقاطعة الاقتصادية:** وهي نوع من الضغوط المباشرة يمارسها الطرف المتدخل على الطرف المتدخل فيه، وتتم حين تقوم جهة من أشخاص القانون الدولي العام بوقف تعاملاتها التجارية وعلاقاتها الاقتصادية مع الجهة الأخرى من تلك الأشخاص، قصد الضغط عليها للقيام بفعل معين أو الامتناع عنه[2].
- **العقوبات الاقتصادية:** وهي عبارة عن وسيلة ضغط تهدف للحصول على تغير في السلوك السياسي للدولة المتخذ الإجراء ضدها، ويمكن أن تتطور هذه الإجراءات من التهديد البسيط إلى المقاطعة الشاملة كما سلف الذكر، أو هي عبارة عن إجراءات تعتمد على الوسائل الاقتصادية تتبناها الحكومات في إطار منظمة دولية أو إقليمية ضد دول ذات سيادة تجاوزت حدود التزاماتها المقررة، كما يعرفها نايلور (Naylor) هي مجموعة من الإجراءات العقابية ذات الطابع الاقتصادي يتخذها طرف دولي ما (منظمة أو دولة) في مواجهة طرف دولي آخر، وتتمثل أهم هذه الإجراءات في الحصار والحظر وتستخدم عادة بغية تحقيق أهداف

[1]- عثمان علي الرواندوزي،**مرجع سابق**، ص. 144.

[2]- نفس المرجع، ص. 145.

سياسية للطرف المستخدم لها، تنصب في معظم الأحيان على تغيير التوجهات الأساسية للطرف الخاضع لعقوبات بما يتماشى مع رغبة أو مصلحة الطرف المستخدم لها[1].

- **الحصار الاقتصادي:** تعرفه دائرة المعارف كاستون الجديدة أنه: العمل الذي يقوم به جيش ما بالمرابطة بالبقاء في مواجهة قلعة أو موقع محصن أو مدينة يدافع عنها العدو، فإن أمكن الإحاطة بالمدافعين تماما فإن القوة القائمة لعملية الحصار يمكنها أن تمنع وصول الإمدادات إليهم"[2].

هذا، وقد أجازت المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن استخدام الحصار الاقتصادي كوسيلة عند وقوع ما يهدد السلم والأمن الدوليين[3]، وأبرز مثال على هذا القرار (661) لمجلس الأمن الدولي 1990/08/06 الذي يتضمن فرض جزاءات اقتصادية "حصار اقتصادي" جراء غزو العراق للكويت، ولظروف إنسانية استثنى القرار الإمدادات الطبية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية ذلك بسبب الأوضاع المزرية للشعب العراقي[4].

- **الضغوط الاقتصادية غير المباشرة:** وتتخذ أشكالا مختلفة من بينها:

- تقديم القروض أو المساعدات الاقتصادية المشروطة والتي تضمن المصالح للجهة المانحة على حساب الجهة الممنوح لها.
- تحويل رؤوس الأموال والاستثمارات الضخمة للدول المراد التدخل فيها، وغالبا ما تكون دولة فقيرة أو ضعيفة اقتصاديا للتحكم في مرافقها الحيوية وبالتالي سلطة القرار لها وإجبارها على التصرف وفق ما تمليه الجهة المتدخلة[5].

---

[1]– أحمد محمد وصبان، "تحليل الصراعات الدولية الاقتصادية"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 36، العدد 4، (الكويت، أفريل 2008)، ص. 67.

[2]– جيرهارد فانغلان، تر: عباس العمر،**القانون بين الأمم، مدخل إلى القانون الدولي العام**، ج1. (بيروت: دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، 1970) ، ص. 244.

[3]– عثمان علي الرواندوزي، **مرجع سابق**، ص. 145.

[4]– بن عبد الله زهيري، "العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية "العراق نموذجا"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، العدد6،(الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، جوان 2019)، ص.159.

[5]–عثمان علي الرواندوزي، **مرجع سابق**، ص. 146.

3- التدخل الدبلوماسي:

تمارس الدولة المتدخلة طرقا ووسائل دبلوماسية للتدخل في شؤون دولة أخرى، كعدم الاعتراف وقطع العلاقات الدبلوماسية كوسيلتي ضغط، ويعود تاريخ ظهور هذا الأسلوب إلى عام 1826 في مؤتمر بنما بين جماعة الدول الأمريكية، حيث أعلنت الدول المشاركة تمسكها بهذا المبدأ للتفرقة بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي من الدول من حيث تكوينها.

هذا عن عدم الاعتراف، أما مبدأ قطع العلاقات الدبلوماسية فقد برزت هذه الآلية واشتهرت بها في ألمانيا الاتحادية كوسيلة للتدخل بعد قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية، إذ صرح الألماني ركونراد أديناور (Rekonrad Adinawr) في خطاب له في البوند ستاج الألماني عام 1955 بـ: "قطع ألمانيا الاتحادية العلاقات الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بحكومة ألمانيا الديمقراطية، كما وأنه يرفض إقامة علاقات دبلوماسية مع أية دولة شيوعية باستثناء الاتحاد السوفياتي"، وقد عرف هذا المبدأ بمبدأ "هالشتاين".

وجدير بالذكر أن ميثاق الأمم المتحدة في المادة 41 منه لمجلس الأمن أشار إلى أن قطع العلاقات الدبلوماسية أصبح أحد التدابير الجماعية التي يقرها ويفرضها مجلس الأمن على الجهة المنتهكة لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، وأحكام ميثاقها في حالة الإخلال أو تهديد السلم والأمن الدوليين.ولعل أشهر الأمثلة على تطبيق هذا النوع من أنواع التدخل كان ضد جنوب إفريقيا عام 1962 وضد نظام صدام حسين 1990.

وما يجب أن نلفت الانتباه إليه أن إقامة العلاقات الدبلوماسية أو قطعها هي عبارة عن مسائل بحتة خاضعة لتقديرات الدول، فللدولة مطلق الحرية في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة أخرى لأي سبب كان، كعدم توفر الرغبة الكافية لها للإبقاء على العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدولة، أو بناء على مبدأ المعاملة بالمثل، أو قيام حرب بينهما مثلا، فهنا لا يمكننا اعتبار هذه الحالات تدخلا[1].

[1]- عثمان علي الرواندوزي، **مرجع سابق**، ص. 148.

4- التدخل السياسي

يأخذ هذا النوع من التدخل عدة أشكال وصور نذكر منها:

- إطلاق تصريحات من قبل السياسيين تخص التدخل في صميم صلاحيات الدول المراد التدخل في شؤونها.
- تقديم طلبات كتابية أو شفوية تعبر عن مواقف تعتبر من صميم صلاحيات الداخلية للدولة المتدخل في شؤونها.
- الدعوة لعقد مؤتمر للتعبير عن مطالب الجهة المتدخلة أو الدعوة لعقد مؤتمر لحل نزاع قائم بين دولتين أو لنزاع داخلي في إحدى الدول الأخرى[1].
- التدخل في نزاع محلي في دولة ما ودعم طرف على حساب طرف آخر، أو فرض أوامر معينة على حكومة دولة ما للتأثير على قراراتها[2]، من أمثلة هذا النوع من التدخل عندما صرح وزير خارجية بريطانيا عن رغبة بلاده في بقاء واستمرار وتجديد التحالف المعقود بين بريطانيا واليابان منذ عام 1911، فمارست الولايات المتحدة الأمريكية هذا النوع من التدخل ضد بريطانيا، ورافق ذلك التهديد بدعم الإيرلانديين ضد بريطانيا، وذلك لحملها على عدم تجديد تحالفها مع اليابان، إذ ورد تصريح أمريكي على لسان وزير الخارجية الأمريكي في 1921/06/24 حيث قال؛ بأن أي تجديد للتحالف بين بريطانيا واليابان سيكون على حساب المصالح الأمريكية، وفعلا تم لهذه الأخيرة ما أرادت حيث أعلنت بريطانيا عقب ذلك التصريح بعدم تجديد التحالف مع اليابان.

وللإشارة فإن هذا النوع من التدخل قد يمارس بشكل انفرادي من طرف دولة ضد دولة أخرى أو بشكل جماعي، أي مجموعة من الدول ضد دولة، وقد استخدم هذا النوع في العديد من المؤتمرات كمؤتمر فيينا 1815، حيث قررت فيه كل من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا الملكية والعرش في كل من النمسا وبروسيا إضافة إلى ضم بلجيكا إلى هولندا[3] بهدف إقامة

---

[1]–ليلى نيقولا الرحماني، **مرجع سابق**، ص. 32.

[2]-علي حسين الطوبة، "استطلاعات الرأي والسياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة العلوم السياسية**، المجلد 07، العدد 13، (العراق: جامعة بغداد، 1995)، ص.149.

[3]- محمد مجذوب، **العلاقات الدولية**، (بيروت: مكتبة مكاوي، 1976)، ص. 53.

دولة قوية على الحدود الفرنسية، وكذلك مؤتمر فيينا في 1940/09/06 الذي أرغمت فيه رومانيا على التنازل عن بعض من أراضيها "بساربيا وبوكوفينا وترنسلفانيا" لكل من روسيا والمجر. وكذا مؤتمر كاركاس 1954 الذي قرر فيه الحضور بأغلبية ساحقة التدخل في أية منطقة في قارة أمريكا تصل إليها الشيوعية للسيطرة على الحكم، لذا أصبح يشكل هذا القرار الذي نادى به وزير الخارجية الأمريكي "فوشر دالاس" وسيلة ضغط وتهديد لحكومات وشعوب تلك المناطق بالتدخل الجماعي، فيما لو حاولت التملص من نفوذ وفك الولايات المتحدة الأمريكية.

5- التدخل التقني

يعتبر هذا النوع من التدخل وسيلة ضغط ذات تأثير معنوي ويتميز بتكلفته القليلة مقارنة بالوسائل المادية، ويصعب التحقق منه ومعرفة من يقف خلفه. يمارس هذا النوع من التدخل عن طريق وسائل منهاالقنوات التلفزيونية المختلفةن وكذا محطات الراديو والإذاعات، بالإضافة إلى شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، والصحف والمجلات والنشرات ووسائل الدعاية المختلفة. وأخيرا الأقمار الصناعية المخصصة لمختلف أنواع حالات التجسس.

وتستخدم هذه الوسائل كقوة دعائية للتأثير على عقول ومدارك ومفاهيم وإرادات الأشخاص والجماعات ومحاولة توجيهها توجيها يخدم مصالح الدول المتدخلة، والحصول على المعلومات المختلفة عن بلد ما واستخدامها ضده؛ كأن تقوم بالدعايات المغرضة وتحريض رعايا الدول على الثورة أو التمرد أو الانقلاب على الحكومة أو إثارة النعرات الطائفية، وهذا كله دون أن يترتب على ذلك أية مسؤولية عليها، بسبب عدم القدرة على إثبات ضلوع الجهة المتدخلة في هكذا أعمال[1].

ونظرا لخطورة هذا النوع من التدخل الذي وصفه جير هارد Jir Hardبأنه تدخل هدام[2]، تبنت الأمم المتحدة في جمعيتها العامة جملة من المقرارات التي تندد بجميع أنواع الدعاية التي تثير الفتن، كقرارها في 1947/01/03 الذي اقتصر على الفتن التي تشكل خطرا على السلام أو عملا

[1]- عثمان على الرواندوزي، **مرجع سابق**، ص. 153.

[2]- جيرهارد فان غلان،**مرجع سابق**، ص. 190.

عدوانيا،وكررت الجهة ذاتها مثل هذا الحث والتنديد في 1949/12/01، وفي 1990/11/17 غير أن هذه القرارات لم تقف حائلا دون لجوء بعض الدول الى ممارسة هذا الأسلوب من التدخل.

6- التدخل الثقافي والديني

يعد هذا النوع من التدخل من أقدم الأنواع، حيث كانت الدول الاستعمارية الأوروبية تستخدمه منذ القدم، فقد كانت تتغلغل ثقافيا ودينيا في مستعمراتها عبر الإرساليات والمدارس، وتقديم المساعدات للفقراء لجرهم لاعتناق النصرانية وحملات التبشير لفرض لغة وثقافة ودين الدولة المستعمرة وعاداتها وتقاليدها، هذا الأسلوب وإن كان قديما فقد برز للعيان بشكل لافت للانتباه في عصر العولمة وتطور وسائل الاتصال والانترنت ومواقع التواصل.. إلخ.

وكمثال على ذلك محاولة الولايات المتحدة الأمريكية خلال سعيها للحرب على الإرهاب لتعديل المناهج التربوية وسعت لتغيير المفردات والقيم التي تعطى للأطفال العرب والمسلمين، إضافة الى الضغوطات التي مارستها على بعض الدول كالمملكة العربية السعودية لتعديل مناهج التعليم وغلق عدد من المدارس القرآنية لاعتبارها تحث على العنف والإرهاب[1].

ثانيا- أنماط التدخل الدولي من حيث أهداف الأطراف المتدخلة

1- التدخل الهجومي: تهدف الدول من خلاله إلى توسيع نفوذها كـ:

- الحملات الاستعمارية التي تفقد الدولة محل النزاع سيادتها الكاملة إذا كان استعمار استيطاني أو جزء منها إذا كان انتدابا.
- التدخل في النزاع القائم لتحقيق مصالح معينة أو إضعاف الدولة المستهدفة لحسم قضايا عالقة بينهما.
- دعم الأقليات في الدول محل التدخل كانتقام كالدعم الإيريتيري للانفصاليين في السودان انتقاما لدعم السودان للأقليات الصومالية في إيريتيريا، أو كدعم روسيا لأكراد تركيا ردا على دعم تركيا للانفصاليين الشيشان[2].

---

[1]- ليلى نيقولا الرحماني، **مرجع سابق**، ص ص، 33، 34، 35.

[2]- عز الدين حمايدي،"دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، تم تصفح الموقع بتاريخ 12-6-2020، على الرابط: https://bit.ly/3OzmN32

2- **التدخل الدفاعي:** هو التدخل الذي يكون هدفه الدفاع عن مصالح الدولة وأمنها بالدرجة الأولى، فقد يشكل النزاع الداخلي القائم في دولة ما تهديدا لأمن ومصالح الدولة المتدخلة خاصة إذا كانت تقاسمها الجوار الجغرافي، لذلك غالبا ما يساهم هذا النوع من التدخل في حصر النزاع ومنع انتشاره، كما يشمل هذا النوع التدخلات الوقائية التي تقوم بها الدول لمنع تهديد متوقع من الدول المستهدفة[1].

3- **التدخل الإنساني:** هو أحد أشكال التدخل الدولي الذي تقوم به دولة معينة أو مجموعة أو هيئات أو منظمات دولية أو إقليمية لأهداف إنسانية، ويهتم هذا المفهوم بالحالات التي يتم فيها تبرير التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما لأسباب إنسانية تتعلق بحماية أقلية معينة من الإبادة أو الظلم الذي تتعرض له، أو نتيجة حصول كوارث طبيعية أو ما شابه ذلك[2].ويعرفه لان براونلي(**Lan Brawnlie**): هو استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها من طرف دولة أو منظمة دولية وذلك لحماية حقوق الإنسان[3].

ثالثا- أنماط التدخل من حيث شؤون الدولة المتدخل فيها

المقصود بهذا التصنيف هو النظر في حالات التدخل هل هي تخص الشؤون الداخلية للجهة المتدخل في شؤونها أم تخص شؤونها الخارجية، من خلال هذا المعيار ينقسم التدخل إلى قسمين؛ تدخل خارجي وتدخل داخلي ومن الطبيعي والمسلم به أن يشهد كل تدخل شؤون الدولة الداخلية أو الخارجية أو الاثنين معا.

1- **التدخل الداخلي:** هو التدخل الذي يستهدف الشؤون الداخلية للدول فيتم تأثير الدولة المتدخلة على نظام الدولة المتدخل فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والدستوري، أو التدخل في المسائل الاقتصادية أو المالية أو الإدارية للدول الأخرى، لأن هذه الأخيرة حرة في اختيار النظام الاقتصادي والسياسي الملائم لها، وهي حرة في سن قوانينها وتشريعاتها لتنظيم شؤونها.

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- سلمان الجميلي، "التدخل الإنساني وأثره في السيادة الوطنية"، **مجلة دراسات دولية**، (العراق: مركز الدراسات الدولية، 2003)، ص.82.

[3]- أنس أكرم العزاوي، **التدخل الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة بغداد، 2005)، ص. 66.

2- **التدخل الخارجي:** هو التدخل الذي يستهدف الشؤون الخارجية للدول عن طريق التعرض لأحد المجالات الخارجية كالانضمام إلى الأحلاف والتكتلات الدولية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك خلافا فقهيا حول تحديد المسائل التي يمكن عدها من صميم الشؤون الداخلية للدولة، وتلك التي يمكن اعتبارها من صميم الشؤون الخارجية للدول، هذا ما خلق خلافا بين الفقهاء والكتاب خاصة وأن الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة حيث قالت: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يقرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم الميثاق"[2]. لم تحدد ما هي الاختصاصات التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة محل التدخل.

فلقد تعددت الآراء الفقهية حول تحديد هذه المسائل، فقد لجأ البعض إلى الرأي القائل بأن الاختصاص الداخلي للدول هو "عبارة عن مجموعة من الاختصاصات التي تستطيع الدولة ممارستها بحرية تامة دون أن يحد من حريتها وقدرتها التزام دول ناتج عن اتفاق أو عرف دولي"[3].غير أن فريقا آخر ذهب إلى أن حدود ونطاق السلطان الداخلي تعتبر في عدد المسائل الخاضعة للتعديل، وفق ما تنص عليه المعاهدات والاتفاقيات وقرارات الهيئات في وقت معين.وبشكل عام فإن نطاق السلطان الداخلي يشمل كل ما لم يرد بشأنه قاعدة قانونية دولية تقيد من حرية تصرف الدول تجاهه أو تقيد اختصاصها بشأنه.[4]

رابعا- أنماط التدخل الدولي حسب جوزيف ناي (Joseph NYE)

يرى **جوزيف ناي** أن التدخل الدولي يتخذ أشكالا عدة، نبدأ بالأشكال الأقل حدة إلى الأشكال الأكثر حدة، ويمكن إيجاز هذه الأنواع في الجدول التالي:

---

[1]- وهيبة العربي، **مرجع سابق**، ص. 70.

[2]- ميثاق الأمم المتحدة.

[3]- عثمان علي ميرانبك، **السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر، دراسة حالة العراق بعد غزو الكويت**، (رسالة ماجستير، الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية لندن، 2004)، ص. 108.

[4]- نفس المرجع، ص. 110.

الجدول رقم (2): أشكال التدخل الدولي

غزو عسكري	أعمال عسكرية محدودة	الحصار الاقتصادي والعسكري	دعم المعارضة اقتصاديا، عسكريا، دبلوماسيا وسياسيا	مستشارون عسكريون	مساعدة عسكرية	الإعلام	الخطاب

التزام مرتفع ← التزام منخفض

كما يرى **جوزيف ناي** أن التدخل بمراحل تزداد في كل مرحلة حرية وقوته فقد يبدأ بالخطاب ليتطور ويصل إلى أقصى أنواعه وهو الغزو العسكري.وتتجلى الأنواع سابقة الذكر من خلال أنموذج الاحتلال الأمريكي للعراق.

- **الخطاب السياسي:** بدأ التدخل بالخطاب السياسي حيث اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، ما يشكل ذلك خطرا على السلم والأمن الدوليين، كما وجهت اتهامها لنظام صدام حسين بانتهاكه لحقوق الإنسان بالعراق.
- **الإعلام:** اتبع الخطاب السياسي الدعاية الإعلامية المغرضة ضد العراق والمروجة لما سبق ذكره، وذلك لكسب تأييد دولي لتدخلها القادم في العراق.
- **الدعم:** بعدها سعت الولايات المتحدة الأمريكية لدعم المعارضة العراقية لنظام صدام حسين سواء المعارضة الداخلية أو الخارجية.
- **الحصار:** أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حصارها على العراق.
- **القيام بعمليات عسكرية:** وصل التدخل إلى أقصى وأعنف صوره عندما تم غزو العراق والإطاحة بالنظام.

[1]– جوزيف ناي، تر: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، **المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ**، ط1، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،1957)، ص.197.

المطلب الثاني: أساليب وطرق التدخل

استعرضنا في المطلب السابق التصنيفات المختلفة للتدخل وسنعرض في هذا المطلب الأساليب التي يتم بها التدخل، فإن كان التدخل عسكريا أو اقتصاديا مثلا هل سيكون بأسلوب مباشر أو غير مباشر؟ أو هل سيكون فرديا أو جماعيا؟ أو هل سيكون صريحا أو مستورا؟ لكن الجدير بالذكر أن هذه الأساليب اتخذها الباحثون والمفكرون كمعايير لتصنيف التدخل وحصر أنواعه.

أولا: التدخل الفردي والتدخل الجماعي: يعتمد هذا التقسيم في أسلوب التدخل على عدد الأطراف المشاركة فيه فيكون فرديا عند تدخل جهة أو طرف واحد، ويكون جماعيا عند تدخل جهتين أو طرفين على الأقل.

1- **التدخل الفردي:** يقصد به قيام دولة ما بالتدخل في دولة أخرى بصفة انفرادية، وغالبا ما تكون الدولة المتدخلة أقوى من الدولة المتدخل فيها بغرض تحقيق أهداف وغايات مختلفة، بشرط أن تتعارض هذه الأهداف والغايات مع أهداف الدول المتدخل في شؤونها[1]، ومن أمثلة ذلك التدخل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في غواتيمالا عبر عملية سرية نفذتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)،التي أطاحت بالرئيس الغواتيمالي **جاكويو أربينز** 1954 ليتولى الحكم بعده كارلوس كاستيلو أرماس عبر انقلاب عسكري سمي بـ Pbsuccess، حيث قامت CIA بتمويل وتسليح وتدريب مجموعة من رجال كارلوس كاستيلو أوماس.

2- **التدخل الجماعي:** ويقصد به تدخل دولتين أو أكثر بالتدخل في شؤون دولة أو دول أخرى قصد تحقيق مصالح مشتركة.وقد وضع عبد الهادي العشري حالات ليكون فيها التدخل مشروعا منها أن يكون دفاعا عن النفس وأن يكون لمساعدة حكومة شرعية قائمة بناءا على مطلب منها دون ضغط أو إكراه لمواجهة عدوان خارجي وليس لقمع معارضة خارجية[(2)]، ومن أمثلة التدخل الجماعي نجد العدواني الثلاثي على مصر 1956؛ حيث تدخلت كل من إسرائيل وفرنسا وبريطانيا في مصر جراء تأميمها لقناة السويس، واستولت القوات الحربية على شرم الشيخ التي

[1]- عبد الهادي العشري، **مرجع سابق**، ص. 55.

[2]- نفس المرجع، ص. 55.

تحكم في مضائق نيران ومدخل خليج العقبة وعمق سيناء[1]، وكذا هاجمت إسرائيل مدن القناة، وقد كان لهذا التدخل غايات عديدة منها إسقاط نظام الحكم في مصر واغتصاب قناة السويس، بإنشاء هيئة دولية تدميرها وإرغام مصر على وقف دعمها للثورات التحريرية في العالم العربي... إلخ[2]، إذ التدخل كان جماعيا لأغراض جماعية.

ومن أمثلة التدخل الجماعي كذلك نجد ذلك التدخل الذي قامت به كل من وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهنغاريا وروسيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية في الصين عام 1900، عبر حملة عسكرية كان الغرض منها هو حماية مصالح ورعايا تلك الدول، والحفاظ على سفاراتها التي تم حرقهاإثر الثورة الشعبية التي اندلعت هناك وسميت بثورة Boscer[3].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول تلجأ لهذا الأسلوب من التدخل – أي التدخل بصفة جماعية– لإضفاء الشرعية على ممارساتهم التدخلية، إذ يرى بعض الفقهاء أن التدخل بشكل جماعي هو عمل مشروع فيما لو كان يسعى لتحقيق مصلحة مشتركة للجميع وليس لأحد منهم دون الآخرين، انطلاقا من المنطق القائل: "إذا ما تدخل عدد كبير من الدول سوية في شؤون دولة أخرى فإنه من المستبعد أن يكون تدخلا غير عاد على عكس التدخل الفردي".وقد يحمل هذا المنطق الذي اعتمد عليه الفقهاء جوانب كثيرة من التخطيط، فالإجماع لا يدل على الشرعية خصوصا إذا ما عرفنا أن بعض الدول وخاصة الكبرى منها قادرة على جر دول أخرى معها للتدخل في شؤون دول أخرى قصد تحقيق غايات وأهداف ذاتية، كما يمكنها جر مجوعة من الدول للتدخل معها تحت غطاء المنظمات الإقليمية، وهذا ما قيدته هيئة الأمم المتحدة باشتراط أن تكون التدخلات المنضوية تحت لواء تلك المنظمات تحت إشراف مجلس الأمن الدولي.

والجدير بالذكر لفت الانتباه إلى أن التدخل قد يكون بطريقة أو صورة فردية ثم يتحول ليصبح جماعيا مثل ما حدث في الحرب الكورية عام 1950، حيث تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة

---

[1]– عمر عبد العزيز، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، (مصر: دار المعرض الجامعية، 2005)، ص. 331.

[2]– عمر بن قينة، **اتجاهات الرحالين في الرحلة العربية الحديثة**، (الجزائر: المطبوعات الجامعية، 1995)، ص.200.

[3]– عثمان علي الرواندوزي، **مرجع سابق**، ص.161.

انفرادية في كوريا الجنوبية ثم تدخلت هيئة الأمم المتحدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ردت الصين بالتدخل لصالح كوريا الشمالية، إذا فالتدخل بدأ انفراديا وسرعان ما تحول إلى جماعي.

ثانيا- التدخل المباشر والتدخل غير المباشر

1- **التدخل المباشر:** تعود أصول هذا الأسلوب من التدخل إلى الدول الأوروبية الاستعمارية التي تدخلت في شؤون الدولة العثمانية ودويلاتها، وهو عبارة عن قيام جهة ما بالتدخل بممارسة مخلة باختصاصات تعود بالأصل إلى الجهة المتدخل بشؤونها بصورة مباشرة، وذلك عن طريق ممارستها لتلك الاختصاصات أو بعض منها بنفسها لدرجة تفقد معها الجهة المتدخل في شؤونها قدرتها على تهميش ممارسة تلك الاختصاصات تماما، كالتدخل العسكري في جزء من إقليم دول ما. ولا يزال يعرف هذا الأسلوب من التدخل بصورة أكثر حدة وخطورة، ذلك أن هذا الأسلوب في ظل العلاقات الدولية الراهنة يعتبر من أخطر الأساليب المهددة للسلم والأمن الدوليين، ويتم التدخل المباشر باستعمال القوة المسلحة كالاحتلال أو الغزو أو حشد بحري أو حصار أو نحو ذلك من مظاهر استخدام القوة المسلحة[1].ومن أمثلة التدخل المباشر التدخل الأمريكي في لبنان عام 1958، والتدخل الفرنسي في الكونغو عام 1978.

2- **التدخل غير المباشر:** يعتبر التدخل غير المباشر عند لجوء الطرف أو الأطراف المتدخلة بالتأثير على حرية الطرف المتدخل في شؤونه، وتحجيم تلك الحرية وكذا تحجيم اتخاذها لقراراتها بشأن ممارستها لاختصاصها، وجعل صدور تلك القرارات يصب لصالح الطرف المتدخل، وكمثال على التدخلات غير المباشرة كأن تمارس الدولة المتدخلة ضغوطات سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية على دولة أخرى لحملها على قبول وانتهاج الآليات والبرامج والسياسات التي تتلاءم ومقاصد الدولة المتدخلة[2]، أو كأن تبعث الدولة المتدخلة أشخاصا داخل الدولة المراد التدخل في شؤونها للقيام بأعمال غير مشروعة ضد نظام الحكم أو عن طريق دعم معارضة ما أو مساعدتها على قلب نظام الحكم مثلا[3].

---

[1]- أحمد سي علي، **دراسات في التدخل الإنساني**، (الجزائر: دار الأكاديمية، 2011/2010)، ص.16.

[2] - عثمان علي الرواندوزي، **مرجع سابق**، ص. 164.

[3]- علي صادق أو صيف، **القانون الدولي العام**،(مصر: منشأة المعارف، 1971)، ص. 213.

إن التدخل بأسلوبيه المباشر وغير المباشر يضع استقلال الدول المتدخل فيها على المحك، فالتدخل المباشر ينتهك ممارسة جزء من اختصاصاتها أو كلها، أما حين يكون التدخل غير مباشر فتحتفظ الدولة المتدخل في شؤونها باستقلالها ولا تفقد قدرتها على ممارسة اختصاصاتها، بل تتأثر حريتها عند اتخاذها للقرارات التي تهم الدول المتدخلة وتصب في صالحها.

ثالثا: التدخل الصريح والتدخل المستور

1- **التدخل الصريح:** لا يخفى هذا الأسلوب من التدخل فهو معلوم وواضح ومعلوم لدى العام والخاص ولا يقبل التأويل، كالتدخل العسكري في شؤون دولة ما أو فرض حصار اقتصادي مثلا، فهنا لا مجال للشك بأن هناك تدخلا فهو تدخل علني[1]، وبمعنى آخر التدخل الصريح هو التدخل الواضح المصرح به من طرف أجهزة الدولة المتدخلة الرسمية وغير الرسمية، ويكون من شأنه التأثير على قرارات الدول المتدخل في شؤونها من غير وسيط، أو تمارسه الدول المتدخلة دون اعتبار لرأي الآخرين أو اعتبار لرأي الدولة محل التدخل[2].

2- **التدخل المستور:** يعتبر عدد قليل من الباحثين أن هذا النوع من التدخل يعد أخطر الأنواع، وهو يحدث في السر والخفاء دون علم أو معرفة الجهة المتدخل في شؤونها وفي خلسة من سلطاتها.ويعرف إسماعيل صبري مقلد: "التدخل من قبل إحدى الدول عن طريق استخدام قواتها بصفة مقننة أو غير صريحة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وذلك بقصد مضاعفة نفوذها السياسي فيها وتحقيق سيطرتها السياسية عليها".

ويعرف هذا الأسلوب من التدخل عدة مسميات كالتخريب الدولي أو العدوان غير المباشر، ومن صور هذا الأسلوب من التدخل قيام دولة ما بتجنيد أفراد من رعايا الدولة ما بتجنيد أفرد من رعايا الدولة المتدخل في شؤونها في الداخل أو الخارج ليقوموا بنشر وبث الدعايات المغرضة ضد حكومة بلادهم، أو القيام بأعمال غير مشروعة ضد نظام الحكم فيه أو ضد المؤسسات الحكومية، أو العمل على إثارة ثورة داخلية أو تقديم المساعدات المختلفة لها، أو لإحداث انقلاب في بعض الدول ضد الحكومات القائمة، أو التسبب في إحداث بعض

---

[1]-عثمان علي الرواندوزي، **مرجع سابق**، ص. 164.

[2]- محمد سعيد، **التدخل الدولي الإنساني ومشروعيه التدخل السوري في لبنان**، (رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة الأكاديمية العربية المفتوحة، جامعة لبنان، 2008)، ص.44.

أعمال الشغب أو الفتن أو المشاكل الاقتصادية وما إلى ذلك، كقيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزوها لكوبا عام 1961 عندما نظمت المخابرات الأمريكية (CIA) غزوا قام به الكوبيون المنفيون لكوبا، باستخدام تسع طائرات من قاذفات القنابل الأمريكية الضخمة بالتنكر في شكل سلاح الجو الكوبي[1]، أو التدخل الأوغندي المستمر في جنوب السودان فينزاعه مع الشمال في طريق انفصاله، ففي 1955/08/18 تمردت الفرق الاستوائية السودانية على النظام السوداني ولجأ عدد كبير من المتمردين إلى أوغندا[2]، وزاد التدخل الأوغندي حدة بعد 1983 بعد قدوم**يوري موسيفيني** إلى سدة الحكم في أوغندا ضد التوجه السوداني الإسلامي في عهد جعفر النميري، ورأت السودان بدعم جيش الحرب الأوغندي المعارض لنظام حكم موسيفيني[3]، ودعم جبهة تحرير الضفة الغربية للنيل ومنظمة تحالف القوات الديمقراطية في غرب أوغندا.

ومنذ أن بدأ المجتمع الدولي بترسيخ المبادئ القانونية الدولية العامة كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذا حضر استخدام القوة في العلاقات الدولية والنص عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية، غدا توجه الدول بشكل عام نحو التدخل المستور أو التدخل المقنع أو الخفي بدل التدخل الصريح لتفادي الاعتراضات والاحتجاجات الدولية.

رابعا: التدخل السلمي والتدخل باستخدام القوة

1- **التدخل السلمي:**يعتبر هذا الأسلوب غير مكلف ويكون بطرق سلمية دون استخدام الأسلحة، إذ يقتصر على إرسال لجان ومندوبين دوليين وحقوقيين يعملون على معاينة الأوضاع في الدولة المراد التدخل فيها، والتي حدثت بها تلك الخروقات المهددة للسلم والأمن الدولي خاصة وبعد التحري ترفع تلك اللجان تقريرا للهيئة الدولية المرسلة لها أو الدول المتحالفة التي تريد التدخل،

[1]- عثمان علي الرواندوزي، **مرجع سابق**، ص. 166.

[2]- جميلة سي قدير، **الدولة والنزاعات العرقية في إفريقيا، دراسة حالة السودان**، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، (د.ت.ن))، ص.68.

[3]- توفيق المدني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**،(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص.122.

حيث تقوم هذه الهيئات بتقديم عروض على الدول الممارسة فيها تلك الخروقات من أجل إيقافها، وكذلك عقد اتفاقيات سلمية بينها وبين الأطراف المتنازعة.

ولقد غدا التدخل السلمي عبر اللجوء إلى التدابير والإجراءات العسكرية أهم الأساليب التي تكتسب الشرعية الدولية، والتي قلما تتوفر على عنصر الإكراه الأمر الذي أعطاها تأييدا دوليا. ولمجلس الأمن الدولي الحق في التدخل السلمي طبقا لنص المادة 41 من الميثاق "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا ووقف العلاقات الدبلوماسية"[1].

وقد أصدر مجلس الأمن قراره سنة 1977 بشأن انتهاك جنوب إفريقيا لحقوق الإنسان وممارستها سياسة التمييز العنصري وفرض مقاطعة دولية على تزويد الأسلحة له. كما أن للمجلس الاقتصادي الاجتماعي دور في التدخل السلمي أيضا، ويكون تدخله عن طريق اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، التي تصدر القرارات التي تمثل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول، وفي نفس الشأن اضطلعت لجنة حقوق الإنسان بالوضع المتأزم في جنوب إفريقيا الذي كان يشكو انتهاك النظام لجميع أحكام المواثيق والاتفاقيات الدولية آنذاك، والذي أكدت على إدانة النظام وألحت على تغييره لاسيما بالقرار 5/1989 المؤرخ في 1994/02/23 والقرار رقم 2/1990 المؤرخ في 1990/02/27، وما إن نظمت أول انتخابات نزيهة في جنوب إفريقيا في الفترة الممتدة بين 2 إلى 28 أفريل 1994 حتى انصرفت اللجنة عن مراقبة جنوب إفريقيا[2].

2- **التدخل باستخدام القوة:** يتم هذا الأسلوب من التدخل باستخدام القوة، وقد ميز هذا الأسلوب من التدخل التاريخ الأول للعلاقات الدولية وتاريخ العلاقات الدولية حافل بهذا الأسلوب من التدخل، كالتدخل السوفياتي في المجر عام 1956 والتدخل الأمريكي في لبنان 1958، التدخل الفرنسي في الزائير عام 1978، التدخل السوفياتي في أفغانستان 1979 والتدخل الأمريكي في العراق 1991 وفي 2003.يتم هذا الأسلوب من التدخل عن طريق:

---

[1]- ميثاق الأمم المتحدة، المادة 41.

[2]- وهيبة العربي، **مرجع سابق**، ص. 69.

- **التدخل العسكري:** عن طريق تشكيل طرق عسكرية تتدخل في الدولة محل التدخل باستخدام قوات عسكرية جوية أو برية أو بحرية.
- **التهديد باللجوء إلى القوة العسكرية دون استعمالها:** ذلك لإجبار الدول محل التدخل التصرف وفق إملاءات الدول المتدخلة.
- **التدخل عن طريق فرض الحصار الاقتصادي:** كالحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وليبيا.
- **التدخل عن طريق مقاطعة منتجات الدولة المتدخل في شؤونها.**
- **اللجوء للضغوط المالية:** كسحب القروض وعدم تقديمها أو تجميد أموال الدول أو أموال الرعايا الموجودة في الدول المتدخلة[1].
- **التدخل عن طريق الضغوط السياسية:** كتقديم الدول المتدخلة طلبات بصفة رسمية أو غير رسمية للدول لحملها على التدخل في الدعوة لعقد مؤتمر يكون الهدف وراءه الحصول الدعوة للتدخل في شؤون دولة ما لتحقيق مصالح معه[2].

المطلب الثالث: أسباب التدخل الأجنبي وآثاره

لطالما تأرجح التدخل الأجنبي بين الأسباب والذرائع المسوغة له والتي تضفي الشرعية عليه، وبين النتائج المترتبة عنه والتي تعكس فعليا تحقيق ذلك التدخل وفي صالح من يصب، لذا سنتناول في هذا المطلب أسباب التدخل الأجنبي والآثار المترتبة عنه.

1- **أسباب التدخل الأجنبي:** إن النتائج المترتبة على التدخل الأجنبي في دولة أخرى غالبا ما يطرح تساؤلات بشأن حقيقة التدخل وفي صالح من يصب أفي صالح الدولة المتدخلة أم في صالح الدولة محل التدخل، أفي صالح السلم والأمن الدولي، من هنا وجب البحث في أسباب التدخل المعلن عنها والخفية.

أ- **المعلن عنها:** هي الأسباب التي تكون معلنة للعام والخاص وتحظى بالشرعية الدولية.

---

[1]- نفس المرجع، ص. 57.

[2]- نفس المرجع، ص. 67.

- **الحفاظ على السلم والأمن الدوليين:** جاء في نص المادة 39 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ما يلي: قرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذ جملة من التدابير طبقا لأحكام المادتين 41و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"[1]. وتشير هذه المادة صراحة إلى أن التهديد للسلم والأمن الدوليين وجب تدخل مجلس الأمن الدولي وفق طريقتين:
  - **بطرق سلمية:** وهو ما نصت عليه المادة 41 من الميثاق حيث جاء فيها: "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية أو البحرية أو الجوية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع الصلات الدبلوماسية"[2].
  - **باستخدام القوة:** إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريقة القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة للأمم المتحدة[3].إن تدخل مجلس الأمن حسب ما تم ذكره يصب في صالح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.
- **الحفاظ على سلامة الدولة من أي اعتداء أجنبي:** وذلك انطلاقا من أعضاءها الحق في الدفاع الشرعي عن نفسها ضد أي اعتداء سواء دافعت فرديا عن نفسها أو جماعيا، حيث نصت المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة أنه لا يوجد في الميثاق ما ينقص الحد الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة...إلخ.

---

[1]– المادة 39 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

[2]- المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

[3]- المادة 42 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

- **احترام حقوق الإنسان والعمل على الارتقاء بحياة الأفراد والشعوب:** نصت المادتين 55 و56 من ميثاق الأم المتحدة على الاعتراف بوجود مصلحة للمجتمع الدولي في تعزيز وجوب احترام حقوق الإنسان والسعي للارتقاء بها في كل الميادين، وتوفير مستوى أعلى للمعيشة ودعم عوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتذليل العوائق وإيجاد الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في التعليم والأمور الثقافية، والسعي لإشاعة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في دول العالم المختلفة، وبلا تمييز بين الجنس أو اللغة أو الدين والعمل الدولي المشترك وتحقيق المقاصد سالفة الذكر[1].

إذ أن التدخل تحت طائلة هذا البند هو عمل تباشره الدولة أو مجموعة من الدول على حكومة دولة أجنبية، قصد وقف الأعمال التي تخالف القوانين الإنسانية في معاملة الأفراد العاديين، ويعتبر التدخل بحجة الإنسانية وحقوق الإنسان أو ما يسمى بالتدخل الإنساني من الأسباب التي تدفع الدول لوقف التصعيد في النزاعات الأهلية كالتدخل في أنغولا والبوسنة 1993-1994[2].

ب-الدوافع الخفية: قد تكون الأسباب المعلن عنها والتي سبق لنا التطرق لها في الفرع السابق ما هي إلا غلاف أو واجهة لأسباب أخرى خفية، فالأسباب المعلنة غالبا ما تلجأ إليها الدولة المتدخلة لإضفاء الشرعية على سلوكها التدخلي الذي يكون في الأصل أحد الأسباب الآتية:

- **الأسباب الإيديولوجية للتدخل:** يوجد لدى بعض الأنظمة السياسية بالدول تصورات عقائدية وإيديولوجية، قد تمتد إلى خارج حدودها فيجعلها ذلك سببا من أسباب التدخل خارج حدود الدولة لنشر تلك العقائد الإيديولوجية، إذ أن الإيديولوجيا تعتبر المحرك القيمي والعقائدي للدول، لذلك بتلك العقائد الإيديولوجية تسعى الكثير من الدول للسيطرة على دولة أخرى عن طريق التدخل لأغراض منها:

- إبقاء الأوضاع القائمة على حالها في الدول محل التدخل وفق ما تقتضيه المصالح الإيديولوجية للبلد المتدخل.
- حماية النظام القائم في البلد للحيلولة دون تغيير النظام السياسي والاجتماعي .
- تقديم المساعدات العسكرية أو الاقتصادية أو التهديد باستخدامها في حالة ظهور بوادر التغيير في الأوضاع القائمة بما لا يتنافى والمصالح العقائدية للبلد المتدخل.

---

[1] -Véronique Zanetti **, l'intervention humanitaire -droit des individus , devoir des états**, (genève : labor et fides, 2008), p.58.

[2]- عامر صلاح الدين، "القانون الدولي في عالم مضطرب"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 153، (القاهرة، 2003)، ص. 85.

- قلب نظام سياسي أو المساعدة على قلبه كما حدث في التشيلي 1973[1].
- التعرض لعلاقة الدولة بمواطنيها[2].

- **الأسباب الأمنية:** الحفاظ على سلامة الدولة وأمنها هو الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه الدول في جميع المجالات، إذ يعطي سلم اهتمام الشعوب والحكومات، لذا فالأسباب الأمنية تجعل الدول تتدخل في دول أخرى لحماية أمنها واستقرارها الداخلي والخارجي، إذا ما رأت في تلك الدول ما يهدد أمنها القومي، ولعل أبرز مثال على ذلك هو تدخل إسرائيل في لبنان لضرب البنى التحتية للحيلولة دون قيام قوة مناهضة لها في المنطقة والمساهمة في التدخل في العراق 2003 [3].
- **الأسباب الاقتصادية والمالية:** تعتبر العوامل الاقتصادية الضابط والمحدد لطبيعة التفاعل بين الوحدات السياسية على المستوى الدولي، فالدوافع الاقتصادية غالبا ما تكون السبب الرئيسي في قيام العديد من الحروب، فالحصول على الموارد مثلا تعتبر من الأسباب الرئيسية للتدخل، ففي القديم كانت الموارد الزراعية سببا لتدخل دول في دول أخرى مثل التوابل التي كانت سببا رئيسيا لتدخل البرتغال في اندونيسيا، هذا إضافة إلى الأسباب التجارية التي تساهم في التدخل أو ما يعرف بالتدخلات التجارية للسيطرة على الطرق التجارية والبحث عن أسواق استهلاكية، وبعد اكتشاف البترول والمعادن الثمينة أصبحت الدول الكبرى تتنافس على الدول المالكة لهذه المعادن، مما جعل احتمال التدخل في هذه الدول للتحكم في استغلال هذه الثروة لتلبية حاجات ومصالح الدول المتدخلة[4].
- **الأسباب العسكرية للتدخل:** لطالما كان التدخل العسكري أداة زيادة قوة دولة على حساب دولة أخرى، وهو طريقة فعالة لتعديل أو الحفاظ على النظام الدولي من خلال الحفاظ على توازن القوى، وقد استخدمت التدخلات العسكرية للحفاظ على توازن القوى بشكلين[5]:

---

[1]– أحمد سي علي، **التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة**، ط1، (الجزائر: دار الأكاديمية، 2011)، ص. 232.

[2]– سمعان بطرس فرج الله، **جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة**، ط1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص.108.

[3]– مريم دباغ، **إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، دراسة التدخل الأمريكي في كل من العراق1991 والصومال** 1992، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بكسرة، 2009)، ص. 44.

[4]– يحي عبد العلي، **التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق الطائف 1989 وحتى 2006**، (دمشق: رند للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص.20.

[5]– ليلى نقولا الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 39.

- **التدخل الدفاعي:** والذي يعني إصرار دولة على عدم تغيير نظام القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها، إذا ما حصل تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة ما، كذلك تتدخل الدول لإحباط التغيير الذي يسعى إلى تغيير الواقع، كتدخل الدول الأوروبية الملكية في شؤون الدول الأخرى لمنع انتشار الأفكار الثورية التحريرية للثورة الفرنسية.
- **التدخل الهجومي:** الذي تهدف من خلاله إلى تعديل توازن القوى باتجاه يخدم مصالحها عن طريق إسقاط نظام حكم معين كتدخل ألمانيا وإيطاليا لقلب نظام الحكم بإسبانيا أثناء الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)[1].

وبعد أحداث 2001/09/11 عرفت التدخلات العسكرية أسبابا جديدة كالتدخل لمكافحة الإرهاب كتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان[2].ولقد أعاد هذا التدخل مفهوم الحرب العادلة إلى الواجهة إذ وقع عدد من المثقفين الأمريكيين عريضة اعتبروا فيها حرب الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان والعراق تدخل ضمن نطاق الحرب العادلة.

2- آثار الدخل الأجنبي ونتائجه

إن التفرقة بين الأسباب الخفية والمعلنة للتدخل يبرز لنا حقيقته، لكن النتائج المترتبة عنه تعكس لنا مدى نزاهة الأطراف المتدخلة في تأديتها للتدخل والسعي لتحقيق الغايات المعلن عنها، ويمكن ذكر بعض الآثار المترتبة على التدخل الدولي على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

أ- إهمال وسائل التدخل المتعددة لحل الأزمات والمشكلات الداخلية للدول والتركيز المكثف للمجتمع الدولي على التدخل العسكري خلف أضرارا مادية كبيرة في الدول محل التدخل[3].

ب-التشكيك في نزاهة الأمم المتحدة وفي رسالتها لحفظ السلم والأمن الدوليين فتدخلاتها العسكرية لحل الأزمات غالبا ما تشير إلى وجود مصالح إستراتيجية للدول المتدخلة.

ت-ظهور الحملة العسكرية المصاحبة للمعونات الإنسانية يعيد إلى الذهن إستراتيجيات الدول الاستعمارية قديما التي كانت تتحجج بحماية التجار وهذا ما قام به أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أكسفورد "أدم زوبرت": "أن معظم المستعمرات بدأت بقصد حماية المرسلين والتجار وحتى المقهورين من أبناء البلد"[4].

---

[1]- نفس المرجع، ص. 39.

[2]- يحي عبد العلي، **مرجع سابق**، ص. 20.

[3]- عصام محمد العزاوي، **العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات**، (القاهرة: دار الهندسيةللطباعة والنشر، 2012)، ص.18.

[4]- نفس المرجع، ص. 180.

ث-الحماية العسكرية المصاحبة للمعونات الإنسانية غاليا ما تعيق عمل منظمات الإغاثة الإنسانية في حالة وجود كوارث إنسانية.

ج-الأصل أن يكون التدخل تحت إشراف الأمم المتحدة لكن التاريخ سجل عدة تدخلات من طرف دول دون تفويض من الأمم المتحدة، ما يعكس سعي الدول الكبرى المتدخلة لحماية مصالحها ضاربة بالشرعية الدولية عرض الحائط.

ح-لقد مس التدخل بأهم مبدأ دولي واستقلالي وهو السيادة التي يعتبر اختراقها تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية للدول.

خ-توسع نطاق التدخل ما تقتضيه المادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة كما سلف الذكر، أعطيا صلاحية للمجتمع الدولي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، حتى وإن وصل الأمر لحد إسقاط النظم السياسية وتعويضها بأخرى.

د- التدخل الدولي بحجة حماية حقوق الإنسان ووقف الانتهاكات التي تمارسها الحكومات ضد شعوبها أو دول ضد دول أخرى ما هو إلا ذريعة يتحجج بها لتغطية مصالح الدول المتدخلة وإلا كيف يفسر سياسة الكيل بمكيالين، فهناك الكثير من الانتهاكات لم تسجل أي حالة تدخل دولي كمجازر إسرائيل في فلسطين ولبنان خاصة مجازر دير ياسين وكفر قاسم، ومخيم جنين، وبين حانون وبين جلا وصبرا وشتيلا وقانا، كذلك المجازر التي حدثت في رواندا والصومال وليبيريا والتي تعد جرائم إبادة جماعية لم يحرك المجتمع الدولي أمامها ساكنا.

ذ- تكمن خطورة القرارات الدولية المتعلقة بالتدخلات الأجنبية في خضوعها للمنطلقات السياسية والاعتبارات المصلحية للدول الكبرى أكثر من خضوعها للاعتبارات الإنسانية، فقد بدأ يروج له مؤخرا بحيث بدأ الترويج لآليات جديدة للتدخل في شؤون الدول الداخلية عبر مفاهيم جديدة، كحق تقريرمصير بعض الأقليات والسعي لإعطائها الاستقلال عن الكيان السياسي للدولة الأمر الذي يساهم في تمزيق وحدة الشعوب[1].

[1]- عائشة بن زغدة، **أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية، دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي سنة 2003**،(أطروحة مقدة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018)، ص.63.

المبحث الثالث: مشروعية التدخل الدولي والمواقف الفقهية والنظرية منه

لقد كان التدخل الأجنبي يلاقي الكثير من الرفض وعدم القبول لدى معظم الدول مهما كان السبب الدافع للتدخل، ومهما كانت الغاية منه، وكانت الدول تعتبر النص الوارد في الفقرتين الرابعة والسابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة أساسا لرفضها أي تدخل أجنبي في شؤون الدولة، وللعلم فإن هاتان الفقرتان من الميثاق هما نصان أساسيان لأي تدخل، و بمرور الزمن طرأ تغير في موقف الدول بشأن مفهوم السيادة ومبدأ عدم التدخل[1].

إن تراجع المبدأ التقليدي للسيادة في الآونة الأخيرة أمام مزيد من التوسع في مجال التدخل الأجنبي،الذي أصبح ضرورة لا غني عنها في الكثير من الأحيان لضمان احترام حقوق الإنسان وحماية أرواح البشر.[2]

اختلفت وجهة نظر الفقه القانوني الدولي من مسألة التدخل الإنساني، ومدى تقويضه لسيادة الدول وأخذ فقهاء القانون الدولي والباحثين فيه يختلفون بينهم بين مؤيد ومعارض لها، أمام تطور قواعد القانون الدولي المتعلقة بهذا الشأن وتحولها إلى قواعد قانونية ملزمة.[3]

وحتى يتسنى لنا فهم المواقف المختلفة لفقهاء القانون الدولي حول التدخل وعلاقته بسيادة الدول لا بد لنا من التعرف على معنى السيادة ومكوناتها.

المطلب الأول :مشروعية التدخل الأجنبي في القانون الدولي:

أولا: الإطار القانوني للتدخل في ميثاق الأمم المتحدة

لقد أقر ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من المبادئ التي تلزم الدول الأعضاء باحترامها حتى يمكن تحقيق أهداف المنظمة، هذه المبادئ نص عليها الميثاق وتمثل المرتكزات الأساسية للقانون الدولي،فهي بالتالي تناشد جميع الدول أن تسترشد بهذه المبادئ في سلوكها الدولي وتنمي علاقتها

---

[1]–عثمان علي الرواندوزي، **مرجع سابق**، ص.414.

[2]–نفس المرجع، ص.416 .

[3]– نفس المرجع، ص.418 .

المتبادلة على أساس المراعاة الدقيقة لهذه المبادئ، المتمثلة في المساواة والسيادة والوفاء بالالتزامات، وفض المنازعات بالطرق السلمية ومنع الالتجاء إلى القوة ومعاينة الأمم المتحدة في أعمالها وأن تعمل المنظمة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على أساس هذه المبادئ وأخيرا عدم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للدول[1]. ولقد جعل ميثاق الأمم المتحدة من حقوق الإنسان مصدر استلهام أخلاقي ومبدأ للعمل الجماعي الذي تقوم به أجهزة الأمم المتحدة المختلفة [2].

فيما يتعلق بحظر التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يمكن تبريره من خلال ميثاق الأمم المتحدة الذي أكد على عدم جواز التدخل في دولة من الدول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة و لأي سبب كان، كما لا يجوز استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية من أجل إكراه للدول للنزول عن ممارسة حقوقها السيادية، إذ نجد المادة 2/ الفقرة 04 من الميثاق تنبذاستخدام القوة في العلاقات الدولية؛حيث نصت على ما يلي "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة "، لذلك يمكن القول إن مبدأ عدم التدخل يعتبر أحد أهم المبادئ القانونية الدولية على الرغم من وجود خلاف بين الفقه الدولي حول تنفيذه، إلا أن عدم النص الصريح على عدم جواز تدخل الدول في لشؤون الداخلية للدول الأخرى لا يعني إجازة لذلك، وذلك انطلقا من قاعدة عدم جواز التدخل لدى الدول الأخرى احتراما لمبدأ السيادة الذي يؤكد عليه غالبية المواثيق المنشأة للمنظمات الدولية[3].

إذا كان الأصل في العلاقات الدولية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فإنه كما يقال لكل قاعدة استثناء، فميثاق الأمم المتحدة يعد أحد أكبر الركائز التي يتم الاستناد إليها لتبرير التدخل الأجنبي، فلقد تمت الإشارة في ديباجة الميثاق إلى التدخل الإنساني والتي جاء فيها: " ...وأن تكفل

---

[1]–محمود شرقي، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العراق(1990. 2006)**، ط1،(الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2020)، ص.237.

[2]– عبد العزيز قادري، **حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار هومة للنشر،2003)، ص.55.

[3]– هادي طلال هادي،"مدى مشروعية التدخل الدولي لإعتبارات إنسانية في إطار مبدأ عدم جواز تدخل الأمم المتحدة في صميم السلطات الداخلي للدول"، **مجلة العلوم القانونية**،العدد 1، (العراق: بغداد، 2020)، ص.355.

بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لهاوألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة، وأن تستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميع...".

وقد نصت المادة 07/02 من الميثاق على أنه ليس في الميثاق ما يسمح للأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما، على أن لا يُخِل هذا المبدأ بتطبيق إجراءات الفصل السابع من الميثاق[1].كما نصت المادة 55 من الميثاق على جعل أسباب ودواعي تهيئة الاستقرار والرفاهية مسألة ضرورية لإقامة علاقة سليمة بين الشعوب ودول الأمم المتحدة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تميز، وعليه فاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يقتصر على حدود الدولة فقط وإنما يتعداه إلى خارج حدودها، مع الاستعداد لاتخاذ التدابير المناسبة لحماية هذه الحقوق والحريات في حالة الاعتداء عليها، وهوما ينسجم مع المادة 56 من الميثاق التي تلزم الدول الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة 55 منه. [2]وفي هذا تصريح ضمني للتدخل الأجنبي لهدف إدراك مقاصد المادة 55 السالفة الذكر.

1- الاستثناءات الواردة على عدم التدخل :

أ- الحق في الدفاع الشرعي:

قدمت المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة استثناء على عدم التدخل، حيث نصت على مايلي: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين"، واشترطت المادة أن تكون التدابير المستعملة لممارسة الحق في الدفاع عن النفس قد بلغت قوى المجلس الأمن، بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من

[1]- عبد القادر بوراس، **مرجع سابق**، ص.194 .

[2]-وهيبة العربي، **مرجع سابق**، ص.73.

أحكام هذا الميثاق من الحق أن يتخذ في أي وقت يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي وإعادته إلى نصابه[1].

كما يوجد استثناء ثالث لمبدأ التدخل ألا وهو التدخل بناء على طلب السلطات المحلية، ويمكن رؤية هذا الاستثناء من خلال حالات عدة كأن يكون التدخل شرعي في حالة تم طلبه من حكومة تمارس صلاحيتها كحكومة شرعية وفق القواعد الدستورية للدولة، أما إذا طلبت حكومة غير شرعية التدخل فهنا يكون التدخل غير شرعي. أو أن يكون التدخل مشروعا في حال دخول دولة للدفاع عن دولة أخرى استنادا لمعاهدة دفاع مشترك بينهما.

ب-في حالة الحرب الأهلية: لقد دافعت الدول عن حقها في التدخل لمساعدة سلطات صديقة خلال حرب أهلية ما، وأعطت لنفسها الحق في الدخول إلى أراضيها لمساعدتها في إعادة الاستقرار طبعا بناء على طلبها[2].

2-تهديد السلم والأمن الدولي:

أ- دور مجلس الأمن في تحديد ما يهدد السلم والأمن الدولي وتشريع التدخل

إذ أن مجلس الأمن يمتلك وفقا للمادة (34) من ميثاق الأمم المتحدة صلاحيات واسعة في فحص أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي، وتقرير أن استمرار مثل هذه الحالة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وهذا إما يمكنه من التعرض للمسائل الداخلية للدولوتقرير ما إذا كانت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. في حين تمنحه المادة (39) من الميثاق صلاحية تقرير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان، ليقرر بناء على ذلك ما يجب اتخاذه من تدابير وفقا للمادتين 41، 42 من الميثاق لحفظ السلم والأمن الدوليين.[3]

وقد عزز الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي هذا التوجيه من خلال تقاريره ومقالاته، والتي من أهمها تقريره " خطة للسلام Agenda for peace" الذي أعده بناء على طلب مجلس

---

[1]- العين الإخبارية، "المادة "51" كيف قتلت أمريكا سليماني بالقانون الدولي؟"، تم تصفح الموقع بتاريخ 30-6-2020، على الرابط:https://bit.ly/3xOmZWu

[2]-ليلى نقولا الرحباني،**مرجع سابق**، ص.43 .

[3]- محمد غازي ناصر الجنابي، **مرجع سابق**،ص ص، 76، 77.

الأمن، والذي ضمّنه عددا من المقترحات الجديدة لتوسيع مسؤوليات الأمم المتحدة في ميدان التدخل الإنساني لحفظ السلم وصنعه.[1]

حيث جاء في تقريره المذكور أن: "زمن السيادة المطلقة الخالصة قد مضى فالنظرية هنا لم تنطبق على الواقع، ومهمة قادة الدول اليوم هي تفهم هذا الأمر وإيجاد توازن بين احتياجات الحكم الداخلي الجيد ومتطلبات عالم يزداد ترابطها يوما بعد يوم، فالتجارة والاتصالات والأمور البيئية تتحدى الحدود الإدارية بينما يبقى الأفراد داخل تلك الحدود، يقومون بأول مسؤوليات حياتهم الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية..."[2]وبالفعل جعلت نهاية الحرب الباردة نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة أكثر فعالية وفتحت المجاللاستخدام الفصل السابع في مناسبات عديدة، كانت معظمها موضع شك، كما هو الحال بالنسبة للعراق وليبيا والصومال وهايتي[3].

إن التدخليقوم على اعتبارات تقديرية لمجلس الأمن تجاه ما يحدث في العالم ليقرر ما إذا كان ذلك يهدد السلم والأمن الدوليين، ليقوم بالإجراءات التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،ولكن يبقى هنالك ضوابط معينة يتعين أن تكون محل اعتبار حتى تتحقق مشروعية التدخل وهي[4]:

- إن هذا التدخل يجب أن يكون محكوما بهدف احترام حقوق الإنسان.
- ألا يكون هذا التدخل يؤدي إلى إحداث تغيير في طبيعة النظام السياسي أو هيكل السلطة في المجتمع.
- أن يكون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية بعد استنفاذ كافة الوسائل السلمية.
- ألا يكون التدخل الدولي انتقائيا.
- وجوب عدم التدخل بعمل فردي تقوم به دولة واحدة، وإنما يجب أن يتم بإرادة دولية جماعية.

---

[1]– دهام محمد دهام، **الأقليات الإنسانية في العالم الثالث والتدخل الدولي،** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة بغداد، 1995)، ص.124.

[2]–بطرس بطرس غالي: **خطة للسلام، الدبلوماسية الوقائية، صنع السلم و حفظ السلام،** تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عملا ببيان اجتماع قمة مجلس الأمن في 31 كانون الثاني 1992، ص.09.

[3]– محمد غازي ناصر الجنابي،**مرجع سابق،** ص.80.

[4]–أحمد الرشيدي، "حقوق الإنسان في أربعة عقودإنجازات كبيرة وإشكاليات مستمرة"، **مجلة السياسة الدولية**،العدد161، (مصر2005)، ص.132.

- ألا يكون من شأن هذا التدخل إحداث أضرار ومخاطر تتجاوز الهدف المقصود.

ب-الإطار القانوني للتدخل في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان:

يعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان من أهم فروع القانون الدولي العام، فهو يهدف إلى ضمان حماية الإنسان حماية شاملة، فقواعده تحمل على ضمان حق كل فرد في أن تحترم حقوقه، وعلى رأسها الحق في الحياة وحقوق أخرى، و قد عبر عن ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948، وما تبعه من اتفاقيات دولية في هذا الشأن.[1]

ولقد نصت المادة 28 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه"لكل فرد حق التمتع بنظام يتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان ...".رافق هذا الإعلان عدة اتفاقيات دونة منه:

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها " قرار الجمعية العامة رقم 260 الدورة الثانية" في 1948/12/09.[2]

- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفعل العنصري والمعاقبة عليها التي أعلنت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة3068(د . 28) المؤرخ في 1973/11/30.وتاريخ بدء نفاذها 1976/07/18 وفقا لهذه الاتفاقية فإن الدول الأطراف فيها يشار إليهم في أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تعهد فيها جميع الأعضاء بالعمل جماعة وفرادى بالتعاون مع المنظمة لتحقيق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان[3].

كما لقد أتاحت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المجال لخلق القواعد القانونية الملزمة لتضمن التجسيد الفعال لهدف الحقوق، وكذا شكلت سندا قانونيا يبيح للدول التدخل لحماية الفئات التي تم انتهاك حقوقها في ظل الاتفاقيات. هذا، وتستمد الاتفاقيات الدولية إلزاميتها في حقيقة الأمر من واجب الوفاء بالتعهدات الدولية، والتي هي لب النظام القانوني الدولي، والوثائق الدولية حول حقوق

---

[1]-أحمد سي علي، **دراسات في القانون الدولي الإنساني**، ط1، (الجزائر: دار الأكاديمية، 2011)، ص.18.

[2]-عبد القادر بوراس، **مرجع سابق**، ص.197 .

[3]- الاتفاقية الدولية لجمع جريمة الفعل العنصري والمعاقبة عليها، تم تصفح الموقع بتاريخ 5-7-2020، على الرابط: https://bit.ly/3K9rgGz

الإنسان هي جزء من هذا النظام القانوني، الذي يقضي بالامتناع عن خرق التعهدات الدولية التي نشأت من اتفاقيات حقوق الإنسان.

ولقد أسفر النظام القانوني الدوليعن وجود دستور مادي يتكون من مجموعة من المبادئ للقواعد العامة للقانون الدولي تضمن انسجامه، وضمن هذا النظام يمكن اعتبار بعض المبادئ كقواعد آمرة وملزمة ظهرت عند إبرام ميثاق الأمم المتحدة.[1] وبصرف النظر عن كون التدخل آلية لحماية حقوق الإنسان تصنف ضمن الضمانات التقليدية، فإن الأمم المتحدة اتخذت على عاتقها مهمة البحث عن ضمانات جديدة أكثر فعالية فراحت تربط انتهاك حقوق الإنسان بالمس بالسلم والأمن الدوليين الذي يتطلب تدخل مجلس الأمن ضمن إجراءات الفصل السابع كما سلف الذكر[2].

إذا فلقد جاء القانون الدولي لحقوق الإنسان محددا في اتفاقياته ومناهج التدخل الإنساني في إطار قواعد ومبادئ تعزز من حماية حقوق الإنسان، حيث أن كل اتفاقيات حقوق الإنسان تنصب في واجب التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان.وعلى هذا الأساس لابد من تحديد ضوابط مشروعة للتدخل الدولي الإنساني، وذلك للحد من التدخلات الأجنبية التي تعارض أو تشوه مبادئ القانون الإنساني عوض أن تكون وسيلة لحماية هذه المبادئ[3].

ت-الإطار القانوني للتدخل في ظل القانون الدولي الإنساني:

تعرفه اللجنة الدولية للصليب الأحمر "هو فرع من فروع القانون الدولي العام الذي يتكون من قواعد تسعى في أوقات النزاع المسلح أو لأسباب إنسانية إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو الذين كفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية ولتقيد وسائل وأساليب الحرب"[4].أي أن مجال تطبيق القانون الدولي هو فترات الحرب وقد حددت اتفاقيات جنيف لعام 1949 الفئات الواجب حمايتها وكفل حقوقها أثناء النزاعات المسلحة ومنهاالمدنيين، والجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان، والغرقى والجرحى من القوات المسلحة في البحار، وأسرى الحرب.

---

[1] -Jean touscouz **, droit international** ,(univercité de France, edition paris , 1993), p 56.

[2]- نورة بن علي يحياوي، **حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والداخلي**، (الجزائر: دار هومة،2006)، ص.142.

[3] -عصام عبد الفتاح مطر، **القانون الدولي الإنساني**، (مصر:دار الجامعة الجديدة، 2008)،ص.389.

[4]- بيتر ماورير، **القانون الدولي الإنساني إجابات على أسئلتك**، (جنيف سويسرا : اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2014)، ص. 4.

إذا فركائز القانون الدولي الإنساني تتمثل في اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949 وبروتوكولاها الإضافيين لسنة 1977[1]. وللوصول إلى مقاصد القانون الدولي الإنساني كحماية المدنيين مثلا يوجب ضرورة التدخل، ولقد شكل القانون الدولي الإنساني قيودا على الدول المتنازعة من خلال:

- فرض قيود على سلوك الدول الأطراف في النزاع المسلح أثناء القتال وهي ضرورة التمييز بين ما هو مدني وما وعسكري.
- جعل حق المحاربين في اختيار وسائل إلحاق الضرر بالعدو حقا مقيدا وليس مطلقا جراء التحريم الدولي لاستخدام بعض أنواع الأسلحة، فقد حظر القانون الدولي الإنساني على الدول المحاربة:
  - استخدام السم أو الأسلحة السامة في القتل.
  - اللجوء إلى الغدر قصد قتل أو جرح لأفراد الدول المعادية أو الجيش المعادي.
  - قتل أو جرح العدو الذي أفصح عن نيته في الاستسلام .
  - الإعلان بعدم الإبقاء على الحياة.
  - تعمد إساءة استخدام الهدنة أو الأعلام الوطنية أو الشارات أو الأزياء العسكرية للعدو.
  - استخدام الأسلحة والقذائف والمحدثة للإصابات وآلام لا مبرر لها.
  - الهجوم على المدن والقرى غير المحمية أو قصفها أيا كانت الوسيلة المستخدمة.
  - تدمير ممتلكات العدو أو حجزها دون أن يقتضي ذلك ضرورة حربية.
  - مهاجمة دور العبادة والآثار التاريخية والمستشفيات و الفنون...[2]
- قيد حق الدول في إطار تصرفها بهذا الشأن حرب دولية قائمة بينها وبين غيرها.
- قيد من حرية الدول في تعاملها مع أسراها والجرحى والغرقى والمدنيين.
- قيد القانون الدولي الإنساني الدول من خلال فرض مجموعة من الالتزامات على عاتقها في حروبها الداخلية.[3]

---

[1]–عبد القادر بوراس،**مرجع سابق**، ص. 20.

[2]–نغم إسحاق زيا،**القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان**، (مصر: دار المطبوعات الجامعية، (د.ت ن))، ص. 64.

[3]– نفس المرجع، ص. 65 .

من خلال ما سبق يتضح جليا أن القانون الدولي الإنساني قلص من حريات الدول المتنازعة وفرض واجب التدخل لحماية الفئات المحددة سابقا ويكون ذلك عن طريق مجموعة من الجهات المخول لها ذلك كـ:

- **أجهزة الأمم المتحدة:** والتي تقدم المساعدات الإنسانية وتسعى لتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة، من خلال قراراتها التي تدعو أطراف النزاع لاحترام القانون الدولي الإنساني، وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 1990 أعيد النظر في إجراءات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وعدل فيه حيث أصبحت المساعدات الإنسانية تصطحب بالحماية العسكرية لضمان وصولها إلى مستحقيها.
- **منظمة الصليب الأحمر الدولية:**والتي تعمل على تقديم المساعدات الإنسانية لحماية الأرواح وتخفيف المعانات من جراء ما تخلفه الحروب والنزاعات من جوع و حصار ومرض، ناهيك عن المساعدات التي تقدمها في التزويد بالموارد الغذائية والإمدادات لتزويد السكان بالماء وإصلاح ما تم تخريبه في القصف، كما تتولى مهمة الإغاثة في حال عجز الدولة عن توفيرها كالمساعدات الطبية والأدوية.
- **المنظمات غير الحكومية كمنظمة أطباء بلا حدود:**التي تأسست سنة 1971 على يد أطباء ومحامين فرنسيين، ومهمتها هي تقديم المساعدات الإنسانية و تقديم الإسعافات ودعم المستشفيات بعيدا عن أشكال التمييز العرقي أو الديني.[1]

المطلب الثاني: موقف الفقهاء من التدخل الأجنبي وعلاقته بالسيادة

أولا– مفهوم السيادة: تعرف السيادة بأنها حرية الدولة في التصرف داخل إقليمها وخارجه، في إطار ما تفرضه قواعد القانون الدولي العام العرفية والاتفاقية.[2]ويعرفها جان بوران أنها: سلطة عليا على المواطنين والرعايا[3]. والسيادة نوعان:

---

[1]– رانيا عبدلي، محمد حداد،"واقع المساعدات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة في ظل تطبيق القانون الدولي الإنساني (سوريا أنموذجا)"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 02 ، (الجزائر، 2021)، ص. 33.

[2]– نغم إسحاق زيا، **مرجع سابق**، ص.2.

[3]–هاشم بن عوض أحمد آل إبراهيم، **مبادئ الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل**، (مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،الأردن، 2013)، ص.26 .

- **سيادة داخلية إقليمية:** " فللدولة مطلق الحق في بسط سلطتها على إقليمها وما على الآخرين سوى الاحترام"، وعلى ضوء هذا حكمت محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو بأن احترام السيادة الإقليمية هو أساس جوهري في العلاقات الدولية بين الدول المستقلة.

- **السيادة الخارجية:** فالدولة التي لا تخضع لدولة أخرى أو لسلطة أعلى عند ممارستها شؤونها الخارجية هي الدولة التي تتمتع بسيادة خارجية.[1]

كما وأن للسيادة عدة خصائص تميزها عن غيرها فهي:

- **مطلقةAbsoluité:**أي أن للدولة الحق في الولاية في حدود إقليمها ولاية انفرادية ولا تقبل أي سلطة أعلى منه، ويخضع لها جميع المواطنين حتى الأجانب المقيمين في حدودها الإقليمية. ويجدر الاعتراف بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية والقانون الدولي وغيرها من أوجه العلاقات والتعاملات الدولية التي لا تعارض سيادة الدولة، إذ تمكن سيادة الدولة في حرية اختيار تلك المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها حسب إرادتها، غير أنه يجب على الدولة أن تراعي مدى إمكانية طاعة مواطنيها له للقوانين مهما بلغ إطلاق السيادة[2].

- **شاملة:** أي أن تشمل كل الإقليم والسكان وتطبق على جميع المواطنين في الدولة وحتى الأجانب المقيمين بها، باستثناء ما يرد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والأجانب ذوي الحصانة كالدبلوماسيين ودور السفارات والقنصليات وهذا كله وفقا لإرادتها.

- **غير قابلة للتنازل:** أي غير قابلة للتصرف فالتنازل عنها يعني انهيار ركن هام من أركان قيام الدولة فتنقضي شخصيتها.

- **دائمة:** السيادة الدائمة مادامت الدولة قائمة، قد تتعاقب الحكومات وقد يتغير الحكم في الدولة لكن السيادة تبقى بقاء الدولة، وحتى في حال احتلت الدولة من طرف دولة أخرى هذا لا يعني انتقال سيادة الدولة المحتلة الأصلية إلى الدولة المستعمرة، وإن تعطل العمل بالسيادة لمدة طويلة لا يعني انتهاءها، فمثلا الجزائر استعادت سيادتها بعد 132 سنة من الاستعمار.

---

[1]–عبد الهادي لعشري، **مرجع سابق**، ص. 65.

[2]– خديجةغرادين،**إشكالية السيادة والتدخل الإنساني**، (رسالة ماجستير،جامعة تلمسان، 2015/2014)، ص.23.

- **لا تتجزأ** : أي لا يوجد في الدولة سوى سيادة واحدة لا يمكن تجزئتها، وفي هذا الإطار يقول جيتل: "إن لم تكن السيادة مطلقة فلن توجد الدولة، وإذا قسمت السيادة فإنه توجد أكثر من دولة، كما يرى جون جاك روسو بعدم إمكانية تجزئة السيادة لأن الإرادة تكون عامة وهي إرادة الشعب وهذه الإرادة لا يمكن تجزئتها.[1]

ثانيا- موقف فقهاء القانون الدولي من التدخل الأجنبي من منطلق السيادة: بعد التعرف إلى معنى السيادة لا بد لنا من معرفة موقف فقهاء القانون الدولي من التدخل الأجنبي من منطلق السيادة، فقد شكل التدخل الأجنبي وتأثيره على سيادة الدول حيزا من اهتمامات فقهاء القانون الدولي فانقسموا بين مؤيد و معارض له.

1- **المؤيدون للتدخل:** منأنصار هذا الاتجاه .Heiterg,Grotius,Vattel ,Lillich,BluntschliRonjer Amtz, Wheaton,Stowell, ،Winfiledيذهب هذا الاتجاه إلى فقد أثار الألماني Blusntschli أنه يحق للدول التدخل لضمان حقوق الفرد عندما تنتهك في دولة أخرى، كما ويقول Eapredelle بتعليق على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في كوبا "صحيح أن الدول ذات سيادة لكن تلك السيادة لها حدودها في القانون الدولي، وفي الحقوق الأساسية للإنسانية"، ويستند المؤيدون لهذا النوع من التدخل قبول الدول ذات السيادة طواعية بالتدخل في أراضيها، بل وهي تطالب ذلك مثل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان عام 1958 بناء على طلب حكومة كمال شمعون، وكذا تدخل بلجيكا في الكونغو 1964 بناء على طلب حكومة تشومي[2].

2- **المعارضون للتدخل: أمثال:**,Sorensen, Berger,Kelsen,Cimonos,Artren, Schwarsen Goodish,Hembro يرى أنصار هذا الاتجاه أن التدخل أيا كان شكله أو هدفه لا يعدو أن يكون سوى عمل خارج نطاق الشرعية وخارقا سيادة واستغلال الدول، انطلاقا من المادة07/02 من ميثاق الأمم المتحدة السالفة الذكر والتي تنص على سيادة الدولة ودحر التدخل، ويقولون بالمادة 02/ 04 من الميثاق التي تنص على حضر استخدام القوة في العلاقات الدولية والأمن الجماعي، وبالتالي يرون أن التدخل لا يمثل استثناء المادة 04/02 لذلك فهو غير مشروع، كما

---

[1]- نفس المرجع، ص.23.

[2]-خديجة غرادين،**مرجع سابق**، ص.142.

ويقولون بعدم وجود نص قانوني صريح يتيح التدخل فهو مناقض للسيادة ومقوض لها، خصوصا إذا علمنا أن نوايا التدخل الحقيقية للدول غير تلك المصرح عنها علنا[1].

ثالثا- مستقبل السيادة الوطنية في ظل تزايد التدخل: لا يوجد إجماع فقهي دولي حول مستقبل السيادة في ظل المتغيرات الدولية وبروز أنماط جديدة للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول، لذا فكل فريق فقهي يتكهن بمستقبل السيادة وفيما يلي تلك التكهنات.

- **اختفاء السيادة:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن سيادة الدول ستظل تتآكل إلى أن تختفي لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، كون أن مبدأ السيادة وجدت نتيجة تطور سلطة الإقطاع لذلك فمصيرها يؤول إلى الزوال لصالح الشركات المتعددة الجنسيات بنفس الطريقة.
- **استمرار مفهوم السيادة الوطنية:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن السيادة الوطنية باقية ما بقت الدولة القومية قائمة وأن التطورات الحاصلة في النظام الدولي لن تؤثر كثيرا على مضمون السيادة.
- **ظهور الحوكمة العالمية:** يرى أنصار الاتجاه الدولي أنه سيؤدي إلى تنازل الدول ذات السيادة عن سيادتها لصالح حكومة عالمية بفعل العولمة، التي تعيد طرح هذه الفكرة جراء تطور التبادل الاقتصادي والثقافيوالاجتماعي، الأمر الذي سيؤدي إلى تطور عميق في شكل وطبيعة الدولة القومية مما يجعلها بلا سيادة.
- **تفكك السيادة الوطنية:** يرى أنصارهذا الاتجاه أن زيادة مطالبة الأقليات والعرقيات في معظم دول العالم بالانفصال، سيؤدي لا محال إلى تفكك السيادة الوطنية كانقسام السودان إلى شطرين[2].

المطلب الثالث: تفسير نظريات العلاقات الدولية من التدخل الأجنبي من منطلق السيادة:

إن نظريات العلاقات الدولية تبنى على هدف تفسير الواقع في فترة معينة انطلاقا من مؤشرات ومعطيات معينة، لكن طبيعة العلاقات الدولية المتغيرة تجعل من الصعب تطبيق نظرية وضعت في زمن معين لتفسير حادثة وقعت في زمن آخر، إذ أن التطورات الجديدة لا بد لها من تفكير جديد

[1]- نفس المرجع، ص.143.

[2]- عبد الهادي لعشري،**مرجع سابق**، ص.70.

للوصول إلى تفسير جديد مقبول.وكحال جل النظريات فإن لكل نظرية أو اتجاه تفسيره الخاص به لظواهر معينة كتفسير التدخل الأجنبي، وفيما يلي رأي بعض الاتجاهات التنظيرية :

أولا- الإتجاه الواقعي "المدرسة الواقعية":

عكس الاتجاه المثالي الأخلاقي الذي يدعوا إلى أخلقة العلاقات الدولية، من خلال مساعيه لنشر السلم والأمن العالميين وحل النزاعات والصراعات الدولية بالطرق السلمية، وتكريس السلام عن طريق سيادة القانون وإنشاء حكومة عالمية، فإن الاتجاه الواقعي ينظر للعلاقات الدولية على أنها صراع قوة ومن أجل القوة "international relations is struggle of power and forpower "، وبذلك فإن الاتجاه الواقعي ينبذ أي اتصال أخلاقي بهذه العلاقات، إذ يرى أن الإنسان محكوم بدوافعه الغريزية التي تحثه على الصراع من أجل القوة للبقاء، وتحثه للسعي إلى مواجهة التحديات وإثبات الذات ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت " perpetual andrestless desire of power that ceaseth only in death"[(1)].

وينطلق الواقعيون في دراستهم للظواهر السياسية من الواقع الدولي المعاش، أي دراسة ما هو كائن معتمدين على المقاربة المنهجية التجريبية القريبة من المقارنة الوضعية الكانطية، من خلال الممارسة السياسية والخبرة التاريخية.[(2)] والجدير بالذكر أن الواقعية ليست مدرسة واحدة في العلاقات الدولية ليست مدرسة واحدة بل هي مدارس عدة لأنها نظرية تطورت تدريجيا من خلال أعمال الفلاسفة الذين صنفوا أنفسهم ضمن الخط الواقعي باختلاف معايير التحليل التي اتبعوها ويمكن إيجاز التيار الواقعي فيما يلي:

- **الواقعية الهيكلية** :أهم روادها thucy dides ويرى الواقعيون الهيكليون أن العلاقات الدولية محكومة بالصراع على القوة الذي لا ينتهي كونه يجد جذوره في الطبيعة الإنسانية.
- **الواقعية العملية أو التاريخية** :أهم روادها **هانس مورغانتو وكارل(** Hans Mourgan to, Carl) وأهم ما جاءت به هذه الواقعية أن الواقعية السياسية تعتبر أسسا معينة في السياسة يجب قبولها كقوة القانون المطلقة التي تعتبر القوة السياسية الوحيدة المتحولة في السياسة العالمية.

[1]-Tomas hobbes, **leviathan,**(oxford**:**basil blackwell.1994), p.64 .
[2]- Jean jacques roche ,**théorie des relations internationales,** 2eme editions,(paris: monchestien,1997),p.42.

- **الواقعية الهيكلية الثانية "الواقعية الجديدة "**:أهم **روادها روسو، والتز وميرشايمر**، ويرون أن الصراع في العلاقات الدولية حتمي ليس بسبب الطبيعة الإنسانية بل بسبب النظام الفوضوي الذي يؤدي إلى الخوف، الغيرة والشك وعدم الاستقرار.
- **الواقعية اللبرالية** : أهم روادها **هادلي بول**BULLويرى الواقعيون اللبراليون أن القوى العالمية يمهد لها من قبل الدول التي تملك القوة على منع الدول الأخرى من الاعتداء عليها ومن قبل الدول القادرة على بناء الأسس الابتدائية لوجودها[1].

هذا، ويقوم الاتجاه الواقعي على أن الدولة القومية هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية في مجتمع دولي فوضوي قائم على الصراع والقوة العسكرية بين الدول ذات السيادة، التي تنطلق من مصالحها القومية والدفاع عن أمنها في واقع دولي ليس فيه قيم اجتماعية أو أخلاقية في السياسة الدولية، وعلى هذا الأساس تم الإقرار بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول منعا للفوضى وحفاظا على السيادة الوطنية للدول[2]، حيث يرى الواقعيون أن الدفاع عن مبدأ السيادة هو حجر الزاوية في النظام الدولي منذ القرن السابع عشر، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتبار السيادة رخصة لارتكاب التجاوزات أو الأعمال الوحشية في الداخل أو الخارج، إذ يجب اعتبارها كحمية لأفراد المجتمع من السيطرة الخارجية حيث تبدو الدولة ذات السيادة حامية لأمن رعاياها وأملاكها وحارسة لحقوقهم ومعبرة عن إرادتهم الجماعية، وحتى وإن كانت هذه الدولة تنتهك بعض حقوق مواطنيها أو أنها تفتقر لإرادة عامة بسبب صدام إرادات الجماعات المتخاصمة التي تمزق المجتمع، إلا أن التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول يظل شره أعظم من لو لم يتم التدخل ويعتبر **بيكول باريك**(Bhikhu perkh)عن هذه بقوله: "إن الدولة مسؤولة فقط عن رعاياها وأن التزامهاتها وواجباتها تنحصر فيهم فإذا ما انهارت أي سلطة مدنية بطريقة مروعة إزاء مواطنيها فإن مسؤولية ذلك تقع على عاتق مواطني تلك الدولة وعلى قادتها السياسيين أما الغرباء فليس لديهم أي مبررات أخلاقية تمنحهم الحق في التدخل حتى ولو كان في مقدورهم تحسين الأوضاع ووقف أعمال القتل[3]، وعلى هذا الأساس يجب

---

[1]– ليلى نيقولا الرحباني، **مرجع سابق**، ص.55 ،56.

[2]– سماح عبد الصبور، "مأزق الانتقالية. نظريات التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمة العالمية"، **مجلة السياسة الدولية** ،المجلد 49، العدد195، (ليبيا: ملحق اتجاهات نظرية، جانفي 2014)، ص.16.

[3]–جون بيليس، ستيف سميث ،تر: مركزالخليج للأبحاث، **عولمة السياسة العالمية**،(الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.821.

على الدولة أن لا تحمل نفسها عبء التدخل في شؤون دول أخرى لأن ذلك يضعف مكانتها النسبية لذلك وجب عليها أن تحتفظ على مبدأ السيادة الذي يحقق الاستقرار الدولي.[1]

حسب ما سبق نرى أن الواقعيون لا يشرعون للتدخل الأجنبي بحجة قدسية الحدود السياسية للبلد، لكن من جانب آخر لا يمانعون ولا يحرمونه إذا ما وجدت فيه الدولة المتدخلة مصلحة فبالنسبة للواقعيين فإن الظواهر السياسية ومنها التدخل في شؤون الدول الأخرى يمكن ردها إلى دافع واحد والسلطان والحفاظ على القوة أو زيادتها فهي صراع القوة من أجل القوة [2].ويؤكد هذا **مورغانتو**(Morgan To)، حيث يرى أن الواقعية لا تحرم اللجوء إلى القوة ولا تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إذ أنها تنظر للتدخل كعملية سياسية تقاس بنتائجها ومدى قدرتها على النجاح في تحقيق الأهداف والتي تتلخص في المصلحة القومية وزيادة سلطان الدولة والحفاظ على وجودها.[3]

ولابد من الإشارة إلى أن التدخل بالنسبة للواقعيين يعد تدخلا عسكريا باستخدام القوة لتحقيق المصالحالقومية للدول خارج حدودها، وهو تدخل فردي وليس تدخل جماعي تحت ظل المؤسسات الدولية التي لا تؤمن بها الواقعية[4]، إذ لا شك أن حسابات الصراع عند الواقعيين هي المسيطرة وليست حسابات التعاون، أي لا وجود لمبررات أخلاقية للتدخل رغم ما يدعيه قادة الدول ويلبسونه حللا اقتصادية أو دينية أو غير ذلك.

عموما، يمكن تلخيص وجهة نظر الواقعية للتدخل بأنها لا تشرع التدخل لكنها في نفس الوقت لا تحرمه ولا تحرم اللجوء لاستخدام القوة طالما يحقق ذلك المصالح العليا للدول، فالتدخل ينظر إليه من خلال قياس مدى تحقيقه مصالح الدولة وأهدافها بعيدا عن المنظور الأخلاقي، وعليه فإن الواقعيين يبررون التدخل انطلاقا من تبريرين كما يلي:

- **الواقعيون الهجوميون:** الذين يعتبرون التدخل هو ذريعة للسياسات التوسعية الذي يسمح بزيادة موقع القوة النسبية للمتدخل من خلال زيادة الأراضي والنفوذ.
- **الواقعيون الدفاعيون:** الذين يرون أن هدف التدخل هو سعي الدولة لزيادة أمنها النسبي عوض قوتها النسبية فهو يبنى على عدة أسباب منها أن التدخل هو بمثابة رد فعل على تهديد

---

[1]– محمد يعقوب عبد الرحمن،**مرجع سابق**، ص. 51.

[2]– ليلى نقولا الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 57.

[3]– نفس المرجع،ص. 58.

[4]– سماح عبد النور، **مرجع سابق**، ص. 6.

محتمل يمس المصلحة القومية للدولة المتدخلة. وقد يكون التدخل رغبةً في تقليص التهديدات المحتملة للقوى الأخرى ضد الدولة المتدخلة. كما قد يكون التدخل من أجل منع ظهور تحالف ما يشكل تهديدا لمصلحة الدولة[1].وهنا تتدخل الدولة وفق هذا الاعتبار "الدفاع عن النفس" على حساب الاعتبارات الإنسانية حتى ولو أدى التدخل إلى مفاقمة الصراعات الداخلية.

ثانيا- الاتجاه الليبرالي:

جاءت الليبراليةكرد فعل على المدرسة الواقعية في سبعينات القرن الماضي، ورفضت ما جاءت به الواقعية من أن العلاقات الدولية مبنية الصراع وليس السلم، فالليبراليون يرون أن السلام هو حالة أصيلة ومفترضة للعالم، ويرون أن القانون الدولي هو الإطار الحاكم لسلوك الدول[2]، وخلافا للواقعيين فإن الليبراليين يقرون بأن الدولة ليست هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، إذ يوجد إلى جانبها مجموعة من الفاعلين الدوليين المؤثرين في النظام الدولي؛ كمنظمات المجتمع المدني؛ والشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنهم يركزون على أن الدولة هي الفاعل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية[3]، وخلافا للواقعية المستندة على مركزية القوة والمصلحة فإن الليبرالية تستند على مركزية المبدأ والقانون[4].

وينطلق اللبراليون من جملة من الافتراضات نورد منها ما يلي:

- الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بل هي فاعل يؤدي دورا مهما إلى جانب فواعل أخرى كالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات ... إلخ كما وسبق الذكر.
- إن الدول في سعيها نحو القوة لا تهدف إلى زيادة قوتها النسبية بالمقارنة مع دول أخرى فهي تفترض أن التعاون هو ما يحقق مصالحها وليس التنافس.
- يتسم النظام الدولي بافتقاره لسلطة مركزية تسيره وهذا ما يجب أن يدفع حسبهم للتعاون.

---

[1]– ليلى نقولا الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 60.

[2]–نايف بن نهيان، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، (قطر: دار عقل للنشر والترجمة، 2016)، ص.47.

[3]- kai frithjofBrand-jacobsen , "beyondsecurity ,newapproaches ,new perspectives, new actors",17-7-2020, **available**on: https://bit.ly/3rM6Ywm

[4]– نايف نهيان، **مرجع سابق**، ص. 47.

- لا تكون القرارات الصادرة عن الدول الوطنية دائما عقلانية، فهي تمر عبر بيروقراطيات وجماعات ضغط على حساب صاحب القرار لذا فالقرار يكون من مخرجات جملة من المساومات[1].
- يؤكد اللبراليون الجدد على أن أكبر عائق يواجه نجاح التعاون هو عدم الالتزام و خداع الدول[2].

هذا، ويقترح اللبراليون فيما يتعلق بكيفية تحقيق السلم والأمن الدوليين رؤية خاصة بهم، تقضي بربط السلم والأمن الدوليين بانتشار الديمقراطيات في العالم، انطلاقا من مبدأ أن الديمقراطيات لا تتصارع، وعليه كلما تدمقرطت الحكومات والأنظمة عبر العالم كلما قلت احتمالية الحروب، إذا فالحكومات الديمقراطية تمثل مصدرا للسلام العالمي، كونها تملك قدرات هائلة على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية،إذا فالديمقراطيات هي الآلية المثلى لترقية السلم والأمن الدولي، وهذا ما يعرف بالسلم الديمقراطي[3]Democratic peace، ويعطي الليبراليون حججا لربطهم للسلم والأمن الدوليين بالنظام الديمقراطي من خلال:

- إن التداول السلمي على السلطة يفرضه النظام الديمقراطي عن طريق الانتخابات ويجعل الحكومات المنتخبة تتفادى اتخاذ أي قرارات غير مرغوبة لدى الطبقة الشعبية " كالحرب مثلا " كي تضمن لنفسها البقاء في الاستحقاقات الانتخابية الموالية.
- إن الدول الديمقراطية تشكل فيما بينها منطقة من السلام Zone of peace يصعب على قادة الدول كسر هذا العرف من السلوك الحضاري وانتهاكه.
- إن ما يزرعه النظام الديمقراطي في نفوس معتنقيه هو قبول الغير والتعددية الحزبية واحترام الرأي الأخر والإحساس بالمسؤولية وهذا ما ينعكس إيجابا على العلاقات البينية بين الدول[4].

وفيما يتعلق بموقف الليبراليين من التدخل فإنهم يبنون وجهة نظرهم انطلاقا من العديد من الدوافع أبرزها ما يلي:

---

[1]– خالد موسى المصري، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدوليةدراسة نقدية للنظرياتالوضعية"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الأول، (سوريا: جامعة دمشق، 2014)، ص.317.

[2]– عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص. 106.

[3]– إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع**،(مصر: المكتبة الالكترونية، 2011)، ص.176.

[4]– خالد موسى المصري، **مرجع سابق**، ص. 336.

1- **الدوافع الإنسانية:** تنطلق هذه الدوافع من كون أن للفرد حقوقا طبيعية يستمد منها إنسانيته وتكفل له كرامته، من خلال نظام سياسي يحقق السعادة لأفراد المجتمع ويحمي حقوقهم الأساسية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بتبني النظام الديمقراطي المستند على مبدأ السيادة الشعبية، فحقوق الإنسان بالمفهوم الليبرالي هي جوهر النظام الديمقراطي وغاية القانون، من هنا يكون الدافع الأساسي لعملية التدخل هو حماية حقوق الإنسان من التجاوزات والانتهاكات التي قد يقوم بها النظام السياسي ضد رعاياه وإن هذا النوع من التدخل هو عمل تمليه المشاعر الإنسانية[1]،فالضمير الإنساني يشكل الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية، وللأخلاق أولوية في العلاقات الدولية كونها تمثل صوت العقل الذي يحمي مصير الإنسانية[2]، انطلاقا من فرضية انسجام المصالح بين الدول ما يعزز أطروحة السلام العامي للتأكيد على المبادئ الأخلاقية العالمية، فالليبراليون يركزون على التعاون الدولي للتغلب على النتائج السلبية للفوضى الدولية[3] والتي غالبا ما تكون نتيجة العنف الذي يخلق فوضى داخلية عابرة للحدود بين الدول[4].إذا فأي انتهاك لحقوق الإنسان في دولة ما يعتبر إهانة للجميع ينبغي أن تستسلم فيها سيادة الدول إلى القيم الكبرى ذات الصلة بالإنسانية العالمية، وعليه فالتدخل يعتبر سابقا على سيادة الدولة وله الأولوية على أية اعتبارات أخرى[5].

2- **الدوافع الأمنية:**يرى اللبراليون أن ما يحدث داخل حدود الدولة لم يعد أمرا داخليا ذلك أن الصراعات الداخلية غالبا ما تولد امتدادا لها خارج حدود الدولة الأمر الذي ينتج عنه مشاكل أمنية دولية كخلق مشكل اللاجئين، الهجرة غير الشرعية الإرهاب والاتجار بالبشر و غيرها إذا فالتدخل يعتبر وسيلة لمنع الانتشار السريع للعنف والفوضى عبر الحدود بين الدول[6].

---

[1]-أحمد عبد الجليل خليل، **التدخل العسكري الإنساني بين الشرعية القانونية والشرعية السياسية كوسوفو نموذجا**،(ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014)، ص. 32.

[2]- بيليس جون سميث ستيف، **مرجع سابق**، ص. 8.

[3]- نفس المرجع، ص.8.

[4]- خليفة عبد الرحمن، **مبدأ التدخل في ضوؤ التغيير في هيكل النظام الدولي**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008)، ص. 76.

[5]- نفس المرجع، ص. 76.

[6]- سماح عبد الصبور، **مرجع سابق**، ص. 07 .

3-دوافع نشر الديمقراطية لتجسيد السلام الديمقراطي:يرى الليبراليون بوجود دوافع للتدخل غير الدوافع الإنسانية كالسعي لتجسيد السلام الديمقراطي من خلال السعي لتجسيد الديمقراطية في النظام السياسي الداخلي للدول، وتطبيق مبادئ الديمقراطية والانفتاح على العالم الخارجي وهنا ترى نيتا كراوفورد (Nnita Crowford) أن العالم يمكن تقسيمه لقسمين:

- **القسم الأول:**نجد في هذا القسم عالم بمبادئ وقيم الديمقراطية الليبرالية ويتميز بالانسجام.
- **القسم الثاني:** نجد في هذا القسم عالم غير الديمقراطي والذي يسوده غياب المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

لذلك فإن نظرية السلام الديمقراطي تشجع التدخلات الدولية التي تقوم من أجل الدفاع عن المبادئ والقيم الديمقراطية التي أسستها الليبرالية، فهي إذن أحسن وسيلة لتحقيق السلام الديمقراطي[1].

ويرى الليبراليون أنه إذا ما وجدت الدوافع وجب التدخل وأن هذا التدخل لا يتعارض مع مبدأ السيادة، ذلك أن مفهوم السيادة في حد ذاته لم يعد بذلك المعنى التقليدي الذي لا يجوز معه التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة مطلقا، حيث يرى الليبراليون أنه – مفهوم السيادة– تطور فلم يعد بمقدور السيادة حماية الدول التي تنتهك مبادئ وبروتوكولات حقوق الإنسان[2]. كما يرى الليبراليون أيضا أن للتدخل عدة وسائل لتحقيقه عدى استخدام "القوة العسكرية" [3]، ويطلقون على هذه الوسائل اسم القوة الناعمة "SOFT POWER" ويعتبرون أن الحرب هي أداة ضيقة الحيز في السياسة الخارجية للدول، ويمكن استخدامها كآخر حل بعد فشل جميع الوسائل السلمية، كما يرى الليبراليون أيضا أن بناء القوة لا يتجسد فقط بامتلاك القوة العسكرية بل يجب امتلاك جميع القدرات في جميع الجوانب[4]، ويمنح الليبراليون المؤسسة العسكرية دورا جديدا قوامه احترام القوانين والخضوع للرقابة ومسؤولية السلطة المدنية وإعطاء أولوية للقرارات السياسية على القرارات العسكرية، وكذا احترام المؤسسة العسكرية لحقوق

[1]- Martin Griffiths, **international relations theory for twenty-first century**, (new York : Rutledge,2007) , p.32.

[2]– زردومي علاء الدين،**مرجع سابق**، ص ص، 43، 44.

[3]– سماح عبد الصبور، **مرجع سابق** ، ص. 07 .

[4]– نفس المرجع، ص. 44.

الإنسانوسعيها لصونها وتطبيق المبادئ الديمقراطية[1].ومن هنا تبرز آيات التدخل في الفكر الليبرالي نذكر منها:

- **الآليات الاقتصادية والدبلوماسية:**يركز الليبراليون على القوة الاقتصادية والدبلوماسية في العلاقات الدولية، إذ يرون أنهما ركيزتين أساسيتين في قوة أو ضعف الدول على المستوى الداخلي والخارجي[2]، ويمكن استخدام هذه الآليات كوسائل للتدخل عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول محل التدخل مثلا[3].
- **الآليات المؤسساتية:**وهي قائمة على الجهود التي تبذلها المنظمات لإيصال المعونات الإنسانية والمساعدات في الكوارث وغيرها من الأخطار التي تهدد الإنسانية[4]، وكذا جهودها في السهر على مراعاة المعايير الدولية في التدخل وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، إذ يرى الليبراليون أنه من الضروري إنشاء مركز عالمي لصنع واتخاذ القرار، وذلك فيما يخص الجوانب الإنسانية[5].
- **الآليات الإعلامية:**يؤكد الليبراليون على ضرورة أهمية الآليات الإعلامية بشتى وسائلها المسموعة والمكتوبة والمرئية، إذ تلعب دورا كبيرا في نشر وزيادة الوعي في المحيط الداخلي والخارجي وتغذي الرأي العام المحلي والعالمي بأهمية القضايا الإنسانية، وهذا من شأنه إعطاء الشرعية للتدخلات الإنسانية في الدول التي يغطيها الإعلام ويصور فيها انتهاكات حقوق الإنسان[6].

وعموما، يمكن تلخيص وجهة نظر اللبراليين حول التدخل فيما يلي:

- يحدث التدخل عند وجود انتهاكات ضد الإنسانية، كالإبادة الجماعية، التطهير العرقي ..إلخ.
- إن الغرض الأساسي للتدخل هو حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات ووقف المعاناة.

---

[1]– صموئيل هنتغتون، تر: طلعت الشايب، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ط2، (الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1992)، ص ص، 395، 396 .

[2]– نفس المرجع، ص. 70.

[3]– زردومي علاء الدين، **مرجع سابق**، ص.45.

[4]– نفس المرجع، ص. 45.

[5]–صاومويل هنتغتون، **مرجع سابق**، ص. 70.

[6]– زردومي علاء الدين، **مرجع سابق**، ص. 45.

- يؤكد الليبراليون على ضرورة استخدام الآليات السلمية للتدخل.
- في حال استنفاذ الآليات السلمية للتدخل يتم اللجوء إلى الآلية العسكرية كآخر حل.

إذا فالتدخل هو ترجمة لسمو ورقي حقوق الإنسان على سائر مبادئ القانون الدولي، ومنها السيادة إذ أنها ليست مطلقة وأن إدعاء أنالدولة تمثل مواطنيها هو إدعاء باطل إذا انتهكت حقوقهم انتهاكا منظما، فالدول التي تقوم بانتهاك جوهري لحقوق الإنسان تفتقد للشرعية الداخلية والدولية، وتكون مسألة إنزال العقاب عليها لزاما باستخدام القوة العسكرية لمصلحة الأفراد والجماعات الذين تمارس عليهم حكوماتهم سياسات القمع[1].

ثالثا– الاتجاه العقلاني:

انبثقت العقلانية من مزيج بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وتنطلق هذه المقاربة من أن اللاعبين في العلاقات الدولية هم لاعبون عقلانيون يبحثون عن زيادة قدراتهم ومصالحهم، فرجل الدولة حسبهم يكون قادرا دائما على اتخاذ القرار الأنسب، فهو يعتمد على البحث على الخيارات المتاحة والممكنة ويعمد إلى تصنيفها بعد دراسة إيجابية وسلبية كل خيار، فيرتبها من أحسن خيار إلى الأسوأ ليقوم باختيار أحسن الخيارات.وتتلخص أهم نقاط المقاربة العقلانية فيما يلي:

- سمة النظام الدولي: يتسم النظام الدولي بالفوضوية anarchyوالفوضوية حسبهم أنه لا توجد سلطة سلمية مركزية قادرة على السيطرة على تصرفات الدول.
- عدم الثقة: هي السمة البارزة في العلاقات الدولية إذ أن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية بكل الطرق.
- عقلانية الدول في قراراتها المتخذة : غير أن هذه العقلانية قد تكون عرضة للخطأ بوجود معلومات خاطئة[2].

أما فيما يخص وجهة نظر العقلانيين بالتدخل فهم يقومون بتبني أي عملية عقلانية بالنظر إلى مكاسبها وما تحققه من مصالح وعليه فهم يبنون التدخل على أساس هذا المعايير، فالعقلانيون

[1]–خليل حسين، **العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، (لبنان: منشورات الحلبي، 2011)، ص. 248.

[2]– ليلى نقولا الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 70.

يلتزمون بالمعايير الدولية أو يقومون بأي عمل تدخلي إما لأن مصالحهم تقتضي ذلك أو لأن قيامهم بتحليل عمليتي التدخل وعدم التدخل والمفاضلة بينهما من حيث الكلفة والخسائر والمكاسب.أما إن كان التدخل إنساني فهم يضعون قيودا عليه ويربطون حصوله إذا كانت الكارثة الإنسانية كالآتي:

- تؤثر بشكل سلبي على قدرات القوة والاعتبارات الأمنية أو المصالح الكبرى للتدخل.
- تهدد الاستقرار الإقليمي أو العالمي وإلا فلن تحرك الدول والمنظمات الدولية ساكنا تجاهها.
- للتدخل يجب على الدولة المتدخلة مقارنة ما ستجنيه من التدخل مقارنة بما ستخسره وعليه ستحدد إذا ما ستتدخل أم لا فلا يتم تدخل الدولة (أ) في الدولة (ب) إذا كانت الدولة (ب) قوية عسكريا مقارنة بالدولة (أ) أو تملك حلفاء مثلا وهذا ما يزيد من حجم خسائر الدولة (أ) فلا تتدخل.[1]

من خلال ما سبق يتضح أن ألعقلانيين لا يؤمنون بالمضمون الأخلاقي في العلاقات الدولية، إذ يرون أن القيم الأخلاقية ما هي إلا ذرائع لتشريع السعي نحو المصالح القومية ويقول نعوم تشومسكي أن: "حقوق الإنسان لها وظيفة مؤسساتية في الثقافة السياسية وهي تستعمل كوسيلة في الدعاية السياسية لا أكثر ويعطي تشومسكي مثالا على ذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الشيوعية حتى بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. من هنا فإن الدوافع الأخلاقية للتدخل ما هي إلا غطاء لنوايا غير معلن عنها، فالدول عادة لا تصرح بشكل حرفي و دقيق عن نواياها و عن الأهداف وراء تصرفاتها ببساطة فإن الدول تقول ما لا تعنيه و تفعل ما لا تصرح به".

رابعا– الاتجاه البنائي:

ينظر البعض للبنائية على أنها اتجاه نظري جديد غير أنها في واقع الأمر اتجاه نظري قديم، حيث يجد أصولا تاريخية له في القرن الثامن عشر مع كتابات الفيلسوف الايطالي جيامباتيستا فيكو giambattista vico الذي ميز في كتاباته بين العالم الطبيعي Natural world والعالم التاريخي historical world حيثيرى أن العالم الطبيعي من صنع الله وخلقه أما العالمالتاريخي فهو من صنع البشر. وبرزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة في أواخر

[1]-Martin Binder , **the limits of humanitarian noms: exploring the selectivity of humanitarian intervention ofter the cold war",(**paper presente at international studies association annual meeting, san Francisco C A , march26-29, 2008), p. 13 .

الثمانينيات من القرن الماضي بسبب فشل نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا. ومن أبرز روادها بيتر هاترنشتاين peter hartentein، فريديريك كراتوشيويل Fredirickkartochwil ونيكولاس أوناف Nicolas onufصاحب كتاب عالم من صنعنا world of ourmaking الذي استخدم مصطلح البنائية لأول مرة وألكسندر واندت Alexander wendtالذي لقب بأب البنائية وانطلق في تصوره للبنائية من افتراضات أساسية كالتالي [1]:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانيةinter-subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط من البنى الإجتماعية ضمن النظم.

غير أن البنائيين يتقاسمون بعض الافتراضات مع الواقعيين مثل:

- فوضوية النظام الدولي.
- الإقرار بالإمكانيات والقدرات العسكرية والإستراتيجية للدول.
- انعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية.
- عقلانية الفاعلين الدوليين[2].

وعلى خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية تركز البنائية على عنصر الهويةIDENTITYالتي أصبحت سمة تميز عالم ما بعد الحرب الباردة، و تؤكد البنائية على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها واتضح ذلك بشكل بارز مع بروز الأقليات وقضاياها، إذ تحول الصراع من صراع دولة ضد دولة أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول، بعدما ظهرت قضايا الإرهاب واللعب على أوتار النعرات والانتماءات العرقية والثقافية، الأمر الذي حول الصراع من صراع إيديلوجي إلى صراع حضاري، وأثبت عالم ما بعد الحرب الباردة للبنائيين تعدد الفاعلين الدوليين .

إضافة لما سبق يرى البنائيون أن النظام الدولي هو من اختراع الإنسان، فهو مجموعة من الأفكار والقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في نطاق زماكاني متصل، فإذا تغيرت

---

[1]-عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،ط1، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص ص، 322، 323.

[2]- DAVID Baldwin , **neo realism and neolibiralism , the contemporary debate,**(new york : colambia university press , 1993) , p. 09 .

الأفكار التي تدخل في العلاقات الدولية فإن النظام نفسه سيتغير معها، أما المشروع البنائي فينطلق من تصورات تنتقد الواقعية حيث يرى واندت أن الفوضى كما يراها الواقعيون لا تفسر لنا كيف تحدث الصراعات بين الدول تفسيرا دقيقا، فالفوضى كما يراها هو ليست قانون قائم بذاته فهي بنى اجتماعية وليست متأصلة في النظام الدولي، فالاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال أمام الإطلاع على معتقدات الغير وهذا الإطلاع لا بد له أن يرتبط بالوعي ليكون بذلك الواقع الدولي المعاش[1] المتسم بالفوضى، وهذه الفوضى حسب البنائيين ليس لها أي صلة بالتعاون الذي ينشأ بين فواعل النظام الدولي.

وفيما يخص فلسفة البنائيين بشأن التدخل الأجنبي فقد حددوا أسبابا تجعل من التدخل الأجنبي مشروعا:

- يحصل التدخل عندما يقتنع القادة بالمعايير الأخلاقية والإنسانية.
- يحصل التدخل أيضا نتيجة للضغوط الداخلية على صاحب القرار وخاصة الضغوط الإعلامية.
- يحصل التدخل أيضا عندما تتدخل المنظمات الدولية الأمر الذي يجعل منه إجباريا.
- يحدث التدخل عندما تكون هناك انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

ويتم التدخل بالطرق السلمية فإذا ما استنفذت يتم اللجوء إلى الوسائل الإكراهيةواستخدام القوة، وعلى الدولة المتدخلة الحصول على تفويض شرعي لتدخلها إما من مجلس الأمن أو من مؤسسة عالمية أخرى[2]، ويرفض البنائيون ما يشاع عن التدخل بأنه غطاء للمصالح القومية للدولة إذ أن مصالح الدولة تكون مختلطة وصعبة الفصل عن بعضها، كما أنها متغيرة عبر الزمان و المكان إذ أن الاعتبارات المبنية على الشرعية الأخلاقية باتت لها أهميتها في تطوير مفهوم التدخل، ويعطي البنائيون أمثلة على ذلك التدخل الأمريكي في الصومال حيث كانت الدوافع حسبهم إنسانية محض، بعيدة كل البعد عن المصالح الشخصية للدول[3]، وعليه يؤكد البنائيون على أن التزام اللاعبين بالمعايير القيمية ينبع من قبول شرعية هذه المعايير وليس كونها تتواءم ومصالحهم.

---

[1]-GEORGE ROBERTO , "socialconstructivism applied : kosovo and its implications for the global order in new millennium", 21-7-2020, **Available on:**https://bit.ly/3rMDTRo

[2]– ليلى نقولا الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 77 .

[3]– نفس المرجع، ص ص، 74، 75.

خامسا- الاتجاه الكوسموبوليتاني "النظريات الكوسموبوليتية"

لقد مر الفكر الكوني "الكوسموبوليتي" بثلاث مراحل تاريخية هامة، فأولها تعود إلى العصور القديمة وإلى المدرسة الرواقية، التي اعتبرت مواطني cosmo-polis لهم هدف أخلاقي سامي وهو تحسين معيشة البشر، لتليها المرحلة الثانية وهي مرحلة النهضة وتتبعها مرحلة عصر الأنوار لتستقر عند المقاربات الحديثة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وتجدر الإشارة أنه في القرن الثامن عشر لم تكن الكوسموبوليتية أو المواطن العالمي ترمز إلى نظرية فلسفية بقدر ما كانت تعني الانفتاح وعدم التقوقع، حيث اعتبرت الأفكار الكوسموبوليتية الإنسان مواطن عالمي غير مقيد بدين أو بسلطة سياسية ولا يحمل أفكارا مسبقة أو ولاءات وانتماءات خاصة.

كما ساهم كانط KANT في مؤلفه PERPETUAL PEACE 1795 في إعطاء مفهوم الكوسموبوليتية بعدا فلسفيا، وأدخل مفهوم القانون الكوني cosmopolitan law الذي يتمتع فيه جميع أفراد المجموعة بالحقوق، معتبرا أنهم مواطنين كونيين وليسوا مواطنين ينتمون لدولة معينة.

يمكن تمييز ثلاثة فروع لهذه النظريات[1]:

- **الشمولية أو الخلاصية** : وتتخذ من الدولة قاعدة أساسية فتعمل على تطوير القانون الدولي إذ أن المجتمع الدولي هو مجموع الدول .
- **الفرع المركز على الفرد:** حيث يركز هذا الفرع على الفرد وحقوقه ويعتبره أهم من الدولة وسيادتها.
- **الفرع الثالث:** يستند هذا الفرع على المجموعة، أي تلك التي يتقاسم أفرادها العيش في محيط واحد.

إن نهاية الحرب الباردة وأحداث 20001/09/11 وإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية حربها العالمية على الإرهاب أدت إلى بروز اتجاه جديد لدى المنظرين الكوسموبوليتيين، يسعى لإيجاد قاعدة جديدة لنظرياتهم تكون أصلب و أمتن من سابقاتها ليبنوا عليها نظرياتهم في العلاقات الدولية، حيث يتم استبعاد حديث المصلحة الوطنية قدر الإمكان.

وينطلق الكوسموبوليتيون في مقاربتهم للتدخل الأجنبي من رفضهم للطروحات الواقعية، التي تقول بأن التدخل وخاصة الإنساني هو حجاب تستتر خلفه الدول، ويرون أن هناك دائما قادة الدول يطبقون معيارا أخلاقيا ما يؤمنون به، حيث أن الدول لا يجب أن تتدخل من أجل مصالحها القومية

[1]- نفس المرجع، ص.63.

ولا في إطار سياسة دفاعية ولا في إطار زيادة قوتها، وعليه فيحق للدولة التدخل في حالتين وهي الدفاع عن النفس تجاه خطر حقيقي والتدخل من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان، وأن أي تدخل خارج الأطر الإنسانية يعتبر غير قانوني. ومن أهم الأفكار التي جاء بها الكوسموبوليتيين في مقاربتهم للتدخل:

- التحدث عن وظيفة جديدة للقوة العسكرية في العلاقات الدولية المستقبلية وهي فرض القانون العالمي cosmopolitan law enforcement، وحماية وتأمين الأمن العالمي والإقليمي والمهمات الإنسانية.
- المطالبة باتجاه العالم نحو تأمين أكبر للأمن الإنساني human security الذي يعطي الحق بتأمين المساعدات الإنسانية.
- يرى الكوسموبوليتيين أن للإعلام تأثير لا يستهان به CNN Effect حيث بنقله لصور الضحايا على نطاق واسع فإنه يؤثر على صناعة الرأي العام الذي يمارس بدوره ضغط على صناع القرار.
- التدخل هو واجب للحد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان[1].

هذا، ويضع الكوسموبوليتيون شروطا ليتم تشريع التدخل تقوم على ما يلي :

- **الالتزام الأخلاقي بين مواطني هذا العالم:**حيث يجب أن ترتبط البشرية ببعضها البعض برباط أخلاقي يجعلها تتشارك نفس الحقوق والقيم ولها مصير مشترك، وهذا ما يؤدي إلى أن أي انتهاك لحق أي كان سيشعر به العالم أجمع، وهذا ما يجعله يلتزم أخلاقيا بالتدخل وإرجاع الحق المغتصب، أو وقف الانتهاك في بقاع العالم خارج حدود الدولة القومية كما يقول كانط **(Cant)** أن إظهار التضامن مع الغرباء بات ممكنا.
- **إيجاد أنواع جديدة من الحكم العالمي:** تقوم على نبذ الإكراه واستعمال القوة ودعم الحوار والتعاون بين القوي والضعيف.
- **إيجاد هيكل عالمي جديد للقانون الدولي:** يتضمن مبادئ ديمقراطية وإنسانية وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[2].

[1] – نفس المرجع ، ص ص، 64 ، 65 ، 66.

[2] –نفس المرجع، ص ص، 67، 68.

خلاصة الفصل

إن الحديث عن التدخل الأجنبي كان ولا يزال يطرح العديد من الإشكالات في حقل العلاقات الدولية بين المفكرين والمهتمين بمجال القانون الدولي، وقد خلصنا إلى أن التدخل أصبح واقعا معاشا، ولكن الإشكال يبقى في التفاصيل التي تحكم جوانبه الإجرائية.

لذا وضع التدخل الأجنبي كما استعرضنا سابقا بين مختلف وجهات النظر للتضييق في مفهومه واتساعه، وكذا مختلف أنماط التدخل الأجنبي، وأساليبه ونتائجه، كما سلطنا الضوء آخر الأمر على مدى شرعية التدخل الأجنبي في ظل القانون الدولي والموقف الفقهي والنظري منه.

وليبقى بذلك التدخل الأجنبي مصطلحا وجب التدقيق في مضامينه، وهذا راجع لحساسية وخطورة تطبيقه في الواقع الفعلي الذي يجب أن يكون مطابقا لقوانينه الموضوعة والموثوقة.

الفصل الثاني:

إشكالية الأمن الإنساني

في الساحل الإفريقي

لقد أدت التحولات المتسارعة في زمن العولمة إلى التحول في المفاهيم المضامينية للأمن، وكذا التوسع في أبعاده ومستوياته، حيث نرى تباين الآراء للمفكرين فيما يتعلق بدراسة المشكلة الأمنية كبنية قابلة لإعادة التركيب والوصول إلى مقاربة علمية شاملة، ولذلك يعد مفهوم الأمن الإنساني أبرز هذه المحاولات الداعية لاحتواء التهديدات الأمنية الجديدة في ظل العولمة.

ومن بين المسائل الخلافية لنظريات العلاقات الدولية مسألة تكوُّن المفاهيم، إذ تتميز المفاهيم عموما في هذا الحقل بغموضها وغياب إجماع بين المختصين حول معناها، ويمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري المتواصل حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن[1].

فالأمن لغة مأخوذة من فعل أَمِنَ من الأمان، ويقول الشخص أمنت فأنا أمن وأمنت غيري أي ضمنته ضد الخوف، وأصل كلمة الأمن في اللغة هو طمأنينة النفس وزوال الخوف، ولا يكون الإنسان آمنا حتى يستقر الأمان في قلبه ومرادفه السلم والطمأنينة.

اصطلاحا فقد ذهب إلى تعريفه تقليديا **دانييل كوفمن(** Daniel Cofmen) بقوله إن مصطلح الأمن يمتاز بالغموض وشدة الاختلاف من مجتمع إلى أخر، ويرى بأنه حماية الأمن والمحافظة عليه من أي عدو خارجي وذلك في كتابه الأمن الوطني الهيكل التحليلي[2].أما **باري بوزان** (Bari Bozan) فيعرف الأمن على أنه التحرر من التهديد وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية[3].

أما من المنظور الإسلامي فالأمن يقصد به:

قال تعالى: "وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوه" [4].

وقال تعالى: ".... الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف"[5].

ويقول الله تعالى أيضا في كتابه: "وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا" [6].

---

[1]– عبد النوربن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 13.

[2]– محمد جمال مظلوم،**الأمن غير التقليدي**، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2012)، ص. 15.

[3]– عبد النوربن عنتر،**مرجع سابق**، ص. 13.

[4]– القران الكريم، سورة البقرة، الآية 283.

[5]– القران الكريم، سورة قريش، الآية 4.

[6] – القران الكريم، سورة البقرة،الآية 124.

فبالتأمل في الآيات القرآنية الكريمة نخلص إلى أن الأمن إسلاميا يقوم على إزالة كل ما من شأنه زعزعة الاستقرار، ومخاطر الحرب الذي يعكر صفو العلاقات ورفاهية الشعوب.

ويقول تعالى: "وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون"[1],

كما أن الإسلام ينظر إلى الأمن على أنه من أهم الأهداف الإنسانية في الحياة التي يوفق الله بها عباده حفاظا منه على كرامتهم واحتياجاتهم، فالتلازم المطرد بين الأمن والإيمان يخلق الاستقرار.

وعليه فالأمن حسب الإسلام يعد عاملا نفسيا يزكي إحساس الفرد بالطمأنينة والهدوء، فالأمن يتجاوز المواجهة المادية إلى كل ما يحقق الطمأنينة والإحساس بالأمن، وهو ما يعني تحقيق الأهداف الأمنية التي لا تقتصر فقط على الجانب المادي منها بالقضاء على الخطر الأمني، وإنما يجب استمرار الجهد الأمني في المحافظة على الإنسان من المهد إلى اللحد[2].

بعد التقديم أعلاه وتأسيسا على ما سيق من كلام تم في هذا الفصل التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للأمن وتطورها وصولا إلى مفهوم الأمن الإنساني، الذي تبلور وتحددت ملامحه من خلال الحديث الآن عن جوهر الفرد كأداة لتحقيق الأمن القومي من عدة زوايا، في تمهيد منا لدراسة تطبيقية لاحقة للأمن الإنساني وواقعه في دول هذه المنطقة.

---

[1]– القران الكريم سورة الأنعامالآية81.

[2]– على بن فايز الجحني وآخرون، **الأمن السياسي**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2004)، ص ص، 38، 39.

المبحث الأول: تطور الاهتمام التنظيري لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية

لم يعد مفهوم الأمن بسيطا بل مركبا متعدد الأبعاد والمستويات، وقد رافق هذا التطور على المستوى المفهوم تطورا على المستوى النظري، بحيث أصبحت الحاجة ضرورية لأطر قادرة على استيعاب الأحداث التي تقع وتقديم تفسيرا لها، وهذا ما تناولته النظريات النقدية الحديثة ومدرسة "كوبنهاغن" من خلال توسيعها لمفهوم الأمن، ليشمل أبعادا متعددة تتميز بالديناميكية والترابط واعتبار الفرد جوهر الأمن الذي يؤدي إلى أمن الدولة.

المطلب الأول: المقاربات التقليدية لتفسير الأمن

أولا: المقاربة الواقعية

تهدف الواقعية لفهم الفواعل والعوامل المؤثرة في علاقتها ببعضها البعض، لذا قامت النظرية بشكل أساسي على دراسة العلاقات الدولية من منظور القوة كأداة لتحليلها وتفسيرها[1].وتظهر أسماء كل من **ثيوسيديس** (Thiocidice) ومن ثم **مكيافيلي** (Meciavilli)و**هوبز** (Thomas Hobbes)كأبرز من أثر وساهم في تكوين هذا الفكر، كما يعتبر **مورغانتو** (Morgenthau) من أهم منظري الفكر الواقعي أيضا[2].وقد هيمنت النظرية الواقعية منذ ظهورها وحتى فترة الحرب الباردة من خلال الشؤون الدولية ذات الطابع الصراعي.

كما نجد أن الواقعية تعتمد على التحليل الكلاني الفوقي، الذي يركز على التفسيرات النسقية بالنظام الدولي ونمط التفاعل به كمستوى لتحليل وتفسير الظاهرة الدولية، وبذلك فهي لم تعتمد على تحليل البيئة الداخلية للمجتمع ومتخلف تفاعلاته، بل تفسير سلوك الدول في النسق الدولي وليس اعتماد سلوكاتها كوحدة منفردة[3]، وأن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان هو الصراع على القوة من أجل البقاء، ومواجهة التحدي واثبات الذات، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت[4].

كما أنها لم تذهب أبدا إلى فكرة حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية، وهذا ما تطرق إليه **مكيافيلي**(Meciavilli) في كتابه "الأمير" بأن من يهمل ما هو حاصل من أجل الاهتمام بما يجب

---

[1]– يوسف ناصف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.116.

[2]– نفس المرجع، ص. 23.

[3]–جون بيليس، ستيف سميث، **مرجع سابق**، ص. 245.

[4]– عبد الناصر جندلي،**مرجع سابق**، ص. 133.

أن يحصل لابد أن يؤدي بعمله هذا إلى تدمير ذاته بدل أن يحافظ عليها[1]، وأن لإمكانيات الدولة دور منهم في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة في التأثير على الآخرين، شريطة أن تدرك الدولة أن القوة لا تقتصر على الإطلاق على جانب عسكري بحت، بل تشمل متغيرات كمستوى التطور التقني، السكان، العوامل الطبيعية والجغرافية، وكذا شكل الحكومة والقيادات السياسية والإيديولوجية[2].

وتنطلق الواقعية من مبدأ التكافؤ والتشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة والمتشابه في النظام الدولي، رغم الاختلاف والتباين في مكونات البيئة الداخلية للدول بما في ذلك المنظومة القيمية للمجتمع مجسدة في منطلقاتها، فهي تعتبر أنه لا يمكن تطبيق القيم ولا المعتقدات السائدة في الدولة، وإن طبقت فإنها تكون دائما تابعة لظروف ومعطيات خاصة، وعلى هذا الأساس يمكن تقييم سلوك الدول الأخرى، كما تتمثل نقطة البدء عند الواقعيين في سعي الدول لاكتساب القوة من أجل البقاء، بحيث يعتبر الاعتماد على الذات السبيل الوحيد لضمان استمرارية الدولة، فرغم أن للنظرية اتجاهين كلاسيكي (1939- 1979) واتجاه جديد (1979) فصاعدا، إلا أنها تؤمن جميعها بثلاث عناصر وهي الدولاتية. البقاء، والعون الذاتي[3].

فضلا عن ذلك فالواقعيون يشتركون في الاعتقاد أن مجموعة العوامل الثابتة تلعب دورا رئيسيا في تشكيل السلوك الدولي، كما أن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في إمكانياتها وتوجهاتها الخارجية، ما يعني أن الجغرافيا تجعل بعض الدول عرضة للغزو أكثر من غيرها، وبعض الدول تحتل مواقع إستراتيجية أكثر أهمية من الدول، لسهولة الوصول إلى الطرق المائية وطبيعة الحدود الصالحة للدفاع عن الدولة التي تؤثر في السياسة الخارجية، كما أن الموقع الجغرافي يؤثر على الدولة بتعبئة قدراتها لمواجهة الدول الأخرى[4].

---

[1]-يوسف ناصف حتي، **مرجع سابق**، ص. 23.

[2]- جيمس دورتي، روبرتر بلستنغراف، تر: وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط1، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص ص، 59، 60.

[3]- جون بيليس، ستيف سميث،**مرجع سابق**، ص. 239.

[4]- جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، **مرجع سابق**، ص. 60.

ولذلك يعتبر **هيجل** (Hegel) أن الدولة حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن وجود وشخصية مواطنيها، والدولة لها معاييرها التي هي أعلى من تلك التي هي عند مواطنيها ومختلفة عنها، فمن أولى واجبات الدولة الحفاظ على ذاتها حتى وإن كان للفرد الحق الأخلاقي للتضحية بذاته دفاعا عن مبدأ أخلاقي، فالدولة لا يحق لها أن تقدم موقفا أخلاقيا على حساب سياسي ناجح[1]، فمصالحها اتجاه بعضها البعض تتوسع بزيادة القوة النسبية في الداخل وتعظيم المصالح الوطنية إلى حد أقصى حد ممكن ما سيشكل آلية تعرف بميزان القوى، حيث تتحرك بهدف منع أي دولة من أن تكون هي المسيطر الوحيد، والمسألة هنا تتعلق بقدرة القائد السياسي على تحقيق أهداف دولته دون تعرضها للخطر الأجنبي، ذلك أن البيئة الدولية تختلف عن البيئة الداخلية في فقدانها للسيطرة والمعايير المشتركة للسلوك السياسي، لذا نرى أن المعايير التي تحكم البنية الدولية هي ليست نفسها التي تحكم البيئة المحلية للدولة الواحدة، لذا ترى الواقعية لكل دولة قيَّمها وقيمتها ومعتقداتها التي تكون دافع ومحفز يبرر المصلحة الوطنية ويجعلها فوق كل اعتبار، وكذا غياب ثقافة مشتركة بين مكونات المجتمع الدولي[2] لتميزه بالفوضى وغياب سلطة مركزية تديره.

كما توجد نقاط اختلاف بين الاتجاهات الواقعية رغم الاتفاق في وجهات النظر السالفة الذكر، والواقعية الكلاسيكية تجعل من الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية[3]، وهي من ترسم اللعبة الدولية من خلال سياساتها، وأن القوة هي المتغير الأساسي لتفسير واستيعاب السلوكيات الدولية.

وتعد دراسة **هانس مورغانتو** (Hans Morgenthau) الدراسة الشاملة لمتغير القوة مختلفة عن تلك الدراسات السابقة **لريمون آرون** (Remon Aron)، **جورج كنيان** (George Kiniane)،**نيكولاسسبيكمان** (Nicolas Sbikman)، **وفريديريك شومان** (Fridirik Chouman)،وفي هذا الصدد فرق **ارلون وولفر** (Aroun Wolf) بين القوة والنفوذ والتأثير، فالقوة حسبه هي تحريك الآخرين إما بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، أما النفوذ والتأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء[4]، كما أنها تستطيع استخدام القوة المسلحة[5]، والقوة ليست مطلقة وغير مستقرة وثابتة بل

---

[1]– موسى الزغبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي**، (دمشق: منشورات اتحاد العرب، 2001)، ص. 22.

[2]– جون بيليس، وستيف سميث، **مرجع سابق**، ص. 244.

[3]– عبد الناصر جندلي،**مرجع سابق**، ص. 140.

[4]– جيمس دورتي، روبرت بلستغراف،**مرجع سابق**، ص. 61.

[5]-عبد الناصر جندلي،**مرجع سابق**، ص. 153.

تتغير بتغير عناصرها، كما يضيف هذا الاتجاه مفهوم المصلحة الوطنية كمعيار لفهم سلوك الدول الخارجي والتي تصب كلها في قالب المصلحة الوطنية[1]، والمصلحة تتحدد بمؤشر القوة، كما أن المصلحة الوطنية هي أيضا غير مستقرة وثابتة على امتداد فترات زمنية وتاريخية متعاقبة[2]، كما اعتبروا أن ميزان القوى هو الوسيلة الوحيدة الأساسية لتحقيق السلام واستقرار الدول، أما **هانس مورغانتو**فقد اعتبرها وسيلة لإدارة استخدام القوة.

ثانيا: الواقعية الجديدة

نشأت الواقعية الجديدة في التسعينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وتزامنت مع وصول الرئيس **جيمي كارتر** التي اعتمدت إدارته على مبادئ حقوق الإنسان، وأن الواقعية الجديدة خصوصية أمريكية تعكس الحرب الباردة، تستعمل القوة العقلانية والفرضيات البنيوية لبناء نوع جديد من التفكير[3]، وهي ترى أن القوة تجميع لقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لتحدد سلوكها الذي ينتج نتيجة لانعدام الأمن في النظام الدولي، ما يجعل الدول في سباق نحو كسب المزيد من القوة ويدخل الدول في حلقة مفرغة[4].

كما اعتبر**كينيث والتز**(Kenneth Waltz)بنية النظام الدولي هي من تشكل كل الخيارات السياسية الخارجية للدولة، ولهذا فالواقعية الجديدة تتسم بنوع من الدولاتية لأن شكل نشاطها ومصالحها هي من تحدد سمة النظام الدولي[5].وبحسب الواقعيين الجدد فالدولة العقلانية هي التي تنظر إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات قوة وصراع، ما يجعلها تحصن نفسها ودفاعاتها ضد الأخطار الداخلية المجتمعية والخارجية، وأن كل دولة تلعب وفق ما تمليه عليها احتياجاتها الأمنية وتحقيق أمنها القومي، دون استبعاد القوة العسكرية في الحصول عليه.

وفكرة الأمن أدت بالواقعيين إلى الانشقاق إلى الدفاعيين والهجوميين، الواقعية الدفاعية بقيادة **كينيث والتز** (Kenneth Waltz)، **روبرت جيرفس** (Robert Jirfs)،**ستيفن والت**(Stephen Walt)،**جورج**

---

[1]– نفس المرجع،ص. 142.

[2]- جيمس دورتي، روبرت بلستغراف،**مرجع سابق**، ص.70.

[3]–عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص. 163.

[4]–يوسف ناصف حتى،**مرجع سابق**، ص. 25.

[5]–نفس المرجع، ص ص، 63، 64.

كويستر (George Kuistre)**،جاك ستايدر** (Jak Stayder)**وستيفن فان إفرا** (Stiven van Afra).أما الواقعية الهجومية فبقيادة **إيريك لابس**(Irik Laps)**وجون مير شايمر** (john MirChaimer)، كما حاول الواقعيون الجدد إيجاد حل لما يسمى بالمأزق الأمني وإيجاد تفسير له وتدارك اللبس الذي وقع فيه الواقعيون التقليديون.

فالواقعية الجديدة ارتكزت على ازدياد درجات الصراع حتى في وضعية اللاحرب، حيث يجعل من احتمال قيام الحروب أمرًا متوقعا وعلى الدوام لأن الريبة والشك تؤدي إلى فقدان الثقة[1]، وأن وجود التعاون بين الدول وارد ولكنه أمر محدود ومقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر عليه، والذي لا يزول مهما كان حجم التعاون، فالسلام الحقيقي والدائم في العالم مرهون بالمعضلة الأمنية، ويعتبر عالم السياسة الأمريكي **جون هورز** (John Herz)أول من صاغ هذا المفهوم سنة 1950[2] في كتابه **Idealist Internationalism and the Security Dilemma**وطوره **ارلون وولفر**(Arlon wolfer).

كما اعتبر **هاربرت باترفيلد** (Herbert Butterfield)من خلال مؤلفه**History Humain Relation** سنة 1954 أن المعضلة الأمنية هي حالة من الخوف الهوبزي.كما أن حدة المعضلة الأمنية ما هي إلا نتيجة لطبيعة القدرات العسكرية العنيفة والزاوية التي تنظر منها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد بدل أن يكونوا حلفاء، وهذان عاملان متغيرين بفعل الزمان والمكان، وحدة المعضلة الأمنية تتنوع بشكل غير متساوي بين الدول على النحو التالي[3]:

- تختلف حدة المعضلة الأمنية بالنظر إلى الدرجة التي يمكن التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، وعلى علاقة القيم بينها لأنه يمكن استخدام الأسلحة بشكل هجومي ودفاعي في آن واحد، فالداعون إلى ما يسمى بالدفاع غير الهجومي إلى أن المعضلة الأمنية يمكن تحويلها بإتباع المخططات العسكرية الأقل إثارة لإجراءات مضادة لدى الدول الأخرى.
- تختلف حدة المعضلة الأمنية بحسب العلاقات السياسية بين الدول، إذ ينبغي عدم النظر إلى القدرات في إطار من الفراغ السياسي، ولا تكون درجة الثقة والإحساس والمصلحة المشتركة في النظام العالمي ثابتة أو ذات طابع واحد، خاصة وأن الواقع يقول أن كل دولة تفسر كل ما تقوم

---

[1]–جون بيليس، وستيف سميث، **مرجع سابق**، ص.417.

[2]-Jeam Jacques Roche**, Theories des relations international**, 5eme edition,(Paris : Monchrestien, 2004), p62.

[3]– مارتن غريفيش، تريري اوكالاهان، تر: مركز الخليج للأبحاث، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: طبعة عربية، 2008)، ص ص، 390، 391.

به سلوك دفاعي وسلوك الآخرين كتهديد محتمل[1]، فالدولة حسب الأستاذ **داريو باتيستيلا** (Dario Battistella) لا تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى مثل الاستقرار، المنفعة، القوة، إلا إذا ضمنت بقاءها[2].

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الموسع مدرسة كوبنهاجن

لتفادي تفاقم المعضلة الأمنية كانت هناك العديد من الاقتراحات لبعض المفكرين الذين ورغم انتمائهم للواقعية كنظرية وطرح إلا أنهم طالبوا بضرورة توسيع مفهوم الأمن، وكان ذلك في إطار ما عرف بمدرسة كوبنهاجن وعرفوا بالتوسيعيين، وانطلقت مسلمتهم من فكرة أن تحليل مفهوم الأمن يجب أن يكون بعيدا عن سؤال القوة والسلام وأن التعاون الدولي هو حل للمعضلة الأمنية.

ويعود الفضل لرواد هذه المدرسة في تطوير مفهوم الأمن وتوسيعه، وعلى رأسهم **باري بوزان**(Barry Buzan)الذي فتح مجالات أخرى غير القطاع العسكري فقط.وتعتبر مدرسة كوبنهاجن من خلال نظريات العلاقات الدولية أنها محل تجاذب[3]، **فماكس ويني**(Max wini)يرى بأنها أعمال واقعية موضوعية أما **هويسمانز ووليامز**(Hwismanz et wiliamz)فيعتبران أنها مزيج ما بين الواقعية والبنائية.

ولم تنحصر دراسات **بوزان** لمسألة الأمن في وصفها كظاهرة ولكنها كانت دراسات تفسيرية تحليلية، وفي ذلك أكد أن توسيع الأمن ضرورة حتمية لبروز تهديدات جديدة وموضوعية تهدد المجتمعات الغربية، وفي الطبعة الثالثة لكتابه Poeple States and Fearالذي صدر سنة 1991 وضح المنطق القطاعي المتحكم الذي يؤدي إلى إنتاجات أمنية، لكن استمر في طرح أن فكرة الأمن هو استمرارية للوجود مع احتمال وجود التهديدات[4].

وقد استخدم **بوزان** بعض مسلمات الواقعية كاعتبار أن الدولة هي الوحدة المركزية للتحليل مع التركيز على الجماعات الإنسانيةوالأمن المجتمعي، لأن الأمن هو السبب الذي من أجله تأسست

[1]-Dario Battistella, **Theories des relations internationales**, 2eme edition, (Paris : presses des sciences po, 2006),p. 467.

[2]-Ibid, p. 465.

[3]- Alex Machlod,"des etudes de security de structuctirisme dominante au constructivisme critique**"**, **cultures et conflits**, n° 54, (été 2004), p.13.

[4]-Barry Buzan, **people states and fear, agenda for international security studies inthe post-colde warera,** 2ed edition, (congman, 1991), p.48.

الدول، وأن الدولة لم تعد الموضوع المرجعي الوحيد لفهم وتفسير الظواهر الأمنية على المستوى الإقليمي والعالمي، والموضوع المرجع يتغير بتغير القطاع الأمني قيد الدراسة ويتأثر بعوامل وبمجالات خمسة، وعليه قدم **باري بوزان** Barry Buzanخمس قطاعات للأمن مع التركيز على نشاط كل قطاع من أجل إعطاء أكثر توضيح للأمن الوطني ولطبيعة التهديدات داخل كل قطاع[1].

أولا قطاعات الأمن: حسب باري بوزان تكون وفق الأشكال التالية: [2]

- **الأمن العسكري:** يشتمل على القدرات العسكرية للدولة على المستويين الدفاعي والهجومي، فالمستوى الهجومي يكمن في قدرتها على ردع مختلف الاعتداءات التي قد تضر ببقائها، وأن التهديدات العسكرية ناجمة عن الأنشطة العسكرية الموجهة ضد الدولة.
- **الأمن السياسي:** ويتعلق بالهجوم ضد استقرار الأنظمة داخل الدولة وهو بالأساس موجه ضد الحكومة بمؤسساتها وإيديولوجياتها التي تعبر عنها الدولة المعنية.
- **القطاع البيئي:** ويتعلق الأمر بالحفاظ على البيئة والطبيعة كعنصر متغير أساسي للحياة والتهديد.
- **الأمن الاقتصادي:** يشمل كيفية الحصول على الموارد والثروة.
- **الأمن الاجتماعي:** ويتعلق بالإخطار ضد الهوية الوطنية والاجتماعية والقيمية.

[1]Thiery balzacq,"qu-est ce que la sécurité national", revue international et stratégique, n 52, hiver 2003-2004, p.10.

[2]– صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد 38، (الجزائر، 2012)، ص.236.

الشكل رقم (1) : مجالات الأمن حسب تصور باري بوزان

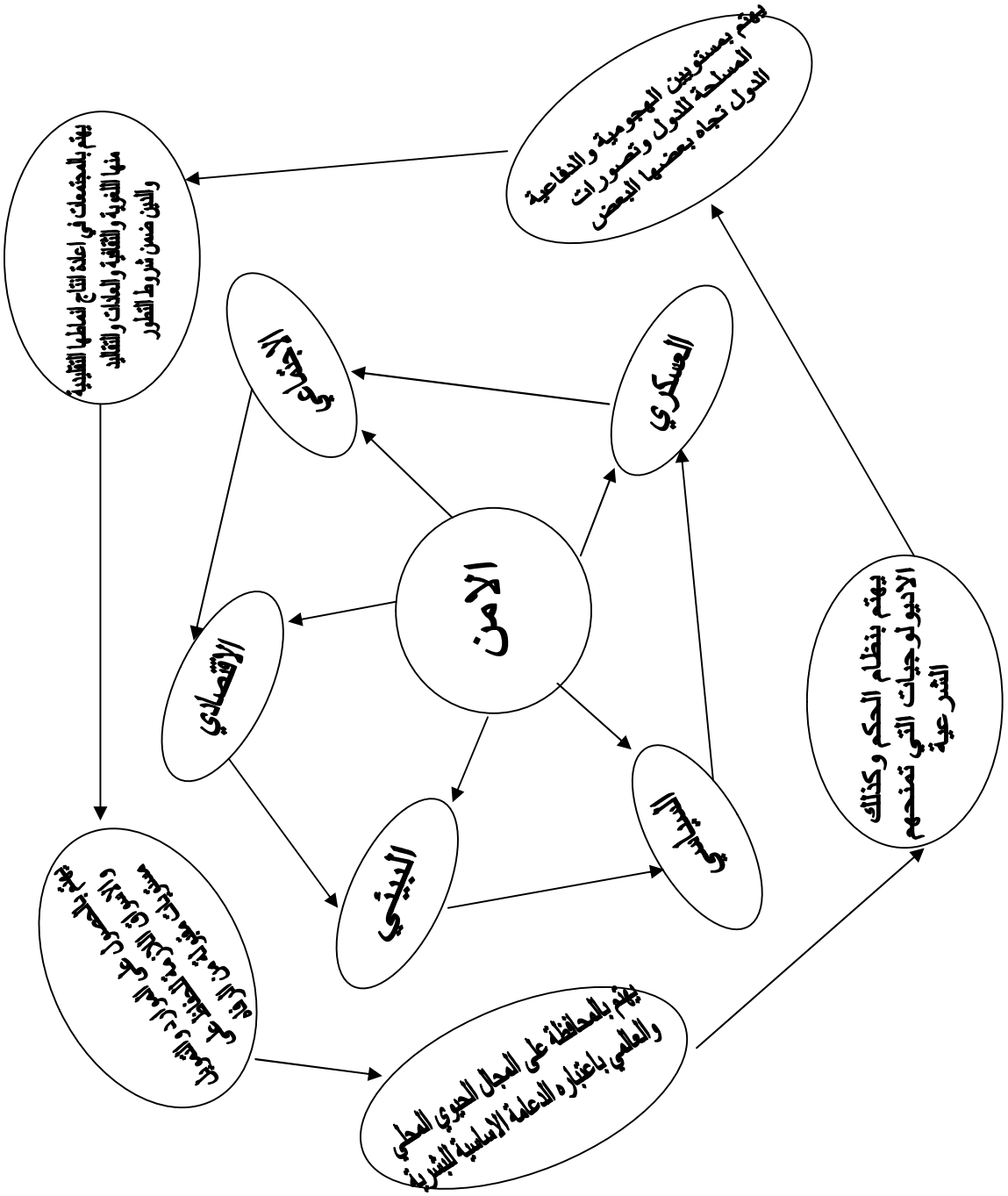

المصدر: من إعداد الباحثة

وما يلاحظ على هذه القطاعات أنها مترابطة لا يمكن الفصل بينها، فكل واحد يتشابك مع الآخرين بشبكة قوية من الروابط فكل واحد منها يكمل الأخر.

ثانيا:الأمننة

وهي إحدى إسهامات مدرسة كوبنهاجن من خلال أحد روادها **أولي ويفر** (Oli Wifr)، وهي تختلف تماما عن الطرح التقليدي للأمننة، فما جاء به **ويفر** مختلف تماما، فهو اعتبر أن الأمن عبارة عن فعل خطابي وأن الأمننة لا تختلف في مضمونها عن عملية التسييس لموضع ما، ويعتبر الخطاب وسيلة حسبه لتوجيه الرأي العام بجعله موضوع أمني ويتم بناء فهم تذاتاني.

وأضاف **أولي ويفر**(Oli Wifr) و**غالتنغ**(Galtung) وآخرون من رواد المدرسة مصطلحات كالفوضى الأكثر نضوجا والتي تدرك فيها الدول الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها مواصلة المنافسة الشديدة في العالم النووي، واستخدمت المدرسة لتوضيح ذلك منهجية فعل الكلام لمعرفة وتقدير إن كان الخطر يهدد الأمن أم لا، وقد يكون الخطر عسكري أو غير ذلك، فحسب **ويفر**(Wifr) ومن خلال نظرية الكلام والخطاب يمكن اعتبار الأمن كفعل وفي هذه الحالة يكون الأمن غير مهم كدليل ومرجع لشيء واقعي، ولكن النطق بكلمة أمن تتطلب تمثيلا سياسيا وضمان الحق باستعمال الوسائل الضرورية للتحكم في النتائج، وهذا يسمح بتقديم تعريف سلوكي للامنأكثر من كونه تعريفا تعاقديا[1].

وبمعنى آخر فالأمننة هي ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارس من قبل نخبة ما، والقائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس بالبقاء المادي والمعنوي لمرجعية أمنية لفرد، جماعة، دولة أو هوية بهدف شرعنة الوسائل التي ستؤمن هذا الكيان الذي هو محل التهديد من المخاطر التي تهدده.

ثالثا: مركب الأمن الإقليمي عند باري بوزان

حيث أصبح الأمن مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم، حيث يصعب فهم الأمن في دولة ما دون الأخذ بعين الاعتبار الدول المجاورة، خصوصا بعد تعقد المشاكل المطروحة في هذه الفترة وترابطها بشكل معقد والإقليم الذي تتواجد فيه الدول، ودراسة الوحدات تحت الأنظمة التي تتميز بجمع الدول المتقاربة جغرافيا، ولأن الأمن هنا يفهم وفقا للعلاقة صديق–عدو والتركيز على الأخطار

[1]– صليحة كبابي،**مرجع سابق**، ص. 236.

المشتركة لهذه المجموعة من الدول، التي لا يمكن أن يقوم أمن إحداها بعيدا عن الأخرى مع وجود شعور موحد لتهديد بعينه.وعلى هذا الأساس ربط مفكروا المدرسة دراسة التهديد بالتركيز على نوعية إدارة التهديد باستعمال وسائل متميزة، وعلى التهديدات الموجودة وتهدد الأشياء[1] الدول، المجتمعات. ويتم هذا تحت القطاعات الخمس للأمن وفق مستويات التحليل الآتية: النظام الدولي – تحت النظام –الوحدات – ما تحت الوحدات – الأفراد.

المطلب الثالث: المقاربات ما بعد الوضعية للأمن

أولا: المقاربة البنائية

تعتبر البنائية الجسر الرابط بين المقاربات الوضعية والمقاربات ما بعد الوضعية من خلال محاولتها التوفيق بينهما.ويعد **نيكولاس اونوف**(Nicolas Onof) أول من استخدم مصطلح البنائية في حقل العلاقات الدولية عام 1989 م[2]، وذلك في كتابه "عالم من صنعنا" والمقال المعنون بـ: "الفوضى هي ما تصنعه الدول البناء الاجتماعي لسياسة القوة"، الذي يعود لصاحبه **الكسندر ووندت**(Alexander wendt) الملقب "بأب البنائية" الصادر عام 1992م. كما تفترض البنائية ما يلي[3]:

- الدول وحدات أساسية للتحليل.
- التذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

وبهذا يكون **ووندت** قد أكد الفرضية الواقعية حول الفوضى، لكن فند أن تكون هذه الأخيرة كمعطى مسبق بل هي نتاج ما تصنعه الدول من خلال خطابات اللغة، والبنائية تركز على العوامل المعنوية؛ الهويات؛ الأفكار؛ والخطابات، وكيف أن الهوية تتفاعل مع المصلحة عبر عمليات تاريخية، والخطاب هو من يؤسس لسلوكات تحظى بالقبول، إذن هذه التذاتانية موجودة بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم المعتقدات القيمية، فالفهم والوعي الجماعي كلها عناصر تساهم بتشكل

1– نفس المرجع، ص.237.

2-Alexander Wendt, **Social Theory of international politics**, (Cambridge university press,1999) p.1.

3–عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص.323.

الواقع، وأن النظام لا يتشكل من خلال الأفكار وليس عن طريق القوة المادية فمجرد تغيير الأفكار يتغير النظام[1].

وأن تنوع البنى الاجتماعية –حسب البنائية– ممكن في ظل الفوضى، ولهذا فالفوضى هي هيكلية لتعدد الفاعلين الذين ينطلقون من الفهم الجماعي لمجتمعاتهم ومن معاملاتهم الاجتماعية، لهذا أعطى **ووندت**(wendt)تصورا لفهم سلوك الدول بتبنيه لتركيب نظري يقوم على[2]:

- دور الأفكار الذي يتعدى دور القوة المادية.
- كيفية تحديد الفواعل لهويات البنائية المادية.
- النظام التذاتاني في البنيات والذي يتكون من انسجام المفاهيم والتنبؤات، وأن إدراكات التهديد وتصورات الأمن مرتبطة بشكل وثيق بتعريف الهوية الوطنية، فمن ضمن العناصر المشاركة في تشكيل الهوية الوطنية التمثيل الذي يجسد أعضاء الدولة لها ولمكانتها ودورها في نظام الدولي وتصورهم للنظرة التي تمتلكها الدول الأخرى عنهم، والتصور الذي يمتلكونه عن النظام والدول الأخرى المشكلة له، فإدراك الآخر يؤثر على متخذ القرار بمقتضى أن الخارج قد يكون حليف، خصم، عدو أو محايد.

والأمن عند البنائية يبنى من خلال اللغة والخطاب عن طريق بناء التهديد، أي أن التهديدات التي قد تمس بأمننا تبنى من خلال أفكارنا وخطاباتنا، فالأمن هو ليس واقعا موضوعيا كما في الطرح الواقعي بل هو بناء اجتماعي يصنع.

ثانيا: المقاربة النقدية للأمن

تعرف أيضا بالغرامشية الجديدة للتطوير للفكر الماركسي، وقد انبثقت عن مدرسة فرانكفورت ومن رواد هذه النظرية نذكر **ماكس هوركهايمر** (Max Horkheimer)،**هربرث ماركيز**Harberth)(Markiz، **روبرت كوكس**(Robert koks)[3]، فالخطاب النقدي الأمني يقوم أساسا

[1]- Robert Jackson and Sorensen Georg, **introduction to international relation theories and approaches**, 3ed edition, (university of oxford, 2006), p.2.
[2]-Frederic Charillon, **Politique étrangére nouveaux regards**, (Paris: critique international, presses de science po, 2002), p.7.
[3]– عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص ص. 313، 314.

على البنى الاجتماعية، بحيث لا يمكن حصر مفهوم الأمن في الدولة وفي قدراتها المادية العسكرية لأنها تعتبر فرضية وليدة للمرحلة الوستفالية، تفاعلت وفقا لمسارات تاريخية للسلوكات الاجتماعية المسيطرة، وعليه تبني خطاب أمني قائم على أمن الأفراد والجماعات، ويشمل أيضا على مفهوم الأمن الإنساني باعتباره انعتاق للإفراد يؤسس لمفهوم مغاير للطرح التقليدي.

ويعتبر **ماكس هوركهايمر**(Max Horkheimer)أب مفهوم الانعتاق الذي عنده السعادة لجميع أفراد المجتمع، فالسعادة حسبه هي حالة ينمحي فيها الظلم والاستغلال، كما عرف **كان بوث**(Kan Both)الانعتاق على أنه تحرير الأفراد من الإكراهات المادية والمعنوية التي تعترضهم عن فعل ما اختاروا فعله في غياب هذه الاكراهات، وأن الانعتاق وليس القوة هي التي تؤدي إلى الأمن الذي أصبحت الدول عاجزة عن تحقيقه، إلا إذا تمكنت الدولة من رؤية الآخرين ليس كوسيلة ولكن كهدف وأن الأمن الدائم أن يكون لأحد إلا إذا ضمنه الأخر[1].

إن أهم مبادئ المدرسة النقدية كالأتي[2]:

- يتبنون مقاربة بنيوية حيث هناك قوى اقتصادية واجتماعية شاملة هي التي تحدد الأمن وتطوره الحقيقي وليس الدول بصفة مطلقة، كما أن الرهانات غير العسكرية لها من الأهمية ما يفوق التهديدات العسكرية التقليدية كأزمة الهوية القضايا الاقتصادية وكذا الكوارث الطبيعية، وكل ما يدخل في الأمن الإنساني.
- وجب حدوث تغيير في الإدراكات وضمائر الأفراد والتخلي عن البنى القتالية وتطوير آليات السلام والأمن، من خلال إحداث نسيج بين الجماعات والمجتمعات والأمم ووضع معايير جديدة للأمن عن طريق المجموعات والأفراد في شبكة مترابطة.
- التنامي اللامسبوق لأفواج الهجرة نحو المركز وما تحمله من تهديدات ضد المنظومات القيمية والاجتماعية، وبالتالي احتمالية التصادم بين الدولة والأقليات.

---

[1]– صليحة كبابي،**مرجع سابق**، ص. 239.

[2]– رؤوف منصوري،**الهجرة السرية من منظور الأمنالإنساني**، ط1، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)، ص ص. 120،121.

وبذلك نجد أن المقاربات النقدية للأمن قد تبنت كيفية بناء المفاهيم والمصطلحات للأمن والتهديد، انطلاقا من طرح السؤال كيف عكس الاتجاهات التقليدية التي تنطلق من طرح السؤال لماذا؟ في تفسيرها للواقع الدولي.

ثالثا: تحول مفهوم الأمن الإنساني

بعد الحرب الباردة تغيرت دلالات استعمالات الأمن لتكون أكثر تعقيدا وبعلاقات أكثر تشعبًا، أضافت خانات جديدة للأجندة من خلال طبيعة التهديد إما عنف جسدي أو أي عنف غير عسكري وكذا الموضوع المعني بالتهديد، إما الدولة أو الفرد فكلها جعلت من الإنسان وحدة للتحليل في الدراسات الأمنية الجديدة أمن يساوي إنسان أو إنسان يساوي أمن، وأصبح الحديث جاريا حول مفهوم أمن الإنسان وأن الأمن الإنساني العلامة المميزة لكل أنواع البحوث حول التهديدات غير العسكرية التي تمس أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات، وأن التهديد ليس خارج الدولة فقط بل هو من داخل حدودها بسبب النزاعات والصراعات الإثنية، وجاء في تقرير للأمم المتحدة لعام 1999 "عولمة ذات وجهين" أن المخاطر على الأمن البشري ومصادر التهديد المختلفة أصبحت أكثر مساسا بالحرية وإثارة الخوف من التهديدات العسكرية، وقد تعجز الدولة عن احتوائها أو حتى التنبؤ بها والتحكم فيها كالأمراض والأوبئة الفقر والإرهاب والجريمة، والتي تصيب الفرد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء[1].

وقد انبثق أول مفهوم للأمن الإنساني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، أين ركز على صون الكرامة البشرية وتلبية احتياجاته المعنوية والمادية ضمن إطار التنمية بمفهومها الشامل.فعلى المستوى الدبلوماسي نجد المقاربة الكندية عن طريق وزير خارجيتها **اللويد لكسوارثي**Louid Lxworthy بالتنسيق مع مجموعة ليسواني بين عامي 1996-2000 ويشمل الأمن الإنساني بالأساس الاحتياجات اليومية للإفراد والجماعات أثناء النزاعات المسلحة وكذا الحروب.

أما المقاربة اليابانية فتركز على الأمن الإنساني من خلال توفير احتياجات الأفراد والتصدي للأزمات المالية، والتي قد تؤثر على رفاهية الأفراد على يد رئيس وزرائها الأسبق **كيوزي اوبيشي**

[1]- صليحة كبابي، **مرجع سابق**، ص. 242.

(Kiuzioubichi) 1998م، والذي أكد على ضرورة الاهتمام بالفرد ومواكبة تحولات القرن الحادي والعشرين خاصة بعد الأزمة التي ضربت دول جنوب شرق آسيا سنة 1997[1].وعمدت اليابان إلى إنشاء صندوق الأمن الإنساني بالأمم المتحدة (ONU) وتمول أنشطته، كما تضمن دستور اليابان ووفقا للمادة 09 حضر الحرب وكذا استخدام القوة لحل النزاعات[2].

وخلال هذه العشرية الأخيرة أصبح الأمن البشري من مستويات القانون الدولي والمجتمع الدولي، وبروز مفاهيم تتعلق بالحماية البشرية وقرار مبدأ التدخل الإنساني من أجل الدفاع والحفاظ على حقوق الإنسان وحماية الأقليات وإيقاف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وغيرها من الكوارث البيئية التي أصبحت تعصف بسلامة الأفراد والمجتمعات.

المبحث الثاني: تطور سياق مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده

لقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني كنتاج للتحول في طبيعة التهديدات التي أصبحت تمس كل مستويات الأمن؛ من أمن الأفراد؛ أمن الدول؛ وحتى الأمن العالمي، وكذا انتقال التهديد من حدود الدولة إلى داخل الدولة في حد ذاتها.وعليه سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى دراسة مفهوم الأمن الإنساني من حيث التصورات الفكرية والمؤسساتية التي طرحت حوله، وعن سياق تطوره ثم التطرق إلى أهم أبعاده المختلفة.

المطلب الأول: التصورات الفكرية والمفاهيمية لمفهوم الأمن الإنساني

حيث رافقت مفهوم الأمن الإنساني ظهور العديد من التعريفات تراوحت بين الفقهية والمؤسساتية له، سنتطرق إليها من خلال:

أولا: التعاريف الأكاديمية للأمن الإنساني

تعريف **محبوب الحق** الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض وأمن الأفراد بدلا من الأمم والأمن من خلال التنمية وليس الأسلحة وهو أمن الأفراد في كل مكان.

---

[1]– خديجة عرفة محمد أمين،"**الأمنالإنساني والتطبيق في الواقع العربي والدولي**"، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002)، ص ص. 119، 120.

[2]– نفس المرجع.

أما تعريف **اميتاي اشاريا** (Amitay Acharia):"الأمن الإنساني يتكون من ثلاث أبعاد، هي التحرر من الخوف، التحرر من الحاجة، التحرر من المعاناة في أوقات النزاعات"[1].

ويوجد تعريف **ووسانج كيم**(Wosanj Kim)**وتاك هوان** (Tak Hwan): "الأمن الإنساني ينطلق من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد هو شرط أساسي للمجتمعات، وبدون تحقيق الأمن الإنساني لن يتحقق الأمن القومي.. والأمن الإنساني يعني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، كما أنه يشمل أيضا المجالات السياسية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية"[2].ونلاحظ من تعريف المفكرين **كيم** و**هيون** أن الأمن الإنساني شرط مسبق لتحقيق الأمن القومي الوطني.

أما تعريف **صادوكو اوجاتا**(Sadoko Ogata): يتطلب تحقيق الأمن الإنساني شمول المستبعدين، فهو يركز على وجود ثقة كافية لدى أكبر مجموعة ممكنة من الأفراد في مستقبلها ثقة كافية في أنها تستطيع فعلا أن تفكر في اليوم التالي والأسبوع التالي والسنة التالية، ومن ثم فإن حمايتهم وتمكينهم هي مسألة تتعلق بإتاحة إمكانيات حقيقية للأفراد كي يعيشوا سلم وكرامة يعززان الأمن الإنساني[3].

أما **اليود اكسورد** (Lioud Aksord) فيعرف الأمن الإنساني عام 1996 على أنه حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص لأمنهم ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها سياسات الأمن فهي تعني الحماية[4].

أما **كارولين توماس** (caroline Tomas) فالأمن الإنساني –حسبها– يتمثل أساسا في أن تحقيق الأمن الإنساني يشير إلى حالة توافر الاحتياجات المادية للأفراد بالإضافة إلى تحقيق الكرامة

---

[1]– خديجة عرفة محمد أمين، **مرجع سابق**، ص. 14.

[2]– نفس المرجع، ص. 34.

[3]– تقرير لجنة الأمنالإنساني:أمن الإنسانلأجل حماية الناس وتمكينهم، لجنة الأمنالإنساني، نيويورك،2003، ص. 5.

[4]-Lloyd Axword, "la sécurité humaine: la sécurité des individus dans un monde en mutation**", politique étrangere**, n 2, (1999), p p. 132,133.

البشرية، والأمن الإنساني لا يمكن أن يتجزأ ولا يمكن أن يتحقق بواسطة فرد أو من مجموعة واحدة على حساب مجموعة أخرى، ورغم أن الأبعاد المادية تشكل جوهر الأمن الإنساني فإنه بالإضافة لذلك فإن الأمن الإنساني يتشكل من الأبعاد غير المادية[1].

أما تعريف **كوفي عنان** سنة 2000 في المشروع المتعلق بالألفية حيث طرح الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة **كوفي عنان** (Coufi Anan) تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني أثناء تقديم مشروع الألفية كما يلي: "الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتملعلى حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثمة تحقيق الأمن القومي". ومن خلال هذا التعريفنلاحظ أنه يركز على شقين أساسيين في تعريفه للأمن الإنساني هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، فالتحرر من الخوف عمل ذو بعد سياسي وقت الحروب والنزاعات، أما التحرر من الحاجة فهي حماية الأفراد من الفقر والحرمان الاقتصادي والرعاية الصحية[2].

ثانيا: التعريف المؤسساتي للأمن الإنساني

ظهور مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم مستقل إلى أن أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية عام 1994، حيث قدم فيه تعريفا مطولا للأمن الإنساني كما عالج التقرير أنماط التهديدات التي تواجه العالم اليوم، والتي تعرقل التنمية وحسب التقرير فالأمن الإنساني على النحو التالي هو التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة.

كما قدم التقرير سبع متغيرات وهي: الأمن الاقتصادي، السياسي، العسكري، البيئي، الصحي، والأمن المجتمعي، والأمن الشخصي، كما حدد التقرير أيضا الخصائص الأساسية للأمن الإنساني

[1]– خديجة عرفة محمد أمين، **مرجع سابق**، ص. 39.

[2]–رؤوف منصوري، **مرجع سابق**، ص. 39.

التي تدور حول البعد العالمي والتمحور حول الإنسان والترابط والوقاية المبكرة، كما أقر أيضا بضرورة التلازم بين الأمن الجسدي للفرد وحمايته[1].

تعرّف لجنة شبكة الأمن الإنساني التي تم إنشاؤها بالنرويج سنة 1999 ضمت عديد الدول من مختلف قارات العالم بأنه عالم إنساني يكفل فيه لكل فرد التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة مع التمتع بفرص متكافئة لتنمية طاقاته البشرية الكامنة على أكمل وجه.. ومن حيث الجوهر فالأمن الإنساني يعني التحرر البشري من التهديدات المتفشية التي تتربص بحقوق الأشخاص وسلامة حياتهم.. وهكذا يتضح أن الأمن الإنساني والتنمية البشرية وجهان لعملة واحدة يدعم أحدهما الأخر ويهيئ كل منهما بيئة ملائمة للأخر[2].

وتعرّف اللجنة الدولية المعنية بالتدخل والسيادة في تقريرها الصادر سنة 2001 م تحت عنوان "مسؤولية الحماية": بأنه أمن الناس وسلامتهم البدنية ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم حرياتهم الأساسية. أما لجنة أمن الإنسان والأمن الإنساني في تقريرها الذي صدر في 2003 المعنون بـ"أمن الإنسان الآن" فتعرّفه بأنه حماية الناس وتمكينهم على أنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزيز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية.. ويعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة وإيجاد نظم سياسية وثقافية واجتماعية وعسكرية وبيئية واقتصادية تمنح معا الناس لبنات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة[3].ونلاحظ أن هذه الرؤية اتسمت بتركيزها على ربط أمن الإنسان بما ينبغي أن يتمتع به الناس من حرية.

أما تقرير التنمية البشرية العربية الصادر سنة 2009 فقد عرفه أنه تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حريته وحياته، وفق هذا التعريف فالحرية هي القيمة المحورية للفرد والتي يجب حمايتها من التهديدات سواء داخلية أو خارجية

[1]- humain development report 1994, new dimension of human security, new York, undp, 1994, p26.

[2]–تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بالأمن البشري المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة 64 تحت رقم A/64/701 والصادر في 2010/03/08 ، ص ص. 6، 7.

[3]– تقرير لجنة أمن الإنسان،أمن الإنسان الآن، حماية الناس وتمكينهم الصادرة 2003، ص. 4.

وتتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات إلى أربعة عوامل؛ الشدة، المدى، الامتداد الزمني، واتساع النطاق[1].

أما الاتحاد الإفريقي فيعرف الأمن الإنساني حسب ميثاقه أمن الفرد المتعلق بتلبية احتياجاته الأساسية كما يشمل توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية اللازمة لبقاء الفرد، وحفظ كرامته وحماية حقوق الإنسان واحترامها وتوفير الحوكمة الرشيدة، وضمان توفير فرص وخيارات أمام كافة الأفراد من أجل تحقيق تنميتهم بالكامل[2].

مما سبق يمكن رصد أهم الملاحظات والاستنتاجات من التعاريف الأكاديمية والمؤسساتية المقدمة حول الأمن الإنساني، كما يلي:

- إتفاق كافة التعريفات أن الفرد في الأمن الإنساني هو وحدة التحليل المركزية والانتقال لرؤية شاملة فرضتها عولمة الأمن.
- اتفاق كافة التعريفات أن مصادر التهديد متعددة ومعقدة ما يجعل إعطاء تعريف جامع للمصطلح في غاية الصعوبة.
- هناك تكامل وتناسق بين الأمن الإنساني والأمن الوطني فهما متكاملان لأن الدولة هي الوسيلة والفرد هو الغاية والهدف.

المطلب الثاني: السياق لتطور مفهوم الأمن الإنساني

لقد أعيد إحياء مفهوم أمن البشر والأفراد في عديد المجتمعات بعد نهاية الحرب الباردة، على يد برنامج الأمم المتحدة في تقريرها الخاص بالتنمية البشرية لعام 1994م، وقد مثل اعترافا بأولوية الأفراد حيث أن الفرد انضم إلى الجماعة ثم الدولة لزيادة نصيبه من الأمن، مقابل التنازل عن جزء من حريته[3].

---

[1] –تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية، ص. 25.

[2]– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأول المتعلق بالأمن البشري لعام 2010، ص. 8.

[3] – محمد أحمد علي العدوي،**الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**،(جامعة اسيوط، مركز الإعلامالأمني، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة)، ص. 5.

فرغم أن مفهوم الأمن الإنساني حديث النشأة إلا أن أفكاره التي حددت مضمونه قديمة، ويظهر ذلك جليا من خلال إنشاء المنظمات التي حاولت حفظ السلام والأمن الدوليين تأكيدا منها على ضرورة اتساع الحاجيات الأساسية للبشر، وهو ما ظهر في مواثيق إنشاء تلك المنظمات وهو ما أكد عليه مندوبوا الدول المختلفة على غرار ما ذكره وزير الخارجية الأمريكي حول مؤتمر سان فرانسيسكو العام 1945، حيث قال معركة السلم يتعين خوضها على جبهتين الأولى جبهة الأمن التي يقصد بها التحرر من الخوف، والثانية هي الجبهة الاقتصادية والتي يقصد منها التحرر من الحاجة، وقد انطلق مؤسسو نظام الأمم المتحدة في بعض أفكارهم من مسلمة أن المصدر الأساسي للحروب يتمثل في الأساس في الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية[1].

ويمكن إرجاع مفهوم الأمن البشري إلى تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1940م، وتجسد المفهوم فيما بعدبتأسيس الأمم المتحدة في إطار المبادئ العامة للمنظمة وتلك التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف[2].كما تجسد المفهوم أيضا في ظل الحركة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لمعاقبة الأفراد على انتهاكاتهم قواعد الإنسانية ضد غيرهم من البشر[3].أما خلال الحرب الباردة فقد طرح مفهوم الأمن الإنساني في أبحاث وأعمال بعض اللجان المتخصصة من خلال بعض المؤتمرات الدولية.

أولا– المرحلة الأولى:

تطور مفهوم الأمن الإنساني في إطار العلاقة بين الأمن والتنمية ومنها تقارير نادي رومان من سبعينات القرن العشرين، والذي أصدر مجموعة من التقارير تحت عنوان "المشكلة العالمية" والذي أكد من خلاله أن المشاكل التي يعيشها البشر سواء في الدول الغنية أو الفقيرة يجب أخذها بعين الاعتبار، لأنها تنعكس على البشر في كافة المستويات، وقد مثلت هذه التقارير بتقرير عمل عنوانه "حدود النمو" لعام 1972، وما لوحظ على هذه التقارير حسب الدكتور **إدريس عطية** أنها تقوم على نزعة تشاؤمية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد اعتبرت هذه التقارير نقلة نوعية في مجال يسمى

---

[1]– محمد أحمد علي العدوي، **نفس المرجع**.

[2]- Lloyd Axworthy, **Human security safety for people in a changing word**, (Canada: ministry of foreign affairs, april 1999) , p.1.

[3]-Redefining Security**, The human dimension, current history**, may 1995, p.229.

بالأنواع البديلة لمستقبل العالم الذي قام على دراسة الوضع الذي يمكن أن يكون عليه النظام العالمي في المستقبل بما في ذلك النظام السياسي العالمي[1].

كما ساهم تقرير لجنة براندت (Brandt) في بلورة مفهوم الأمن الإنساني، حيث اعتمدت اللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية لمدة سنتين من ديسمبر 1977 إلى غاية ديسمبر 1979، وقد تأسست هذه اللجنة باقتراح من **روبرت ماكنمارا** رئيس البنك الدولي الأسبق الذي أعلن عن فكرة إنشاء لجنة من الخبراء والسياسيين والاقتصاديين لصيانة الاقتراحات الأساسية لتحقيق اتفاق عالمي من خلال اقتراح توصيات تفيد في عملية التفاوض بين الشمال والجنوب[2]، يترأسها **فيلي براندت** (Willy Brandt)لتسمى بإسمه لاحقا لجنة براندت.

وقد أصدرت اللجنة تقريرين الأول بعنوان "تقرير الشمال–الجنوب برنامج لاستمرار البقاء" عام 1980، حيث أكد التقرير أن هناك مشاكل أكثر خطورة ولم تعد ترتبط بالمشاكل التقليدية المتعلقة بمشاكل السلم والحرب وإنما هناك مشاكل تتعلق بالجوع والفقر، وهو ما زاد من اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وبين الشمال والجنوب[3].وبعد ثلاث سنوات أنتجت اللجنة التقرير الثاني في صيغة تحديثية للتقرير الأول بعنوان "الأزمات المشتركة تعاون الشمال– الجنوب للتعافي العالمي"[4].وقد ركز التقرير بالأساس على متطلبات تحقيق الأمن الإنساني، وذلك من خلال مناقشة بعض القضايا المهمة في هذا الصدد، ومنها تحقيق الأمن الغذائي والزراعي وتوفير الطاقة الآمنة وإصلاح نظام المساعدات الدولية.

ثانيا–المرحلة الثانية

بروز مفهوم الأمن الإنساني في إطار العلاقة بين التنمية والإنفاق على التسلح، كما أسهمت بعض أعمال اللجان المستقلة في إطار الأمم المتحدة في طرح مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة

---

[1]– إدريس عطية، **تطبيقـــات الهندسة الأمنية في سيـــاسة الجزائر الإفريقية**، (الجزائر: دار الأمة، 2019)، ص.60.

[2] –خديجة عرفة محمد الأمين،"مفهوم الأمن الإنساني"، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية**، العدد 13، السنة الثانية، (يناير، 2007)، ص.11.

[3]– إبراهيم سعد الشاكل فزاشي، **التدخل الخارجي والأمن في الشرق الأوسط**، دراسة الحالة العراقية 1991–2003، أطروحة مقدمة لنيل شهادةالدكتوراه، كلية العلوم السياسية،الجزائر، 2015)، ص ص. 72، 73.

[4]- إدريس عطية، **مرجع سابق**، ص. 61.

الحرب الباردة، ومنها لجنة برونتلاند (Bruntland) وهي مفوضية عالمية حول البيئة والتنمية نسبة إلى رئيسها **غرو هارلم برونتلاند**(Gorou Harlam Bruntland) والتي عرفت فيما بعد باسم لجنة الحكم الرشيد لعام 1991، والتي دعت إلى المسؤولية المشتركة من أجل مواجهة التحديات التي يواجهها العالم، بدلا من التنافس السياسي والسباق نحو التسلح والدعوة لمفهوم موسع للأمن ليتعامل مع التحديات المتعلقة بمشكلة التنمية والبيئة والزيادة السكانية[1].

وقد أصدرت لجنة برونتلاند (Bruntland)تقرير عام 1997 يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي ركز بالأساس على إيجاد سبل وحلول ملائمة يمكن من خلالها تحقيق احتياجات الأفراد الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية[2]، والعمل على وضع إستراتيجية تنموية مستدامة تهدف لتحقيق الانسجام بين الإنسان والبيئة حتى يمنع ذلك حدوث كوارث بيئية[3]، وتزامنا مع هذه التقارير ظهرت بعض الدول التي تدعو إلى تقليص حجم الإنفاق العسكري، وتخصيص جزء من الموارد المدخرة للدول النامية لإنفاقها على التنمية وتحسين ظروف الناس وأمنهم، فكانت بذلك فرنسا أولى الدول المطالبة بإعادة النظر في سياسة الإنفاق على الأنشطة العسكرية، باقتراحها في عام 1995 أن يتم تخصيص ربع الموارد الموجهة لتمويل برامج وعمليات التسلح لإنشاء صندوق دولي يُعنَى بالتنمية.

بالإضافة إلى ذلك طرح مفهوم الأمن الإنساني في إعمال بعض اللجان المستقلة التي عنيت بقضايا نزع السلاح والأمن المعروفة باسم لجنة "باملي"Bamli"التي ترأسها **أولف باملي** (Olf Bamli) والتي أصدرت تقريرها الأول 1982 بعنوان: "الأمن المشترك"، حيث ركزت إسهامات هذه اللجنة في قضايا الأمن والمشاكل التي تخص الأمن الإنساني كالفقر وغياب العدالة الاجتماعية والحرمان الاقتصادي وأطلق على هذه القضايا قضايا الأمن الإنساني[4]، وقد اقترح التقرير أدوات لتحقيق وضمان الأمن الإنساني لتجسيد الديمقراطية محليا وعالميا، واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن البيئي.

---

[1]–إدريس عطية، **مرجع سابق**، ص. 61.

[2]– خديجة عرفة محمد الأمين، "مفهوم الأمن الإنساني"، **مرجع سابق**، ص. 12.

[3]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003، بعنوان "تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"، (بيروت: مطبعة كركي، 2003)، ص ص. 97، 98.

[4]– إدريس عطية، **مرجع سابق**، ص. 63.

كما انعقد بباريس المؤتمر الدولي حول العلاقة بين التسلح والتنمية عام 1986 أين هدف المؤتمر بالأساس إلى ضرورة توجيه الاهتمام بالإنفاق على التنمية لتحقيق الرفاه للإنسان بدل الإنفاق على التسلح[1]، وتأكد مرة أخرى أن إهمال أمن البشر في العالم أضحى يعصف بالعديد من النظم الحاكمة في دول مختلفة، ووجد أن خروج الدول من الأزمات لا يمكن أن يكون من خلال التسلح وإنما من خلال التنمية وتلبية الاحتياجات الضرورية للبشر لزيادة شعورهم بالأمن[2].

ولكن أعمال وأبحاث هذه اللجان السالفة الذكر لم ترق إلى مستوى تعميق مفهوم الأمن الإنساني، بل اقتصرت على مناقشة وإثارة المسائل المتعلقة بتهديد الأمن، وبذلك شكلت هذه الأعمال الجذور والنواة الأولى لبلورة مفهوم الأمن الإنساني، الذي تبنته منظمة الأمم بشكل رسمي في تقرير التنمية البشرية الصادر ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994[3].

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الإنساني

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 مضمونا حول فحوى الأمن الإنساني في سبعة أبعاد حركية ومتكاملة وغير مرتبة[4]، وهي تعبر عن التصنيفات الحديثة المعتمدة من قبل المختصين في الدراسات الأمنية والإستراتيجية وهي: الأمن البيئي، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن الاقتصادي والأمن السياسي[5].

أولا- الأبعاد الكيفية للأمن الإنساني: وهي ما تعلق منها بتحقيق كرامة الإنسان وما يشمله من حرية شخصية والتمكن من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية ويندرج ضمنها الأمن المجتمعي، الأمن الشخصي والأمن السياسي:

1-الأمن المجتمعي: ويعني خلق التوازن بين الخصوصية الثقافية الدينية اللغوية والعرقية وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل والأمن الثقافي يقتضي

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- محمد أحمد علي العدوي، **مرجع سابق**، ص. 6.

[3]- إبراهيم سعد الشاكل فنواتي،**مرجع سابق**، ص. 74.

[4]- رؤوف منصوري، **مرجع سابق**، ص. 152.

[5]-Human development report, **op-cit**, p.25.

التمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية دونما استثناء من الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي[1].وكذا نشير إلى مساءل الهوية المطروحة في الدول الغربية خاصة ما تسببه موجات التدفق السكانية، وما تثيره من توتر للبنية الديموغرافية للدول المستقبلة بفعل تنامي مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب، وهذا ما نجده بكثرة في الدول الإفريقية نتيجة تدفقات اللاجئين هروبا من النزاعات ما سبب إختلالات للدول المنشأ والاستقبال على حد سواء ما يؤدي إلى تهديد الهوية المجتمعية والاستقرار المجتمعي ومنه الأمن العالمي[2].

كما نجد العديد من الصراعات فيما بين الجماعات على الموارد والفرص أو نتاجا للتعصب والتطرف القومي أو الديني، وبالتالي تزداد وتكثر هذه الصراعات داخل الدولة الواحدة أو حتى فيما بين الدول، والتي يذهب ضحيتها عديد السكان مثلما حدث في رواندا وبوروندي والشيشان ويوغوسلافيا السابقة.ويؤثر انعدام الأمن المجتمعي سلبا على انتماءات الأفراد وبدون هذا الارتباط بالمجتمع يمكن أن يمثل مصدرا لعدم الاستقرار والتوتر، وهو ما بدأت تظهر آثاره سواء في الصراعات العرقية داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول وعدم توفر الأمن المجتمعي يمكن أن يقدم بيئة خصبة لأي أفكار أو اختراقات للأمن القومي[3].

2- **الأمن الشخصي:** هو يشمل العنف الصادر عن الهياكل الرسمية والنزاعات المسلحة والعنف في الوسط الحضاري، والزوجي والجنسي والمعاملات اللاإنسانية والعنف المستهدف للنساء[4]، والأطفال وحوادث المرور والعنف في فضاءات العمل، والعنف الذاتي ويعد بهذا الأمن الشخصي أكثر أبعاد الأمن التي تتعلق بسلامته بشكل مباشر، ومن بين التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان[5]:

- التهديدات من الدولة كالتعذيب الجسدي.
- تهديدات الدول الأخرى وأهمها الحرب.

---

[1]–رؤوف منصوري، **مرجع سابق**، ص ص. 153، 154.

[2]– منيرة بلعيد،"الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، (ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق الجزائر،أفريل 2008)، ص. 104.

[3]–محمد أحمد علي العدوي، **مرجع سابق**، ص. 16.

[4]– رؤوف منصوري، **مرجع سابق**، ص. 153.

[5]–محمد أحمد علي العدوي، **مرجع سابق**، ص. 15.

- تهديدات من جماعات أخرى من الناس منها التوتر العرقي.
- تهديدات من أفراد أو من عصابات ضد أفراد آخرين أو ضد عصابات أخرى كالجريمة والعنف في الشوارع.
- تهديدات موجهة ضد المرأة كالعنف المنزلي والاغتصاب.
- تهديدات موجهة ضد الأطفال على أساس ضعفهم.
- تهديدات للنفس كالانتحار.

فمن حق الفرد ألا يشعر بخضوعه للإكراه وللعنف من أي مصدر سواء الجماعات الإجرامية أم من طرف السلطات، كما من حقه ألا يعرض سلامته البدنية للتعذيب أو البتر أو التهلكة، وهي حقوق نص عليها صراحة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين المواليين له والإعلانات الداخلية والدساتير الوطنية[1]، بالاستناد إلى المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 التي تنص على أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة الشخصية، والمادة 1/9 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أن لكل إنسان حق في الحرية وفي الأمن وفي شخصه.. لهذا أيضا الأمن الشخصي كحق من الحقوق المدنية المكفولة للإنسان بغض النظر عن جنسه ولونه وعرقه ومعتقده.كما تمثل الصراعات الداخلية والجماعات المسلحة وكذا العمليات الإرهابية تهديدات أساسية للأمن الشخصي، وكذا ممارسات الدولة العنيفة ضد الأفراد باستخدام العنف وإثارة الاضطرابات[2].

3- الأمن السياسي: ويقصد به تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية في ظل نظام ديمقراطي تشاركي، قائم على احترام الحريات والحقوق الأساسية والحكم الرشيد، ليتمكن الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية التي تفرض بدورها تواجد دولة القانون، التي تضمن لكل شخص حق اللجوء إلى القضاء العادل والمحاكمة، فأكبر تهديد للأمن الإنساني مصدره الدولة ذاتها والتي تلجأ إلى سياسات تعسفية للسيطرة على الحكم وبذلك يعيش في خوف دائم[3].

---

[1]- فريدة حموم،**الأمنالإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر، 2003-2004)،ص. 86.

[2]- محمد أحمد العدوي، **مرجع سابق**، ص. 15.

[3]- عبد الله عطوي،**السكان والتنمية بشرية**،ط1، (بيروت: دار النهضة العربية، 2004)، ص. 38.

ومن المؤشرات الحرجة لانعدام الأمن الإنساني في بلد ما هو إعطاء الأولوية الأكبر للقوة العسكرية، لدرجة أن الحكومات تستخدم جيوشها لقمع شعوبها وتوليه اهتمام أكبر من أولوية مواطنيها، فيظهر بذلك الخلل في المقاربة بين نسبة الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي، لهذا غالبا ما تنتهك حقوق الإنسان أثناء فترات الاضطرابات السياسية التي تؤدي إلى التدخلات العسكرية[1].

ثانيا- الأبعاد الكمية للأمن الإنساني: تتمثل المعطيات الكمية للأمن الإنساني في تحقيق الحاجات الأساسية التي تتعلق أساسا بحاجيات الطعام الرعاية الصحية والمأوى لاستمرار شعور الإنسان بإنسانيته.

1- الأمن الغذائي: مصطلح الأمن الغذائي مصطلح متعدد الزوايا في تعريفه، وقد ظهر لأول مرة عام 1974 في المؤتمر الدولي حول التغذية، فالأمن الغذائي يعرف على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كمًّا ونوعًا وبالأسعار التي تتناسب مع دخلهم وإمكانياتهم المادية[2].كما أبرز مؤتمر الصحة العالمية للغذاء عام 1996 وحسب تقديرات الصندوق الأممي للتغذية FAO فإن حوالي 800 شخص يعاني من سوء التغذية وأن 20% منهم من سكان الدول النامية[3].

هذا، وقد ساند بوكينهام (Bokinham)فكرة هرمية حقوق الغذاء لأن المسألة في الحقوق وليس في الحق، بحيث نجد:

- **المستوى الأول:** ضمان حق الفرد في أن يكون في مأمن من الجوع والتغذية الجيدة.
- **المستوى الثاني:** حق الفرد في غذاء صحي ومغذي.
- **المستوى الثالث:** حقه في غذاء ملائم متنوع ومقبول على المستوى الثقافي[4].

---

[1]-Human development report, 1994**, po-cit**, p.92.

[2]– طروب بحري، "الأمن الغذائي المفاهيم والأبعاد"، **مجلة المفكر**، العدد 7، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2011)، ص. 7.

[3]–فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص. 67.

[4]– نفس المرجع، ص. 96.

ونلاحظ من خلال هذه الهرمية ورؤية الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عندما يتمكن البشر كافة في جميع الأوقات من الوصول اقتصاديا واجتماعيا وماديا إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية تستجيب لحاجياتهم التغذوية ورغباتهم الغذائية، والتي تمكنهم من أن يعيشوا حياة نشطة وصحية[1].كما يندرج ضمن الأمن الغذائي الأمن المائي، فوفقا لتقرير الأمم المتحدة والنمو الاقتصادي بحيث أن أكثر من ثلاثة أرباع فرص العمل أي 78% مرتبطة بالمياه[2].

2-الأمن الصحي: يرتبط مفهوم الأمن الصحي بالحق في الصحة المنصوص عليه في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان حيث جاء في المادة 1/12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتؤكد على: "... حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسمية والعقلية..."[3].ومما لا شك فيه أن وجود تهديدات صحية عالمية كالإيدز والتهاب الكبد الوبائي وغير ذلك تمثل تهديدا للمواطنين خاصة في الدول النامية، التي يقل الوعي الصحي بين سكانها مما يتسبب في انتشار العديد من الأمراض فيها[4]، فعدم الإهتمام الصحي يؤدي إلى انتشار الأمراض المزمنة ومن ثم الموت.

هذا، وترجع منظمة الصحة العالمية المشاكل الأساسية للأمن الصحي لأسباب تقليدية، تتمثل في ضعف الاستثمار في خدمات الصحة العمومية والنقص في ترصد ومكافحة الأمراض والإخفاق في إدارة المخاطر البيئية المرتبطة بالصحة، إضافة للتغير المناخي الذي من شأنه أن يصعب أمن الصحة العمومية العالمي[5]، وهذا ما سيكون له تأثير شديد على العناصر الأساسية المحددة للصحة الجيدة وهي الهواء النظيف، المياه النقية، الغذاء الكافي والمأوى الملائم والسلامة من المرض، ضف إلى ذلك ارتفاع درجات الحرارة وتلوث الهواء ونوبات الجفاف، والمياه الملوثة تضاعف من الإصابة بالإمراض وزيادة عدد الوفيات، والتغيرات المناخية من شأنها أن تعرقل التقدم في محاربة الأمراض المتنقلة عبر المياه والأغذية والحشرات الشديدة الحساسية بالظروف

---

[1]-"Sécurité alimentaire", **note d'orientation** , N02, (juin 2006), p.1.

[2]- تقرير الأمم المتحدة لتنمية المياه في العالم 2016 المعنون "الموارد المائية وفرص العمل"، ص.5.

[3]- المعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966م.

[4]-Human development report, 1994, **po-cit**, p.27.

[5]- تقرير منظمة الصحة العالمية بمناسبة يوم الصحة العالمي 2008 ، حماية الصحة من تغير المناخ، ص. 16.

المناخية فإما أن تتسبب في وقف هذا التقدم أو عكس اتجاهه[1]، وأن عدم الاهتمام الصحي يؤدي إلى انتشار الأمراض المزمنة ومن ثمة الموت المبكر، هذه الأمراض مجتمعة تشكل أكبر تهديد للإنسانية وبالتالي لبقاء الدولة في حد ذاتها[2].

3- **الأمن البيئي:** وهو من بين أهم الأبعاد التي عرفت تطورا ملحوظا في العقدين الأخيرين، ويعتبر التغير المناخي في هذا الجانب من أبرز المخاطر التي يواجهها المجتمع الدولي، ويقصد به خلق السياسات والآليات والقوانين التي تندرج في منطقها البشري العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة[3].لاكما أن الأمن البيئي يشمل استغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة بشكل مستدام،وحماية عناصر الهواء والماء والتربة حتى لا يتسبب ذلك في عرقلة عملية التجدد الطبيعي وتقليل مخاطر الأنشطة الصناعية.

والأمن البيئي يتضمن الأمن المائي وهو مكون للأمن الغذائي وهو كالغذاء يستخدم كسلاح في الحرب تسيطر به الشعوب على غيرها، وسيكون مستقبلا مصدرا للتنازع أكثر من اكتساب الذهب الأسود خاصة مع ارتفاع عدد السكان مما يخلق مزيدا من النزاعات، فالأمر لا يتعلق بالطاقة والتسخين ولكن بالحياة[4].

4- **الأمن الاقتصادي:** ينظر إليه على أنه التحرر من الفقر والحاجة ومن ثم العيش في رفاه اجتماعي وأن أغلب الاضطرابات يكون سببها الأزمات الاقتصادية التي تنتج نوعا من اللاستقرار والفوضى، فبعض الدول تعتمد على عائدات تصدير منتج ما وبقائها في تبعية دائمة لهذه المادة، ومن أمثلة ذلك نجد الجزائر التي تعتمد على 97% من عائدات تصدير البترول وهو ما يهدد أمنها القومي، والأمن الاقتصادي يستلزم ضمانا للدخل الناتج عن العمل المنتج والمأجور، ففي الدول الغنية يعاني سكانها من صعوبة إيجاد وظيفة والبقاء فيها خاصة إذا كان العمل مؤقتا، وبسبب هذا فهم يشعرون بعدم الأمن والمشكلة تكون أكثر تعقيدا في الدول النامية، أين ترتفع معدلات البطالة إلى أكثر من 10% وقد وصلت إلى 20% في إفريقيا، وهي أحد أهم العوامل

---

[1]- نفس المرجع، ص ص. 6، 7.

[2]- محمد أحمد علي العدوي، **مرجع سابق**، ص. 14.

[3]- رؤوف منصوري، **مرجع سابق**، ص. 152.

[4]- فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص. 69.

التي تكمن وراء نشوء التوترات السياسية والصراعات الإثنية في العديد من الدول[1].وهناك اليوم اعتراف بأن الحركة التي تحدث في المحيط المالي لها أثار فورية على المحيط الحقيقي إما بالسلب أو الإيجاب على المستهلك والنمو الاقتصادي[2].

ثالثا- الأبعاد الجهوية والعالمية: تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية وقضايا اللاجئين والقضايا التي تتعلق بالإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة من أكبر التحديات للأمن الإنساني في العالم ككل، فالأمن لم يعد يرتبط ببعده العسكري فقط بل تعدى إلى كل ما يهدد أمن وسلامة الإنسان، جراء خاصية التنقل لهذه التهديدات أي عدم الاستقرار في دولة مجاورة يعني انتقال التهديد، وبالتالي الإنعكاسات الوخيمة على أمن الدولة المضيفة[3].

وما غذى ذلك العولمة وأن سقوط الأول ينجر عنه سقوط الثاني، ومنه فأمن الدولة المجاورة أضحى مرهونا بمدى أمن الدولة المجاورة، وهذا ما يستدعي العمل الجماعي للتصدي لهذه التهديدات التي لم تعد جهوية بل وحتى عالمية.فمن بين المبادرات الجهوية والإقليمية نذكر العمل الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب وقضايا الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والتهريب، ما قامت به الجزائر من إنشاء مركز قيادة إقليمي بتمنراست بموجب اجتماع انعقد في أوت 2009، بالتنسيق مع جيوش كل من موريتانيا ومالي والنيجر وصولا إلى مأسسة هذا التفاهم في أفريل 2010[4].

والتعاون في مجال المقاربة الأمنية الإنسانية لم يعد مجرد خيار وإنما أصبح شرطا أولي للعيش في هذه المعمورة، وأن أمن الدولة لم يعد يتجزأ وبمعزل عن أجزاء البناء الأمني المتكامل الذي ينطلق من أسفل الفرد إلى أعلى العالم، فالبناء الأول هو أمن الفرد وبهذا فهو أمن مجتمعي، والبناء الثاني هو تكامل بين الدول لمواجهة مصادر التهديد الإنساني وهو أمن عالمي[5].

---

[1]-human development report, 1994, **po-cit**, p.25.

[2]-فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص. 64.

[3]- المرجع نفسه، ص ص. 78-80.

[4]-محمد أمين طيبي بلهاشمي، "دور الجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 09، (سيدي بلعباس،2012)، ص. 441.

[5]- صليحة كبابي، **مرجع سابق**، ص. 243.

وهذا ما تم التأكيد عليه من خلال مختلف وعديد القمم العالمية:

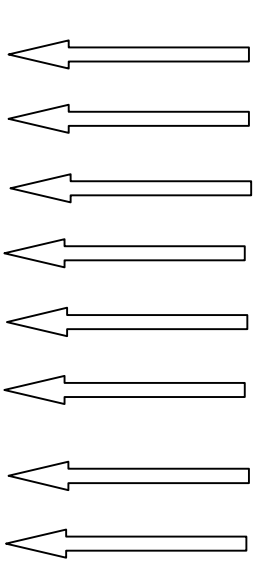

إن إعادة ترتيب الأولويات الأمنية على المستوى الجهوي والعالمي من شأنه أن يدعم ويضمن التنمية الاقتصادية والمستدامة، في إطار منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان خارج إطار الدول لإقامة أمن عالمي شامل أساسه أمن الفرد.

المطلب الرابع: إشكالية العلاقة بين الأمن الإنساني ومفهوم التدخل العسكري

يثير تحديد مفهوم الأمن الإنساني في سياق علاقته مع مفهوم التدخل العسكري إشكالية مهمة، تتمثل في أن التدخل العسكري وإن كان يتضح من المفهوم أنه محكوم باعتبارات إنسانية بالأساس تسعى لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأفراد الأساسية، وهو أمر يصب في صالح تحقيق الأمن الإنساني، غير أنه وبعد الحرب الباردة أثبتت أن الممارسة الفعلية لمفهوم التدخل العسكري أصبح محكوما باعتبارات سياسية، اقتصادية، وإستراتيجية، إذ أن بعض الدول تسعى للهيمنة من خلال التدخل العسكري[1].

أولا: العلاقة بين الأمن الإنساني والأمن القومي

لقد عرفنا سابقا –الأمن– وقلنا أنه ارتبط تقليديا بمفهوم الخطر والتهديد، ما يعني أنه لا يمكن تعريفه إلا في إطار داخلي ودولي محدد، وبذلك فهو محصلة لمستوى ودرجة التحصين لكيان الدولة

[1]– عماد حداد، **التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000)، ص.107.

من الداخل والخارج، كما أن الأمن بقي محافظا على جوهره في عصر العولمة بكل أبعاده وفي كل الأزمنة كان للاقتصاد والحروب والسياسة روابط ضيقة ومتقاربة. ولقد كان أمن الدولة يعني حماية حدودها بواسطة قواتها العسكرية المسلحة، غير أن الأمن الإنساني يضيف إلى حماية الحدود للدولة قضايا أخرى تتمثل أساسا في كونها قضايا داخل حدود الدولة، من إرهاب، جريمة منظمة، فقر، وأوبئة وتلوث بيئي ومنه ممارسة الحريات.. وغيرها من المواضيع التي تمس الفرد عينه.

وعليه فمفهوم الأمن الإنساني أعم وأشمل من مفهوم أمن الدولة، كما توجد علاقة طردية تكاملية يعزز كل منها الآخر، أما أحيانا فتكون عكسية حيث تفترض الحكومة أن أمن بعض أفرادها أو أغلبيتهم داخل الدولة يتعارض وتحقيق الدولة لأمنها، وهنا تصبح الدولة كمصدر تهديد مباشر لمواطنيها.ومن هذا المنطلق، فقد أثار الأمن الإنساني جدلا كبيرا في إطار علاقته بأمن الدولة، والتي تظهر من خلال نقطتين مهمتين[1]:

1- تجاوز الدولة كشرط لتحقيق الأمن الإنساني:

لقد ظلت لوقت طويل مصادر التهديد التقليدية تسيطر على أمن الدولة، فكانت من طرق المواجهة من طرف الدولة لهذه التهديدات زيادة الإنفاق العسكري والتسلح وتعزيز القدرات الدفاعية والقتالية على حساب التنمية ورفاهية الأفراد، كل هذا من أجل حماية المصالح الحيوية والسيادة الوطنية للدولة.وهذا ما ذهب إليه "**هانس مورغانتو**" بأن أمن الدولة هو سلامة التراب الوطني ومؤسساته[2].أما البيئة الأمنية الجديدة فالتهديد لم يعد معروفا وغير محدد المعالم، والقوة العسكرية وحدها لا تكفي للمواجهة، فالتهديد أصبح نابعا من الدولة نفسها، إن لم يكن قادما من دولة أخرى.فعند القول أن الدولة تشكل تهديدا في حد ذاتها للأفراد نشير إلى أنه خلال القرن العشرين قتل عنف الدول حوالي 170 مليون نسمة، وهو عدد أعلى من ضحايا الحروب فيما بين الأمم، أما ظاهرة التشرد التي

[1]-Carlo Jean, « **conséquences politiques et sécuritaire de la globalisation** », dans mondialisation et sécurité (actes du colloque international mondialisation et sécurité. C.d.n/edition ANEP, Alger, 2003, p.161.

[2]- شلبي محمد، "الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة"، (أعمال الملتقى الدولي: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2004)، ص. 157.

عرفتها 28 دولة سنة 2007 في 21 دولة كانت حكومات تلك الدول هي السبب الرئيسي فيها بشكل مباشر أو غير مباشر[1].

كما يعد ما يعانيه الأقليات على يد دولها لأكبر دليل على كون الدولة تشكل تهديدا للأمن الإنساني، ففي سنة 1990 وجدت 233 جماعة تشكل أقليات عرقية ذات مطالب وطنية أو ذات مطالب تتعلق بالرغبة بالانفصال بسبب معاناتها من التمييز العنصري، ويعد مجموع هذه الأقليات حوالي 90 مليون شخص ما يمثل سدس الإنسانية[2]، وقد استعمل السلاح الكيماوي من قبل السلطات ضد الشعوب مثلما حدث في العراق وإيران ضد الأكراد عامي 1987-1988 ما أدى إلى مقتل خمسة آلاف شخص على الفور وإصابة 250 ألف بالتسمم، وهذا عالم الاجتماع **ماكس فيبر**(Max fiber) الألماني قد عرف الدولة الحديثة بمدى قدرة هذه الأخيرة على تحكمها في العنف المشروع.

2-الإبقاء على الدولة كشرط لتحقيق الأمن الإنساني:

حسب "**كالفن هولستي**" فإن 30 نزاعا داخليا من بين 35 التي حدثت عام 1995 تعود أسبابها الرئيسية لضعف الدولة، نتيجة النقص المؤسساتي وعدم قدرتها على الاندماج في حكوماتها، فتصل إلى درجة فرض نفسها بالقوة، ولا تحقق حاجيات سكانها فتجد الحرب كمدخل للعنف والإجرام والفوضى.وعليه فالدولة القوية هي عكس الدولة المعنفة، فهي حامية لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني، وما هي إلا سبيل الأنجع لتسيير مشاكلها كلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهي مؤسسات معترف بها، وهذا ما تعانيه الدول الإفريقية خاصة: الصومال، مالي، النيجر، التشكيك ليس في سيادتها وإنما في شرعيتها بالنظر إلى ما تعانيه من كثرة الانتهاكات والنزاعات التي تعبر عن ضعف هذه الدول. ولقد أظهرت الأحداث المتعلقة بالقضايا الأمنية على سيطرة المنظور الواقعي،

[1]- فارس العربي، **سياسة التدخل العسكري وتأثيرها على الأمن الإنساني (دراسة الحالة العراقية 2003-2009)**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018)، ص. 156.

[2]- نفس المرجع، ص. 156.

فمفهوم الأمن القومي مازال هو الإطار الحاكم للعلاقات الدولية، خاصة فيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[1].

فعلى الرغم من تكاليف العولمة تبقى سلطة الدولة هي الوحيدة القادرة على التقليل من تكاليف العولمة حفاظا منها على الاستقرار، لأن نظام السوق لا يمكنه العمل إلا في إطار الدولة التي تعمل على استقراره، وهي تعتبر الوسيط بين القوى الاقتصادية العالمية والعابرة للدول من جهة، وبين المواطنين كمستهلكين من جهة أخرى، كما أن الدولة بحاجة للسوق التي تتطور، لكنها أيضا المؤسسات العمومية فعالة لتطوير أسواقها، إذ أنه بدون دولة فعالة لا وجود لتنمية اقتصادية واجتماعية دائمة.وعليه فالأمن الإنساني رغم إشراكه للجانب العسكري إلا أنه يستدعي مصطلح الأمن الاجتماعي الذي يعني الاهتمام بما تقدمه الدولة، فحقوق الدولة وحقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للفصل، وعلى الدولة حماية هذه الحقوق وضمانها للمواطنين ولمن يعيش على إقليمها دون تمييز.

3-الأمن الإنساني تكملة ضرورية لأمن الدولة:

لا يمكن استبدال المفهوم الجديد للأمن الإنساني بمفهوم الأمن القومي، وأن كلا الأمينين يكملان بعضهما، ولا يمكن للأمن الإنساني أن يحل محل الأمن الوطني، فالتكامل بينهما يعمق شرعية واستقرار الدولة، وبالمقابل ضعف الدولة يعد تهديدا لأمن سكانها، وحين يكون الأمن الإنساني واقعا فهو يعكس السير الحسن للدولة، إذن الأمن الإنساني يقوي أمن الدولة ذاتها، وكلاهما بحاجة للآخر حتى وإن كان الأمن الإنساني يقترح الأفراد كمرجعيات أساسية للأمن بدلا من الدولة كمؤسسة تضمن التمتع بأمن فعلي لهم.

وبهذه الصورة يصبح الأمن الإنساني مكملا للأمن القومي التقليدي، فالدولة هي الوسيلة والفرد هو الهدف والغاية، وعليه إشكالية العلاقة بين مفهوم التدخل العسكري والأمن الإنساني تتمثل في أن خبرة الممارسة الفعلية لمبدأ التدخل العسكري الدولي في العلاقات الدولية كشفت عن أهداف معلنة وأخرى غير معلنة من وراء استخدام أو الدفاع عن استخدام المفهوم، فالهدف الظاهري أو المعلن هو التدخل لوقف الانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان والأفراد الأساسية وهو ما يصب في تحقيق الأمن

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،**مرجع سابق**، ص. 76.

الإنساني، في حين أثبتت الخبرة العلمية أن هذا الهدف الأساسي للتدخل الدولي العسكري لم يكن الأساس المحرك في كافة حالات التدخل الدولي لتحقيق أهداف إنسانية، إذ أصبحت الدوافع للتدخل سياسية وأمنية[1] بالدرجة الأولى.

هذا، ويمكن النظر إلى العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني والتدخل الدولي العسكري من زاويتين[2]:

- **الأولى:** تتمثل في اعتبار أن مفهوم الأمن الإنساني يدخل ضمن المفاهيم الغربية، ومن بينها أيضا مفهوم التدخل الدولي الإنساني كإحدى أدوات الضغط على الدول النامية.
- **الثانية:** تتمثل في طرح التدخل الدولي الإنساني كإحدى الأدوات المهمة في تحقيق الأمن الإنساني، وهو ما يتجلى واقعا من خلال بعض الحكومات والمنظمات في المناطق التي تعاني من أزمات وصراعات؛ كتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا شهر مارس 2011.

إن حدود الاختلاف بين مفهوم التدخل العسكري والأمن الإنساني يمكن تمييزها من خلال عدة حالات التدخل العسكري الإنساني الذي تقوده المنظمات الدولية والإقليمية، والذي يميل إلى التركيز على تدعيم التحرر من الخوف وتكريس حقوق الإنسان، من خلال السعي لمنح أو وضع حد لحالات فقدان الحياة، التي تدعمت من خلال المعايير التي جاءت تحت عنوان قضية عادلة (Just cause) في التقرير الذي صدر بشأن مسؤولية الحماية ووضع حدود للخسائر الكبيرة للتدخل والتطهير العرقي واسع النطاق[3].

فالأصل في التدخل العسكري أنه عمل غير مشروع باعتبار أنه اعتداء على ما للدولة المتدخل في شؤونها من السيادة والاستقلال والتزام الدول احترام حقوق بعضها البعض، وهو ما يفرض واجب عدم التدخل في شؤون بعضها وترك عمل التدخل الإنساني لأجل حماية حقوق الإنسان في يد المنظمات الدولية، رغم أن بعض الدول تعطي لنفسها الحق في تفسير المادة 7/2 من ميثاق الأمم

---

[1]– فاطمة الزهراء الثلوث، "الأمن الإنساني بين المواثيق الدولية والضرورات السياسية"،**دراسات ووقائع دستورية وسياسية**، العدد العاشر، (2014)، ص. 37.

[2]– خديجة عرفة محمد أمين، **مرجع سابق**، ص ص. 80، 81.

[3]– فارس العربي، **مرجع سابق**، ص. 164.

المتحدة تفسيرًا مرنًا، يمكنها من إيجاد سند وذريعة قانونية تبرر بها تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول أخرى لذا هناك دول فسرت التدخل العسكري على أساس أنه مهددٌ للأمن الإنساني، أو أن الأمن الإنساني يعدّ دافعا ومبررا للتدخل العسكري.وهذا بالنظر إلى أن الوقائع تثبت أن التدخل العسكري يساهم في تفاقم الأزمات التي تعرقل الأمن الإنساني.

المبحث الثالث: الساحل الإفريقي دراسة جيوسياسية

يفتقد الساحل الإفريقي لإيجاد تعريف دقيق ومحدد بالنظر إلى طبيعته الجيو–إستراتيجية التي حالت دون وضع تعريف مضبوط للمنطقة، فسميت المنطقة تسميات مختلفة عبرت عن وضعيات وحدود جغرافية وانثروبولوجية مختلفة باختلاف وجودها عبر الأزمنة، ومدلولها الحضاري الذي أنتج المصطلح بأبعاد تاريخية وجغرافية وأخرى سياسية.

المطلب الأول:الساحل الإفريقي وأهم خصائصه

أولا: تعريف الساحل الإفريقي

1- **التعريف التاريخي للساحل الإفريقي:** عُرف الساحل الإفريقي في الأدبيات التاريخية بوصفه حزام التماس بين شمال إفريقيا وجنوبها، كما كانت تعرف هذه المنطقة ببلاد السودان، غير أن هذه التسمية يتم التمييز من خلالها بين السودان الغربي والسودان الشرقي، فالأول هو كل المجال الذي من غرب دارفور إلى المحيط الأطلسي بين موريتانيا والسنغال وغامبيا، بينما يشمل السودان الشرقي دارفور وما وراءها أي السودان الحالي وأريتيريا وإثيوبيا وجيبوتي[1].

2- **التعريف الجغرافي للساحل الإفريقي:** هو مصطلح من أصل عربي يشير إلى الشاطئ والحافة الجنوبية للصحراء[2]، وهو ذلك الجزء الممتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ويشمل عددا من الدول الإفريقية السودان تشاد النيجر مالي موريتانيا السنغال، وتم توسيع المنطقة لتشمل بوركينا فاسو نيجيريا ورأس الرجاء الصالح الأخضر على شريط يقدر بـ 5500 كلم

[1]– يحي محمد أمين مستاك، **الأزمة في الساحل الإفريقي بين المشاريع الدولية والمقاربة الجزائرية، (**الجزائر: دار خيال للنشر والتوزيع والترجمة، 2020)، ص. 13.

[2]-Mehdi Taje, "Sécurité et établité dans le sahel Afrain, ADC",(occasional paper, academic researche branch, (rome: decembre 2006)), p .6.

وعرض يتراوح بين 400 و 500 كلم[1]، والممتد على شكل حزام على مسافة 3862 كلم بمساحة تقدر بـ 3053200 كلم^2[2].

كما تحدد بعض الدراسات والأبحاث الجغرافية لنادي الساحل وغرب إفريقيا الملحق بمنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية، كدراسة **فيليب هينريغ**(Hinrig)بعنوان "التأثيرات الأمنية للتغيير المناخي في الساحل آفاق سياسية"، تلك المنطقة التي تقع بين خطي العرض 12 و 22 درجة[3].وبحسب هذه الدراسة فإن الساحل يشمل أجزاء من إثني عشر بلدا وهي جنوب موريتانيا ووسطها وشمال السنغال وغامبيا وجنوب مالي والنيجر وتشاد وأقصى شمال بوركينا فاسو ونيجيريا ووسط السودان وجنوبه وإريتيريا وأقصى شمال إثيوبيا وجيبوتي، كما أن بعض الدراسات تدرج دولا كالجزائر وأقاليم كشمال مالي والنيجر ضمن هذا المفهوم[4].

وإذا تمعنا جيدا من الناحية الجغرافية فإننا نجد أن الساحل هو الشريط الذي تم تحديده استنادا للبحوث الجغرافية والمناخية لمعاهد مرصد الساحل والصحراء[5]، أما إذا تمعنا في خريطة الساحل الإفريقي والصحراء فإننا نجد أن الصحراء تمتد من الأطلسي إلى البحر الأحمر، ويفصلها عن المنطقة الإستوائية الجنوبية حزام الساحل وعن البحر الأبيض المتوسط الشريط السهلي المتوسطي، الذي يمتد من مصر إلى المغرب متخللا سلاسل جبلية حاجزة للمؤثرات الصحراوية في شمال غرب إفريقيا، وهي جبال الأطلسي في المغرب وغرب شمال الجزائر جبال الأطلس التلي شمال شرق الجزائر وغرب تونس وجبال تفوسة بليبيا.

3- التعريف السياسي للساحل الإفريقي: عرف مفهوم الساحل تمددا وتوسعا فهو لم يعد محصورا في بلدان الساحل والصحراء المعروفة ووفقا للمقصود الجغرافي، وإنما توسع بحسب إعادة التعاريف المتكررة للإقليم، ويشار في هذا الإطار إلى تجمع الساحل والصحراء الذي

---

[1]-عتيقة كواشي، "واقع التهديدات البيئية في الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد 7، العدد 2، (الجزائر، 2020)، ص. 232.

[2]- خلفة نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 03، العدد 02، (2018) ، ص. 480.

[3]-Philipp Heinring, "Incidences sécuritaires de changement climatique au sahel", perspective politique csao, 2010,15-8-2020, Available at: https://bit.ly/3vFnhfF

[4]-كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص.10.

[5]- نفس المرجع.

عدل الاتفاقية التي تضم دول هذا التجمع إثر قمة نجمينا في فيفري 2013، تضمنت ما يفيد تحديد بلدان التجمع في بلدان الساحل والصحراء والبلدان المتاخمة وغالبا ما تقحم الأبحاث السياسية والاقتصادية بلدانا شبيهة اقتصاديا أو سياسيا أو متفاعلة معه ضمن هذا المفهوم[1].

وتعرف منطقة الساحل الإفريقي بالانكشافية[2]، وقوس الأزمات بالنظر إلى الأزمات الإثنية المستعصية الحل والشروخات الداخلية، كما يعرف أيضا بحزام الفقر الأسود[3].

خريطة رقم (1): خريطة جغرافية تمثل دول السّاحل الإفريقي

source: http://theconversation.com/sahel-region-africa-72569«Consulté le 01/09/2020 »

[1]–مصطفى موسى محمد علي، "أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 12، العدد 1، (السودان: جامعة أم درمان الإسلامية، 2020)، ص. 6.

[2]– عادل زقاع وسفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة سوسيولوجية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 23، (مارس 2016)، ص. 155.

[3]– نفس المرجع، ص. 158.

والجدول رقم (3): يوضح اختلاف التصور الجيوسياسي للفواعل الإقليمية والدولية لمنطقة الساحل الإفريقي

التصورات والإدراك الجزائري	رؤية اللجنة ما بين الحكومات لمكافحة التصحر cilss	المنظور الفرنسي المرتبط بعلاقة استعمارية للمنطقة	التجمع ما دون الإقليمي لغرب إفريقيا cedeao
فالجزائر تعطي رؤية أمنية وترى في الساحل وجود دول أساسية وأخرى مركزية يمكن وصفها بدول الطوق أو محيط المركز وهي الجزائر وليبيا موريتانيا شمالا وإذا تم توسيعها فإنها تشمل دول غرب إفريقيا جنوبا	يبرز رؤية من خلال المنظور البيئي لتعريف الدول المشكلة للساحل الإفريقي والذي يضم النيجر مالي وموريتانيا بوركينا فاصو غامبيا السينغال تشاد جزر الرأس الأخضر غينيا وليبيا ثم اضيف كل من اثيوبيا والسودان.	وهي بوركينا فاسو البنين الطوغو غينيا بيساو النيجر السنغال منطقة الفرنك الفرنسي التي أسس عليها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا uomoa	وهذه الرؤية تشمل كل شريك اقليمي للسياسات الأممية في تنفيذ برامجها الاقليمية وكذلك مع الو.م.أ من خلال برامج التنمية

المصدر:من تصميم الباحثة

وما يلاحظ من خلال الجدول أن التعريفات تعكس ما تمليه الأجندة السياسية بالنظر للتأثير الحدودي لما بين الدول دول الجوار أو دول التماس أو طبيعة المصالح التي تربطها بالمنطقة.

الشكل رقم(2): تقسيم ساحل

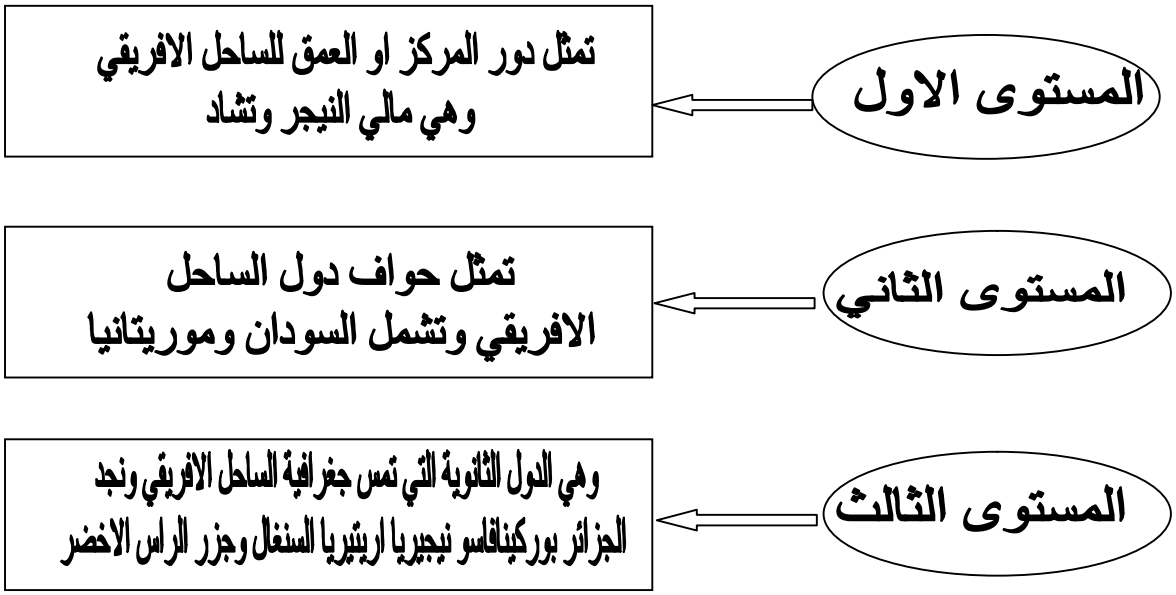

المصدر:من تصميم الباحثة

الشكل رقم (3) يمثل مناطق التماس المباشر وغير المباشر للساحل الإفريقي

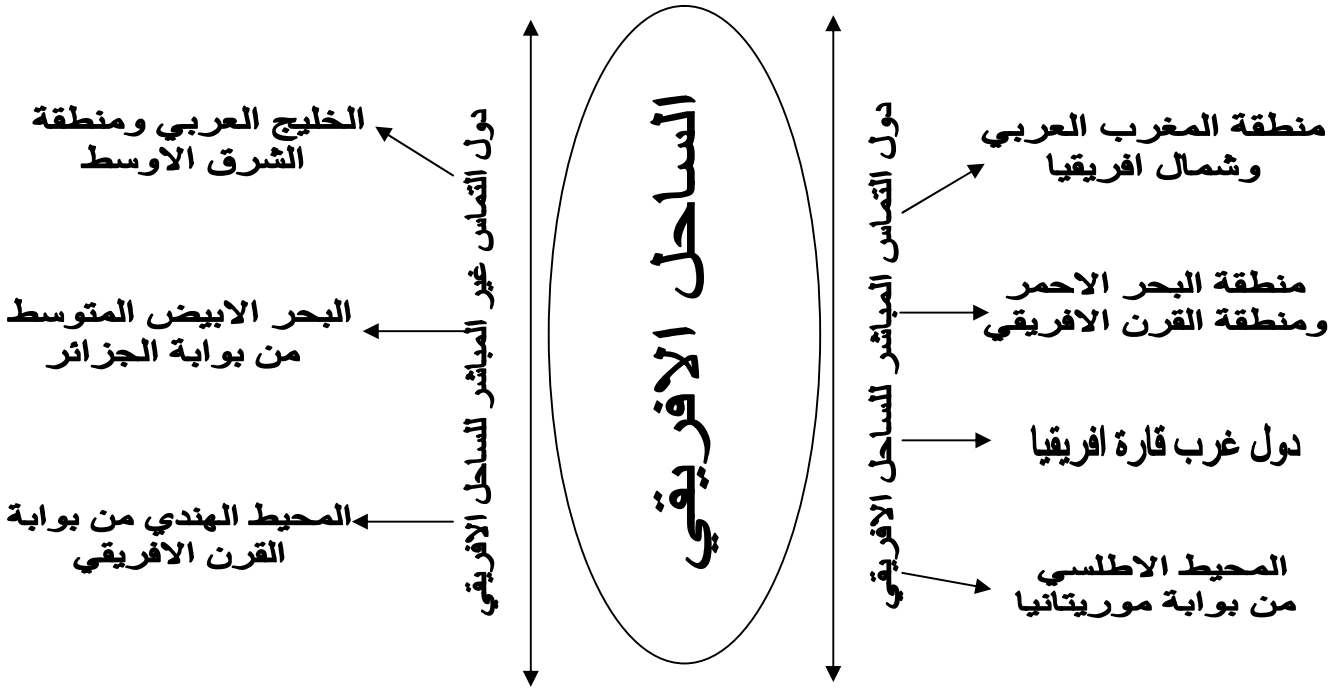

المصدر: من تصميم الباحثة

ثانيا- خصائص منطقة الساحل الإفريقي

1-مناخيا: يتميز هذا الشريط بتراوحه بين البرودة والاعتدال شتاءا والجفاف والحرارة صيفا، وهو يشمل إقليما متنوعا من الناحية المناخية بالنظر إلى بلدانه وهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، السودان، تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا[1].كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكبر صحاري العالم مساحة، حيث تقدر ب 9 ملايين كلم^2، أين تأخذ جزء كبير من عدد كبير من الدول الواقعة في الشريط الصحراوي، إذ تتميز بمناخ حار وجاف وبدرجة حرارة تعتبر الأكثر ارتفاعا في العالم[2].

كما تتميز المنطقة بخصائص أربعة هي التصحر، الجفاف، المجاعة وارتفاع نسبة الحرارة[3]، كما تغطي الكثبان الرملية 20 % من المساحة الكلية للمنطقة وطرق وحمادات وجبال ضخمة كجبال الهقار بالجزائر أين تصل أعلى قمة بها إلى 3000 كلم[4].كما ويختلف معدل

---

[1]- كريم مصلوح، **مرجع سابق**،ص ص. 10، 11.

[2]- قلاع الضروس سمير،"منطقةالساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا"، دراسة جيوسياسية، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 2، (2020) ، ص. 337.

[3]- مصطفى موسى، محمد علي، **مرجع سابق**، ص. 6.

[4]-Gilles Borders Soule, **Sahara: Guide de voyageurs**, Paris, Nathan, 2003, p8.9.

سقوط الأمطار السنوي من 100 إلى 200 ملم في الجزء الشمالي من الساحل، وإلى حوالي 600 ملم في الجزء الجنوبي وذلك حسب الارتفاع، ويتباين هطول الأمطار من سنة إلى أخرى، أما درجات الحرارة الشهرية تتراوح بين 33 درجة كحد أقصى و36 درجة كحد أدنى إلى 18 درجة – 20 درجة خلال فصل الشتاء[1].

2- **الكثافة السكانية والتركيبة الاجتماعية:** لقد أثرت المعطيات المناخية على الكثافة السكانية لذا تمتاز الكثافة السكانية لدول الساحل الإفريقي بكثافة سكانية ضعيفة وغير مستقرة مقارنة بشساعة مساحتها، فالشريط الساحلي أكثر حيوية من حيث الديمغرافيا، حيث تصل الكثافة السكانية بهذه المنطقة كحد أقصى إلى ما بين 30-50 نسمة/كلم^2 أو ما بين 10-30 نسمة/كلم^2، ومن بين هذا الشريط نواقشط دكار باماكو غاو نيامي سوكوت كانو انجادمينا، أما الخرطوم والمناطق المحيطة بها فتقدر الكثافة السكانية بها إلى ثمانية ملايين نسمة لوقوعها في منطقة جذب واستقرار سكانها على حوض النيل، ونيجيريا التي تقدر نسبة السكان بها إلى 150 نسمة/كلم^2[2].تبدو لوهلة أن هذه المنطقة تعرف تزايدا ديموغرافيا سريعا بحيث يتوقع بلوغ عدد السكان عام 2040 نحو 150 مليون نسمة/كلم^2، وهو رقم يمكن أن يثير مشكلات أخرى كالضغط على المدن نتيجة الهجرة[3].كما يشكل الساحل الإفريقي فسيفساء إفريقية كان للاستعمار دورا في تكريسها، إذ أفرزت هذه الحدود أشكالا متعددة من التناسق العرقي والقبلي من الإثنيات ومن التشكيلات البشرية[4].

---

[1]- بشرى عبد الكاظم عبيد، "الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 29- 1، (2018)، ص. 1802.

[2]- محند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية العلم الاستراتيجي الجزائر، **مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية**، العدد 1 ، (جانفي 2008)، ص. 12.

[3]- كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص. 46.

[4]- جميلة علاق، "الساحل الإفريقي، دراسة جيوسياسية"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**،ع 133، (الجزائر)، ص. 136.

الشكل رقم (4) يمثل التوزيع الجغرافي للأقليات في منطقة الساحل الافريقي

التركيبة الاثنية والقبلية لأهم دول الساحل الافريقي حسب جيرارد

- مالي

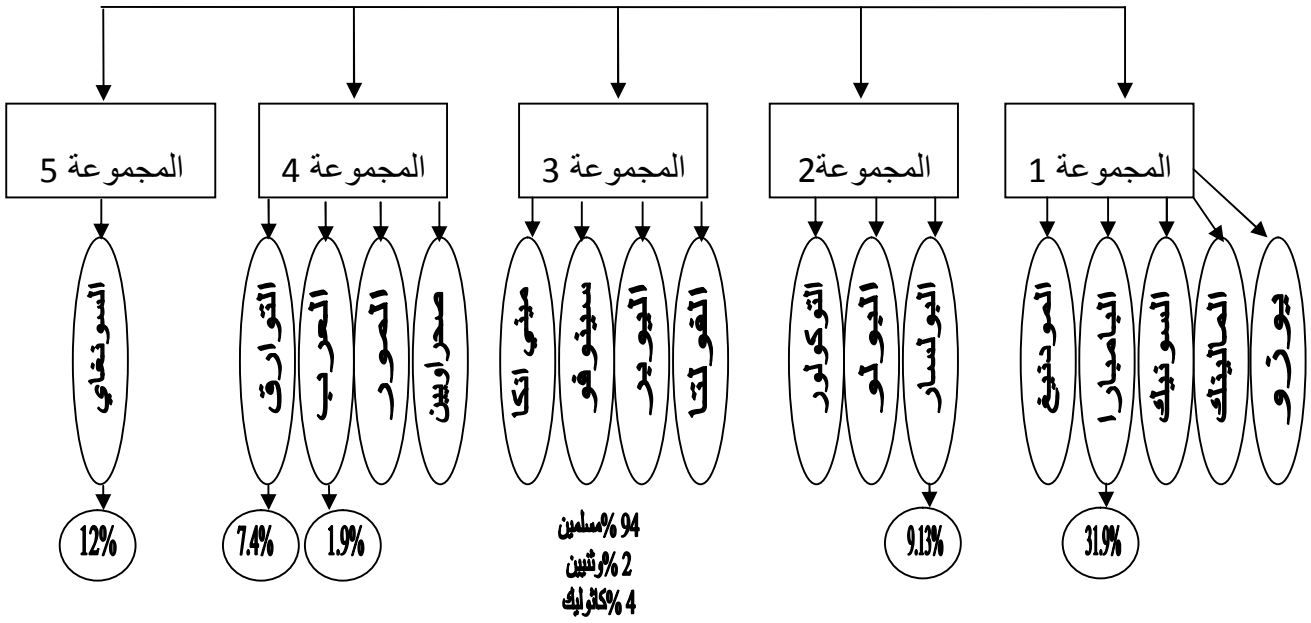

-السودان

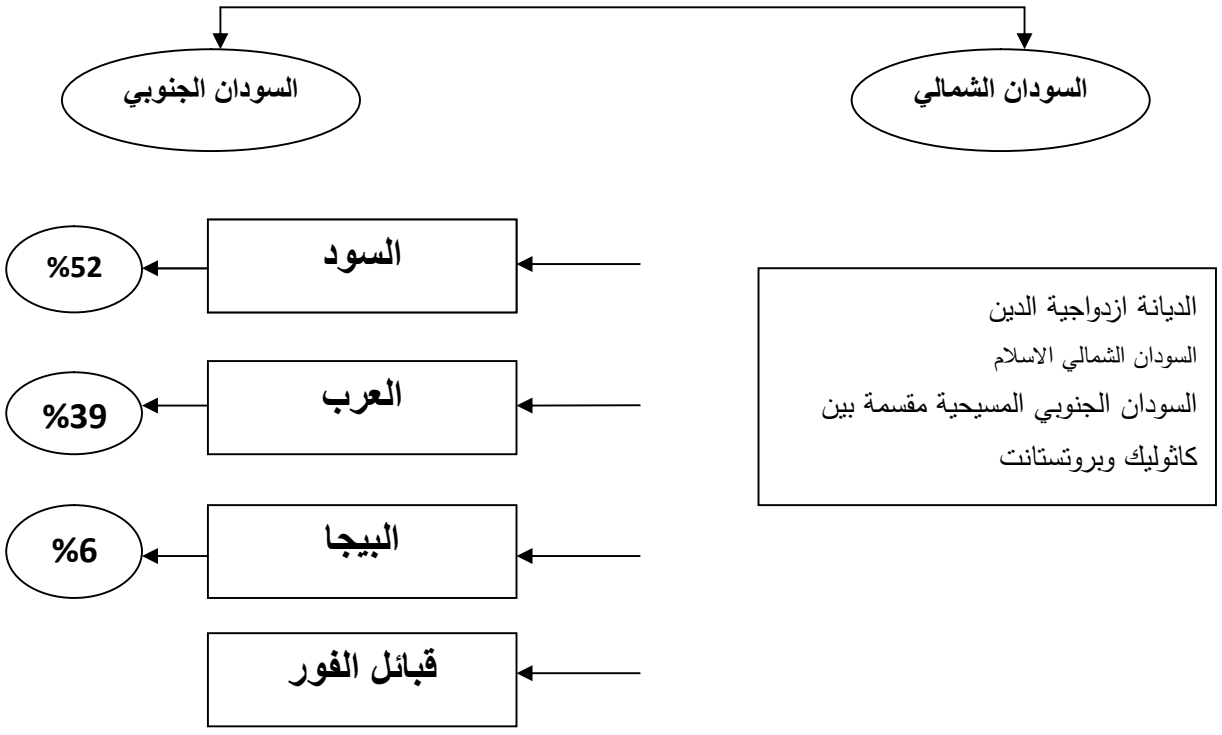

-موريتانيا

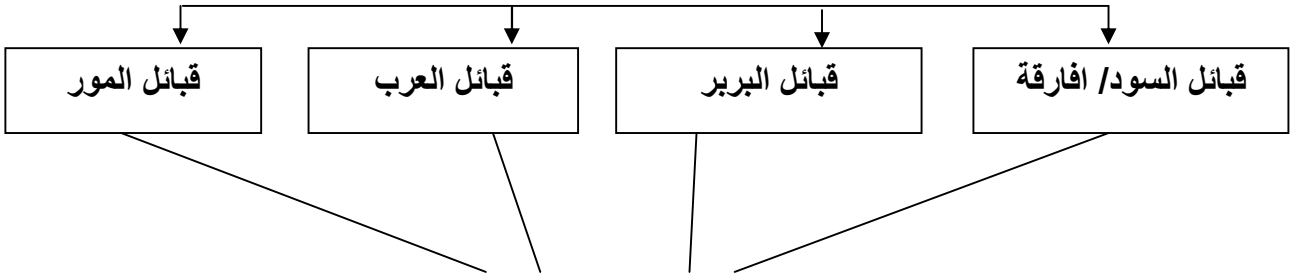

حدد الدستور الدين الإسلامي هو دين الدولة

مع إمكانية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين

-النيجر

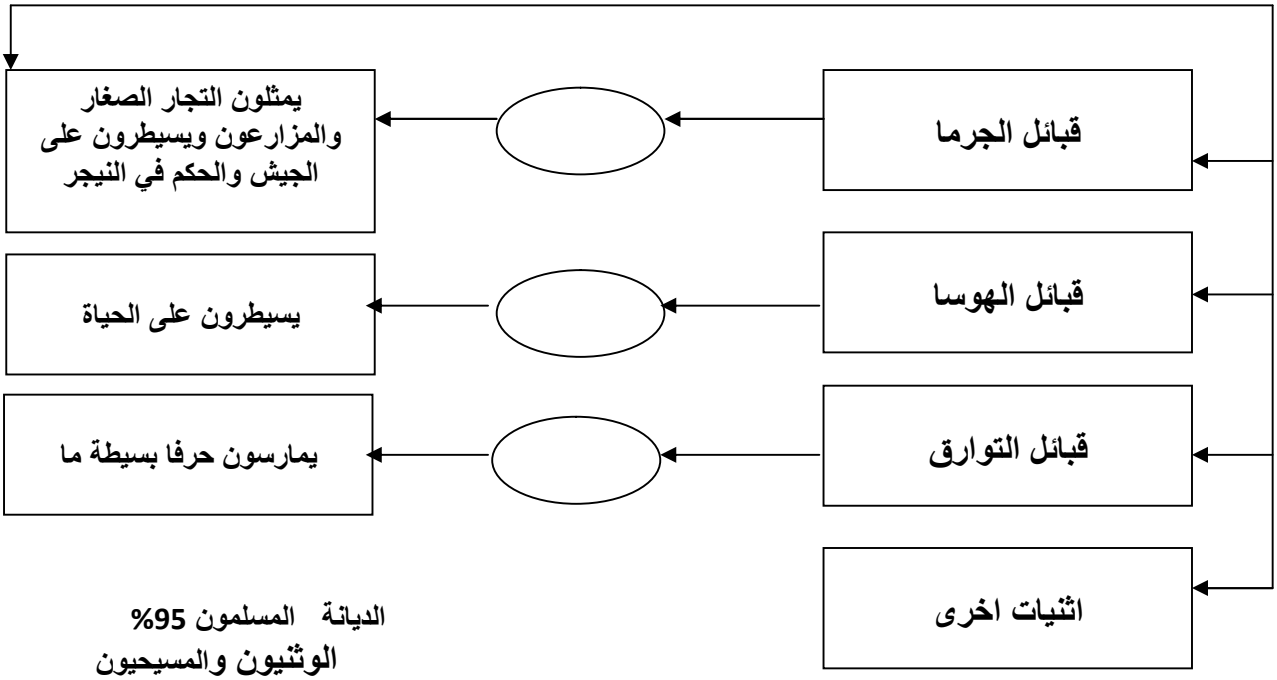

الديانة المسلمون 95%

الوثنيون والمسيحيون 5%

-التشاد

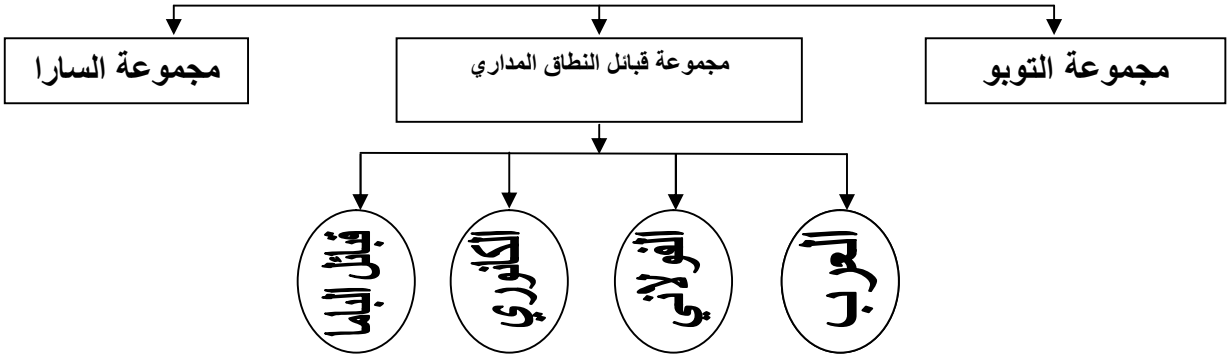

ما يلاحظ على التوليفة الاجتماعية لدول الساحل الإفريقي:

- أنها توليفة متعددة الإثنيات.
- الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا وعرقيا لدول الساحل الإفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا ما ولد صعوبة الاندماج لدى الإثنيات.
- إن عدم تمكن بعض الدول الساحلية من بسط سيادتها بما فيه الكفاية على جميع أراضيها، ولد شعور لدى بعض الجماعات المحلية والعرقية أنها ملكت الأرض، ما دفعهم إلى محاولة السيطرة على جزء من التراب الوطني من خلال الانقلابات العسكرية ومحاولات الانفصال.
- لقد لعب المستعمر فعلته حول تقسيم التأويلات والحدود المتوارثة عنه وهي نفس التقسيمات التي رأت فيها بعض الأمم الإثنية والعرقية هضما لحقوقها السيادية والتاريخية.

3- الثروات المعدنية والطبيعية: تتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية، كالنفط والغاز الطبيعي وكذا الماس والنحاس واليورانيوم والكوبالت، خصوصا في السودان وتشاد اللتان تتمتعان باحتياطي نفطي هائل، بالإضافة إلى موريتانيا التي تمثل مخزونا هاما من الحديد للصناعة الصلبة والتي تقدر ب 100 مليون طن، إضافة إلى معدن النحاس والذي يقدر احتياطه ب 27.3 مليون طن من النحاس ذو الجودة العالية، أما النيجر فهي تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث إنتاج اليورانيوم ب 8.7% من الإنتاج العالمي، وتساهم بتغطية احتياجات الاتحاد الأوروبي بنسبة 12%.

أما تشاد فقد أصبحت تصدر النفط منذ 2003 بما يقارب 200 الف طن سنويا[1]، أما مالي فهي تحتل المرتبة الثالثة في القارة بعد كل من جنوب إفريقيا وغانا، أين يعد الذهب ثالث اكبر مصدر للدخل القومي للبلاد بعد الماشية والقطن، كما تحتوي على آبار الحديد والبوكسيت والفوسفات والرخام خاصة بعد اكتشاف حوض تاوديني المعدني، وما يحتويه من ثروات معدنية كالبترول واليورانيوم[2].كما ويعتبر خط أنبوب الغاز العابر للصحراء من المشاريع التي تزيد من أهمية معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي، فيربط هذا المشروع كل من نيجيريا النيجر والجزائر

---

[1]- حور عبد العالي، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 167، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2016)، ص. 192.

[2]- مهدي تاج، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2011)، ص.8.

(حاسي الرمل بالجزائر) مرورا بالنيجر، بدأت أشغاله سنة 2009 وبمقتضاه يسمح لأوروبا بالتزود بالغاز الطبيعي بعد أن حددت إمكانياته السنوية ب 30 مليار متر مكعب[1].

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لحالة اللاأمن بالساحل الإفريقي

لقد تمكنت القوى الأوروبية من الاستيلاء على القارة الإفريقية لعهد طويل وقد تم تقسيمها وفقا لمؤتمر برلين 1885*.فالشيء المشترك بين بلدان الساحل الإفريقي الخمسة هي أنها خضعت للاستعمار الفرنسي واستقلت جميعها سنة 1960م باستثناء موريتانيا، فالاحتلال الفرنسي دخل إلى مالي في 1833 عبر السنغال، وفي 1896 استعمر بوركينا فاسو أما النيجر فدخلها بداية من 1904م أما تشاد فقد استعمرتها فرنسا سنة 1920[2]، فخلال فترة الاحتلال الفرنسي لدول غرب إفريقيا تم استغلال الثروات لهذه الدول ومحاولة القضاء على الهوية الثقافية لشعوبها، كإحلال اللغة الفرنسية كلغة رسمية بدلاً من كل اللغات المحلية وتحويل أسواقها إلى أسواق عبيد إلى غاية 1848 تاريخ إنهاء العبودية، كما عملت فرنسا على تجنيد أبناء المستعمرات للقتال في الحروب التي خاضتها خلال الحربين العالميتين الأولى 1914-1918والثانية 1939-1945، وأيضا في حربها للقضاء على الثورة الجزائرية 1954-1962، والتي كانت سببا في منح العديد من مستعمراتها استقلالها في سبيل ابقاء الجزائر كجزء لا يتجزأ عن فرنسا[3].

---

[1] – حور عبد العالي، **مرجع سابق**، ص. 193.

* - يمثل مؤتمر برلين نقطة تحول في التطور الأمني والسياسي والاجتماعي الإفريقي، إذ يعتبر أهم مؤتمر تم فيه عقد لتقسيم القارة الإفريقية، فمن أهم ما تم الاتفاق عليه محور أول تضمن المبادئ العامة التي تقوم على أن لا تعلن أي دولة حمايتها على المناطق إلا بعد موافقة الدول الأخرى، كما لا تضم أي دولة أي منطقة إلا إذا كان ذلك مؤيدا باحتلال فعلي لها، وأن تكون التجارة والملاحة بين الكونغو والنيجر حرة. أما المحور الثاني فقد تضمن توزيع المناطق إلى ثلاث مناطق نفوذ منطقة النفوذ الفرنسي وتشمل شمال إفريقيا وإفريقيا الغربية والوسطى-منطقة النفوذ الانجليزي تشمل جنوب إفريقيا غينيا السيراليون غانا ونيجيريا – منطقة النفوذ الألماني يضم جنوب وغرب إفريقيا شرق إفريقيا والكامرون.

[2] –سي طاهر قاضي، "الاهتمام والتنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**،المجلد 2، العدد 5، (المركز العربي الديمقراطي، 2019)، ص. 455.

[3] – مصطفى دالع،"فرنسا الاستعمارية بالساحل تحالف ضد الإرهابأم نهب للثروات"،تاريخ التصفح 20-9-2020 على الرابط: https://bit.ly/3vaA1vB

وخلال عقود من الاحتلال لدول الساحل وقعت القوى الأوروبية فيما بينها اتفاقيات عديدة متعلقة بتبادل الأراضي في عام 1890، إلى أن بلغ التنافس الاستعماري الأوروبي ذروته بين كل من المملكة المتحدة وفرنسا وشرق إفريقيا وظهور ما يسمى بمتلازمة فاشودة التي تغير اسمها من بلدة فاشودة إلى كودوك بعد الاتفاق الودي في 1904، وتخلي فرنسا عن دعواها ومحو ذكرى الصدام وأن المنطقة مغربية بحكم موقعها شمال الساقية الحمراء ووضع حد للتقدم الفرنسي في المنطقة[1]، كما ساهم الاستعمار في نشر وتعزيز مبادئ نظام الرأسمالية من خلال التنافس الدولي على ثروات المنطقة، ويعود ذلك للتقسيم العشوائي للعناصر الإثنية* تنفيذا منها لسياسة فرق تسد في بداية القرن 19 والنصف الأول من القرن العشرين[2].

فقبل ثلاث سنوات على استقلال دول الساحل ركزت فرنسا جهودها في الجزائر حيث طرحت فكرة إنشاء كيان منفصل في الصحراء الكبرى يقتطع من الجزائر ومالي والنيجر وتشاد ويخضع للإدارة الفرنسية مباشرة تحت اسم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية OCRS، والتي تسمى بخريطة فرنسا الجيوسياسية على حسب الباحث **ايفان جونشاي**Ivan Gonchay الذي أقام دراسة ميدانية حول هذا الشأن، وكان الغرض من هذه الفكرة هو احتواء الثورة الجزائرية ومواصلة فرنسا لتجاربها النووية في منطقة جنوب الجزائر "رقان" ولو تحقق حلم فرنسا لأسس بالفعل لكيان طوارقي منفصل ولكن المشروع رفض خاصة من قبل الرئيس المالي موديبو كايتاModibo Kayta والرئيس الموريتاني مختار ولد دادة في مساندة منهما للجزائر[3].

وفي سنة 1960 حصلت دول الساحل الإفريقي على الاستقلال ودخولها مرحلة جديدة سميت مرحلة ما بعد الكولونيالية، فالمظهر الأمني غداة الاستقلال لدول الساحل الإفريقي اتسم بالفوضى

---

[1]–Bernard Natal**, Le sahara histoire guerres et conquetes**, edition tallandier, (Paris, France, 2013), p243, 242.

*- أفرز المستعمر مصطلح الحدود الموروثة والتي أدت إلى تقسيم الجماعات الاثنية بين دولتين أو أكثر، كقبائل التوارق بين كل من مالي النيجر ليبيا الجزائر تشاد وموريتانيا، قبائل الهوسا بين تشاد والسودان وأجزاء من النيجر وقبائل التوبو والفولاني، وقد عملت كل من فرنسا وبريطانيا الاستعمارية على تقسيم الخريطة الاثنية وفقا لمصالحهما الحيوية.

[2]– وولتر رودني، ترجمة: أحمد القصير، **أوروبا وتخلف إفريقيا**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 34، 1988)، ص. 191.

[3]– قلاع الضروس سمير، **مرجع سابق**، ص. 340.

والاضطرابات، وأصبحت هذه الدول غير مهددة بمطالب ترابية أو غزو أجنبي بقدر ما أصبحت مهددة بالتفكك الداخلي، بسبب مخاطر التقسيم الداخلي الذي تحفزه النزعات الانفصالية والنزاعات الاثنية والحدودية. فالتاريخ السياسي لمنطقة الساحل الإفريقي بعد الاستقلال كان قائما على الانقلابات والمؤامرات والتخطيطات الداخلية والمشاريع الأجنبية[1]. لذلك نجد أن الأزمات والنزاعات بدأت منذ خمسينيات القرن الماضي، أي منذ أولى حركات التمرد في جنوب السودان بمجرد استقلاله سنة 1956، أما الساحل الغربي فقد شهد أول تمرد كبير للطوارق في شمال مالي سنة 1963 أي بعد ثلاث سنوات فقط من موجة استقلال دول الساحل[2].

فمع موجات الجفاف التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي من 1972 إلى 1973 غيرت تماما وجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد أدت إلى كوارث إنسانية بفعل ارتفاع نسبة اللاجئين وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية لدول إفريقيا الشمالية، ومناطق مختلفة من القارة خاصة دولتي غانا وأنغولا، ونزوح أكثر من مليون لاجئ من منطقة دارفور إلى مناطق من شرق إفريقيا بعد حروب دامت أكثر من 20 سنة[3].وبين سنتي 1966 و1970 انفصل إقليم بيافرا عن نيجيريا وتأسست على أنقاض ذلك جمهورية بيافرا، نجم عنه حرب أهلية خلفت ملايين القتلى وأكثر من7 ملايين نازح، وبنهاية موجة الجفاف (1973-1979) عرفت المنطقة توترا أمنيا حول الحدود نتيجة غزو ليبيا لشريط اوزو، لتنتقل العدوى إلى النيجر سنة 1974م أين استحوذ **ساياني كونتشي** Sayni Kontchi على السلطة بالقوة من خلال انقلاب عسكري وظل الحكم عسكريا إلى غاية 1992.

وفي سنة 1975 عرفت تشاد انقلابا على الرئيس **فرونسوا تومبالباي**FroncoiTombalbay بعد حكم دام عشر سنوات[4]، وغير بعيد نشب نزاع في الصحراء الغربية غداة الانسحاب الإسباني منها، وتقاسم إقليمها بين المغرب وموريتانيا ما أدى إلى حدوث شروخات وتوتر شديد في العلاقات بين

---

[1]- Antoine Socpa**, Ethnicité et état post colonial en Afrique,**(laval university, 1998), p188.

[2]-حسام حمزة،**المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي(1991-2015)**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر 2018)، ص. 102.

[3]- أحمد إبراهيم محمود،**الحروب الأهلية في إفريقيا**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص.25.

[4]- حسام حمزة،**مرجع سابق**، ص. 104.

الدولتين بجارتيهما الجزائر وليبيا اللتان ساندتا جبهة البوليزاريو، وفي نهاية السبعينات أنشأ الرئيس الليبي معمر القذافي الفيلق الإسلامي الذي دعم به الحركات التمردية في الساحل، وتزامنا معها عرفت تشاد حربا أهلية، واستمرت الاعتقالات في تشاد واغتيال الرئيس **طمبلاي** وارتبطت أعمال العنف في تشاد بالعنف الحاصل في دارفور للانتماء العرقي، فاستمر الصراع الداخلي بين منظمة جبهة التحرير الوطنية تشادية ذات الأغلبية الإسلامية المتمركزة في الشمال مع تيارات سياسية وقبائل الهوسا والمور واللاكا والتوماك ذات الجنس الإفريقي، التي كانت تدعم من طرف الحكومة الفرنسية[1]، لتتدخل القوات الفرنسية لاحقا الى جانب تشاد ضد القوات الليبية في إطار عملية مانثا وتدخل القوات الفرنسية في عملية الباشق 1986م، هذا النزاع الحدودي بين تشاد وليبيا رافقه نشوب نزاع في المقابل بين مالي وبوركينا فاسو أين دام النزاع بين سنتي 1985 و1986، عرفت بحرب عيد الميلاد لتنتهي في الأخير بتسوية من محكمة العدل الدولية في 22 ديسمبر 1986.

أما في التسعينات فقد توالت الانقلابات بافتتاح لانقلاب إدريس ديبي 1990، أما مالي فقد شهدت سقوط النظام الدكتاتوري الحاكم ليتولى بذلك النظام المنتخب الحكم، والتوترات التي عرفتها موريتانيا والسنغال بين السود الأفارقة والتي دامت 3 سنوات (1989 -1992)، كما تضاعفت المواجهات العنيفة بين الأهالي التوارق في 1991-1995 والسلطات المركزية في كل من مالي والنيجر ليتوج النزاع باتفاق سلام بين حكومة النيجر ومتمردي التوارق، كما صدر قرار محكمة العدل الدولية في 20-02-1994 حول تشريط أوزو الذي نص على تخلي القوات الليبية عن المنطقة محل النزاع[(2)]. هذا، وقد بدأ النصف الثاني من عقد التسعينات باستمرار حالات الانقلابات العسكرية فعرفت النيجر في 1999 انقلابا، تم على إثره اغتيال الرئيس **إبراهيم ماينسارا** من قبل أعضاء في الحرص الرئاسي.

أما في نيجيريا فقد وقعت معارك بين القوات النيجيرية ونشطاء بوكو حرام في 2009وقائد تنظيم بوكو حرام **محمد يوسف**، وما صعب الأمور على نيجيريا وأدخلها في مرحلة أزمة غذائية حادة حالة الجفاف التي عصفت بالمنطقة سنة 2004-2005. وفي 2011 خيم صدى الربيع

[1]- قلاع الضروس سمير ،**مرجع سابق**، ص. 341.

[2]-- حسام حمزة، **مرجع سابق**، ص.105.

العربي،حيث عرفت دول الساحل موجة من المظاهرات كليبيا بقيام ثورة شعبية أطاحت بالرئيس الأسبق **معمر القذافي**، إذ تسببت الثورة الليبية في ارتدادات عدة على منطقة الساحل إذ تسببت في عودة عدد هائل من التوارق الذين قاتلو في صفوف الجيش الليبي إلى شمال مالي والدخول في تمرد ضد الدولة المركزية في 22 مارس 2012[1]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل فتح المجال للتدخل الأجنبي الفرنسي بقرار من مجلس الأمن الدولي في 2013 تحت اسم "سيرفال".

المطلب الثالث: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

تكتسي منطقة الساحل الإفريقي أهمية كبيرة حيث تتميز بموقعها الهام والحساس، فهو يربط بين شمال إفريقيا ووسطها ويمثل شريطا واضحا من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، ويسيطر على الطرق التجارية في انفارة، هذا بجانب ما تتمتع به من ثروات معدنية وطبيعية[2]، ما جعلها في دائرة الأطماع العالمية خصوصا بين فرنسا التي تحاول السيطرة عسكريا، ليحتدم الصراع والتنافس على المنطقة وتكالب هذه القوى عليها.

حيث تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة النفوذ في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا النفوذ أصبح يعتبر من أحد العوامل الرئيسية الدولية للحفاظ على مكانتها، بجانب مقعدها الدائم بمجلس الأمن وقدرتها العسكرية النووية[3]. ولقد عبر الرئيس السابق لفرنسا **فرونسوا ميتيران** (Fraçois Mitterand)أنه بدون قارة إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخا في القرن الواحد والعشرين، فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية لذا من الصعب تخيل قيام فرنسا بالتخلي عن إفريقيا، إن هذه المقولة تؤكد على المكانة التي تحتلها دول الساحل في إفريقيا بالنسبة لفرنسا.وعليه يمكن القول أن فرنسا حددت مجموعة من المصالح الأساسية في القارة الإفريقية عموما وفي منطقة الساحل الإفريقي خصوصا، حيث تشعبت هذه المصالح بين مصالح اقتصادية وإستراتيجية وسياسية أمنية.

فمصالح فرنسا في كل من مالي وكوت ديفوار وإفريقيا الوسطى والنيجر وموريتانيا وتشاد ما يتعلق منها بالاستثمار في مجال الطاقة وعلى رأسها اليورانيوم، فهي تحتكر اليورانيوم بالنيجر التي

---

[1]–حسام حمزة، **مرجع سابق**. ص. 105.

[2]–محمد بلهاشمي الأمين طيبي، "أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، ، المجلد 2، العدد5، (المركز العربي الديمقراطي، مارس 2019)، ص. 259.

[3]– توفيق رواية، "التنافس الدولي في القارة الإفريقية"، **مجلة البيان**، العدد 16، (جانفي 2003)، ص. 37.

يحصي أكثر من 249 طن، الأمر الذي يمثل مصدرا أساسيا لبرنامجها النووي فضلا عن استثماراتها الاقتصادية حيث تعتمد عليه فرنسا في توليد الطاقة، كما لا يمكن إغفال المصالح الفرنسية المتعلقة بمشروع خط الأنابيب لنقل الغاز من إفريقيا باتجاه أوروبا، الذي من المنتظر أن يقلل إلى حد كبير العجز الأوروبي في مجال التزود بالغاز الطبيعي، وشركة توتال الحاضرة في كل من نيجيريا؛ الغابون والكونغو[1]، لذا نجد منطقة الساحل الإفريقي تطغى عليها الحسابات المصلحية، فمثلا ممارسات اريفا الفرنسية التي توصف عادة بالاستعمار الجديد أين تعمل على احتكار الطاقة النووية في إفريقيا تجاريا وتكنولوجيا، لذا فحالة الاستغلال هذه لمالي والنيجر ستحولهما إلى ثاني أكبر دولتين في العالم بعد أوزباكستان في إنتاج اليورانيوم، فمن يتحكم في هذه المادة قد يستخدمها لقلب موازين القوة في العلاقات الدولية[2] .

فبالإضافة إلى استثمارات الشركات الفرنسية في دول الساحل السنغال؛ مالي وموريتانيا، نجد اهتمامات أمنية فهي ترتبط بغالبية دول الساحل الإفريقي باتفاقية أمنية ودفاعية ولديها انتشار عسكري ملحوظ في المنطقة[3].كما نجد أن عمليات الاختطاف المتكررة لمواطنيها سواء أكانوا سياحا أم عمالا أم رعايا مقيمين في المنطقة من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومقايضتهم بالمال جعل فرنسا تكثر من اهتماماتها ومحاولة معرفة المنطقة جيدا لتفادي أي انكشاف استراتيجي قد يمس بأمنها، فمن بين التهديدات التي تدرك في المنظور الفرنسي نجدالفشل الدولاتي للساحل الإفريقي، وكذا التهديد الإرهابي، وأيضا الهجرة غير الشرعية.[4]

أولا- الآليات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي: يمكن حصر آليات الإستراتيجية الفرنسية للتوغل في الساحل الإفريقي وإفريقيا[5]في**الآليات العسكرية**كما هي ممثلة في الشكل رقم(5)، و**الآليات الإقتصادية**كما هي ممثلة في الشكل رقم(6)، و**الآليات الثقافية**كما هي ممثلة في الشكل رقم(7).

---

[1]-محمد الطاهر عديلة، **التنافس الدولي في السياسة العالمية: دراسة في منطقة الساحل الإفريقي**، الطبعة الأولى، (ألمانيا: المركز العربي الديموقراطي، 2020)، ص.90.

[2]- إسماعيل دبش، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال أزمة مالي منذ 2010"، **جريدة الشعب**، العدد 16133 ، (الجزائر: 17 جوان)، ص.2.

[3]- محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص. 58.

[4]- نفس المرجع، ص. 58.

[5]- من تصميم الباحثة بالاعتماد على المعلومات الواردة في: عبير شليغم، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب إفريقيا 2007-2017**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر، 2021/2020)، ص ص. 145-160.

الشكل رقم (5): يمثل الآليات العسكرية الفرنسية لبسط نفوذها في منقطة الساحل الإفريقي

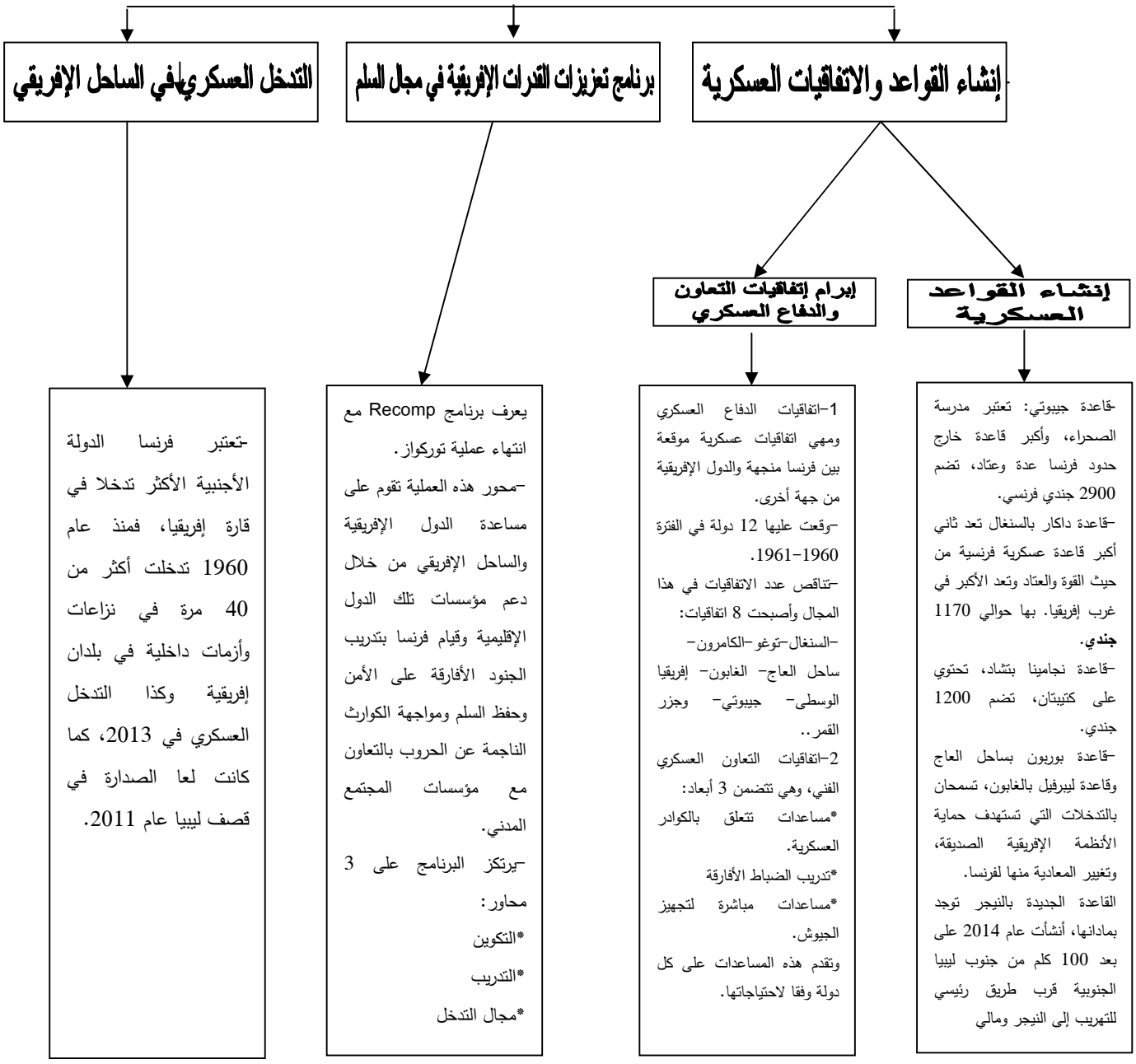

المصدر: من تصميم الباحثة

الشكل رقم(6): يمثل ألآليات الاقتصادية والتنموية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا[1]

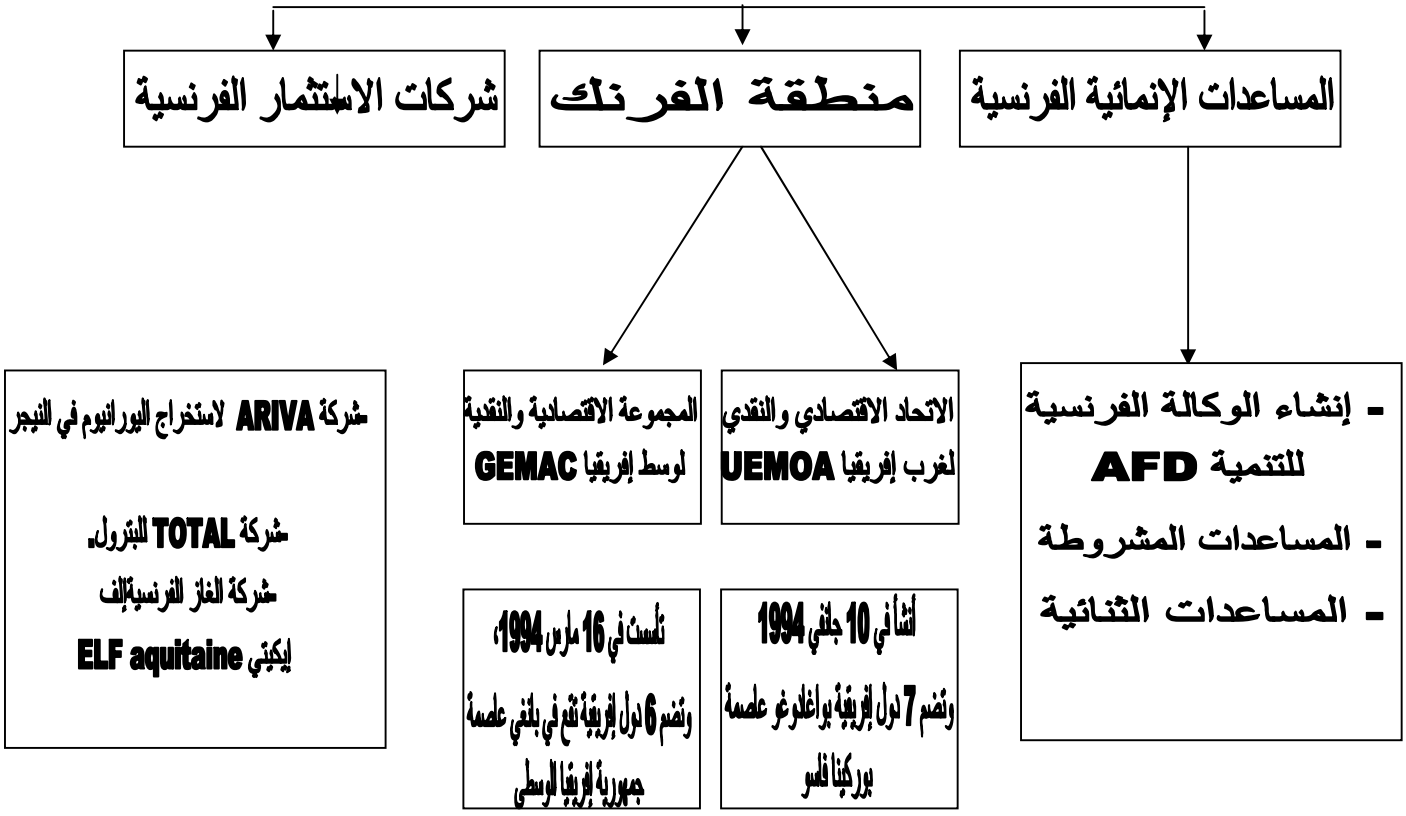

المصدر: من تصميم الباحثة

[1] – نفس المرجع، ص ص. 161–168.

الشكل(7): الآليات الثقافية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا[1]

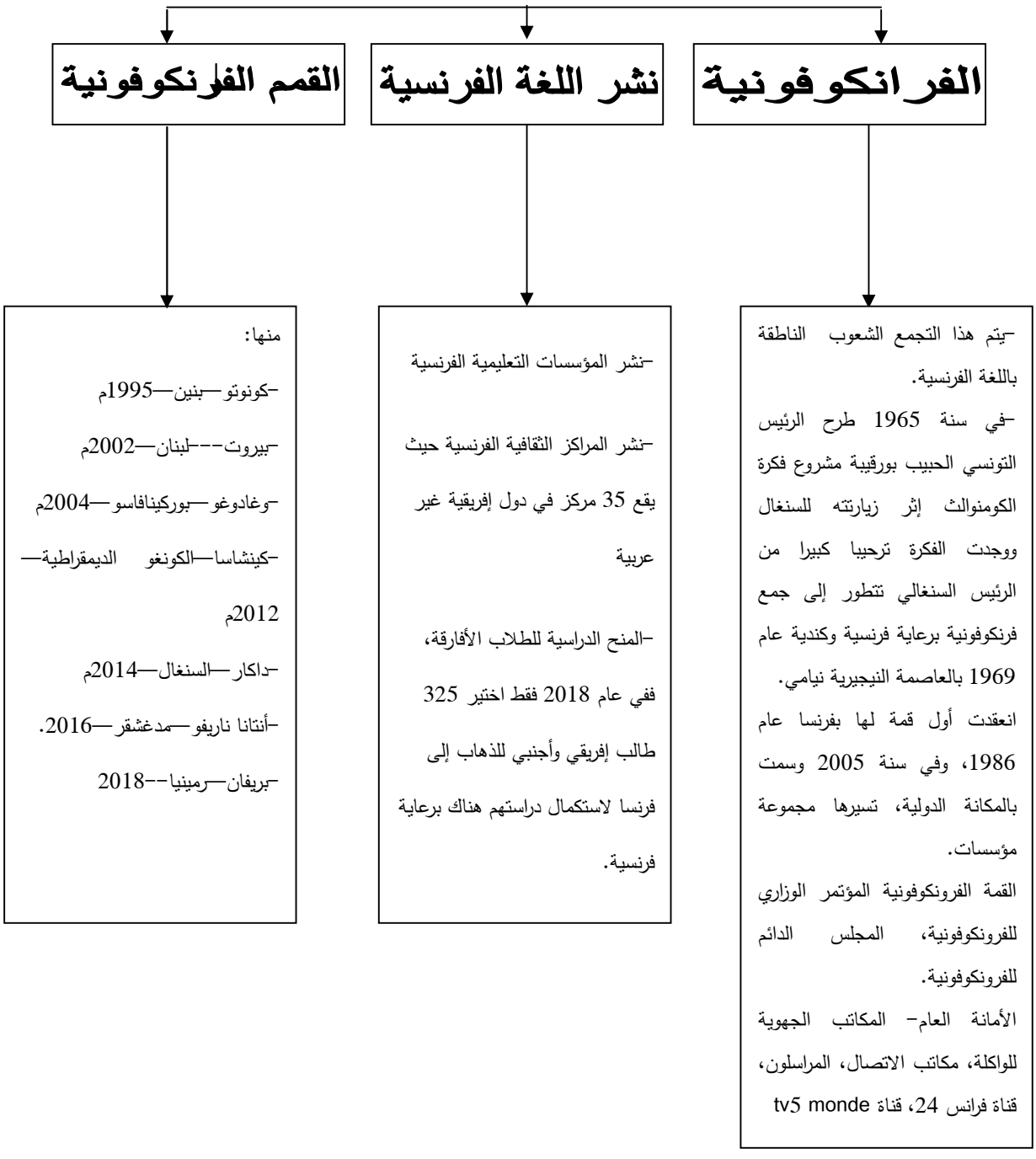

تضم حاليا 88 بلدا وحكومة: 54 عضوا مشارك، 27 مراقبا و7 أعضاء

المصدر: من تصميم الباحثة

وبالعودة للحديث عن الإستراتيجية الفرنسية الأمنية الجديدة (2004-2019/2019-2025) تجاه منطقة الساحل الإفريقي، فتتمثل في إشراك باقي الدول الأوروبية والعربية ودول الساحل الإفريقي

[1] – نفس المرجع، ص ص. 174-184.

في حربها على الإرهاب وتحمل الأعباء خاصة المادية منها، على الإنفاق العسكري. وقد نجحت فرنسا سابقا في إيجاد ممول لعملياتها الخارجية **Opex** في مالي من جانب الاتحاد الأوروبي، ولكن من الملاحظ عدم نجاحها في إيجاد ممول آخر للتحالف معها ضد الإرهاب في الساحل **G5 Sahel**، واضطرت لطلب المساعدة من السعودية والإمارات العربية المتحدة لتمويل مجموعة مشاركين بنصف الميزانية المقدرة على التوالي بـ 100 مليون يورو و 30 مليون يورو[1].

كما يعزز قانون البرمجة العسكرية لـ 2014-2019 "العفو في استخدام القوة" " La loi deprogrammation millitaire"، ما يسمح ويضمن الإفلات من العقاب للجنود الفرنسيين في العمليات الأجنبية، وهو أمر يعطي لهم صلاحية الانتهاكات لحقوق الإنسان في التدخل دون أي محاسبة أو عقاب، هذا التنوع في الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي له دلالة واضحة ألا وهي خوف فرنسا من فقدان منطقة نفوذها التقليدية، وفرنسا تعرف جيدا ما هي سياسة ملئ الفراغ، إن انسحبت من المنطقة فلا بد لفاعل استراتيجي آخر لملأ هذا الفراغ، لأن فرنسا لا يمكنها البقاء دون إفريقيا، وهذا ما أكد عليه "**فرونسوا ميتران**" على هامش القمة الفرنسية سنة 1994 أنه "دون إفريقيا عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرون، فالمنطقة كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها، لذا من الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيا كانت توجهاتها بالتخلي عن إفريقيا"[2].

ثانيا-الآليات الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي:

تمثلت بداية المراجعات الأمريكية لسياسة الخارجية اتجاه إفريقيا خاصة بعد زيارة **وليام مايكل دالي** (Wiliame Maikel Dali) وزير التجارة الأمريكي لبعض دول القارة الإفريقية سنة 1998، عندما قال: "... إن إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين وفيها إمكانيات كبيرة وواعدة، ولقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكية الأسواق الإفريقية لزمن طويل لتكون منطقة

[1]- يونس بلفلاح، "المقاربة الفرنسيـــة الجديدة في إفريقيا"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة: قطر، 2018)، ص. 3.

[2]- جمال محمد السيد ضلع، **التنافس الفرنسي الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي في حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء**، ط1، (الأردن: عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص ص. 117، 118.

نفوذ لمنافسيها الأوروبيين"[1]، عموما أدركته وزيرة الخارجية **مادلين اولبرايت**(MadlaneOlbrait) حيث قررت في إحدى زياراتها أن التحالفات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية بالنسبة للقرن القادم.

إن تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية عموما ومنطقتي الساحل والصحراء خصوصا مرده إلى كونها مصدرا رئيسيا للموارد الطبيعية وأهمية الموقع الذي تحتله على خريطة إنتاج النفط العالمي، حيث بلغ إنتاجها حسب اللجنة الإفريقية للطاقة 11% من الإنتاج العالمي سنة 2005، في حين أن احتياطي القارة من النفط الخام تبعا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يبلغ 80% من الاحتياطي العالمي الخام، ويتميز احتياطي النفط الإفريقي بقربه من الأسواق الأوروبية والأمريكية على السواء مقارنة بالنفط الخليجي، كما أن أغلب الدول المنتجة تعاني أزمات مردها إلى التنافس والصراع على السلطة مما يشكل إحتراقها[2].

ولتأمين مصادر الطاقة من القارة الإفريقية تحركت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النفط الإفريقي عبر أربعة محاور:

1- **سياسي:** يتمثل في شعار نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الليبرالية، خاصة منذ عهد **كلينتون**Clintonحيث قام في عهدته الأولى بزيارة مطولة إلى القارة الإفريقية استمرت أكثر من عشرة أيام، وألقى في غانا وفي غيرها من الدول التي شملتها الزيارة خطابات عكست خلفية رجل الديمقراطية، وما تمثله من قيم الليبرالية كالتحلي بمبادئ الاعتماد المتبادل وسيادة القانون والاحتكام إلى المؤسسات وغيرها، حيث ارتكزت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على السعي إلى تشكيل نخب حاكمة مشبعة بالقيم الأمريكية، حفاظا على مصالحها ودعما للأمن والسلم وفق المنظور الأمريكي.
2- **اقتصادي تجاري:** وذلك من خلال دعم التبادل التجاري بين الطرفين، حيث ارتفع إجمالي التبادل التجاري الكلي بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإفريقية حسب تقرير أصدره مكتب التحليل الاقتصادي التابع لدائرة التجارة الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية حول التبادل التجاري بين

[1]- التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2006-2007)، (القاهرة مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2007)، ص. 78.
[2]- سي الطاهر قاضي، **مرجع سابق**، ص. 454.

الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإفريقية، حيث انخفضت صادرات الو، م، أ إلى إفريقيا سنة 2017 إلى حوالي 35 مليار دولار أي بنسبة 17% مقارنة بسنة 2016 مسجلة عجزا تجاريا يقدر بحوالي 7.8 مليار دولار مقارنة بفائض قدر بـ 519 مليون دولار سنة 2016[1].

3- **الأمني:** يتمثل في تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا حيث عقدت الو، م، أ عدة اتفاقيات ثنائية مع كل من إثيوبيا جيبوتي وإيريتيريا في ديسمبر 2002، تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في منطقة القرن الإفريقي لمواجهة القرصنة، التي ما فتئت تقوم بها التنظيمات الإرهابية لضمان أمن البحر الأحمر وحماية مضيق باب المندب والتجارة الدولية، في حين تحتضن جيبوتي القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة والرئيسية في القرن الإفريقي، كما تتوفر القوات الأمريكية على موقع في أوغندا يتيح لها فرصة مراقبة جنوب السودان حيث توجد آبار النفط، بالإضافة إلى حصولها على تسهيلات في مناطق مختلفة من القارة مثل كينيا إيريتيريا وغيرهما، كما تتواجد في الساحل والصحراء في صورة تعاون عسكري بمختلف الأشكال والصيغ مع كل من موريتانيا، تشاد، مالي، النيجر تحت حجة مكافحة الإرهاب.

4- **إنساني:** رصدت الولايات المتحدة الأمريكية 533 مليون دولار كمساعدات إنسانية لمكافحة المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، وتلبية الاحتياجات الأخرى الناجمة عن الصراع في الصومال وجنوب السودان وإثيوبيا وحوض بحيرة تشاد، وأن مستويات الجوع المقلقة في هذه المناطق من صنع الإنسان إلى حد كبير، إذ تندلع الصراعات ويفر السكان من مساكنهم، وفي ظل هذه الظروف لا يستطيع الناس إنتاج المحاصيل وكثيرا ما يفقدون إمكانية الحصول على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية إضافة إلى الجفاف المطول[2].

هذا، وتتوزع المصالح الأمريكية في إفريقيا حسب المفكر "**ميشال دوفالسكي**" (Michel Duvalski) على أربع مناطق حيوية في العديد من النواحي وهي:

[1]- نفس المرجع، ص. 453.

[2]- سي الطاهر قاضي،**مرجع سابق**، ص. 454.

جدول رقم(4): المصالح الأمريكية في إفريقيا حسب المفكر "ميشال دوفالسكي

منطقة الساحل الإفريقي	خليج غينيا	وسط إفريقيا	القرن الإفريقي
تعتبر منطقة الساحل منطقة توسع الجماعات السلفية التابعة للقاعدة وفي هذا الإطار تبحث أمريكا عن تنسيق الدول المجاورة، الجزائر، مالي، تشاد والنيجر لأجل تأمين المنطقة باعتبارها ممرا للهجرة بنوعيها والتي يصعب مراقبته. تعتبر منطقة الساحل الإفريقي في المقاربة الأمريكية الجدار العازل بين مختلف المناطق الإفريقية	ويكتسب هذا الخليج أهمية من نيجيريا وأنغولا البترولية.	وهي منطقة غنية بالمعادن خاصة الذهب، البلاتين، المغنيزيوم. كما تمثل منطقة وسط إفريقيا منطقة عبور هامة للاقتصاد الغربي	تهدف أمريكا إلى بسط نفوذها في مواجهة الإسلام الراديكالي الذي يتغذى من المناطق الفقيرة. تعبئة أمريكا بالتحالف أمني من الدول: جيبوتي، كينيا، أوغندا، أريتيريا، رواندا، وهذا لمواجهة الأخطار القادمة من الصومال والسودان.

المصدر: الباحثة بتصرف بالاعتماد على:

Michel Rogulski, "Afrique et états unis une relation singulière", sur le sitweb www.recherches-i,ternationals.fr/R185.../R185ROGA.P94

وما يلاحظ على المناطق التي تتوزع فيها المصالح الأمريكية هي مناطق تحتوي على مواد أولية معدنية وطاقوية، وهذا لضمان الدور الريادي على المستوى العالمي من خلال المحافظة على تفوق الاقتصاد الأمريكي ومناطق النفوذ، خاصة في ظل المنافسة من قبل العديد من القوى الخارجية كفرنسا وروسيا والصين وغيرها من القوى.

وفيما يلي آليات ومضامين البرامج العسكرية الأمريكية لتقوية القدرات العسكرية في إفريقيا والساحل الإفريقي:

جدول رقم(5): يمثل آليات ومضامين الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا والساحل الإفريقي

مبادرة الاستجابة للأزمات في إفريقيا	برنامج المساعدات على التدريب العملياتي	الشراكة العابرة للصحراء	القيادة العسكرية (أفريكوم)
–تندرج هذه المبادرة التي تم الإعلان عنها سنة 1996 في إطار الجهود الأمريكية لإقحام الجيوش الإفريقية في المنظومة الأمنية الجديدة التي تعتمد بالأساس على خلق شركاء محليين تتضمن المبادرة تكوين وحدات عسكرية سريعة التدخل وعملياتية في مجال الأمن والمساعدة الإنسانية بميزانية تقدر بـ 20 م.د رغم تسهيلات البرامج لتدريب جنود عديد دول المنطقة: البنين، غانا، كوت ديفوار، مالي، مالاوي، السنغال، ليبيا وغيرها، إلا أن البرنامج يعاني العديد من النقائص أهمها: *عدم مطابقة التدريبات والمعدات المقدمة احتياجات الجيوش الوطنية نظرا للتباين بين الدول المعنية بالمشروع.	يضم هذا البرنامج إلى جانب حفظ السلم والأمن والمعونة الإنسانية تدريبات هجومية مخصصة لوحدات المشاة النظامية والصغيرة منها وتزويدها بتجهيزات هجومية موحدة إقحام المنظمات الإقليمية الإفريقية والجامعات الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (أكواس) والجماعة التنموية للجنوب الإفريقي (السادك) في المشروع بهدف شرعنة عمليات حفظ الأمن في المنطقة. ارتفعت ميزانية البرنامج سنة 2008 إلى 29 م.د بعدما كانت قبلا 15 م.د فقط. ففي سنة 2007 وصلت إلى 48 م.د، وهذا بسبب تمديد	طرح المشروع تحت اسم "بان ساحل" لمساعدة كل من مالي والنيجر تشاد وموريتانيا في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي لمنطقة الساحل أهمية كبيرة في الإستراتيجية الأمريكية حتى طرحت هذا المشروع تتمثل في اعتبار المنطقة عازلة بين دول المغرب العربي وإفريقيا السوداء من جهة ومنطقة ربط بين الدول في شمال إفريقيا وخليج غينيا من جهة أخرى. قدر رأس مال المشروب بـ 6 مليون .د. في السنة الأولى ليرتفع إلى 7.7 م.د في السنة الثانية، توسع ليشمل المشروع دول المغرب العربي	جاء استكمال لمبادرة الشراكة العابرة للصحراء منذ 2008 أصبحت إفريقيا تحت قيادة عسكرية أمريكية واحدة وهي قيادة تدار من..... الألماني بعد رفض الدول الإفريقية خاصة الجزائر والمغرب إقامة قواعد على أراضيها (عدا مصر التي بقيت تحت القيادة المركزية)

*فقدان بعض المهارات المكتسبة والذي يؤدي إلى تشتت الجنود المستفيدين من التدريب، وغياب القدرات القتالية للبرنامج والذي ركز على عمليات حفظ الأمن ولا يتضمن عمليات تدريبية قتالية ودعما لوجيستيا وهو ما يتنافى والوضع في المنطقة	البرنامج في المنطقة إلى 13 دولة إفريقية. تعتزم أمريكا تقديم برنامج (أكوتا) كدعامة للبرنامج المستقبلي الشامل global (GPOT) peace operation iniciative الذي يهدف إلى تكوين قوة قوامها 75000 فرد قادر على التدخل عالميا في إطار عمليات حفظ الأمن طبقا للفصل السادس والسابع للأمم المتحدة، خاصة بعد وصول عدد الدول المعني بالمشروع إلى 25 دولة إفريقية سنة 2012	الأربع عدا ليبيا التي دعيت ورفضت. تعتمد هذه الشراكة على محاربة الإرهاب من خلال مقاربتين: الأولى: مرنة (مدنية) تتكفل بها الوكالة الأمريكية للتنمية ومجال الصحة وكذا الحكومة في كل ما يخص الأمن. الثانية: صلبة (عسكرية) وهي تتعلق بما يسمى بعملية الحرية الدائمة.	

من تصميم الباحثة وفقا للمعلومات الواردة في:شمسة بوشنافة، "تقييم البرامج الأمريكية لدعم القدرات العسكرية للجيوش الإفريقية، الأبعاد والنتائج"، **آفاق إفريقية**، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع والأربعون، (2016)، ص ص. 45-49.

إن القراءة الجيوسياسية لمضمون هذه البرامج تكشف عن خلفيات أمنية وسياسية خطيرة على مستقبل الدولة في إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خاصة، حيث ترتكز البرامج المطروحة -كما نرى- على بناء قواعد ارتكاز عسكري في المنطقة قوامه ومحوره الجيوش المحلية القوية في إفريقيا وتحفيزها للتدخل المباشر في حالة وجود أزمات تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

أما عند الحديث عن الأبعاد الاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا ومنطقة الساحل فهي كالآتي:

جدول رقم (6): يمثل الاستراتيجية الأمريكية في الساحل

تقليص التبعية النفطية لمنطقة الشرق الأوسط	عسكرة أمن الطاقة ومكافحة الإرهاب	مواجهة أخطار النمو الديمغرافي
ففي أقل من عشر سنوات أصبحت نسبة البترول الذي تستورده أمريكا من إفريقيا يقدر بـ 25% وهي النسبة التي استقرت في حدود 18% متجاوزة بذلك الشرق الأوسط التي تقدر بـ 17%. مثلث إفريقيا جنوب الصحراء سنة 2006 ما يقارب 12% من كل الواردات الأمريكية ما يقابل 21 % من الشرق الأوسط وفي هذا الصدد حاول الرئيس "جورج بوش" استبدال 75% من واردات الشرق الأوسط وذلك بحلول عام 2025. إن التخوفات الأمريكية من اضطرابات السوق النفطية على الاقتصاد الأمريكي يدفعها إلى ضرورة العمل على تنويع مصادر تمويلها ولاسيما إفريقيا.	إن استغلال أمريكا للمخزون الهائل للطاقة في إفريقيا والساحل مهدد بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة المجاورة للطرق البحرية خاصة التي تمر عبرها تدفقات الطاقة العالمية، الأمر الذي جعل أمريكا دائمة الوجود بالمنطقة. إن الانتشار الكبير للإرهاب والجماعات المسلحة وإقامة علاقات مع تجار السوق السوداء والحركات الجهادية في الساحل الإفريقي فتح جبهات إستراتيجية في موريتانيا ومالي والقاعدة ف العراق وتطورها في ربط علاقات الطوارق وشبكات التهريب في مالي والنيجر وتشاد خلق تهديدا للمصالح البترولية والاقتصادية لأمريكا والدول الغربية الأخرى، ما استدعى من أمريكا عسكرة أمن الطاقة في إفريقيا حتى لا تتضرر.	تشير التوقعات المستقبلية أنه بحلول عام 2050 فإن عدد سكان إفريقيا سيتضاعف لينتقل من 906 مليون نسمة إلى 1937 مليون نسمة أي من نسبة 14% إلى 21 % من الإجمالي العالمي، وفي الوقت نفسه سينخفض عدد سكان أوروبا بنسبة 7.5% إلى 5.2% من المجموع، أما أمريكا فمن خلال السعي لنمو الهجرة العالمية فإن عدد سكانها سيرتفع حسب التقديرات.

المصدر: من تصميم الباحثة.

من خلال الجدول نستقرئ أن:

- النمو السريع في إفريقيا سيؤدي إلى تغير كبير في التوازنات الداخلية لدول القارة، مع زيادة احتمال ظهور خطر الهشاشة في دول كثيرة، وهذا ما سيشكل خطرا وهاجسا لا يتناسب والتنمية الاقتصادية لأمريكا في المنطقة، بالنظر إلى اعتبارهم شركاء متميزين لإفريقيا حال: نيجيريا، جنوب إفريقيا، مصر والسنغال.
- التواجد القوي لأمريكا بالمنطقة يؤكد أيضا على محاولة أمريكا التصدي للنفوذ للقوى ولاسيما في منطقة الساحل والصحراء، فهذه الصين أصبحت أول مستورد للبترول ابتداءا من 2014-2015، وهذا أمر يدفعها لأن تكون حاضرة وليس الحضور فقط وإنما تقوية علاقاتها أيضا لاسيما في المناطق الغنية بالبترول[1]، إلى جانب الشركات الفرنسية والهندية وشركات كوريا الجنوبية التي تستثمر في اليورانيوم بالنيجر، قطر بيتروليوم (Kuypec) لاستغلال البترول في موريتانيا، أضف إلى ذلك الشركات الألمانية (RWE,Winter Shall) والإسبانية (Repsol) تقوم بعمليات تنقيب مكثفة ومستمرة في الساحل، أما إيطاليا فهي حاظرة في ليبيا بحكم العلاقة الاستعمارية، عملت أيضا على تقوية علاقتها في مالي من خلال شركاتهاENI المتخصصة في قطاع الطاقة، أما شركة غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجيريا أين وقعت عام 2011 مع النيجر ويقضي الاتفاق بالبحث واستغلال اليورانيوم[2].

ثالثا: النفوذ الروسي في إفريقيا والساحل الإفريقي

لدى روسيا رغبة قوية في إعادة تأكيد نفسها كقوة عظمى من خلال بوابة إفريقيا، وتزداد أهمية منطقة الساحل الإفريقي في السياسة الروسية نظرا لتموضعها الاستراتيجي كمفترق طرق يربط بين الأقاليم الخمسة للقارة الإفريقية[3].

هذا التجاذب سيمكن روسيا من نسج علاقات جيدة مع دول المنطقة بما يضمن الحصول على دعم أكبر على المستوى الدولي، لمواجهة العقوبات الغربية والاستفادة من الفرص الاقتصادية

[1]-Frédéric Jshay, "L'indépendance énergétique des états unis ; conséquence économiques et géopolitiques",15-12-2020 , Available at : https://bit.ly/3Mvwgqf

[2]- Bérangère Rappent, "les états Sahéliens et leurs partenaires extra-régionaux" , l'union européenne en particulier. 15-12-2020, Available at :https://bit.ly/38gUYfm

[3]-أحمد عسكر، "دوافع التنافس الروسي- الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء"، **قضايا وتحليلات- إفريقيا**، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم تصفح الموقع بتاريخ 8-4-2021، على الرابط:
https://bit.ly/3xQw68Q

المتاحة في المنطقة، من أجل الوصول للموارد والثروات المعدنية، وحاجة موسكو الحيوية لتأسيس تحالفات تجارية مع الدول الإفريقية بما في ذلك فتح أسواق جديدة ناشئة سريعة التطور، تحفيف آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ 2014، وفي الوقت ذاته التواجد بالقرب من مناطق التأثير الجيوسياسي في شرق وشمال القارة بهدف تعزيز النفوذ والحضور الدولي.

ففي أعقاب المعرض التجاري التركي للأسلحة الدفاعية "آيدف" في إسطنبول الذي حضره عدد من الوفود الإفريقية، أيد رؤساء القارة الإفريقية بأغلبية ساحقة الخيار الروسي، ففي الفترة من 22 وحتى 28 أوت 2021، انعقد المنتدى العسكري التقني لموسكو للجيش الروسي في بلدة كونيكا الصغيرة على بعد نحو 70 كلم من العاصمة موسكو، وهو الحدث السنوي الذي ينظمه المجمع الصناعي العسكري في روسيا[1]، بدعم من التكتلات العملاقة مثل: روشك، كلاشينكوف، كونسيرن، ومن أهم أهداف هذا المنتدى الأمني المساعدة في إعادة التجهيز وتطوير التعاون العسكري التقني بين روسيا والدول الأجنبية، وقد حضر هذا المعرض التجاري للجيش الروسي خبراء عسكريين أفارقة عزز من نفوذ روسيا في قطاع الأمن الإفريقي.

كما أن روسيا وللترويج لاستراتيجيتها في منطقة الساحل الإفريقي أن ليس لها ماض استعماري في المنطقة كبقية الدول الغربية الأخرى لضرب مشاعر الدول المعادية لهذه القوى، ولهذا أتاح عدم الاستقرار في المنطقة فرص موسكو لتدخل من بابها الواسع للساحل، وفي هذا السياق دعى رئيس بوركينا فاسو "**روش مارك كريستيان كابوري**" روسيا للانضمام إلى الشراكة الدولية من أجل الأمن والاستقرار[2]. وقد خرج آلاف المتظاهرين مطالبين روسيا التدخل لمحاربة الإرهاب في المنطقة خاصة بعد انقلاب مالي الأخير 18 أوت 2020.[3]

كما تعمل روسيا على توسيع أنشطتها الاقتصادية ومشاريعها في منطقة الساحل من خلال تعدين الموارد مثل: الكولتان والكوبالت والذهب والماس، ففي زيمبابوي هناك مشروع مشترك بين شركة

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– روسيا وإفريقيا واقترابات القوة البديلة، العالم يفكر، **جريدة الشروق**، تم تصفح الموقع بتاريخ 5-9-2021، على الرابط:https://bit.ly/3k6obfR

[3]– فاطمة الزهراء رمون، "الانسحاب الفرنسي المرتقب من الساحل الإفريقي ومكاسب موسكو"، **تقديرات موقف**، المركز العربي للبحوث والدراسات،تم تصفح الموقع بتاريخ 5-9-2021 على الرابط:https://bit.ly/3vZlJMD

JSC Afromessالروسية وشركة Pan East Ltdلتطوير أحد أكبر رواسب المعادن في مجموعة البلاتين في العالم، وفي أنغولا زادت شركة التعدين الروسية Abroserمؤخرا حصتها في المنتج المحلي Catocaإلى 41% في صفقة توفر لشركة الماس العملاقة قاعدة إنتاج خارج روسيا[1]، وعلى الرغم من الملكية المشتركة مع أنغولا تعمل شركة Catocaتحت الإدارة الروسية، كما تتطلع شركة روساتوم للطاقة النووية المدنية لدخول سوق اليورانيوم في النيجر.

كما أن الصفقات التي تعقد بين روسيا ودول المنطقة لا تبنى على المشروطية ذات الصلة بحقوق الإنسان كما هو الحال بالنسبة لدول أخرى مثل فرنسا والو.م.أ، لاسيما ما يتعلق بتصدير السلاح إلى دول القارة، حيث صدرت روسيا إلى إفريقيا نحو 17% من صادراتها من الأسلحة خلال الفترة الممتدة بين 2015-2019، فهذه الو.م.أ التي كانت تماطل في بيع الأسلحة لنيجيريا لمساعدتها في مواجهة الهجمات الإرهابية لجماعة بوكو حرام خلال عام 2014 بدعوى انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجنود النيجريين، لجأت هذه الأخيرة إلى روسيا التي مكنتها من شراء 12 مروحية هجومية، وقد جاءت تصريحات الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" خلال القمة الروسية الإفريقية الأولى المنعقدة في سوتشي نهاية عام 2019: "أن روسيا مستعدة لتزويد بلدان الساحل بالمساعدة في مجال مكافحة الإرهاب"[2].

وقد أطلق على النهج الروسي في التغلب على التهديدات التي تواجهها القارة اسم "دبلوماسية الكلاشينكوف"، التي تقوم على بيع المعدات العسكرية وإرسال المستشارين في مجال الأمن. وعليه فروسيا عائدة من بعيد في ظل الاستراتيجيات الغربية الأخرى، الفرنسية الأمريكية التي تعتمد على المشروطية، لذلك وجدت روسيا تأييدا جماهريا من قبل دول الساحل لأنها تعمل على عكس متطلبات الاستراتيجيات الأخرى.

[1]-شيماء محي الدين، "تحولات الإستراتيجية الروسية في إفريقيا من الرابح؟"،تم تصفح الموقع بتاريخ 5-9-2021، على الرابط:https://bit.ly/3MrnJ7N

[2]- نفس المرجع.

خلاصة

ظهر الأمن الإنساني كنتاج مُلّح للتحول وطبيعة التهديدات التي أصبحت تعصف بكل مستويات الأمن من أمن الأفراد إلى أمن الدول وحتى بالأمن العالمي، وكذا انتقال التهديد من حدود الدولة الى داخل الدولة في حد ذاتها، ورغم اختلاف التعاريف للأمن الانساني بين المفكرين إلا أنها تصب في قالب واحد وهي غياب أي خطر يهدد حياة الأفراد أو العيش في كرامة .

كما اعتبر أيضا الساحل الافريقي من أكبر صحاري العالم مساحة، أين يأخذ عدد كبير من الدول الواقعة في الشريط الصحراوي، ويشكل فسيفساء إفريقية كان للاستعمار دورا في تكريسها، إذ أفرزت هذه الحدود اشكال متعددة من التناسق العرقي والقبلي من الاثنيات من التشكيلات البشرية، كما تحتوي دول الساحل الافريقي على مقدرات وثروات طبيعية ومعدنية جعلتها بذلك محط أطماع العديد من القوى: كفرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية،روسيا والصين، إذأن المصالح الحيوية لهذه الدول باتت على ارتباط وثيق بدول الساحل الافريقي جعلتها في النهاية تضع استراتيجيات للوصول إلى هذه الثروات والسيطرة عليها .

لنخلص أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين الأمن الانساني والتدخل الأجنبي تظهر من خلال:

- التدخل العسكري كمهدد للأمن الانساني.
- الأمن الإنساني كمبرر للتدخل الأجنبي عسكريا .

الفصل الثالث:

التدخل الأجنبي

في كل من ليبيا ومالي

وتداعياته على الأمن

الإنساني فيهما

إن الأصول الأولى لانفجار أي أزمة ترجع بالدرجة الأولى إلى جملة المكونات الداخلية التي تتكون منها بيئة الأزمة، والسمات التي تتوافر بها ولا توجد في غيرها، أهّلها لتكون محضرا مناسبا للأزمة، وكذا العوامل الخارجية المساعدة على انفجارها، ولهذا ولأجل فهم عميق للأزمتين الليبية– المالية قمنا بمحاولة رصد أهم مسببات هاتين الأزمتين، ورصد البيئة الأمنية منذ استقلالهما.

وبتصاعد الوضع في ليبيا من طرف القذافي على المدنيين تدخل حلف الناتو عبر عملية "فجر أوديسا" تحت مبرر (مسؤولية الحماية)، أما في مالي فالتدخل الفرنسي كان عبر عملية "سيرفال" ثم "برخان" بذريعة مكافحة الإرهاب، ومساعدة الحكومة المالية في ذلك باستصدار قرارين من مجلس الأمن الذي خوّل لهما هذا التدخل، ليلقى التدخلين ردود فعل إقليمية ودولية متباينة خاصة ما تعلق بالمسائل الأمنية بالغة التعقيد، كما يظهر هذا التفاعل أيضا في حجم ووتيرة ردود الفعل التي تتوازى وحجم الإمكانات وامتلاك وسائل التأثير، فالأقوى يتفاعل وفق "ميزان المصالح"، والأقل قوة يتفاعل وفق "ميزان حظر التهديد" الذي يجبره على التحرك لرد الحظر وفق ما يتوافق وإمكاناته وقدراته على التأثير، لنغوص في الآخر إلى تداعيات أو انعكاسات هذا التدخل الأجنبي على مستويات الأمن الإنساني في كل من ليبيا ومالي.

المبحث الأول: التدخل الأجنبي في ليبيا

لقد عرفت ليبيا عدة تحولات، وآخرها كان مرافقا لثورات الربيع العربي الذي مسها هي الأخرى، لتعرف بعدها سلسلة من الاحتجاجات ضد النظام الذي قابل هذه المطالب الشعبية بضرب وقتل المدنيين ويتحول المشهد إلى كارثة إنسانية.

اتفق النظام الدولي على ضرورة التدخل الإنساني لحماية المدنيين العزل، وتقديم يد المساعدة وتدخل حلف الناتو، وتدخلت قوى أجنبية أخرى ليتعقد المشهد السياسي والأمني في ليبيا أكثر وتغلب مصالح القوى الأجنبية على حساب الأمن الإنساني هناك، لتصبح بذلك ليبيا تتخبط وسط نيران الحرب والظلم.

المطلب الأول: ليبيا الجغرافيا السياسية والاقتصادية

عرف النظام السياسي والاقتصادي الليبي العديد من الأحداث التي جعلت منه في مجملها نظاما فريدا من نوعه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أو الناحية السياسية أو القانونية، ويمكن توضيح الملامح التي رسمت للنظام في ليبيا من خلال:

أولا:الجغرافيا السياسية لليبيا:

1- **الموقع الجغرافي:** تقع ليبيا في شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، يحدها من الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس، وتقدر مساحتها بـ 1.759.540 كلم^2، أي (679362 ميلا مربع)[1]، وهو ما يجعلها تحتل المرتبة 17 في العالم من حيث المساحة بينما تحتل المركز الثالث إفريقيا بعد كل من الجزائر والكونغو الديمقراطية[2]، وقد يشكل هذا الاتساع لليبيا نسبيا ميزة إستراتيجية وسياسية

---

[1]- الهادي قطش وعبد الرحمن أحمد إدريس، **أطلس الجزائر... طبيعيا-بشريا-اقتصاديا- سياسيا**، (الجزائر: عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص.87.

[2]- عز الدين عبد السلام مختار العالم، **السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا: دراسة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية(1951-1977) كينيا**، (طرابلس: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009)، ص ص. 164، 165.

إضافة إلى ما منحته هذه المساحة الشاسعة من قوة سياسية، وتتكون ليبيا طوبوغرافيا من ثلاث أقاليم: إقليم طرابلس الغرب في الشمال الغربي وإقليم برقة في الشرق وإقليم فزان في الجنوب[1].

وتحتل ليبيا موقعا متوسطا في شمال إفريقيا، إذ تقع بين خطي طول 25° و9° شرقا ودائرتي عرض 33° و18° شمالا ويبلغ طول الشريط الساحلي لليبيا 1900 كلم[2]، وتتوسط ليبيا الساحل الشمالي للقارة الإفريقية على دول المتوسط، ويوجد بها عدد موانئ صالحة لتكون قواعد بحرية يمكن الاستفادة منها، وأهمها طرابلس، بنغازي، طبرق، كما تعتبر ليبيا همزة وصل بين الشمال الإفريقي، وما يتصل به من طرق مواصلات مباشرة إلى آسيا وبين مجموعة المغرب العربي وباقي الشاطئ الإفريقي الغربي على المحيط الأطلسي[3].

كما تتوسط ليبيا ساحل البحر المتوسط الجنوبي والعالم العربي الإفريقي، ومن الناحية الأخرى تتألف في الداخل من نطاق متوسطي وقطاع صحراوي وتقع بين البحر المتوسط تقابلها أوروبا شمالا وبين الصحراء الكبرى، ومن خلفها السودان الإفريقي وإفريقيا المدارية جنوبا، ومن خلال موقعها الجغرافي هذا يمثل دائما لليبيا عبر التاريخ قيمة كبيرة لعلها كانت أكبر في العصر الحديث من خلال الحرب العالمية الثانية بل وبعدها، كما تشهد سياسة القواعد العسكرية بها، فبموقعها الاستراتيجي يمكن على الأقل تهديد شرايين مواصلات البحر المتوسط كما يمكن منه الزحف يمينا إلى الشرق الأوسط ويسارا على شمال إفريقيا[4].

2- **اقتصاديا:** تحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حولي 3.5% من احتياطات النفط الخام العالمية، وكان إنتاجها قبل الأزمة 1.77مليون برميل يوميا (ما يعادل 2% من الإنتاج العالمي). وقرابة 0.2 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي[5].

---

[1]- زردومي علاء الدين، **مرجع سابق**، ص.68.

[2]- جمال حمدان، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، دراسة في الجغرافيا السياسية**،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص.119.

[3]- عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، ط1، (الدار الجزائرية، 2016)، ص.75.

[4]- جمال حمدان،**مرجع سابق**، ص.134.

[5]-عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص.78.

ويحدث هذا بعدما كان الاقتصاد الليبي بعد الاستقلال (1951) يعتمد على النشاط الزراعي والرعوي[1]، وبصفة عامة يمكن تلخيص أهم خصائص الاقتصاد الليبي خلال الفترة التي أعقبت اكتشاف النفط كالتالي: [2]

- خضوع الاقتصاد الليبي لسيطرة قطاع واحد وهو النفط.
- الانكشاف الاقتصادي الكبير على الخارج.
- توسع الإنفاق العام.
- عدم فعالية سياسة التطبيع.
- تركز الصادرات وتنوع الواردات.
- محدودية دور السياسات النقدية والمالية.
- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وسوق العمل.

3- **بشريا:** بلغ عدد سكان ليبيا في سنة 2018 حوالي 7.600.000 نسمة حسب آخر تقديرات البنك الدولي[3]، وتتكون من أغلبية عربية ليبية موزعين بين طرابلس وبرقة أي حوالي 5 ملايين نسمة[4]، وتتمركز أغلبية سكان ليبيا في العاصمة طرابلس بحوالي قرابة مليون نسمة، بنغازي حولي أكثر من مليون نسمة، تليها مصراتة بحوالي أكثر من نصف مليون نسمة[5].

ويعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا وعاملا مهما في نظام الحكم فيها، ومن أبرز هذه القبائل: الأشراف (وسط ليبيا)، الورفلة (منطقة فزان)، القذاذفة (التي ينحدر منها الرئيس الراحل معمر القذافي)، سبها والمقارحة (الوسط الغربي لليبيا)، ترهونة (الجنوب الغربي لطرابلس)، رشفانة (ضواحي طرابلس)، زناتة (قبيلة أمازيغية تقع في الزنتان)، الطوارق (قبيلة أمازيغية تتركز في سرت وفزان)، العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير (تقع أقصى الشرق

---

[1]- سالم عبد السلام غيث،"التنمية البشرية ومؤشراتها في ليبيا، دراسة تحليلية خلال فترة ما بين 1990-2019"، **مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث**، العدد 11، (جانفي 2021)، ص.12.

[2]- نفس المرجع، ص.13.

[3]- المرجع نفسه، ص.11.

[4]- عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص.79.

[5]-Jacques NguyenThaiSon":la libye quelle issues?", **geostratégiques**, N° 32, 3eme trimestre,(2011), p.184.

الليبي بمنطقة الجبل الأخضر)[1]، مصراتة (أكبر قبائل شرق ليبيا وهي من أشد قبائل عداء للنظام القائم)، أزوية (المجاهرة بعداء نظام القذافي والمنتشرة على مناطق واسعة من شرق ليبيا). الطوارق والتبو وهم رحّل أساسا يستوطنون المناطق الصحراوية [2].هذا، ويبقى المجتمع الليبي قبليا وإن عاش في كنف دولة وطنية.

4- سياسيا:

أ- **طبيعة النظام السياسي:**عموما كان هناك عبارة عن نظامين قائمين في ليبيا، نظام ثوري مسيطر قائم على اللجان الثورية والكتائب الأمنية والحرس الثوري، وأيضا على مجموعة من القبائل والأشخاص الملتفة حول شخصية "معمر القذافي" (رجال الخيمة)، والمستفيدة من الريع لها، ونظام رسمي شكلي خاضع لتوجهات "معمر القذافي" يمثل اللجنة الشعبية العامة (الحكومة ، والمؤتمر الشعبي العام، البرلمان)[3]، وكان نظاما سياسيا يحكم من دون قيود من تعذيب وسجن وقتل ضد كل مواطن يخالف توجهاته[4].

ب-**خصائصه:** النظام السياسي لا يخضع لوثيقة دستورية، فهو نظام مبني على مرجعية فكرية، صاغها القذافي في الكتاب الأخضر من خلال مجموعة من المقالات التي تطرح بعض الأفكار من شأنها أن ترسي قواعد النظام السياسي، وتنظم سريان العملية السياسية بشكل عام[5].

إذا، فقد كان الواقع السياسي في ليبيا مختزلا في شخص معمر القذافي، كما كان القرار السياسي مفتقدا إلى التنظيم المؤسسي، فقد اعتمدت ليبيا نظاما فريدا من نوعه في عهد العقيد القذافي وهو نظام الجماهيرية أو ما يعرف بالنظرية العالمية الثالثة منذ اعتماد الكتاب

---

[1]- منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **دراسات دولية**، عدد 51،(جامعة بغداد، 2012)، ص ص.32،33.

[2]- لزهر عبد العزيز وخالد صولي، "دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا"،**مجلة القانون و السياسة**، العدد 01، مجلد 4، (مارس 2019)، ص.357.

[3]- صادق حجال، **ليبيا وإشكالية بناء الدولة-الأمة 1951-2017**، ط1، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص. 85.

[4]- علي عبد اللطيف احميدة، تر: عمر أبو القاسم الككلي، **دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**، (دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012)، ص ص.22، 23.

[5]- أحمد علي إبراهيم، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**، ط1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص.27.

الأخضر عام 1977، وقد احتدم الصراع الإيديولوجي بين الأطراف الليبية حول طبيعة النظام، هل سيكون النظام على شكل فدرالي أو كونفدرالي أو جمهوري أو العودة إلى الملكية[1].

هذا، وقد ارتكز نظام معمر القذافي طيلة فترة حكمه (1969-2011) على ثلاث ركائز أساسية، الزعيم القائد بإيديولوجية محلية 'الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى'، والركيزة الثانية تمثلت في القبيلة من خلال التوازن داخل القبائل، فكان الحضور القبلي القوي الذي استند عليه القذافي تمثل في قبائل القذافية، والورفلة، المقارحة، مع تهميش سياسي واجتماعي مقصود للمناطق الشرقية وبالأخص بنغازي، وإن كان في المناطق تمركزت السلطات السياسية الأمنية والمالية بيده وبيد أبنائه، وأما الركيزة الأساسية الثالثة فتجسدت في النفط، الغنيمة التي وضعها القذافي لتوزيع الرضا الاجتماعي في الداخل وكسب الشرعية في الخارج عن طريق المؤسسة الخيرية التي يترأسها نجله سيف الإسلام القذافي[2].

ثانيا: البدايات الأولى للنزاع في ليبيا[3]

1-نشأة الأزمة الليبية في 17 فيفري 2011: صاحَبَت موجة الربيع العربي التي شهدتها تونس ومصر، فسميت هي الأخرى بهذا الاسم، إلا أن الربيع العربي في ليبيا ما فتئ أن تحول إلى مواجهات مسلحة بين فصائل مختلفة في الدولة، ساعدها في ذلك الطبيعة المؤسسية والبنيوية للدولة الليبية، ولقد مارس نظام القذافي مختلف أشكال القمع والانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان ضد المتظاهرين، وهو ما أدى إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين، وفي هذه الأثناء أدان كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وقرر مجلس حقوق الإنسان في 25 فيفري 2011 بإيفاد لجنة دولية

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، **المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في محيطها الإقليمي**، الأزمة المالية نموذجا، (أشغال ملتقى مالي-ليبيا الجهوي، النادي الوطني للجيش، 2016)، ص.100.

[2]- مصطفى صايج، "**بناء المنظومة الأمنية والعسكرية في ليبيا، الواقع والتحديات**"، (أشغال ملتقى مالي- ليبيا، مبادرات السلام والخروج من الأزمات، آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، 2016)، ص.255.

[3]-نصيرة ملاحوفيروز عيمور، "**معضلة بناء الدولة في دول ما بعد الربيع العربي- دراسة حالة ليبيا-**"، (أعمال الملتقى الوطني بعنوان: أزمة الدولة في الوطن العربي، الجزائر: خميس مليانة، 2021)، ص.277.

مستقلة على وجه السرعة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة في ليبيا[1].

2- الأسباب الداخلية للأزمة الليبية:

أ- **أسباب سوسيو اقتصادية:** إذ يعاني الكثير من الليبيين الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية على الرغم من ثراء بلدهم، فالمجتمع الليبي مجتمع شاب لكن نسبة البطالة التي عاشها خلال حكم القذافي تقدر بنحو 30% وهي أكبر نسبة بطالة في كل دول المغرب العربي، أما نسبة الفقر التي تعيشها العائلات الليبية فهي مرتفعة جدا، وذلك أن العائدات النفطية الليبية كان يستفيد منها -على نحو أكبر- فئات محدودة تلتف حول سلطة معمر القذافي، وهذا ما زاد من سخط الشعب وأدى إلى ثورانه، وإضافة إلى كل هذه الأسباب الداخلية ساهمت التحولات الإقليمية والمتمثلة أساسا بما اصطلح على تسميته بظاهرة الدومينو **Domino effect** التي دفعت الأحداث في تونس ومصر إلى استمالة الأزمة إلى الانفجار في ليبيا[2].

ظلت الساحة السياسية في ليبيا طوال حكم القذافي تعاني فراغا دستوريا وقانونيا وحزبي ونقابي وتشريعي وسياسي حقيقي، تمكنت القبائل من ملئه وشغله طوال تلك الفترة، ففي ظل غياب القانون والدستور قامت القبائل بتكوين الأعراف الاجتماعية لتسير أوجه الحياة كافة، فيما عرف بـ "دربة أولاد علي" أو بالأحرى "شريعة الصحراء"، وهذا العرف أو الدربة أصبح بمثابة قانون للعقوبات مستند اسميا وجزئيا إلى الشريعة الإسلامية.[3]بالإضافة إلى الميليشيات والقبيلة في الدولة الليبية هناك الأعراف المختلفة مثل الأمازيغ والتبو والطوارق، الذين يشكلون أيضا نوعا من النزوح الجهوي والنزوح القبلي الذي أصبح عنوان المرحلة وجزءا من الانتماء والهوية الليبية[4].

---

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، "التدخل الدولي في ليبيا بين الأبعاد الإنسانية ومصالح القوى الكبرى"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، العدد 2، (المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص.38.

[2]- عادل زقاع وسفيان منصوري، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 25، (مارس 2017)، ص.48.

[3]- محمد سليمان الزواوي، "التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية"، **مجلة رؤية تركية**، تم تصفح الموقع بتاريخ 10-10-2021، على الرابط: https://bit.ly/393qUUO

[4]- نفس المرجع.

ويمكن القول أنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية وهي: الثورية القومية، المساواة والعدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة، الهوية الوطنية وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية. كما أن من أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي والتي أكد عليها مرارا العقيد القذافي–رحمه الله– هي أنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيسي جمال عبد الناصر، فتقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والوحدة الإفريقية تارة أخرى وما بين مشاريع وجودية ثنائية حينا ومشروعات اتحادية جامعية حينا آخر، ومغامرات مختلقة في أركان المعمورة ، ومنحت شعورا بالاستثناء لدى الكثير من المواطنين الليبيين وبدورها أدت إلى سلسلة من المقاومات على الساحتين الإقليمية العربية والإفريقية وعلى الساحة الدولة[1].

ب–تاريخيا: كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة واقتصارا على حقبة حكم معمر القذافي، يمكن القول أن الولايات الشرقية –وبخاصة بنغازي– كانت أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي،وتحولت تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية ومصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينات من القرن العشرين وما بعدها، وقد أدت إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين (المواجهة مع القوى الإسلامية السياسية والمسلحة الجهادية) وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج قدرها البعض في الثمانينات بنحو ثلاثين ألف مهاجر اتجه معظمهم إلى أوروبا، الأمر الذي أحدث حالة قطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن، في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين ومحدثا حلقة مفرغة عناصرها إحكام القبضة والتهميش الذي يقود إلى الاحتجاج والتمرد، فيقود بدوره لمزيد من القمع والإقصاء[2].

فسياسة القذافي الإقصائية ومعاقبة المنطقة الشرقية ومنح قبائل امتيازات على حساب قبائل أخرى من خلال سياسات فرق تسد، الأمر الذي عمق الفجوة بين الشعب ونظام القذافي، كما كان للاستبداد السياسي وما ترتب عنه من فساد وانتهاكات لحقوق الإنسان في ظل عدم

---

[1]– تيسير إبراهيم قديح، "**التدخل الدولي الإنساني، دراسة حالة ليبيا2011**"، (ماجستير جامعة الأزهر غزة، 2013)، ص ص. 130، 131.

[2]– نفس المرجع، ص 130.

وجود آليات لمحاسبة الحاكم أن أصبح كل شيء يتم علنا من دون مراقبة ولا محاسبة، حيث انتشر الفساد الذي بات حديث العامة وتكفي الإشارةلإحصائيات منظمة الشفافية الدولية التي صنفت ليبيا من حيث درجة الشفافية المرتبة 146 من أصل 178 دولة شملها التقرير العام 2010.

ت-اقتصاديا: التحكم بالاقتصاد الليبي واحتكار الثروة والقوة والسلطة، انتشار البطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية، غياب الرؤية الإستراتيجية وطغيان النمط الارتجالي وغياب الدراسة المحكمة لموارد ليبيا واستثمارها أدى إلى تداعيات اقتصادية خطيرة على أصعدة مختلفة وهي:[1]

- مركزية السياسات التنموية: تركزت معظم السياسات التنموية في العاصمة طرابلس على حساب مناطق الجماهيرية الأخرى الأمر الذي أحدث نمط نمو غير متوازن أشعر السكان بالتهميش والظلم جراء هذه السياسات، ورغم أن المناطق الشرقية الشمالية هي مصدر الثورة الليبية غير أنها لم تنل نصيبها من العدالة والاهتمام[2].
- عدم عدالة توزيع الثروة: أحداث وانتشار وتزايد معدلات الفقر والتخلف بين السكان نظرا لاستئثار النظام السابق على معظم عوائد المخزون النفطي الكبير، ورغم المداخيل الكبيرة التي تجنيها الخزينة المالية ودخول 50 مليار دولار سنويا للخزينة غير أنها لم تحقق أي نتيجة إيجابية، أيضا الإنفاق على التسلح.
- سياسات التهميش والفساد نتيجة الذي تعاني منه بعض المناطق، دفعها ذلك للمطالبة بالتحول إلى فدرالية وليس استبعاد القبائل من المشاركة في الحكومة وحرمانهم من تولي المناصب الدبلوماسية والعسكرية، إضافة إلى تفشي الفساد السياسي المالي بحسب تقارير صادرة من منظمة العفو الدولية، إذ احتلت ليبيا المرتبة الرابعة عالميا وفقا لمؤشر الفساد.
- زعزعة أسس التوزيع الاقتصادي الليبي: الاستثمارات الأجنبية والمشاركة في المشاريع الطموحة للنظام لم يحمل معه الكثير في تغيير معادلة السلطة والفساد والثروة، فقد تفشى الغلاء رغم زيادة

---

[1]- علي مدوني، "الأزمة الليبية: خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 03، (جويلية 2021)، ص.676.

[2]- صادق حجال، **مرجع سابق**، ص ص. 104، 105.

الرواتب، وانتشار الفساد والوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب حال دون الحد من آثار السياسة الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع.

ث-أمنيا: نذكر أهم الأسباب الأمنية وهي: [1]

- هشاشة تركيبة الجيش الليبي: فضل معمر القذافي نظام الميليشيات على الجيش المحترف، فالقذافي لم يهتم ببناء جيش قوي لأنه سيشكل تهديدا له رغم توفر الأسلحة، غير أن الذخيرة لا توجد وليس هناك تدريب على استخدام الأسلحة، لذلك فضل نظام حجم الجيش صغيرا وبناء وحدات خاصة وعين أولاده على رأسها وأفراد موالين له.
- دور المرتزقة في هشاشة الجهاز الأمني: أهم ميزة للمنظومة العسكرية لنظام القذافي هي الاعتماد على مجموعات المرتزقة المنحدرين من دول إفريقية مجاورة، ونظرا لسهولة إجراءات التوظيف، يوجد عدد كبير منهم يتم توظيفهم في إطلاق النار ضد المتظاهرين المعارضين له.
- تهديد الأمن الإنساني في ليبيا: على مدار 42 سنة عرفت فترة حكم القذافي عديد الانتهاكات الإنسانية والجرائم الشنعاء، فمنذ بدأ الانتفاضة وصل هدد الوفيات إلى 30000 حالة و50000 حالة اختفاء قسري و 13 مقبرة جماعية.

3-الأسباب الخارجية للأزمة الليبية: من أهم الأسباب الخارجية نذكر:

- التغيرات الدولية الإقليمية: لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تحولات النظام الدولي إلى إعادة ترتيب الخارطة السياسية العربية بما يحقق مصالحها ومصالح حلفائها، لهذا لا يمكن إغفال دور العامل الخارجي في تحقيق هذا التغيير في المنطقة العربية، فتغير السياسة الأمريكية ما بين عامي 2003-2004 إزاء الوطن العربي أسهم نسبيا في جعل الحراك السياسي ممكنا من خلال التخلي عن دعم الأنظمة الديكتاتورية، ودعم المعارضة في الخارج، ليس لأن هذه الأنظمة دكتاتورية، بل لأن وجودها لم يعد يحقق المصالح الأمريكية، حيث أظهرت النخبة السياسية الحاكمة عدم مقدرتها على إدارة موارد البلدان التي تحكمها، وتعرضها باستمرار لتحديات داخلية لا تنجح في معالجتها بغير العنف، وإراقة الدماء. وهو ما جعل

[1]- علي مدوني، **مرجع سابق**، ص. 677.

التدخل في شؤون الدول الداخلية أمرا مقبولا،وهو ما يدفع الرأي العام الدولي أيضا بالقبول بشكل أكبر بمثل هذه التدخلات، وإضفاء شرعية دولية مباشرة وواضحة عليها[1].

أما إقليميا فقد أثرت الثورة الإعلامية في تونس ومصر على الوضع الداخلي في ليبيا، بحيث مثل الدافع إلى قيام الانتفاضة الليبية والاندفاع الشعبي نحو إسقاط نظام القذافي.[2]هذا، ولقد أسهمت مواقع التواصل الاجتماعي في توفير المعلومات والحشد والتنظيم وإثارة الرأي العام، وقاد هذا التغيير الشباب حديث العهد بالعمل السياسي المنظم ممن يملكون خطابا جديدا وشعارات جديدة تعبر عن تطلعات مشتركة توحدها ضد التسلط، وتطمح إلى نظام أكثر ديموقراطية وعدالة وحداثة[3]، وقد كان للأزمات والصراعات التي تدور خارج أراضي الناتو –على شاكلة ليبيا– أن شكلت تهديدا لمصالحه بشكل مباشر، وبالتالي يتعين على الناتو التدخل لأجل حماية أمن الطاقة.

المطلب الثاني: التدخل العسكري في ليبيا بقيادة حلف الناتو

أولا: أسباب تدخل حلف الناتو في ليبيا (المعلنة): هناك عدة أسباب ومبررات للتدخل الأمني في ليبيا، وفيما يلي نذكر أهمها:[4]

- الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في حق الشعب الليبي من طرف السلطات الليبية بقيادة العقيد معمر القذافي.
- تدهور الوضع الإنساني نتيجة النزاع المسلح الداخلي في ليبيا الذي راح ضحيته 10 آلاف قتيل، وكذلك نتج عن هذا الوضع لجوء آلاف الأشخاص إلى مختلف الدول.

---

[1]– يوسف الرفاعي يوسف محمد، "**التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011–2015**"، (ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2019)، ص.86.

[2]– سرير عبد الله أمينة، بوبصلة أمينة، "تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية – التأثير الإقليمي والدولي"، **مجلة السياسة العامة**، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 16.

[3]– حسن كريم، وآخرون، **الربيع العربي وثورة الخلاص من الاستبداد**، (بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013)، ص ص. 16، 17.

[4]– محمد ضياء الدين محمد أحمداي أحمد، "**السياسة الأمريكية تجاه ثورات الربيع العربي، دراسة حالتي مصر وليبيا 2011–2017**"، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة النيلين، السودان، ماي 2018)، ص ص. 189، 190،

- تحمل مجلس الأمن حماية المدنيين في ليبيا: مسؤولية الحماية المصطلح البديل لـ التدخل الإنساني، الذي أقرته الدول المعنية بالتدخل والسيادة في ديسمبر 2005.

ثانيا: الأسباب الخفية والحقيقية:

الأهمية الكبيرة التي تلعبها ليبيا في سوق الطاقة العالمي بحيث لديها أكبر احتياطي مؤكد من النفط في إفريقيا والرابع عربيا بعد كل من السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة، إذ قدر عام 2017 بـ 48 مليار برميل، أما احتياطاتها المؤكدة من الغاز فقد قدرت لنفس العام بـ 53 ترليون قدم مكعب، والاحتياط الليبي من النفط الصخري القابل للاستخراج بالتقنيات الحالية بلغت عام 2013 بـ 26.3 مليار برميل وعام 2017 قدرت بـ 121.6 ترليون قدم مكعب أي ما يجعلها تحتل المرتبة الخامسة عالميا، وأكيد هذه الموارد الضخمة كفيلة بأن تحرك القوى الغربية مباشرة وعلنية ولكن أيضا عبر حلفائها الإقليميين في المنطقة المتمثلين أساسا في دول الخليج أي قطر، الإمارات العربية المتحدة والسعودية[1].

وكذلك كانت حسابات الحلف الأوروبي متمحورة حول التهديدات المتعلقة بأمن الطاقة مما يعني تأثير الأزمة الليبية وما ترتب عليها من انقطاع في إمدادات النفط الليبي لأعضاء الحلف وتأثير ذلك في أسعار النفط[2]، ونستنتج من خلال هذه المعطيات أن تهديد تدفق النفط الليبي هو الدافع الذي حرك الحلف لحماية أمن الطاقة، وأن ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت 110 دولار للبرميل إبان الأزمة كان خطرا مباشرا للدول المستهلكة للنفط الليبي وهذا استدعى تدخلا أطلسيا في الأزمة الليبية، وأن قضية تأمين مصادر الطاقة بالنسبة إلى الدول الغربية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي هي أهم القضايا التي تتمحور حول أمنها القومي، وبالتالي الحفاظ على اقتصادها المبني والمعتمد بالأساس على الطاقة الموجودة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويضاف إلى الأسباب أعلاه أسباب تاريخية؛ حيثأرادت واشنطن معاقبة القذافي لرفضه الانضمام إلى القوات الأمريكية "أفريكوم" التي أسسها البنتاغون لمواجهة الإرهاب ودخول الصين في

---

[1]– صادق حجال، **مرجع سابق**، ص.118.

[2]– أشرف محمد كشك، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 185، (2011)، ص.24.

إفريقيا حيث تحاول بكين الوصول إلى مصادر الطاقة، فالصين وظفت استثمارات هائلة للطاقة في مدينة بنغازي، وكان في ليبيا نحو 30 ألف صيني، خصوصا في الشرق الليبي، وحينها أعلن القذافي معارضته لهذا المسعى الأمريكي الذي يحاول السيطرة على كل القارة[1]، إضافة إلى مطامع حول تخفيف الأزمة المالية وإيجاد أسواق جديدة بالنسبة لفرنسا.

ونتيجة لتميز علاقة ليبيا بالغرب في أغلب الأحوال بالاختلاف والتناقض، لاسيما في شقها المتعلق بمعاداة القذافي للصهيونية، وتورط نظامه في عمليات الاغتيالات التي طالت موظفين كبار بالحكومة الأمريكية، وتورطه في قضية لوكاربي، فإن ذلك وغيره شكّل خلفية عدائية للغرب تجاه نظام القذافي ومنذ انطلاق الثورة[2]. كما كان لرفض ليبيا للسياسة الأمريكية خلال حقبة الثنائية القطبية وانحيازها للمعسكر الشرقي ولو بطريقة غير معلنة أن مدّد في سيطرة علاقات الصدام والتوتر مع الغرب، ومنها الصدام المسلح حول شرعية خليج سرت 1981، والقصف الأمريكي سنة 1986، وحادثة لوكاربي عام 1988، ما انعكس سلبا على ليبيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتسبب في فرض حصار دولي عليها في 24 ديسمبر 1991، بقرار من مجلس الأمن الدولي رقم 748 فرض عليها عزلة سياسية وكبدها خسائر اقتصادية، ولكن هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 أثر على التوجهات السياسية للعديد من دول العالم بما فيها ليبيا، والتي انتهجت سياسة تكيف مع الواقع الدولي الجديد[3].

وبالرغم من اتسام المظاهرات بالسلمية في بادئ الأمر لاسيما في بنغازي والمدن الشرقية، حيث نادى المحتجون بالإصلاحات ومطالبة شعبية متعلقة بالقضايا الاجتماعية والسياسية وانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن النظام السياسي لجأ إلى الرد العنيف بإطلاق النار على المحتجين في بنغازي والبيضاء في 15 فيفري 2011، مما أدى إلى أن تأخذ الاحتجاجات والمظاهرات منحى آخر وهو المطالبة بإسقاط النظام القائم[4].

---

[1]– نديم منصوري، **الثورات العربية بين المطامح والمطامع**،(بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص.18.

[2]– لزهر عبد العزيزوخالد صولي، **مرجع سابق**، ص.362.

[3]– يوسف الرفاعي يوسف محمد، **مرجع سابق**، ص.85.

[4]– تيسير إبراهيم قديح، **مرجع سابق**، ص.85.

وفي الأخير رأى الحلف الأطلسي أن حالة ليبيا توفرت فيها ثلاث شروط جعلت التدخل ممكنا بل وضروريا[1].

- طلب داخلي، حيث يعتبر أن الشعب الليبي طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من مجازر كان نظام القذافي سيقترفها في حقه لإخماد الانتفاضة الشعبية وإبقاء نظامه.
- وجود شرعية دولية عبر مجلس الأمن الذي شرعن التدخل لحماية المدنيين وبالتالي تحرك الحلف في إطار الشرعية الدولية.
- وجود مطالب إقليمية بالتدخل أي شرعية إقليمية عربية للتدخل في ليبيا.

1- **التدخل العسكري الدولي في ليبيا:** بدأ التدخل الدولي في ليبيا بحجة تفاقم الوضع الإنساني، ومر ذلك بعدة مراحل كما يلي:

أ- **مرحلة الانتفاضة الشعبية في ليبيا: مرحلة الانطلاق أو ما قبل التدخل:** في الخامس عشر (15-16 فيفري) سنة 2011 قامت مظاهرات كبرى في بنغازي احتجاجا على إيقاف المحامي تربل، دعى إليها موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" وتجمعت أمام مبنى المحكمة شمال بنغازي[2]. والتي قابلها النظام بقمع شديد تسبب في قتل عدد من المتظاهرين وخلال خمس أيام انهارت قوات النظام في بنغازي وأصبحت المدينة في قبضة الثوار، وبعدها انتقلت التظاهرات من بنغازي إلى طرابلس، وسرعان ما انتشرت هذه الاحتجاجات في مختلف المدن الليبية، مما دفع بالحكومة الليبية إلى قمع هذه التظاهرات واستخدام العنف ضد المدنيين، فسقط العديد من القتلى والجرحى في فترة زمنية قصيرة، وتحول نمط الاحتجاج من السلمي إلى المسلح[3].

ب-**مرحلة المواجهات المسلحة (الأزمة):** وهذا بعد تظاهر آلاف الليبيين في 2011/02/17، وقد سقط في هذه المظاهرات ما لا يقل عن 65 قتيل وقرابة 400 جريح في كل من بنغازي والبيضاء ودرنة وأجراتيا، وما يميز هذه المرحلة هو وصول المظاهرات إلى العاصمة طرابلس

---

[1]- مها عبد الكريم زيتل، **تدخل حلف الناتو في ليبيا، التوجهات الجديدة تجاه القارة الإفريقية**، ط1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020)، ص.72.

[2]- إبراهيم سليمان الصراط، **ميلاد دولة ليبيا المعاصرة، ثورة السابع عشر فيفري 2011**، ط1،(ليبيا: دار ومكتبة الشعب للطباعة والنشر، 2013)، ص.77.

[3]- بوحادة سارة وأمال بلدميني، "التداعيات الإقليمية للتدخل الأجنبي في ليبيا"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 02، (ديسمبر 2020)، ص.186.

وظهور الانشقاقات في صفوف النظام ومن بين أهم الانشقاقات نذكر: إعلان مدير جهاز المراسم العامة نوري مسعود المسمار انشقاقه، إضافة إلى وزير الداخلية اللواء الركن عبد الفتاح يونس العبيدي، كما قامت قبائل ترهونة ورقالة والطوارق بالانتفاضة وهذا ما أدى إلى إغلاق الموانئ والانفلات الأمني ما أدخل ليبيا في مأزق أمني كبير، هذا إضافة إلى تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 2011/02/27، ويتكون من 33 عضو واعتراف بعض الدول به كممثل شرعي لليبيا[1].

ت-مرحلة تدويل الأزمة: فقد ساهم النزاع المسلح في ليبيا بين أنصار القذافي ومعارضيه وبسبب تفاقم الوضع الإنساني في ليبيا والانتهاكات الواسعة في حق المدنيين، عرفت هذه المرحلة عدة أحداث وهي كالآتي:

- إصدار مجلس الأمن لقرار رقم 1970 بتاريخ 26 فيفري 2011 الذي ذكر تحديدا مسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها، وأدان العنف الذي تمارسه ضدهم وطالب بوقف ذلك، وسعى إلى دفع القذافي إلى التفكير في عواقب تطبيق العقوبات ذات أهداف محددة بحق نظامه، إضافة إلى فرض حظر الأسلحة، والتهديد بإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية[2].
- قرار مجلس حقوق الإنسان القاضي بإفادة لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكب في ليبيا.
- في 2011/03/02 إصدار قرار الجامعة العربية رقم 7298 والذي نددت فيه الجامعة على مستواها الوزاري بالجزائر الجرائم المرتبكة في ليبيا ضد المتظاهرين، واستخدام القوة العسكرية والذخيرة الحية والقصف الجوي، وتم على إثره وقف مشاركة الوفد الليبي في اجتماعات مجلس الجامعة وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها[3].

---

[1]- علاء الدين زردومي، "سقوط جماهرية القذافي بين حراك الداخل وتدخل الخارج"، **واقع وآفاق**، المجلد 03، العدد 01، (2014)، ص.117.

[2]- يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 431، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2015)، ص.9.

[3]-علاء الدين زردومي، "سقوط جماهرية القذافي بين حراك الداخل وتدخل الخارج"،**مرجع سابق**، ص.117.

كما اتخذت جامعة الدول العربية قرارا بالموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين ومهد موقف الجامعة الطريق لإصدار قرار مجلس الأمن رقم 1973، والذي خول لقوات حلف شمال الأطلسي صلاحية القيام بفرض حظر جوي ومراقبته[1]. وفي 17 مارس 2011 تم إصدار قرار مجلس الأمن رقم 1973 والذي يعتبر السبب الرئيسي للتدخل وذلك على إثر عدم استجابة السلطات الليبية للقرار رقم 1970، وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية بعد أن احتكم المجلس إلى مبدأ "مسؤولية الحماية" لضمان حماية المدنيين إذ تم بموجب هذا القرار حماية المدنيين، فرض منطقة حظر جوي، حظر الأسلحة والسفر، تطبيق حظر الأسلحة على نطاق أوسع، تجميد الأصول الليبية في الدول العربية، حظر الطيران العسكري في الأجواء الليبية[2].

وبالرغم من مرجعية حلف الناتو الأممية للتدخل فإنها قد أثارت ثلاث إشكاليات:

- **الإشكالية الأولى:** فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، إلا أن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي.
- **الإشكالية الثانية:** هي أنه لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول "يؤذن للدول الأعضاء الحلف الأطلسي التي أخطرت الأمين العام وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية بالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها"، فكان جل تركيزه في الحالة الليبية على قضية حماية المدنيين وهو بدوره تعزيز لقوة بروتوكول مسؤولية الحماية الذي يخول للدول الأعضاء والمجتمع الدولي مسؤولية المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، وبموجب ذلك البروتوكول فقد تمكن مجلس الأمن من سد الفجوة بين "التدخل الشرعي" وهو المبرر الأخلاقي و"التدخل القانوني" دون عقوبة قانونية يفرضها مجلس الأمن.
- **أما الإشكالية الثالثة:** فهي أهمية المرجعية العربية في قرار الجامعة العربية، وما تلاها من مشاركة دول خليجية، وهي قطر، الإمارات، الكويت، في عمليات الناتو في ليبيا، وبالتالي

---

[1]– سعيد عبد المنعم، "**العرب ومستقبل النظام العالمي**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.58.

[2]– أنظر نصوص القرارات على موقع منظمة الأمم المتحدة على الرابط التالي: https://bit.ly/36Nt9Lq

الحديث عن ازدواجية المعايير الدولية كان حاضرا وبقوة، حيث قال أمين عام الحلف: "إن الحلف ليس لديه خطط للقيام بمهمة عسكرية في سوريا"[1].

هذا، وقد تميز القرار 1970 (2011)، 1973 (2011)، بخصوصية هامة إذ يعد أول تطبيق عملي لمسؤولية الحماية التي توصلت إليها اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، والذي أخذ بها في الوثيقة الختامية لمؤتمر المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة[2]. وبالنسبة للعمليات العسكرية فهي تطبيق لقرار مجلس الأمن رقم 1973، ولقد بدأت هذه المرحلة في 19 مارس 2011، وكان التدخل بقيادة فرنسا ومشاركة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث صوت على قرارات التدخل عشر دول من المجلس. في حين امتنعت كل من روسيا، الصين، ألمانيا، البرازيل والهند[3]، وقد دخلت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة.

ث-مرحلة بداية الحظر الجوي: وكانت البداية بقيادة دولية، وقد أطلقت الدول المتدخلة عدة أسماء على العملية منها: هرمتان Harmattan، إيلامي Ellamy، وأطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية اسم فجر الأوديسي Odyssey dawn، والتي بدأت فعليا في 2011/03/19، وقد عين الجنرال **شارل بوشار** قائدا للعمليات في ليبيا[4]، وقد شاركت الدول التالية في العملية: الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا، كندا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، الدانمارك، النرويج، مصر، قطر والإمارات[5]،وفي هذه المرحلة استهدفت الدول المتدخلة ضرب القواعد العسكرية ومراكز القيادة وخطوط الإمداد الرئيسة لقوات القذافي، وقد استخدم فيها طائرات هجومية وقاذفات الصواريخ من حاملات الطائرات [6].

---

[1]- أحمد علي إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص. 163، 164.

[2]- يوسف الرفاعي يوسف محمد، **مرجع سابق**، ص.114.

[3]-Thirry Garein, « **les révolutions arabes et la sécurité euro- méditerranéenne avec les révolutions arabes ?**

[4]-Annesty international**, the battle against Libya**, (may 2011), p.31.

[5]-Cargerssional resarde service, **operation adyssey dawn Libya, back around and issues congress**, (March 28, 2011), p. 25.

[6]- علاء الدين زردومي،"سقوط جماهرية القذافي بين حراك الداخل وتدخل الخارج"،**مرجع سابق**، ص.119.

خريطة رقم(2): تبين العلميات العسكرية ضمن منطقة الحظر الجوي في ليبيا.

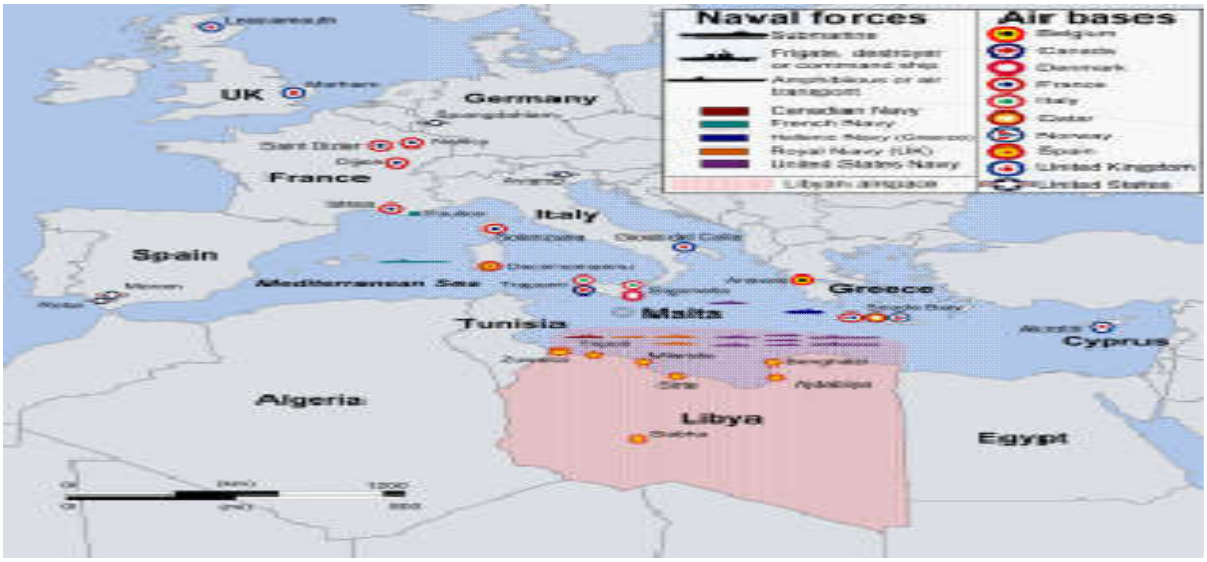

المصدر:https://bit.ly/3xtrBB3

هذا، وقد تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في 27 مارس 2011، وتولى رسميا قيادة ما صار يعرف باسم عملية الحامي الموحد Unifiedprotector ، وقد جاء هذا التحول لحسم الخلاف والتردد بين الدول الأوروبية حول قيادة العمليات العسكرية على ليبيا، ونفذت القوات التابعة لدول الحلف الضربات الجوية بنفسها بتاريخ 31 مارس 2011، وتولى الحلف القيادة الفعلية للعمليات الهجومية التي نفذتها دول الحلف الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدانمارك، اليونان، إيطاليا، هولندا، النرويج، رومانيا، إسبانيا، السويد، تركيا، إضافة إلى الإمارات، قطر والأردن[1]، ونفذت طائرات الحلف ما مجموعه 17939 طلعة جوية مسلحة ما بين 2011/03/31 و 2011/10/31، ثم 17314 طلعة منها استخدام طائرات ثابتة الجناحين و375 منها بطائرات الهيليكوبتر، و250 بطائرات بدون طيار، وكانت هذه الطلعات الجوية بنوعين متعمدة وديناميكية، كما استخدمت 7642 سلاح جو أرض مستخدمة كلها بدقة، و3644 موجهة بالليزر، و2844 بنظام تحديد الموقع و1150 يلاحق إطلاق مباشر موجه بدقة مثل صواريخ هيلفاير، كما أبلغ عن 470 قذيفة أطلقت من قبل سلاح البحرية ولم يتم تحديد عدد صواريخ التماهوك المطلقة[2].

---

[1]– هيلاري كلينتون، تر: ميراي يونس، **خيارات صعبة**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015)، ص.366.

[2]-David Witter and Anthony Bell, **the Libyan revolution, escalation et intervention**, (united stete of America: institute for the stady of war, 2011), p.29.

وقد تضمنت عملية الحامي الموحد ثلاث عناصر:

- يوم 23 مارس 2011 بدأ الحظر على الأسلحة.
- في 25 مارس 2011 بدأت إقامة منطقة حظر الطيران.
- يوم 31 مارس 2011 بدأت حماية المدنيين من الهجوم.

وقد أسهمت هذه الهجمات في تغليب كفة المعارضة المسلحة على كفة القوات التابعة للقذافي[1].

ج- **مرحلة نهاية الحضر الجوي وسقوط نظام القذافي:** بعد مقتل القذافي في 20 أكتوبر 2011 على يد قوات المعارضة بعد مهاجمة قافلته من طرف قوات الناتو، اتخذ الحلفاء قرارا مبدئيا بإنهاء عمليات حلف الناتو يوم 31 أكتوبر 2011 ويأتي هذا القرار لعدة اعتبارات منها: [2]

- مقتل القذافي.
- إعلان تحرير ليبيا من طرف المجلس الوطني الانتقالي في 23 أكتوبر 2011[3].
- تطبيق إصدار قرار مجلس الأمن رقم 2016 والصادر في 27 أكتوبر 2011 الذي ينهي التدخل الأجنبي في ليبيا، وينهي القرار رقم 1973 الذي يسمح بالحظر الجوي والتدخل في ليبيا، ومن خلاله تم تعديل الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة المفروض على ليبيا وإنهاء تجميد الأصول[4].

ح- **مرحلة ليبيا بعد سقوط القذافي 2011-2021:** وتنقسم إلى 3 محطات رئيسية وهي كالآتي:

- **المحطة الأولى (من 2011 إلى 2015):** ما يميز هذه الفترة أنه بعد التدخل الأجنبي لحماية المدنيين بقيادة الناتو تولى المجلس الوطني الحكم مؤقتا، وتم وضع خارطة طريق وفق الإعلان الدستوري المؤقت في 23 أوت 2011، وطرح المجلس الانتقالي انتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 أوت 2012، ليتسلم المؤتمر السلطة في 14 نوفمبر 2012 وقوبل بعدها بسحب الثقة بتاريخ 4 فيفري 2014، كما تسببت عملية إلغاء دور المؤتمر الوطني إلى دون

---

[1]- هيلاري كلينتون، **مرجع سابق**، ص.367.

[2]- علاء الدين زردومي، "سقوط جماهرية القذافي بين حراك الداخل وتدخل الخارج"، **مرجع سابق**،ص ص.141، 142.

[3]- حسن صبرا، "**نهاية جماهيرية الرعب**"، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص.281.

[4]-Simon Adnes, "Militry, intervention and, regime change in Libya"**,journnal of internnational law**, volume 52, (virginia nember 02, 2012), p. 396.

تحقيق نتائج تذكر، ما أسفر عنه تحديد 25 جوان 2011[1] موعدا لإجراء انتخابات البرلمان الليبي نتج عنه نزع المحكمة العليا الشرعية من مجلس النواب ما يعني بطلان الانتخابات التشريعية، هذا الوضع خلف نزاع بين تيارين[2]:

- الأول هو المؤتمر الوطني العام: دعم من قبل عملية فجر ليبيا، وقد استأنف أعماله وشكل حكومة إنقاذ وطي مستندا في ذلك على بطلان الانتخابات واحتفاظه بالشرعية.
- والثاني مجلس النواب دعم من قبل عملية الكرامة، واستأنف أعماله مستندا في ذلك إلى الدعم الخارجي والاعتراف الدولي به.

وعلى هذا الأساس تميزت هذه الفترة بغياب التوافق السياسي وضعف التجربة والخبرة لدى جميع الفاعلين في المرحلة الانتقالية.

- **المحطة الثانية (من 2015 إلى 2019):** بدأ العمل باتفاق الصخيرات بالمغرب بين معظم القوى الموافقة عليه في 6 أفريل 2015، وتولى "فايز السراج" حكومة الوفاق الوطني، ولكن عام 2017 عد الخليفة حفتر أن الاتفاق الليبي قد انتهت صلاحيته، ودخلت على إثرها البلاد في حرب أهلية أخرى، وأصبحت ليبيا تستقطب أطراف داخلية رئيسية تداخلت معها أطراف إقليمية ودولية متعددة على النحو:

[1]– نوال بومليك، "البعد الإقليمي للأزمة الليبية وفق منظور كوبنهاجن"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 12، العدد02، (سبتمبر 2021)، ص.66.

[2]– نفس المرجع، ص.661.

الشكل رقم (8): أطراف النزاع في ليبيا

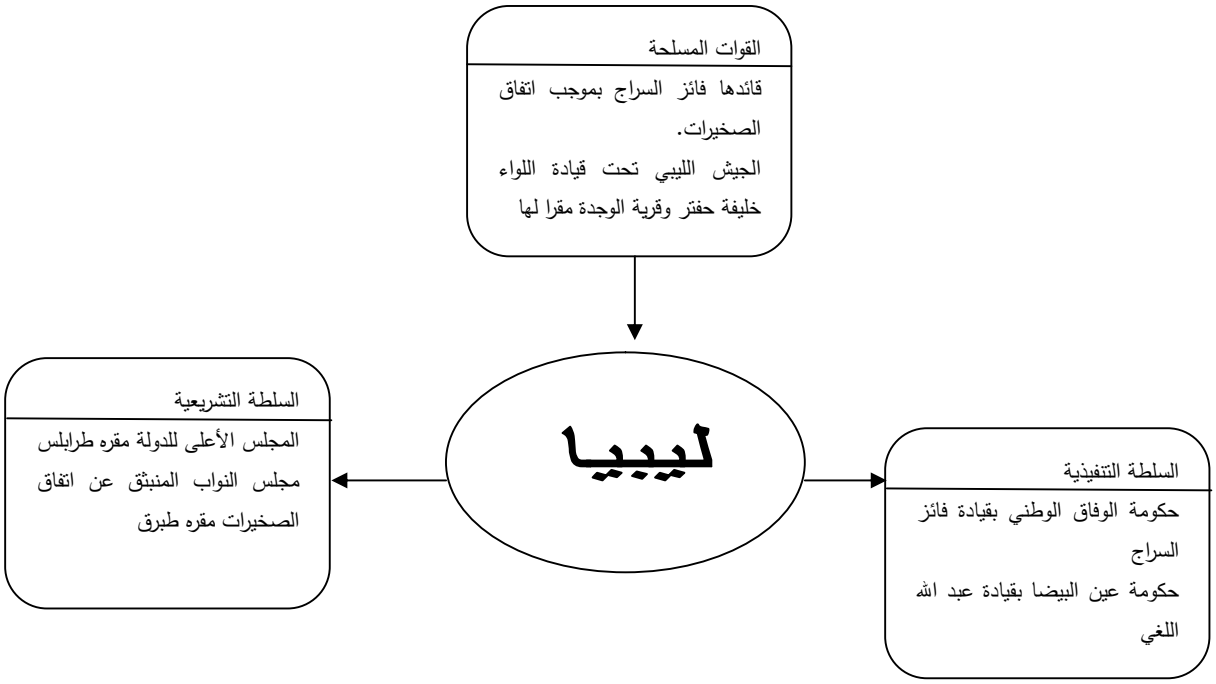

المصدر: من تصميم الباحثة

- **المحطة الثالثة (من 2019 إلى 2021):** في 22 ديسمبر 2019 أعلن الرئيس التركي **طيب رجب أردوغان** بأن بلاده ستزيد من الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني الليبية (المعترف بها دوليا) إذا اقتضت الضرورة[1]، وحدث هذا بعد تحول تركيا لممول رئيسي لحكومة **فايز السراج**، وفي 27 نوفمبر 2019 وقّع كل من الطرف التركي وحكومة الوفاق الوطني مذكرة تفاهم في المجال الأمني والبحري، ورفع مستوى مشاركتها في الأزمة الليبية، وإبطاء تقدم التحالف العسكري ل "حفتر" بعد الاتفاق الثنائي الرابح لتركيا تحت مسمى "الوطن الأزرق" التي لم تعد تختصر على اليابسة فقط وإنما البحر أيضا[2]، ويحدث هذا على خلفية اتخاذ تركيا لليبيا بداية لطموحاتها التدخلية وتجسيد **أردوغان** لسياسته في ليبيا بالقول: "إن

[1]– شريفة فاضل، محمد بلاط، "تأثير الإرهاب والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية: دراسة حالة الدولة الليبية (2011–2020)"، **مجلة البحوث المالية**، المجلد 21، العدد 3، (جامعة بورسعيد، جوان 2020)، ص.778.

[2]–نصيرة ملاح وفيروز عيمور،**مرجع سابق**، ص.280.

تركيا لم تتبع سياسة انتظر لترى[1]" إزاء ما يحدث في ليبيا.وبالفعل في 18 ماي 2020 أعلنت حكومة الوفاق الوطني سيطرت قواتها على القيادة الوطنية الجوية "عقبة بن نافع" من قبضة قوات الجيش الوطني بقيادة **خليفة حفتر**، وذلك بعد تعرضها لأكثر من 100 غارة جوية تركية، ما اضطر القوات التابعة للجيش بالانسحاب[2]، وفي ذات السياق فقد أدى التدخل التركي في ليبيا عام 2020 إلى استنفار دول الجوار والرفع من جاهزية جيوشها تحسبا لأي طارئ، لاسيما بعد أن عرفت ليبيا تجاوزات وخروقات كارتفاع معدلات تهريب السلاح والبضائع وتسلل الجماعات الإرهابية عبر الحدود الليبية[3].

المطلب الثالث: نتائج التدخل العسكري على مستويات الأمن الإنساني في ليبيا

لقد حصر تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 عناصر الأمن الإنساني في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والذي يكون غير كاف في حالة تعرض الدول إلى احتلال أو تدخل أجنبي عسكري، وهو أمر لم تطرحه الأدبيات الأخرى التي تتعلق بالدراسات الأمنية رغم ما يحدثه من تهديد مباشر للوجود الإنساني وحياته، بحيث لم يحدث هذا التدخل نوعا من انتهاك للقانون الدولي ولسيادة الدول المعنية، وضعف الدولة المركزية، وعليه يقوم المتدخل بإنشاء سلطة تابعة له تخدم مصالحه[4]، كما يحدث حالة من الفوضى في توزيع الثروة والقوة وبذلك يكون سببا مباشرا في تغذية النزاعات الداخلية بين الأطراف الوطنية خاصة إذا وجدت حركات انفصالية داخل الدولة المعنية بالتدخل[5].

فعلى صعيد **الأمن المجتمعي** عرفت ليبيا سقوط العديد من الضحايا، وخاصة في صفوف المدنيين والعديد من الأضرار لحقت بالبنية التحتية إضافة إلى انتشار القتل الغوغائي والانتقامي على

---

[1]– لقمان عمر محمود النعيمي، "تركيا والثورة العربية"، **دراسات إقليمية**، المجلد 33، ع10، (مركز الدراسات الإقليمية)، ص.37.

[2]– شريفة فاضل، **مرجع سابق**، ص.778.

[3]–نفس المرجع، ص.22.

[4]– تقرير التنمية الإنسانية العربي عام 2009، **مرجع سابق**، ص.167.

[5]– سلافة طارق الشعلان، "مشروعية التدخل العسكري في ليبيا– بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، العدد1، (2015)، ص.86.

إثر سقوط نظام القذافي[1]، وعلى سبيل المثال قام حلف الناتو خلال خمس ضربات جوية من قتل مالا يقل عن 60 مدنيا، ومدينة "ماجر" أحصت لوحدها 34 مدنيا، كما أصيب فيها عدد كبير من سكان المدينة، ولنا أن نتوقع كل يوم عدد الضربات الجوية وعدد الخسائر البشرية الهائلة، أضف إلى ذلك كثرة عمليات الخطف والقتل.

وقد قدّر تقرير لعام 2019 أن الناتو قام بأكثر من 26500 طلعة جوية، منها 9700 طلعة قصف جوي بالإضافة إلى طلعات ضرب لتحديد أهداف (لم يستعمل السلاح في كل مرة)، قد دمرت أكثر من 5900 هدف بما في ذلك الأهداف المدنية والعسكرية على حد سواء وأكثر من 400 مدفعية وقاذفات صواريخ وأكثر من 600 دبابة وعربة ومدرعة[2]. أضف إلى ذلك المساس بالحق في الحياة فقد دمر التدخل الأجنبي في ليبيا بقيادة الناتو النسيج الاجتماعي بين المدنيين الليبيين والقبائل الليبية، ووصل الأمر بهم إلى حالة التمزق داخل الأسرة الواحدة مما أحدث شرخا كبيرا، حتى أن الليبيين أنفسهم مازالوا مقيدين بقيود التناحر والاقتتال وغياب رؤية الهدف من التدخل.

ضف إلى ذلك تطور حالة النزاع الداخلية، وظهور أطراف مقاومة للوضع الداخلي، وبالتالي زيادة أعمال العنف وتدهور حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد وصفت الممثلة الخاصة بالوضع في جنوب طرابلس "الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة **ستيفين ويليامز**" في مجلس حقوق الإنسان الدورة 44 أنه بين أفريل 2019 وحتى إخراج قوات الجنرال حفتر، قائلة: "إن سكان العاصمة البالغ عددهم مليوني شخص ظلوا ينزحون تحت قصف شبه مستمر إلى جانب الانقطاع المتكرر لإمدادات الماء والكهرباء"[3]. إن هذا الوضع فاقمت منه القيود المفروضة على التنقل نتيجة للتدابير الوقائية التي تم اتخاذها في إطار التصدي لجائحة كورونا، وقد وثقت البعثة ما لا يقل عن 131 إصابة في صفوف المدنيين في الفترة الممتدة بين 1 جانفي إلى 31 مارس 2020، وتزايدت الإصابات في صفوف على نحو كبير في الفترة من 1 أفريل و 11 جوان 2020، حيث بلغت عدد الخسائر البشرية

---

[1]–علاء الدين زردومي،"سقوط جماهرية القذافي بين حراك الداخل وتدخل الخارج"، **مرجع سابق**، ص.120.

[2]– حسن مفتاح، "بالتفاصيل والأرقام، هكذا دمر الناتو ليبيا وأسقط الظالم"، دراسة إفريقيا الإخبارية، تم تصفح الموقع بتاريخ 15–10–2021، على الرابط:https://bit.ly/3xydjPA

[3]– الأمم المتحدة، "ليبيا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والبعثة تشدد على أهمية إنشاء آلية لتحقيق وتعزيز المساءلة"، تم تصفح الموقع بتاريخ 15–10–2021، على الرابط: https://bit.ly/3vmYgpl

التي وثقتها البعثة بـ 250 شخص[1]، وعليه ما يمكن ملاحظته هو زيادة عدد الخسائر البشرية نهاية كل عام، فهذه عينة بسيطة لكي نبرز مدى تفاقم الوضع الإنساني الذي يهدد الحياة، فالتدخل هنا ليس لحماية المدنيين عند النظر إلى هذه الأرقام.

ومع استمرار هذا العنف واستمرار الأعمال العدائية خاصة بعد سيطرة المجموعات التابعة لحكومة الوفاق الوطني على بلدان ساحلية غربية في أفريل والقيام بأعمال ثأر ونهب وسرقة وإحراق الممتلكات الخاصة والعامة، كما تزايد تصعيد الاستقطاب الاجتماعي على إثر انتشار العنف والكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار صور على الانترنت لأشخاص يرتكبون جرائم حرب بما في ذلك التنكيل بالجثث، ما عمق أكثر من تآكل النسيج الاجتماعي الهش. كما ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان الصحفيون وغيرهم يتعرضون للتهديد والترهيب والاحتجاز التعسفي، وكذا قضايا الاختفاءات القسرية، أضف إلى ذلك ما يتعرض له المهاجرون وطالبي اللجوء في ليبيا من احتجاز تعسفي وتعذيب وكذا عنف جنسي والاختطاف مقابل فدية والابتزاز والقتل غير المشروع.

أما فيما يخص **الأمن الصحي**فقد صنف المؤشر الأمريكي ليبيا من بين الدول الأقل جاهزية في العالم بوقوعها ضمن المنطقة الحمراء، وهو لون الدول ذات القدر المنخفض من نشوء وانتشار مسببات الأمراض والاكتشاف المبكر لها، والإبلاغ عن الأوبئة ذات الاهتمام الدولي، وبحسب هذا التقرير الذي أعده مؤشر الصحة العالمي الصادر عن مركز "جونز هوبكينز" للأمن الصحي العالمي الذي يقيس الأمن الصحي على مستوى الدول وتعزيز القدرات الدولية لمواجهة تفشي الأمراض والأوبئة، حيث احتلت ليبيا المرتبة 168 في مؤشر الأمن الصحي العالمي2020[2] من ضمن 195 دولة حول العالم شملها التقرير، أما في عام 2021، فقد احتلت ليبيا المرتبة 172 لمؤشر الأمن الصحي العالمي، وتراجع قدرات ليبيا الصحية، وهذا ما يجعلها غير مؤهلة للتعامل بشكل جيد مع الأوبئة[3].

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– "ليبيا تحتل المرتبة 168 في مؤشر الأمن الصحي"، ليبيا الأحرار، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-10-2021، على الرابط:https://bit.ly/3rtVdKJ

[3]–"ليبيا في المرتبة 172 بمؤشر الأمن الصحي العالمي"، قناة ليبيا، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-10-2021، على الرابط:https://bit.ly/3JQJ4WQ

وقد تحققت الأمم المتحدة خلال عام 2020 من 113 حالة من الانتهاكات الجسيمة، كان من بينها حالات قتل وتشويه لأطفال وهجمات متواصلة على مدارس ومستشفيات، مما يزيد من تعطيل النظام الصحي الذي يعاني من الهشاشة أصلا في ليبيا، وتعد هذه الهجمات انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي، بل أفظع من ذلك في ظل جائحة كوفيد-19.[1]

إن ما تتعرض له المنظومة الصحية الليبية سيؤثر هو الآخر على الحياة الشخصية للأفراد وسيدفعهم هذا للهجرة إلى مناطق أكثر أمنا، لكن سيتعرض هؤلاء المهاجرون لانتهاكات عديدة جسيمة تخل بالحياء الإنساني العام، ويحدث هذا إثر محاولتهم الهروب من هذه الحياة، فإما العيش على وقع الضربات الجوية والقنابل وإما الموت بالتعذيب والتنكيل، وكلاهما أمر على الحياة البشرية وكذا سيؤدي تدمير المنشآت القاعدية كالمستشفيات إلى تدمير الاقتصاد الكلي للبلاد.

أما **الأمن الاقتصادي** فقد شهد انقلابا جذريا بعد التدخل الأجنبي الدولي بذريعة حماية المدنيين العزل بقيادة الحلف الأطلسي الذي أدى إلى تدمير البنية التحتية للدولة الليبية السابقة، حيث تم هدم في مدينة واحدة على سبيل المثال اثنا عشر مدرسة وهي مدينة زليتين[2]، كما أسهم هذا التدخل الدولي في إيقاف جميع المشاريع التنموية التي كانت سائرة في الطريق التنموي لليبيا، فشل وتعثر مبادرات التكامل المغاربي، خاصة في ظل الأزمة التي تعيشها ليبيا تبقى احتمالية إقامة تكامل مغاربي ضعيفة جدا، خاصة إذا أضفنا إليها قضية الصحراء الغربية التي تزيد من تعقيد عملية التكامل والاندماج بين دول المغرب العربي[3].هذا، وقد عرفت أيضا مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا خلال الفترة من 1990-2019 بمتوسط (42.6%)، خاصة أثناء فترة الاضطراب السياسي 2011-2019.

---

[1]- منظمة الصحة العالمية، بيان مشترك شامل ليبيا، تم تصفح الموقع بتاريخ 18-10-2021، على الرابط: https://bit.ly/3jDfARp

[2]-فتحي بلعيد أبو رزيزة، "**التدخل الدولي الإنساني في ليبيا**"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، تونس، جامعة سوسة، 2015-2016)، ص.278.

[3]- كشان رضا، "التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 07، العدد 02، (2020)، ص ص. 22، 23.

إذا انخفض بالشكل الدراماتيكي بمتوسط (59.35%) من عام 2010 إلى 2019، وقد كان في أدنى مستوياته في الأعوام 2015-2016-2017 على التوالي، والسبب الرئيسي في ذلك في انخفاض الإنتاج النفطي بشكل كبير منذ عام 2013 وحتى بداية العام 2017[1].

كما تعود أسباب تدني معدل النمو السنوي لدخل الفرد إلى ضعف الأداء الاقتصادي وتنطوي تحته[2]:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل نمو الاستخدام خاصة بعد تزايد معدل النمو السكاني ومحدودية النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص، إذا استمر معدل البطالة على مستوى متقارب نسبيا من 2000 حتى 2019 ما بين (18% و 19%)، أما البطالة بين الشباب ما بين 20 سنة و50 سنةفقد بلغت(15%)، أضف إلى ذلك عامل ثالث يكمن في انخفاض معدل الاستثمار هو تدني جودة آداء مؤسسات الدولة.
- عدم توافر الأصول الطبيعية المادية والبشرية الكافية: حيث تمثل الأولى الأرض ورأس المال والآلات والمعدات، في حين تتمثل الثانية في المهارات والقدرات العلمية والمهنية المؤهلة لدخول سوق العمل والاستمرار فيها.

أما التداعيات على مستوى **الأمن السياسي**، فتظهر أولا من خلال مظاهر الفوضى التي طغت على المجتمع الليبي، ويرجع هذا لغياب هياكل مؤسسية مركزية تسعى لبناء الدولة والحفاظ على سيادتها، وحماية الشعب الذي لم يستطع العيش تحت راية موحدة وسلطة مركزية مسيطرة، فضلا على ذلك فقد تشرذمت مؤسسات الدولة وأصابها الخوف والضعف هذا ما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا، كما زادت حدة الخلافات بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، وأصبحت الحلول السياسية والسلمية للأزمة شبه مستحيلة[3]، كما ساعد التدخل الأجنبي في ليبيا على فتح الباب على مصرعيه لإثارة صراعات قديمة من جديد، من خلال تأجيج الصراع وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، الأمر الذي رسخ الانقسام في صفوف الليبيين وأوجد واقعا تصعب فيه المصالحة

---

[1]- سالم عبد السلام غيث،"التنمية البشرية ومؤشراتها في ليبيا: دراسة تحليلية خلال الفترة ما بين 1990-2019"، **مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث**، العدد 11، (جانفي 2021)، ص.20.

[2]- نفس المرجع، ص ص. 24، 25، 26.

[3]- كشان رضا، **مرجع سابق**، ص.19.

بين الأطراف المتنازعة على السلطة، يؤثر مستقبلا على إعادة بناء ليبيا وإعاقة الإعمار بها من جديد.

أما التداعيات على مستوى **الأمن البيئي**، فقد أدى إلى تراكم الأسلحة ومخلفات القنابل والألغام والعبوات الناسفة إلى تغير المناخ والتأثير على التربة والهواء، والأمن الصحي والغذائي، فقد تسبب خروقات الأمن البيئي في التسبب في مشاكل صحية وأعراض سمية بالمعادن الثقيلة كالرصاص في الأتربة الذي تحمله المنتجات الزراعية وتمتصه أمعاء الإنسان وينتج عنه عدم القدرة على التركيز والتشوش، كما سيؤدي مستقبلا إلى مواليد تعاني التخلف العقلي وتشوهات خلقية[1]. كما أدى هذا التدخل إلى جعل جزء كبير من هواء ليبيا هواءً ملوثا تشوبهُ السموم والغازات بسبب تكثيف الاستخدام بالأسلحة الكيماوية والإشعاعية وجميع أنواع الأسلحة[2].

المبحث الثاني: التدخل الأجنبي الفرنسي في مالي

شهدت دولة مالي على غرار الدول الإفريقية العديد من الصراعات والنزاعات الداخلية، إلا أن النزاع الحالي يختلف عن سابقيه، ولعل مرد ذلك الاجتذاب والاهتمام الدولي الكبير لتطور الأحداث في دولة مالي بدءا باشتعال الشرارات الأولى من الشمال المالي وبالتحديد مدينة ميناكا في بداية 2012، والذي زاد من عنفه التدخل الدولي لتسوية النزاع الداخلي، ولتصوير المشهد في مالي تم التطرق إلى خلفية النزاع التاريخية ومختلف الأسباب التي كانت وراء تأزم الوضع، ومنه محاولة إبراز أهم الفاعلين في هذا النزاع، ليأتي الحديث عن التدخل العسكري الفرنسي منذ عملية سيرفال حتى برخان ثم ما بعدهما وكذا التطرق إلى المواقف المختلفة الداخلية والإقليمية والدولية والتدخل الفرنسي في مالي.

المطلب الأول: السياق العام للنزاع في مالي وتطوراته

تمتاز دولة مالي بنظام دكتاتوري شمولي، وفساد حكومتها، بحيث عرفت مالي انقلابا عسكريا في 2012 ومحاولة الطوارق الأزواد الانفصال عن مالي، وكان ذلك موازيا مع انهيار نظام الراحل

---

[1]–جمال تراكة ونسيمة عموري،"التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، **مجلة متون**، المجلد الثامن، العدد الرابع، (جانفي 2017)، ص.625.

[2]– فتحي بلعيد أبو زريرة،**مرجع سابق**، ص.278.

الليبي معمر القذافي وكذا الربيع العربي الذي حدث في شمال إفريقيا، وكان لها من تداعيات في تأزم الوضع شمال مالي خاصة الإمدادات والتمويلات التي ساعدت الجماعات الإرهابية على الانتشار بسرعة وعودة العديد من الطوارق للدولة الأم لتجسيد حلمهم بالانفصال جراء فشل مساعدي الوساطة الإقليمية في كل مرة.

أولا: دراسة أثنوسياسية لدولة مالي

تقع دولة مالي ضمن ما يعرف بمنطقة الساحل الإفريقي وعاصمتها باماكو، وهي محاطة بسبعة دولة تتقاسم معها حدودا بطول 7243 كلم، وتعتبر دولة حبيسة في غرب إفريقيا، وتتوزع على النحو التالي: موريتانيا 2237 كلم غربا، الجزائر 1376 كلم شمالا، بوركينا فاسو 1000 كلم شرقا، غينيا 858 كلم جنوبا، النيجر 821 كلم في الشمال الشرقي، ساحل العاج 535 كلم جنوبا والسنغال 419 كلم مما يعطيها أهمية إستراتيجية خاصة على مساحة قدرها 1240192 كلم^2[1] بين جمهورية جنوب إفريقيا (1.219 كلم^2) وأنغولا (1.246 كلم^2)، كما يبلغ عدد سكان دولة مالي (14.5) مليون نسمة[2].

وقد تشكلت دولة مالي الحالية كنتيجة للحدود التي وضعتها فرنسا لمستعمرة السودان الفرنسي، والتي تشكلت في أغلبها من أراضي دولة مالي الحالية المندرج ضمن تقسيم مستعمراتها الثماني في غرب إفريقيا في 1895م بالاعتماد على معايير الثروات الطبيعية التي تمتلكها كل مستعمرة[3].

هذا ويتميز مناخ مالي بثلاث فصول، فيكون باردا وجاف في شهر نوفمبر إلى فيفري وممطر وحار من شهر جوان حتى أكتوبر، أما بين شهري مارس وماي فيكون حار وجاف[4]، كما يعرف نهاية موسم الأمطار بعض الفيضانات من حين لآخر، كما وتنقسم جمهورية مالي إلى ثلاث أقاليم طبيعية: صحاري قاحلة بالشمال وسهول شبه صحراوية في الوسط وأراضي الحشائش المنبسطة في

---

[1]– عبير شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي: البعد الكولونيالي للتدخل الفرنسي في مالي"، **مجلة آفاق سياسية**، العدد 14، (فيفري 2015)، ص.27.

[2]– مادي إبراهيم كاني، "الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012"، **دورية آفاق إفريقية**، العدد 36، ص.2.

[3]– أزمة مالي والتدخل الخارجي، سلسلة تقدير موقف،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2013)، ص.2. تم تصفح الموقع بتاريخ 21-10-2021، على الرابط : https://bit.ly/3vmvYv0

[4] -CIA, 2012 https://bit.ly/3JLpxXD

باقي القطر[1]، أما المساحة الصالحة للزراعة فتصل إلى حوالي 5.3 % من المساحة الكلية فقط. كما توجد مرتفعات جبلية بمالي، تقع أعلى قمة بها تسمى "همبوري تندو" بالجنوب ويصل ارتفاعها أي نحو 1155 م فوق سطح البحر، ويجري بمالي نهر النيجر والسنغال* والذي يوجد بالجنوب الغربي من مالي، أما نهر النيجر فيدخل في الأراضي المالية قرب العاصمة بماكو.

كما تنقسم دولة مالي إلى ثماني مناطق وهي: كايس، كوليكورو، باماكو، سيكاسو، سيفو، موبيتي، تمبكتو، غاوا، كيدال، وتحمل كل منطقة منها اسم المدينة الرئيسية بها ليرسم خط فصل افتراضي بين جزأين متمايزين: الشمال الأكثر تضررا من الجفاف والأقل تنمية تمثله تمبكتو وغاو وكيدال، والجنوب الذي تقع فيه العاصمة باماكو وترتكز فيه الأنشطة السياسية والاقتصادية للبلاد[2].

كما أن دولة مالي شديدة التنوع الإثني، وهذا التنوع الهجين ما هو إلا نتيجة للحدود التي وضعتها فرنسا المستعمرة "السودان الفرنسي" ضمن تقسيم مستعمراتها الثماني في غرب إفريقيا عام 1895 (موريتانيا، السنغال، مالي، غينيا، ساحل العاج، بوركينا فاسو، البنين والنيجر). ولا تعد مالي وحدها التي تعرف النماذج التعددية سواء أكانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية بل هي ميزة المجتمعات الإفريقية عامة، فمع اختلاف التقديرات من مرجع لآخر إلا أن الثابت أن أكبر المجموعات الإثنية في مالي عددا هي المانديغ Mande نحو النصف أي 50% من إجمالي السكان الذي وصل حسب إحصائيات 2012 إلى 15.968 مليون نسمة، ويمثل الأطفال ما نسبته 64% من السكان تحت سن 25 سنة، في حين أن الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و 56 سنة نسبتهم 52% و1.1% أكثر من 56 سنة. وتضم هذه الإثنية قبائل وإثنيات فرعية كالبامبارا Bambaraوالمالنكي Malinkeوالسنونكيني Snghaiويشكلون نحو 6% حيث يتواجدون في سيكاس بالجنوب، في حين يشكل

[1] -FAO.2003.https://bit.ly/38SLBD0

* – يصنف نهر السنغال سادر أنهار العالم منة حيث الطول وكمية المياه المتدفقة، طوله حوالي 1633 كلم، أما نهر النيجر فيعد ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد نهر النيل والكونغو طوله حوالي 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم2 وهو صالح للملاحة فيما بين باماكو وكوروسا.

[2] – أزمة مالي والتدخل الخارجي، **مرجع سابق**، ص.2.

الطوارق والمور Twareg and Moorنسبة 10% ويتواجدون بتمبكتو وكيدال وغاو، أما المجموعات الأخرى فتشكل نحو 5%[1].

أما فيما يخص اللغة في مالي نجد نحو أكثر من 40 لغة، أما اللغة الرسمية في مالي فهي اللغة الفرنسية، أما اللغة المشهورة المحلية فهي البامبارا، حيث 80% من سكان مالي يتواصلون من خلالها في الأسواق والحياة اليومية العادية[2]، أما الطوارق فيتحدث بلغة تعرف بالتمنثيق تتكون من 24 حرفا وفق رموز هندسية ونظام هجائي يعرف بتيفيناغ[3]، وإلى جانب هذه التعددية الإثنية واللغوية تعرف مالي أيضا تعددية في الدين والمعتقد إلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية (الكاثوليك) توجد معتقدات قديمة أيضا متعددة بتعدد الجماعات الإثنية وهي محلية الطابع محصورة في الجماعات الدنية التي تؤمن بها[4].

وبما أننا سنتحدث لاحقا عن تمرد الطوارق لابد أن نشير إلى أن أقلية الطوارق لا تنتشر في مالي فحسب وإنما هي موزعة على خمس دول إفريقية إلى جانب مالي نجد النيجر حيث يتمركز بها ما يقارب النصف أما البقية فيتوزعون بين مالي بـ 400.000 نسمة و500.000 نسمة في ليبيا، أما بوركينا فاسو 35000 نسمة والجزائر ب 25000 نسمة، وما يلاحظ على هذه التقديرات أن قلب عالم التوارق مقسم بين دولتي مالي والنيجر حيث يمثلون أربعة أخماس السكان وزعت بالضبط في جبال الجوية والعرق أرواد بالصحراء في الشمال[5]، وقبل الحديث عن هذه الإثنية المهمة في جمهورية مالي لابد من التوقف عند المعايير التي حددت المعالم الخاصة بجماعة إثنية معينة ونقصد بها[6]:

---

[1]– عبير شليغم، "**النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية في حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**"، ط1، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص.391.

[2] -Mériadic Raffery," les rébillions touragégues au sahel", (paris : centre de doctrine d'emploie des forces (CDEF), janvier 2013), p .20.

[3]– التينبكتي، الطوارق: عائدون لنثور، منشورات تامينوت، ب س ن، ص.16.

[4]– حمدي عبد الرحمن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**،(القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي 1996)، ص ص. 36، 37.

[5]– أحمد عبد الحافظ، **الدولة والجماعة العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان 1991–2000**، (القاهرة: مطابع الأهرام، 2005)، ص.31.

[6]– أحمد عبد الدايم محمد حسين، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، (لندن: المنتدى الإسلامي، أفريل– جوان 2013)، ص ص. 16–19.

- التسمية: إذ أنه لابد لأي جماعة إثنية من اسم يجسد هويتها.
- وحدوية الأصل بين أفراد الجماعة.
- الاشتراك في ثقافة واحدة (دين، لغة، عادات، تقاليد..)
- الاشتراك في التراث.
- الشعور والإحساس بالانتماء إلى إقليم معين لا غير، والتي تعني الرجال الشرفاء الأحرار.

واسم الطوارق بلغتهم يعني "كيل تماهق" ويسمون أنفسهم "أموهاج"، أما اسم الطوارق الذي نعرفه فقد جاء مع الفتح الإسلامي لمنطقة المغرب شمال إفريقيا وقيل بأن هذا الاسم جاء لكونهم تركوا الإسلام في البداية فسموا "توارك" كما نسبهم بعض المؤرخين لتركهم المسيحية، كما تنقسم كلمة طوارق إلى: طوا: تعني شعب، ورق: وتعني مكان، ويقال بأن أصلهم يرجع إلى صنهاجة، ويعتنق أغلبهم المذهب المالكي السني ويعيشون الآن في المنطقة الممتدة من الساحل الأطلسي غربا حتى تشاد وليبيا غربا ويتوزعون على ليبيا، الجزائر ومالي، تشاد وموريتانيا.

وقد كانت للطوارق في الماضي سلطة عديدة: سلطنة الهقار– سلطنة الأرقر وأضغاغ وتامرقدا وأولمدن وتاقيقرايت وسلطنة كلارقس، كما يطلق عليهم اسم الملثمين أو الرجال الزرق نظرا لطغيان اللون الأزرق على لباسهم وقيامهم بتغطية وجوههم لحمايتها من العواصف الرملية وتقلبات الطقس. وعند الحديث عن التركيبة الاجتماعية للطوارق فإنه مجتمع تقليدي، فأغلب علماء الأنثروبولوجيا شبه التقسيم الطبقي للمجتمع الطارقي بالنظام الإقطاعي، إذ أن الطبقة المهيمنة في المجتمع التقليدي هي الأرستقراطية المحاربة التي تسيطر على القوافل التجارية والحصيلة تفرض على التابعين لهم، أما السلطة فكانت تقتصر فقط على فئة الأحرار.

ويتكون النظام المجتمعي الطارقي من خمس طبقات رئيسية وتكاد تكون مغلقة ووراثية لا يمكن اللعب في تغييرها وهي حسب الترتيب التالي[1]:

- طبقة النبلاء أو الأسياد ويطلق عليهم بالطارقية "إيماجغن".
- طبقة الأتباع أو الغارمة: وهي ما يعرف عندهم بـ "إيمغاد".

[1]- زهيرة مزارتوميلود عامر مرحاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي بين المخاطر الأمنية والانفصال– مالي أنموذجا–"،**مجلة آفاق للعلوم**، العدد العاشر،(جانفي 2018)، ص.290.

- طبقة الحرفيين أو الصناع التقليديين ويطلق عليهم بـ "إنيادن".
- طبقة الحرطانيين أي المزارعين.
- طبقة العبيد وتعرف عندهم بـ "إكلان".

كما وتنقسم طوارق مالي إلى مجموعتين[1]:

- مجموعة طوارق الغرب ويعيشون بين مدينتي تمبكتو ومركزه ليرة.
- مجموعة طوارق الشمال وتضم قبائل إيموشق، إقوقاس، ومنهم جالي إياد زعيم حركة أنصار الدين وبلاد الشرق رئيس جمهورية أزواد المعلنة في أفريل 2012، ويتمركز طوارق مالي في الشمال على مدن عدة أهمها[2]:

- تمبكتو: وهي تضم ثمانية قبائل: كيل نمر، أدنان،تسمناس، كل السوق، البرابيش، أمغاد وأولى من تفرعاتها.
- روان: وهي مدينة تبعد عن تمبكتو بـ 250 كلم في الشمال الغربي، كما أن لهم فروعا عديدة في أزواد تضم كلنتمر، أجران، كل أقوس، أقدالف،كلتقلات، وهي عبارة عن قبائل مرتحلة تقطن "غاو" وشمال النيجر ومالي.
- مدينة السوق: ويقطنها طوارق أدرار، وهي تقطن مرتفعات أدرار إيفوجاس إلى الشمال الغربي من كيدال بـ 60 كلم.
- تعد عاصمة الطوارق وهي متاخمة للحدود الجزائرية أي أنها تقع شرق مالي وهي تضم: تاغات مل، أقوجاسن، أدنان، أمغاد، أفرقومسن، إبلبيتين، أرجنياتن، وكل جلا.

أما عن الحديث عن النظام القانوني المالي فإنه مستمد من القانون المدني الفرنسي باعتبارها مستعمرة سابقة لها، إذ تجري مراجعة القوانين قضائيا في المحكمة الدستورية والتي تأسست رسميا في 9 مارس 1994، إلا أن السلطة المالية لم تقبل بالسلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، وأما نظام الحكم في مالي فهو نظام جمهوري ديمقراطي، فيه السلطة التنفيذية بين الرئيس المنتخب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، إذ يعين رئيس الجمهورية رئيس وأعضاء وزارته والسلطة التشريعية بين

[1]– نفس المرجع، ص. 19.

[2]– مالي: النظام السياسي، موسوعة المقاتل، تم تصفح الموقع بتاريخ 25-10-2021، على الرابط:
https://bit.ly/3ul1t3s

المجلس الوطني الذي ينتخب أعضاؤه عن طريق الشعب لمدة خمس سنوات، أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد[1].

ومنذ استقلال مالي سنة 1960 تعاقب على حكمها عدة رؤساء تخللتها فترات حكم انتقالية:

- فترة حكم **موديبو كايتا:** تولى الحكم ما بين 22 سبتمبر 1960 إلى غاية 19 نوفمبر 1968 والذي أطيح به بانقلاب عسكري بقيادة الملازم موسى تراوري.
- فترة حكم **موسى تراوري:** تولى الحكم من 19 نوفمبر 1968 إلى مارس 1991 حيث أزاح **موديبو كايتا** عن السلطة وعطل الدستور وتولى رئاسة اللجنة العسكرية وكون حكومته في سبتمبر 1969 وقام برئاستها[2]، وعرفت فترة حكمه التصديق على دستور جديد للدولة في 1974 أين جعل من دولة مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها حزب "الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي القومي" بزعامة صاحب الانقلاب **موسى تراوري**، وتضمن الدستور الجديد الدعوة لانتخاب رئيس الدولة والهيئة التشريعية، وقد أعيد انتخابه ما بين 1979-1991، ومع نهاية الحرب الباردة وانتهاج مالي سياسة الاقتصاد الحر راح نفوذ **تراوري** يضعف بسبب سياسته التعسفية واستمراره في الحكم العسكري، رغم ما أقره الدستور من تعددية حزبية لينتهي حكمه الدكتاتوري عام 1991[3]، بانقلاب عسكري قاده الكولونيل "**أمادو توماني توري**"* لتدخل مالي في مرحلة انتقالية أجريت فيها أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس "**ألفا عمر كوناري**".
- فترة حكم **ألفا عمر كوناري:** انتخب في 8 جوان 1992، وأعيد انتخابه لعهدة ثانية في ماي 1997 إلى غاية جوان 2002 في حدود ما يسمح به الدستور، وقد سار هذا الرئيس في

---

[1]- محمد أبو الفضل، "الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 105،(1991)، ص.193.

[2]- قلاع الضروس سمير، **مرجع سابق**، ص.340.

[3] -International crisis group, **"Mali avoiding escalation crisis group" ,** (affrica report, Dakar/Bruxelle, N° 189, July 2012).

*- أمادو توماني رئيس الهيئة الانتقالية بتاريخ 26 مارس 1991 حتى 8 جوان 1992 أين نظم انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها المعارض ألفا عمر كوناري.

النهج الإصلاحي ومحاربته للفساد السياسي والاقتصادي وأصبح وسيطا بارزا في النزاعات الإفريقية[1] إلى غاية 2002 أين خلفه أمادو توماني توري.

- فترة حكم **أمادو توماني توري:** منذ 8 جوان 2002 إلى غاية إعادة انتخابه سنة 2007 وحصوله على نسبة 71.2% من إجمالي الأصوات أمام منافسه "**إبراهيم بوبكر كايتا**"، لكن هو الآخر أطيح به في انقلاب عسكري بقيادة "**أمادو سانغو**" في 22 مارس 2012 بعد اتهامه بتهميش الشمال وخاصة القبائل الطوارقية[2]، ويقود الحكومة الانتقالية "**دياكوندا تراوري**" في أفريل 2012 وهو أحد المقربين من الرئيس المخلوع "**أمادو توماني توري**" ورئيس البرلمان السابق، ودامت فترة حكمه للمرحلة الانتقالية مدة عام.
- فترة حكم **إبراهيم بوبكر كيتا:** جاءت فترة حكمه مباشرة بعد الانقلاب الذي ارتبط بفشل الجيش في مواجهة المجموعات المسلحة في الشمال حيث تدخلت فرنسا بعد عام من الانقلاب عادت الحياة المدنية لطبيعتها، وبعد انقضاء العهدة الرئاسية الأولى **لكيتا** بدأ الرئيس وحاشيته وخاصة ابنه في تغيير الواقع السياسي المالي من أجل تثبيت حكم العائلة وجعله وراثي، ما أدى إلى احتجاجات عارمة وتوتر أدى إلى تدخل الأكواس كوسيط بين الرئيس والمحتجين على رأسهم ممثلي حركة 5 جوان والإمام **محمود ديكو**، ولكن انتهت الوساطة بالفشل ما أدى في النهاية إلى حدوث انقلاب قاده بعض الضباط بقيادة العقيد **آسيمي غويتا** في 18 أوت 2020، وتأسيس الانقلابيين للجنة الوطنية لإنقاذ الشعب (CNSP)، وهي نفس اللجنة التي أسسها انقلابيو 1991[3] ليتولى "**باه نداو**" رئاسة الحكومة الانتقالية، ولكن لم يستمر هذا طويلا، ففي 24 فيفري 2021 بدأ انقلاب جديد قاده **آسمي غويتا** قام خلاله باحتجاز رئيس الحكومة الانتقالية "**باه نداو**" ورئيس الوزراء "**مختار رأواني**" ووزير الدفاع "**سليمان دوكوري**"[4] ليترأس **آسمي غويتا** بعدها مقاليد الحكم في مالي، لكن في كل الحالات يظهر أن الجيش المالي أصيب بمرض ممارسة السياسة، فأصبح يمنح لنفسه شرعية حق التدخل كلما تعقدت

---

[1]– قلاع الضروس سمير، **مرجع سابق**، ص.340.

[2]– نفس المرجع، ص.341.

[3]– محمد خواص، "مستقبل مالي بين بنادق الجيش وأصوات المحتجين"، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد 12 المجلد 3، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، سبتمبر 2020)، ص.108.

[4]– انقلاب مالي 2021 على الرابط: https://bit.ly/3M957cu

الأمور أو تصادم المدنيون فيما بينهم، قد يعتقد البعض أن هذا أمر طبيعي ولكنه في الواقع يثبت غير ذلك فتكرار هذا التدخل على شكل انقلابات متكررة سيؤدي حتما إلى ميلاد نخب سياسية تعيش دائما تحت ظل البنادق.

ثانيا: مراحل تطور نزاع الطوارق في مالي (العامل الاستعماري ودوره في النزاعات المالية)

تعود قضية الطوارق إلى بدايات الاستقلال، فمنذ عام 1958 صعدت احتجاجات قوية من معظم سكان أزواد ترفض مشروع تقسيم الصحراء، وكان على سكان الشمال أن يصوتوا إما بالبقاء تحت السيادة الفرنسية أو تقسيمهم إلى شتات بين دول الجوار ولا يوجد حل ثالث، كما يقول الباحث الطارقي "**المختار أقا عبد الرحمن**" المقيم في نواقشط[1]:" وافق الطوارق على الانضمام إلى مالي والنيجر مفضلين السيادة المسلمة مهما كان لونها أو جنسها على السيادة الاستعمارية، أملا في أن يتفاهموا مع الأفارقة بعد رحيل الاستعمار وهو الوعد الذي تحصلوا عليه من الحكام الماليين إذ ما صوتوا بالبقاء معهم، وعندما استقلت مالي أصبح **موديبو كايتا** رئيسا للجمهورية المالية بعد استقلالها وأخذ في تطبيق مبادئه الشيوعية السائدة في المنطقة، فكان أول قرار أصدره القضاء على الزوايا وكل فكر إسلامي يحول دون تطبيق المبادئ الاشتراكية".

1- المرحلة الأولى للنزاع: مرحلة ميلاد النزاع (1960-1989)

لقد عارض الطوارق كغيرهم من قبائل الساحل الإفريقي الوجود الفرنسي ورفضوا الخضوع لسلطته، فثارت أكثر من مرة محاولة التمرد في مناطق "فركون" بمالي و"كوسن" بالنيجر، وقد اعتبر الطوارق الجماعة الرئيسية المحاربة للفرنسيين في المنطقة فاستخدموا حرب العصابات والتي أطلق عليها محليا "غزو"، أما سنة 1960 فقد رفض الطوارق تشكيلة الحكومة الجديدة المركزية كونها تشكلت من غالبية قبائل "الهوسا" والإثنيات الأخرى التي اعتبرت في وقت مضى عبيدا للطوارق، إضافة إلى أنهم تمردوا لأنهم لم يحصلوا على استقلالهم وهو ما دفع فرنسا إلى طرح مشروع المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء المعروفة أيضا باسم التنظيم الجماعي للأقاليم الصحراوية OCRS، أين قوبل هذا المشروع بالرفض من قبل الطوارق، حيث أوجد هذا المشروع نوعا من التخوف لدى السلطة

[1]- محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2016)، ص.123.

الجديدة في مالي على رأسها "**موديبو كايتا**"[1]، وهذا الخوف كان نابعا من احتمال امتداد الانفصال لشمال مالي وأول المعارضين هم العلماء والطوارق الأفارقة على حد سواء لمحاولة **كايتا** القضاء على الهوية الإسلامية للماليين، فكان يأمر باعتقال كل معترض وتصفية جميع الرافضين لمشروعه دون تفريق، **فكايتا** أوهم الطوارق أنه ليس عليهم بالانفصال عن الأفارقة فأنتم إخوان وجيران، لكن هذه الوعود سرعان ما كشف مخططها **كيتا** الذي جعل الاحتلال الفرنسي أهون على الطوارق الذين توالت عليهم بعد الاستقلال عديد العسكريين الماليين[2].

وكنتيجة لاستقلال دولتي مالي والنيجر وقرب خطوط الحدود الطبيعية بين الدولتين لقبائل الطوارق عزز لديهم فكرة إمكانية بناء دولة أو إقليم مستقل عن كلا الدولتين، ليقوم أول تمرد للطوارق بقيادة "**انتصار كال**" زعيم استقلالي للطوارق على الأراضي المالية بين سنوات 1959-1964، حيث تم التدخل العكسري لقمعه في منطقة "آذغ أفوراس"، وتم تدمير مخازن الغذاء وتسميم آبار المياه، ليتمكن في الأخير من إخماد التمرد وفرض حكم عسكري على مناطق الطوارق[3]، وتدخلت كل من الجزائر والنيجر لفض النزاع[4].

ولم يصاحب وقف هذا التمرد حوار لدرجة المشاركة السياسية والتركيز على انشغالات سكان مالي، مما ترك انطباعا سلبيا رافضا للحكومة المركزية لتشهد سنوات 1972-1974 موجة جفاف حادة ومدمرة في شمال مالي أدت إلى تقويض معيشة القبائل الرعوية وإتلاف نسبة هائلة من الثروة الحيوانية، فبسبب هذه الظروف المناخية الصعبة هاجر عدد كبير من الطوارق نحو ليبيا أين تلقوا تدريبا عسكريا من طرف النظام الليبي، زيادة على تأثرهم الإيديولوجي المنطلق من مقومات اللغة والحضارة العربية[5] وكذا الجزائر، وفي هذا الصدد قال "**إياد آغ غالي**": "إن الذي لم يفقد عائلته أو قريب من أقربائه بسلاح الجيش المالي سنة 1963 فقده بالموت جوعا خلال سنوات 1972-1973

---

[1]- أسماء رسولي، "**التهديدات الأمنية في الساحل بين أدوار الدول الإفريقية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم سياسية، تخصص علاقات دولية، 2018/2017)، ص.126.

[2]- نفس المرجع، ص.127.

[3]- عبير شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية، **مرجع سابق**، ص. 383.

[4]- عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد**، ط1، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2017)، ص.83.

[5]- نفس المرجع.

وحتى 1974، وهو ما أدى إلى نزوح السكان والهجرة هروبا من الفقر والجوع والموت"[1]، والسبب في قوله هذا أنه قد مات الآلاف من جماعات الفولاني الطوارق لاعتمادهم في عيشهم على لحوم وألبان المواشي نظرا لسوء التغذية، وتزامنت هذه الأحداث في مالي على التصديق على دستور جديد للدولة عام 1974.

وفي سنة 1987 عقد مؤتمر لتوحيد جهود الطوارق في مالي والنيجر وعودة اللاجئيين الطوارق خاص من الجزائر، حيث قررت إرجاعهم، فقد استقبلت في شهر جانفي ما يقارب 20000 إلى 25000 لاجئ طارقي بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد في تلك الفترة[2]، وتم تجميعهم قرب الحدود النيجيرية والجزائرية بالضبط في عين قزام وهذا تجنبا للمشاكل التي صاحبت قدومهم حيث كان غالبيتهم يمثل شبابا بطالا ذاق معاناة العيش في ظروف صعبة تولدت لديه الرغبة في استرجاع حقوقه الاجتماعية المسلوبة وتحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة في مناطقهم الأصلية(مالي والنيجر)، ويعرف هؤلاء بمصطلح "**تمشك أشومار**" ما سيشكل هؤلاء لاحقا النواة الأولى للجماعات التي سترفع السلاح في وجه الحكومة المركزية المالية[3].

أما في عام 1988 تأسست الحركة الشعبية لتحرير أزواد وهي تعد أو تنظيم سياسي للطوارق الماليين، وقد مهدت هذه الحركة أيضا لظهور حركات أخرى أكثر تنظيما وصولا إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي ظهرت نهاية عام 2011[4]،كما ظهرت حركات أخرى مسلحة ضمن أجنحة عسكرية ولأول مرة بعد ما ظل العمل السياسي السلمي في الواجهة الأبرز لمعظم تلك الحركات، التي انطوت في البداية تحت لافتة "مجلس قيادة حركات الأزواد الموحدة والمعروفة اختصارا MFUA وهي إطار تنسيق لصهر العمل المشترك ومنع الاحتكاكات بين أخوة القضية ورفاق السلاح"[5].

---

[1]– أحمد سنة، "**العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضاتجزائرية**"، (الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، 2000)، ص.61.

[2]– عمر فرحانيومريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.83.

[3]– شاكر ظريف، "**التنسيق الإقليمي وأثره على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، باتنة 2015)، ص.182.

[4]– إبراهيم كونتاو، "النزاع المسلح في مالي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، (لندن: المنتدى الإسلامي، أفريل–جوان 2013)، ص.33.

[5]– زهيرة مزارة وميلود عامر حاج، **مرجع سابق**، ص.392.

وفي عام 1989 اتفقت القبائل العربية والطارقية على الثورة مجددا ضد الحكم في مالي والمطالبة باستقلال إقليم أزواد* عن الدولة المالية، وهي ثورة قادها كل من **أحمدولد سيدي محمد ولدبده** أحد أعيان قبائل البربيش العربية الذي تولى منصب الأمين العام للحركة العربية الأزوادية، **وإياد آغ أغالي** أحد أعيان قبائل الإيفوغاس الطارقية وهو زعيم حركة أنصار الدين وضمت مختلف هذه القبائل تحت راية الحركة الشعبية لتحرير أزواد، ولكنها عرفت أول انشقاق لها عام 1990 بسبب انفصال القبائل العربية عنها وأسست حركة خاصة بها تحت اسم الحركة العربية الإسلامية لتحرير أزواد بقيادة كل من **أحمد ولد سيدي محمدوالذهبي ولد سيدي محمد****

2- المرحلة الثانية للنزاع: مرحلة التنظيم والعمل المسلح من 1990-2010

لقد شكلت فترة التسعينات من القرن الماضي عودة الروح الاستقلالية للطوارق من جديد ميزها الانتقال من نظام اشتراكي دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي مفتوح، ففي 28 جوان 1990 تمرد مسلحون وقاموا بمهاجمة ثكنة عسكرية وسجن بمدينة "ميناكا" وهجوما آخر في 4 ديسمبر 1990 ضد قاعدة عسكرية مالية، ولكن تمكن الجيش المالي من وقف التمرد مع تجاوزات وممارسات قمعية بمدينة "غاو" من طرف عناصر من الجيش المالي[2]، الأمر الذي أدى إلى النزوح من جديد إلى الدول المجاورة، وقد حاولت الحكومة المالية احتواء الوضع سياسيا بمنح منطقة كيدال حكما أوسع، وعقب ذلك شهدت المنطقة هدوءا نسبيا ولكن مؤقت بحيث عاود تفجر الوضع من جديد في أقل من سنة[3]، وتزامنت هذه

---

* - إقليم أزواد هي منطقة شاسعة واقعة في قلب الصحراء الكبرى وتضم ثلاث ولايات تمبكتو وغاو وكيدال وتقع في منطقة شمال مالي، تاريخيا فأزواد لم تخضع قبل الاستعمار الفرنسي لأي احتلال مباشر بل ضلت دائما تدار عن طريق إمارات قبلية وتتبع من حين لآخر وبطريقة غير مباشرة لإدارة أجنبية وتشكل المجتمع الأزوادي من قبائل عربية في الجهة الشمالية القريبة من مالي وقبائل الطارقية في الشمال والشرق بالإضافة إلى مجموعات من السونغاي والفولان حيث يقطنون في المنطقة المحاذية لنهر النيجر، جميع مكونات هذا المجتمع كانت تعيش وفق نظام سياسي واجتماعي يراعي خصوصيات كل فئة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

**-الذهبي ولد سيدي محمد هو وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الحكومة المالية التي تشكلت في مارس 2013، ولكن هذه الحركة أبقت على تحالفها مع الطوارق لمواصلة حرب الاستقلال ضد مالي.

[3]- إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية تجاه الساحل الإفريقي بين المقاربة الإفريقية والتأثيرات الدولية، دراسة حالة الأزمة المالية، (**ملتقى الساحل ضمن إستراتيجية القوى، المعهد العسكري والاستقلالية للوثائق والتقويم، 3 مارس 2015)، ص.246.

[3]- إسماعيل دبش، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010،**دراسة الدفاع والاستقبالية**"، العدد السداسي الأول، (2014)، ص.53.

الأحداث في مالي مع مجزرة ارتكبتها القوات العسكرية النيجيرية عرفت بمذبحة تشين تبرادين ضد الطوارق بعد عودتهم إلى النيجر إثر وفاة الديكتاتور "**سيني كونتشي**" ونهاية ثلاثة عشر عاما من حالة الطوارئ، حصل ذلك يوم 7 ماي 1990[1].

وأمام العجز الاقتصادي للدولة آنذاك من استيعاب العودة الجماعية للطوارق اللاجئين، وهجوم مجموعة من الشباب الطوارق على مقر الدرك الوطني لتقديم لائحة من المطالب تدور في معظمها حول ضرورة التوزيع العادل للمساعدات المقدمة للمنطقة، ما أسفر عنه اندلاع أو تمرد طارقي نيجيري عرف بـ "حرب اليورانيوم". إن هذه الأوضاع المتفجرة في كل من مالي والنيجر دفع للبحث عن حلول للتسوية والتهدئة تدخلت الجزائر من خلال الوساطة لتم التوقيع على اتفاقية تمنراست يوم 6 جانفي 1991* بين الحكومة المالية والقادة العسكريين الطوارق بحضور دول الجوار والأمم المتحدة والدول الخمس الكبرى[2]، وقد نصت الاتفاقية على مجموعة من البنود أهمها الوقف الفوري للعنف من الجانبين، أما قادة الجبهات الأربع: الجبهة الشعبية لتحرير أزواد– الحركة الوطنية لأزواد– الجيش الثوري لتحرير أزواد والجبهة العربية الإسلامية لأزواد، فقد قدموا شروطا لوقف القتال[3]:

- الوقف الفوري لأعمال الإبادة وتوفير مقومات الحياة الكريمة للشعب الأزوادي.
- تشكيل لجنة دولية مستقلة تتقصى حقائق الإبادات الجماعية في حق الشعب الأزوادي.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين الطوارق.
- انسحاب قوات الجيش المالي من منطقة أزواد لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم.

لكن لم يستمر الاتفاق إلا حوالي 6 أشهر لينفجر الوضع من جديد اتهم فيها المتمردين الحكومة المالية بعدم الجدية في تطبيق الاتفاقيات والالتزامات المبرمة[4]، أما الحكومة المالية فمن

---

[1] -Mehdi Teje, sécurité et stabilité dans le sahel African, **op-cit**, p64.

*- وبعد 6 أشهر من التمرد وقع إياد آغ آغالي اتفاقية في مدينة تمنراست الجزائرية مع الحكومة المالية وأنهى تمرد جبهته، وأصبح شريكا في قتال الحركات الأخرى الرافضة للاتفاقية كما عرفت الحركة الشعبية انشقاقات أخرى قبلية، فقبائل شامسن أسست الجبهة الشعبية لتحرير أزواد وقبائل الإيمغاد أسست الجيش الثوري لتحرير أزواد.

[1]– عبير شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية، **مرجع سابق**، ص.385.

[3]– محمد بوبوش، **مرجع سابق**، ص.125.

[4]– إسماعيل دبش، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، **مرجع سابق**، ص.247.

جهتها حاولت إيجاد حل سياسي من خلال إبرام اتفاق مع المتمردين إضافة إلى تجسيد ميثاق وطني تضمن اللامركزية ودمج المتمردين المقاتلين في المؤسسات العسكرية والمدنية للدولة، إضافة إلى وضع برنامج لصالح تنمية الشمال ليتطور الاتفاق لاحقا سنة 1996 بتمبكتو[1]، أين تضمن حل الجماعات المسلحة وحرق بعض الأسلحة والتخلي عن 30000 ألف قطعة سلاح في 27 مارس من نفس السنة كإعلان لحالة نهاية الصراع[2].

أما في النيجر فقد طالبت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بفدرالية مندمجة بين شمال النيجر وشمال مالي ليتوصل في الأخير إلى عقد اتفاق السلام* في 24 أفريل 1995 بين الحركات المتمردة الطارقية والحكومة النيجيرية في الجزائر والذي نص على تخلي الطوارق عن المطالبة بالحكم الذاتي في النيجر والقبول بنظام دستوري يرتكز أساسه على اللامركزية في التسيير[3].

هذا، وقد أعاد الطوارق تمردهم سنتي 2005-2006 متهمين الحكومة المركزية المالية بالتنكر للاتفاقيات السابق، وعدم الوفاء ببنودها وقد قاد جبهة التمرد آنذاك عدد من مساعدي **إياد آغ أغالي** بقيادة العقيد **إبراهيم أغ باهنغا** والعقيد **حسن آغ بيبي** وهو أحد القادة العسكريين للحكومة الوطنية لتحرير أزواد **وأحمد آغ بيبي** والشيخ **آغ أوسا** اللذين شاركا لاحقا في تأسيس جماعة أنصار الدين، حيث اقتصر التمرد على قبائل الإفوغاسي، وعرفت حركة التمرد هذه باسم التحالف الديمقراطي لـ 23 مايو من أجل التغيير، حيث شن مقاتلوها هجمات على حاميات عسكرية في كيدال وميناكا[4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص.247.

[2]-Emilio Sanechaz de rojas Dias," the sahel an archityal conflit ", in **Geo political of conflits 2012**, (spanich institute for strategic studies, February 2013), p.30.

* إن التوقيع على اتفاقيات السلام (1991-1992-1993-1995) بسبب بعض المشاكل الدبلوماسية بين دول المنطقة والحديث هنا عن الجزائر وليبيا وكذا فرنسا، حيث رأت الجزائر أن ليبيا وفرنسا تؤثران على الطوارق وتشجعهم على إعادة إحياء مشروع الإمبراطورية الصحراوية وانعكست هذه الأزمة على تغيب الجزائر عن قمة طرابلس 1997 والتي حضرتها دول مجاورة للجزائر عدا موريتانيا.

[5] - أسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص.130.

[4]- عمار بالة، **مرجع سابق**، ص.170.

وبوساطة جزائرية أضفت إلى اتفاق سلام بالجزائر في 4 جويلية 2006 بين الحكومة المالية ومتمردي حركة 23 مايو من أجل التغيير بإشراف الرئيس السابق الجزائري عبد العزيز بوتفليقة–رحمه الله–[1].

وقد أكد الاتفاق على الارتباط بالجمهورية الثالثة بمالي، والقيام بإجراءات تنموية للمنطقة وإدماج عناصر طارقية في أجهزة الدولة الخاصة بالجيش والأمن[2]، وكما اضطر الطرفان لقبول وساطة ليبية أسفرت عما يسمى بـ "بروتوكول تفاهم" وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 في طرابلس بليبيا وهو ما وضع حدا للأعمال العدائية، التي سببها هجوم قام به المتمردون الطوارق على مركز عسكري للجيش المالي يقع على بعد 150 كلم شمال كيدال كبرى مدن شمال مالي وهو ما شكل خرقا لاتفاقية الجزائر[3].

أما في النيجر فقد أعلنت الحكومة النيجيرية في أوت 2007 عن إعادة التفاوض حول سعر اليورانيوم في ظروف وصفت بالغامضة لأنه في ذلك الوقت كان مستغلا من طرف الشركة الفرنسية "أريفا" ARIFAوأن 15% من عائدات هذا المورد الطبيعي ستكون من نصيب معظم أقاليم الطوارق الشيء الذي أثار حركة النيجر من أجل العدالة MNJ والتي طالبت بالقسمة العادلة للأرباح[4].

وبمبرر عدم تجسيد الحكومة المالية لتعهداتها تجدد التمرد من جديد في السنوات اللاحقة 2007–2009 لفشل الحكومة في تجسيد اتفاقيات الجزائر وخاصة اتفاقية 2006، ففي ديسمبر 2008 هاجم المتمردون قاعدة عسكرية للجيش المالي "بنمبالا" الكائنة على بعد 500 كلم في الشمال من باماكو قرب الحدود الموريتانية وأسفرت العملية عن مقتل 20 جندي وتطور الوضع عقب التدخل العسكري في ليبيا وتسرب الأسلحة بكثافة وعودة مسلحين كانوا يقاتلون لجانب القذافي[5]، ومن أبرز هذه الهجمات الهجوم على موقع تينزاواتين الذي أسفر عن خطف 32 عسكريا وسقوط العديد من

---

[1] -Accord d'Alger pour la restauration de la paix, de la sécurité et de la développement, la région de Kidel fait à Alger, 4 juillet 2006.

[2]-كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص.85.

[3]- محمد بوبوش، **مرجع سابق**، ص.127.

[4]– Fridiric Deycard; " le Neger entre deux feux , la nouvelle rébellion touregue face à Niamey**", politique Africain** 108, (décembre 2007), p.131.

[5]– إسماعيل دبش، "سياسة الجزائر تجاه الساحل الإفريقي بين المقاربة الإقليمية والتأثيرات الدولية: دراسة الأزمة في مالي"، **مرجع سابق**، ص.247.

الضحايا، ما دفع قوات الجيش المالي والنيجيري إلى مطاردة هذه الجماعة بهدف تطهير المناطق الشمالية للبلدين من هته ال العناصر المتمردة إلى حد إبادة المدنيين حسب ما أقرته منظمة العفو الدولية[1].

3-المرحلة الثالثة مرحلة انفجار الوضع في مالي بين تمرد الطوارق والانقلاب العسكري من 2011-2013

بعد سقوط نظام القذافي عاد آلاف الطوارق الذين كانوا يقاتلون في صفوف جيش القذافي إلى شمال مالي محملين بأسلحة ثقيلة ليبدأ التحضير لتمرد جديد بهدف إقامة دولة أزواد ما عجل بانفجار الوضع في مالي[2]، وهذا ما حذرت منه المخابرات الألمانية في تقريرها عن إمكانية انتقال النزاع من ليبيا إلى مالي ويزعزع أمن واستقرار المنطقة بأكملها، فالإرهابيون الذين تمكنوا من الفرار من ليبيا تمكنوا من التزود بالسلاح والذخيرة ونقلها إلى شمال مالي، أما **إبراهيم آغ باهنغا** استشرف قائلا: "إن سقوط القذافي هو الخبر السار لجميع الطوارق في المنطقة ورحيله عن المشهد الليبي يمهد الطريق لمستقبل أفضل ويساعدنا على تسليط الوضع على المطالب السياسية ويمكننا المضي قدما في كفاحنا"[3].

أما العوامل والأسباب التي ساعدت على تأزم الوضع في مالي وانفجاره فهي في الشكل التالي:

[1] -Fridiric Deycard, **op-cit,**p.131.
[2]-International crisis; "mali avoiding exalation, **op-cit**, p.8.
[3]- زهيرة مزارة وميلود عامر حاج، **مرجع سابق**، ص.295.

الشكل رقم(9): يمثل العوامل والأسباب التي عقدت الوضع في مالي ودفع بالطوارق للتمرد بطريقة عنيفة ثم تلته الانقلابات العسكرية.

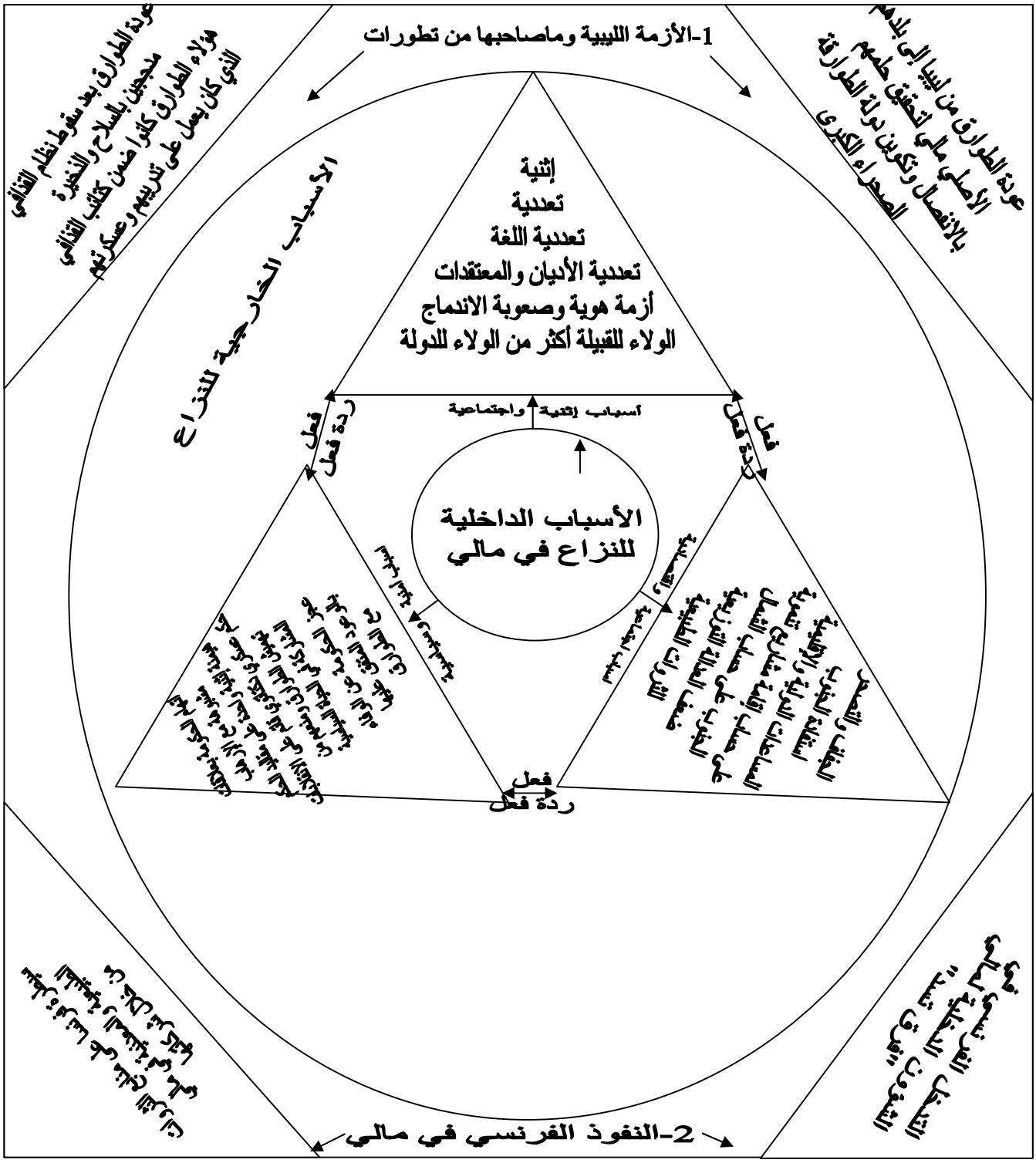

المصدر: من تصميم الباحثة

ما يلاحظ على هذه الأسباب أنها كانت منذ بداية النزاع ولكنها تفاقمت الأوضاع وعلى إثرها آلت مالي إلى ما هي عليه، وفي ظل هذه الأوضاع بدأت الأزمة في مالي فعليا على أنقاض حدثين رئيسيين كانا في نهاية شهر مارس وبداية شهر أفريل 2012، أدخلا منطقة الساحل الإفريقي والبلاد في أزمة كبيرة[1]:

ا- **الانقلاب العسكري على حكومة الرئيس "أمادو توماني توري"**: الذي قال في خطاب ألقاه بعد فوزه في الانتخابات: "أنا أنصح إخواني العرب والتوارق في بلدي بأن ينمو وعيهم السياسي وأن يدافعوا عن حقوقهم بالأدوات السلمية والعصرية، وهذا ما سيحقق لهم الكثير مما يعتقدون أنه ينقصهم، أما الحرب والإخلال بالأمن فإنهما لا يحققان أي مكاسب بل بالعكس تماما، ونحن نرى ما حدث في ساحل العاج القريبة منا وما يحدث في العراق الآن بسبب الحرب..السلاح لا يأتي بخير".

وما يلاحظ هنا على خطابه الواعي أن سياسته اتهمت بالاعتماد على جهات فاعلة ومشبوهة للاحتفاظ والسيطرة على الشمال في مالي ومنع المناطق الشمالية من الانزلاق نحو التمرد المسلح، فأدت إستراتيجيته إلى تفاقم التوترات القبلية والإثنية وأهملت المشاكل الهيكلية الخاصة بالاقتصاد والمشاكل الاجتماعية، فأشعلت سياسة التمرد، كما علقت مؤسساته الدستورية في البلاد.

ب - سيطرة قوات الحركة الوطنية لتحرير أزواد مع ثلاث حركات جهادية أخرى: وكان ذلك على شمال البلاد وخاصة المدن الثلاث الرئيسية فيها كيدال، تمبكتو وغاو، وبعد ذلك أعلنت حركة أزواد من وقف العمليات والإعلان عن استقلال تلك المنطقة، حيث شهدت يوم 17 جانفي 2012 هجوما على مدن أغليهوك وميناكا وقاعدة تساليك* الجوية في الشمال الشرقي لمالي قرب الحدود الجزائرية،

---

[1]- أزمة مالي متاهة الانقلاب والانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ 28-10-2021، على الرابط: ص 2. https://bit.ly/3rynCzv.

* - كان من بين منفذي هذه الهجمات لأول مرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، كما شاركت حركة أنصار الدين فيه ليبدأ الحديث عن أن لهذه الجماعة الإرهابية صلة مع حركة الأزواد وأنصار الدين. وبالنسبة لتساليك فهي قاعدة أنشأها الفرنسيون وتضم حامية من 700 جندي وتجهيزات اتصالات سلكية ولاسلكية، كما تضم مهابط للطائرات العمودية وذات المحركات لنقل الجنود والمؤونة، وهي تعتبر أهم قاعدة استراتيجية في منطقة الساحل جنوب شمال إفريقيا.

كان قد شن من قبل مسلحوا الحركة الوطنية لتحرير الأزواد واستغرق ذلك أسابيع مما أجبر عشرات الآلاف من المدنيين للنزوح خاصة إلى الجزائر[1].

ج-كرونولوجيا الاحداث في مالي (2012 -2021):

استمرت المواجهات مع الجيش الموالي إلى غاية الانقلاب العسكري في 22 مارس 2012 بقيادة النقيب **أمادو سانغو** ومجموعة من الضباط وقد برر هذا الانقلاب بعجز الحكومة السابقة عن تقديم الوسائل لكافية للدفاع عن وحدة التراب الوطني والضعف والتقصير، وحدث هذا قبل 5 أسابيع من الانتخابات المقرر إجراءها يوم 29 أفريل 2012 حتى أن "**تومانى توري**" لم يكن مرشحا امتثالا لأحكام الدستور التي تمنع فترة حكم رئاسية ثالثة[2].

ولتشهد بذلك مالي انقساما من الجنوب تحت سيطرة الانقلابيين العسكريين بقيادة النقيب **أمادو سانغو**، والجنوب تحت سيطرة الطوارق على ضوء الخبر الصاعق الذي أعلنت عنه حركة تحرير أزواد في بيان لها على موقع شبكة الأنترنت، ففي 6 أفريل 2012 أعلنت الحركة عن استقلال إقليم أزواد عن مالي بعد إخراج الجيش المالي منها، وقام **محمود آغ علي** الأمين العام للحركة بتوقيع إعلان استقلال أزواد، وجاء انفصال أزواد رسميا بعد وقت قصير من الانقلاب العسكري في مالي، لكن قوبل هذا القرار بالرفض من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا واعتبرت الاستقلال لاغيا وباطلا وقالت أنها سترسل قوات إلى المنطقة المتنازع عليها لدعم حكومة مالي[3].

وبعد تقديم الرئيس المخلوع استقالته وتخلي زعيم الانقلابيين عن السلطة نصبت المحكمة الدستورية "**دياكوندا تراوري**" رئيسا مؤقتا للبلاد، وما إن تسلم مهامه الرئيس الانتقالي **دياكوندا تراوري** يوم الخميس 12 أفريل 2012 حتى ألقى كلمة في باماكو جاء فيها: "أعلم أنني رئيس لبلد في حالة حرب".. داعيا الجماعات المسلحة بإلحاح وحزم إلى العودة في كنف الدولة ووقف التجاوزات وعمليات النهب والسلب والاغتصاب والانسحاب من المدن التي احتلوها وأضاف قائلا: ".. إذا ما رفضوا فلن نتردد في شن حرب شاملة ساحقة لتحرير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومهربي المخدرات

---

[1]- خالدي عبد العظيم، "الحوار المالي التداعيات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 18،جويلية 2012، ص112-115.

[2]- أسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص.133.

[3]- محمد بوبوش، **مرجع سابق**، ص.129.

وخاطفي الرهائن خارج حدودنا"[1]. أما ما كان من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWASيوم السبت 7 أفريل من نفس السنة رفع كل العقوبات المفروضة على مالي منذ الانقلاب وصدور عفو في حق الانقلابيين ورفع الحظر الدبلوماسي والاقتصادي والمالي والذي كان يهدد بخنق البلاد.

أما في سبتمبر 2012 فقد طلبت الحكومة المؤقتة مساعدة المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لمواجهة تهديد الحركات الإسلامية المتفاقم، ومساعدتها على قمع التمرد الذي شهده شمال البلاد، لتتعاظم أعباء الرئيس الانتقالي الجديد **دياكوندا تراوري** والذي ستكون إحدى مهامه الكبرى إعادة توجيه البلاد إلى حال أفضل، فالأمر بدا وكأن الأزمة في مالي ستؤدي إلى إعادة ترسيم الحدود لهذه الدول التي تحتوي على الطوارق، لتعمد مجموعة الإكواس على مقاربة ثنائية الحل:

- **المقاربة الأولى:** تكليف الرئيس البوركينابي "**بليز كومباوري**"* بالتفاوض مع حركة أنصار الدين وحركة أزواد من خلال محادثات سلام منتصف نوفمبر 2012، اتفقوا على سلامة الوحدة الترابية لمالي ورفض أي شكل من أشكال التطرف والإرهاب واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية، وقد تلا ذلك مفاوضات أخرى مع وفد آخر من أنصار الدين في الجزائر لمحاولة تسوية النزاع.
- **المقاربة الثانية:** الضغط الدبلوماسي من أجل التدخل العسكري حال فشل المفاوضات لتحيل بعدها الإكواس طلب الحكومة المؤقتة إلى مجلس الأمن الدولي القار 2071 من ميثاق الأمم المتحدة حيث حددت هته اللائحة مدة 45 يوم[2] لتقديم مخطط التدخل في شمال مالي، ونتج عنه عقد خبراء عسكريين من إفريقيا والأمم المتحدة وأوروبا اجتماعا بباماكو أين وضعوا خلاله خطة أولية لنشر ما بين 3000 إلى 4000 جندي لاستعادة شمال مالي من جماعات المتمردين

---

[1]– نفس المرجع، ص.130.

* – رئيس بوركينا فاسو: شخصية قوية ومتناقضة في المنطقة، ويرجع ذلك جزئيا إلى دوره في إثارة الحروب في غرب إفريقيا في التسعينات قبل أن يتحول إلى صانع سلم إقليمي، وهذا ما أثار شكوكا لدى بعض القادة الإقليميين بشأن دوره في الوساطة المالية.

[2]– عادل عبد الصبور حسين، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية"، **آفاق إفريقية**، المجلد 11، العدد 37، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2013)، ص.109.

المرتبطة بتنظيم القاعدة، ثم تلاه اجتماع "بأبوجا" بالنيجر في 1 نوفمبر 2012 وإرسال قوة عسكرية على ثلاث مراحل*.

وبفعل جهود الدول الإقليمية والدولية تمكنت الأطراف المتنازعة في مالي مبدئيا من إجراء الانتخابات في كيدال، إذ شارك المتمردون الطوارق في أول جولات مفاوضات واغادوغو أين استقر الوضع مبدئيا على أن يجرى تنظيم انتخابات في موعدها في كيدال كباقي المدن الأخرى، وأوضح "**جبريل ياسول**" وزير خارجية بوركينافاسو في تصريح صحفي له قائلا: " في النقطة المتعلقة بنشر قوات مسلحة مالية في منطقة كيدال فقد توصلنا لحل نهائي"[1].

أخذ كل هذا الوقت من قبل منظمة المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا هو إمكانية جنوح الأطراف المالية المتنازعة للسلم والمفاوضات الجدية، ولكن هذا لم يحدث، فمع بداية العام الجديد 2013 تراجع الجيش المالي في 10 جانفي بشكل كبير وسيطرت الجماعات المسلحة على مدينة كونا متجهين نحو مويتي فأصبحو بالقرب من العاصمة باماكو الأمر الذي وضع البلاد والمنطقة ككل في كف عفريت وخطر محدق ليطلب الرئيس **دياكوندا تراوري** من الرئيس الفرنسي "فرونسوا هولاند" مساعدات فورية، حيث قرر الرئيس الفرنسي في اليوم الموالي التدخل العسكري في إطار المهمة الدولية في مالي تحت قيادة إفريقية MISMA، ولتنتظر التدخل الفرنسي في مالي لاحقا.

وليشهد بعدها شهر فيفري 2013 تعيين قائد الانقلاب **أمادو سانغو** رسميا على رأس اللجنة العسكرية لمراقبة إصلاح قوات الدفاع والأمن في مالي في مراسيم أقيمت بمقر الرئاسة كولوبا قرب باماكو بحضور الرئيس "**دياكوندا تراوري**" ورئيس الوزراء "**ديانغو سيسوكو**" بالإضافة إلى مسؤولين عسكريين[2]. فبرغم الظروف الأمنية المخيفة وجو اللاثقة بين الطرفين الماليين ما تحدثت تقارير فرنسا

---

* - المرحلة الأولى: تبدأ بنشر قوات في العاصمة باماكو والمناطق المحاذية الشمال من أجل تقوية الحكومة الانتقالية لتأمين المؤسسات والقيام بمهام الاستطلاع والتحضير. اما المرحلة الثانية: المساعدة في إعادة تنظيم وقيادة الجيش الوطني من خلال تشكيل القيادة الموحدة التي سيعهد إليها بالتنسيق الميداني للعمل العسكري قادتها نيجيريا. والمرحلة الثالثة: تتمثل في إرسال قوات هجومية مشتركة بين الجانبين لاستعادة الشمال من سيطرة الحركات الإسلامية والشروع الفعلي في العمليات العسكرية.

[1]– زهيرة مزارة وميلود عامر حاج، **مرجع سابق**، ص.297.

[2]– ح. سليمان، النقيب أمادو سانغو ينصب رسميا من قبل دياكوندا تراوري، الخبر، 2015، 02، 2013، ص 18.

باريس عن تطهير عرقي في المنطقة، إلا أنه أجريت انتخابات رئاسية انتهت بفوز **إبراهيم بوبكر كيتا** في 11 أوت 2013 وأعيد انتخابه لفترة رئاسية ثانية عام 2018.

واعتبر هذا انتصار للسلام والديمقراطية الضائعة في مالي، وقد أكدت المستشارة الألمانية "**أنجيلا مركل**" في باماكو على ضرورة الجمع بين الدعم العسكري والمساعدات التنموية، فالدعم العسكري لا يكفي وحده لصنع الأمن والسلم بالمنطقة[1]، لتعرف مالي في 20 أوت 2020 انقلابا عسكريا جديدا أنهى حكم بوبكر كيتا، وقاد هذا الانقلاب **آسمي غويتا***، وليؤسس على إثرها الانقلابيون اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب CNSP لتمثل هذا الأخير في إدارة الشأن العام مما خلق أزمة خانقة –سياسية واجتماعية– في البلاد خاصة مع جائحة كورونا، وكذا فشله في التصدي للظروف الاقتصادية التي جرت في ظلها الانتخابات التشريعية، والقرارات المجحفة التي أصدرتها المحكمة الدستورية والتي تدخل الرئيس مباشرة في تشكيلتها، أضف إلى ذلك فشله في مكافحة الفساد، وقد اتهم ابنه بممارسته لأشغاله بمنصب سياسي رسمي، ولمحاولة تثبيت الحكم في العائلة وتغيير الواقع السياسي الذي لا يسمح بعهدة ثالثة[2].

حتى وبعد الحراك والاحتجاج ضد بقائه في السلطة عمقت كل هذه الأخطاء عبر ممارسة قوات الأمن للعنف المفرط ضد المحتجين مما خلف جرحى وقتلى في صفوفهم، هذا الانقلاب ولد ردود فعل إقليمية ودولية رافضة لهذا التحول القسري في استلام الحكم والفرض على الرئيس

---

[1]– ميركل تشدد في باماكو على ضرورة الدعم العسكري، تم تصفح الموقع بتاريخ 30–10–2021، على الرابط: https://bit.ly/38POrbH

*- ومن أبرز القادات العسكرية التي قادت الانقلاب وأسست المجلس العسكري الحاكم:– "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب" نجد كلّا من: **آسمي غويتا:** ضابط معروف كان قائد لكتيبة العمليات الخاصة في وسط مالي وهي الكتيبة فائقة التسلح تضم أبرز العناصر المكلفة بمحاربة الإرهاب وعلى ارتباط وثيق بالقواعد والمستشاريات العسكرية العربية الأمريكية والفرنسية، يتمتع بسمعة جيدة في أوساط الجيش ولدى الشركاء الدوليين. وكذا **الكولونال إسماعيل واعية:** الناطق الرسمي باسم المجلس العسكري ومساعد قائد أركان القوات الجوية وضابط طيار مستقيم وله شعبية جيدة في الأوساط العسكرية والمدنية. وأيضا **الخبرار الشيخ فاتامودي دمبلية:** مع أنه متقاعد وليس عضوا في المجلس العسكري إلا أنه من المرجح أن يكون الرجل القوي في النظام العسكري الجديد بحكم خبرته الميدانية في إدارة النزاعات والتخطيط الاستراتيجي، حيث عمل سابقا خبيرا لدى لجنة السلم والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي وله علاقات وثيقة بائتلاف المعارضة، كما أن هناك معلومات تذهب إلى حد الزعم أن للمخابرات الفرنسية العسكرية دورا في الانقلاب من خلال الجنرال دمبليه الذي يعتبر رجلا مقربا من فرنسا.

[2]– سامي الوافي، **مرجع سابق**، ص.108.

إبراهيمبوبكر كيتا الاستقالة وحل البرلمان والحكومة، فإقليميا بادرت دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى تعليق عضوية مالي وفرض عقوبات صارمة مست الحياة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية ضد السلطة العسكرية الانقلابية، وصلت حد إغلاق الحدود البرية والجوية والإقصاء من النظام المالي للفرنك الإفريقي، كما علقت منظمة الاتحاد الإفريقي عضوية جمهورية مالي تبعا لنظامها الداخلي الذي يعاقب أي انتزاع للسلطة بالقوة.

خ- المواقف الدولية من الاحداث في مالي :

أما دوليا فمع أن فرنسا أدانت الانقلاب ورفقته إلا أنها في الواقع رحبت به واتهامها للرئيس **بوبكر كايتا** بفشله في مواجهة خطر الجماعات الإرهابية وفي احتواء الأزمة السياسية الداخلية، ففي لقاء بين الرئيس "**ماكرون**" والرئيس المالي المطاح به **كايتا** كانا في نواقشط –على هامش قمة دول الساحل– 30 جويلية أين أظهر الرئيس **ماكرون** موقف الغضب من الوضع الحالي في مالي[1].

هذا، وأعد قائد الانقلابيين الكولونيل **آسمي غويتا** مجددا انقلابا آخر ضد صاحب الحكم الانتقالي في مالي "**باه نداو**" ورئيس حكومته **مختار وان**، حيث كان من المفروض أن يقود البلاد لغاية 2022، وبرر انقلابه هذا باللوم على الرئيس وحكومته على أنهما قاما بتشكيل حكومة جديدة دون التشاور معه باعتباره الرئيس الانتقالي ومكلفا بالشؤون الأمنية خلال هذه الحقبة معتبرا أن هذا الإجراء يدل على إرادة واضحة لرئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الوزراء بانتهاك الميثاق الانتقالي وثبوت وجودية تخريب العملية الانتقالية[2]، بتعهدها الأخير بأنه سيلتزم بأجندة المرحلة الانتقالية وفق مسارها الطبيعي وأن الانتخابات المزمع إجراؤها ستنظم في العام 2022 وفي موعدها.

إلا أن المجتمع الدولي لم يرحب بتحركات **آسمي غويتا** العسكري والجيش عامة، يعني أنه ليس في مصلحته عزله دوليا أمام خطر الإرهاب المتنامي الذي يترصد بالبلاد والرئيس "**ماكرون**" كان واضحا في رسالته للكولونيل وكافة الانقلابيين حيث أكد في مؤتمر صحفي: "مستعدون في الساعات المقبلة في حال لم يتم توضيح الوضع لفرض عقوبات محددة الهدف بحق الأطراف المعنية"، فبعد

---

[1]– بوعلام عيشي، آسمي غويتا الرجل القوي في مالي الذي أطاح بالرئيس في أقل من عام، تم تصفح الموقع بتاريخ 30-10-2021، على الرابط: https://bit.ly/3jLegfj

[2]– نفس المرجع.

اعتقال **آسمي غويتا** للرئيس الانتقالي ورئيس وزارته المدنيين أعلنت المحكمة الدستورية رسميا تعيين **آسمي غويتا** رئيسا للفترة الانتقالية المقبلة.

وعمل القادة في باماكو على طمأنة المتمردين الاستقلاليين السابقين في شمال البلاد المتجمعين في تنسيقية حركات أزواد التي وقعت اتفاق سلام مع الحكومة المالية وتنسيقية الحركات الأزوادية والمصادقة على خريطة الطريق التي تمت المصادقة عليها في 24 جويلية 2014 والتوصل إلى اتفاق سلام وحل نهائي للأزمة في باماكو بحضور دولي وإقليمي ضم منظمة الإكواس، الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي إضافة إلى كل من بوركينا فاسو موريتانيا النيجر تشاد كأعضاء في فريق الوساطة الجزائرية[1]، ورغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتها الدبلوماسية الجزائرية إلا أنها كللت بالنجاح والوصول إلى اتفاق سلام في 2015 والاتفاق على:

- الاعتراف من الطرفين –الحكومة المالية والحركة الأزوادية– بشأن الوحدة الترابية.
- مشاركة الطوارق في الحياة السياسية والمؤسسات الحكومية المالية.
- المكافحة المشتركة للإرهاب والعمل على التنمية في شمال مالي.

وبسبب هذا النجاح عين في شهر أوت 2021 السفير الجزائري "**بوجمعة ديلمي**" رئيسا للجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي، أما تنسيقية حركة أزواد على لسان قائد منها: "إننا مستعدون للمشاركة في الفصل الجديد من المرحلة الانتقالية"، وقال خبير القانون الدستوري "**ماما دي سيسوكي**" إن المسار برمته خارج عن الشرعية[2]، أما الرئيس الانتقالي المالي الحالي فقد تعرض لمحاولة اغتيال يوم 22 جويلية 2021 خلال صلاة عيد الأضحى في المسجد الكبير بباماكو لكن المحاولة فشلت أصيب شخص آخر[3].

وعموما فإن ما يمكن استخلاصه مما سبق هو:

---

[1]– عبد المالك بلغربي، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب تجاه إفريقيا، قراءة في الأمني والمحدد الاقتصادي"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 10، (جوان 2016)، ص ص. 35، 36.

[2]– تنصيب الكولونيل غويتا رسميا رئيسا انتقاليا لدولة مالي، تم تصفح الموقع بتاريخ 2-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3OfjQ7H

[3]– وفاة المشتبه فيه بمحاولة اغتيال رئيس مالي الانتقالي، تم تصفح الموقع بتاريخ 2-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3vr8MMj

- ورثت دولة مالي جملة من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية عن الاستعمار الفرنسي ومن بين هذه التعقيدات الحادة قوة الانتماءات الفرعية القبلية وسياستها على الانتماء الوطني ما غيب مفهوم الولاء الوطني، ولهذا الولاء تدرجات قد تصل للتعصب ويؤدي ذلك إلى نزاعات حول قضايا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.
- إن سقوط نظام الرئيس معمر القذافي الليبي قد أدى إلى تسارع تطور الأزمة ولكن يعد الوضع في ليبيا سببا من الأسباب التي أدت إلى تفاقمه في مالي، غير أنه لا يمثل السبب المباشر الذي خلق الأزمة في شمال البلاد، والذي يرتكز بالأساس في عدم الاستقرار السياسي، الفقر، إشكالية عدالة التوزيع، شعور قبائل الطوارق بالتهميش وظهور حركات انفصالية في المنطقة.
- تعتبر مشكلة أزواد حسب الخبراء السياسيين من النزاعات الجامدة والخامدة، وهي تطفو على السطح متى وجدت البيئة المواتية، وأن ما يحدث في مالي هو ضعف بناء دولة مركزية في الساحل وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة[1].

[1]– مصطفى صياع، "اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر"، حوار محمد سلطاني، **جريدة البلاد**، 2013، ص ص. 4– 6.

شكل قم(10): يبين أطراف النزاع في الأزمة المالية

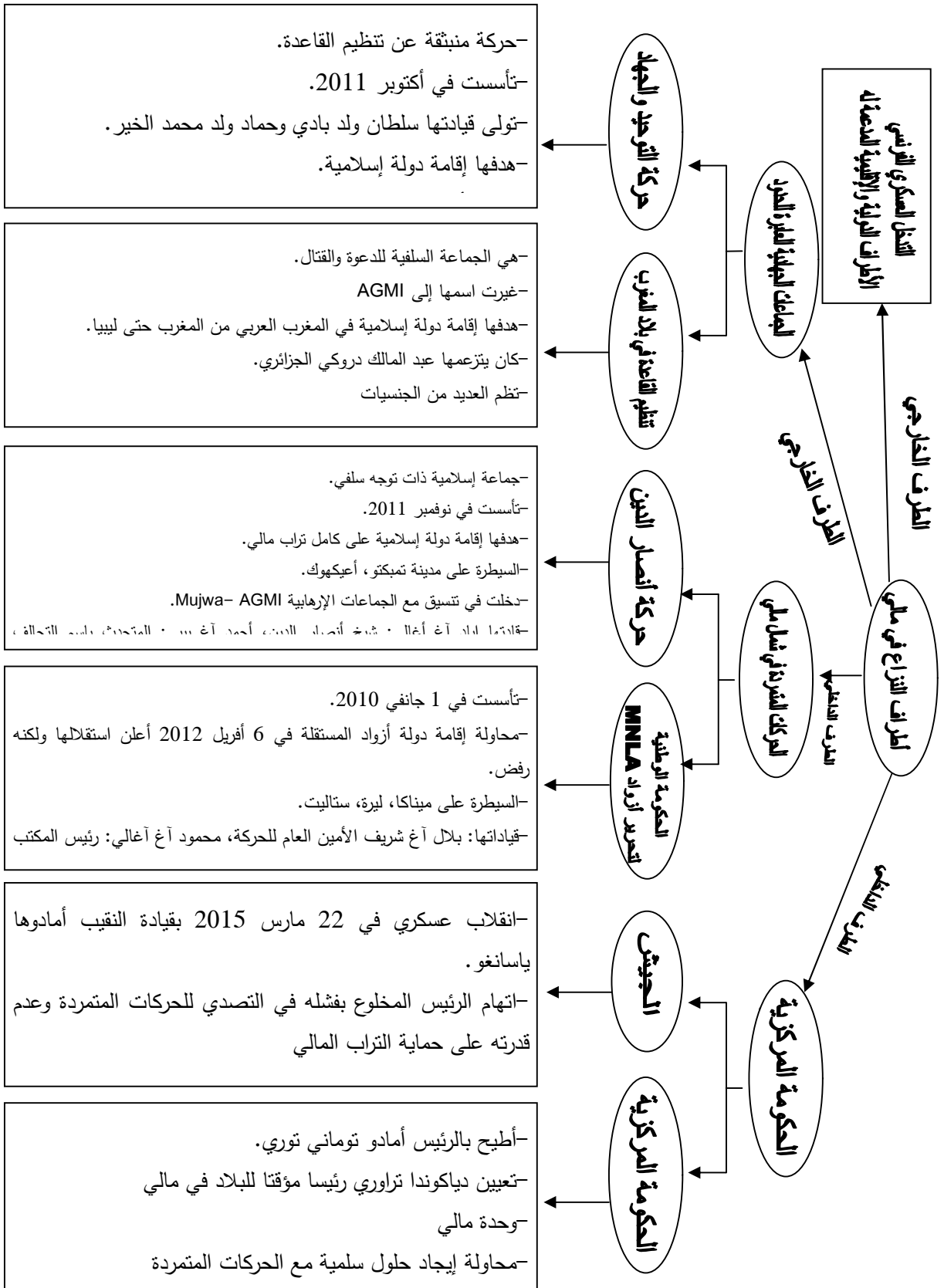

المصدر: من تصميم الباحثة

المطلب الثاني: التدخل الفرنسي العسكري في مالي من سرفال إلى برخان

إن التدخل الفرنسي في مالي ليس أول تمرد لها في إفريقيا، فمنذ 1960 تدخلت فرنسا* في أكثر من أربعين مرة في نزاعات إفريقية وأزمات داخلية في بلدان إفريقية كانت مستعمرات لها، وتشير مراجعات سريعة لمسوغات تدخل فرنسا العسكرية إلا أنه لا يمكن إجمال هذه المسوغات في إطار واحد، فأحيانا كانت تتدخل لفائدة أنظمة دكتاتورية أو سلطوية وأحيانا أخرى لفائدة تحولات ديمقراطية،ومرات أخرى لمساندة جانب سياسي على آخر، غير أن الثابت في التدخلات الفرنسية في إفريقيا الذي لا يتغير هو حماية فرنسا لمصالحها بالدرجة الأولى، فحاربت في تشاد واشتركت في الحرب على ليبيا، وساندت أنظمة جيبوتي وإفريقيا الوسطى في مواجهة المتمردين ومنعت الانقلاب في جزر القمر، وتدخلت في كوت ديفوار لتمكين الرئاسي **حسن وتارا** من توليه السلطة.

أولا: الحجج والمبررات المعلنة وغير المعلنة للتدخل الفرنسي

يرجع التدخل العسكري الفرنسي في مالي للعديد من الأسباب تأرجحت بين أسباب معلنة صرح عنها مسؤولون في الحكومة الفرنسية رسميا من خلال وزرائها وممثليها السياسيين، وأخرى خفية لم يعلن عنها بشكل رسمي، إلا أنها كانت الدافع وراء هذه الخطوة في سياستها التدخلية خارج حدودها.

1-الأسباب المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي: إن توغل الإسلاميين في مويتي دق ناقوس الخطر في الدوائر الحكومية في كل من مالي وباريس، فرأت فرنسا أنه في تقدم الإسلاميين نحو كونا، ومخاوف تفاقم أن الجيش المالي سينهار أمام هجمات المقاتلين الإسلاميين المتزايدة وبعد الهجوم

---

*- عام 1964 نزلت القوات الفرنسية في ليبرفيل الغابون بعد محاولة الانقلاب على النظام في ذلك الوقت من 1986 حتى 1972 كما ساهمت فرنسا في المعركة ضد المتمردين في تبسقي بتشاد أما عام 1979 في جمهورية افريقيا الوسطى قام جنود المظلات الفرنسيين بالإطاحة بالإمبراطور جان بيل بوكاسا أثناء العملية باراكودا من 1983-1984 في تشاد بعد ذلك عام 1994 نفذت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات الافريقية عملية تركواز التي وضعت بالمبادرة الإنسانية في الزائير وشرق رواندا، أما عام 2008 تدخلت فرنسا لتعزيز حكم ادريس بيبي وتم اجلاء الاجانب اثناء اعتداءات المتمردين من السودان وفي مارس 2011 في ليبيا كانت القوات الفرنسية الصدارة في قصف قوات القذافي بعد تصويت الأمم المتحدة بالتدخل في ليبيا لحماية المدنيين المحاصرين أثناء التمرد على القذافي كما رجحت القوات الإفريقية مع قوات الأمم المتحدة كفة الميزان لصالح الحسن أوتارا في الحرب الأهلية بساحل العاج أما في 2013 فقد تدخلت فرنسا عسكريا في مالي بحجة حماية رعاياها ومحاربة التوسع الإرهابي.

المشترك لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وأنصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد على بلدة كونا في 10 جانفي2013 ووجود 6000 مواطن فرنسي يعيشون في مالي فهؤلاء الرعايا الفرنسيين في المنطقة كانوا هدفا أوليا للخطف من قبل تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى[1]، ناشد الرئيس المالي المؤقت "**دياكوندا تراوري**" فرنسا للإسراع لنجدة مالي برسالة طلب فيها التدخل الفرنسي[2].

كما شهدت فرنسا العديد من عمليات الاختطاف لرعاياها في شتى الدول الإفريقية ولعل أولها كان في 2008 بموريتانيا باختطاف خمس رعايا فرنسيين، ثم تلا ذلك اختطاف الرعية "**بيار ركمان**" في 26 نوفمبر 2009 من مالي وتم الإفراج عنه في 2010[3] بسبب دفع الفدية وإطلاق سراح أربعة من الإرهابيين كانوا معتقلين لدى السلطات المالية، كما توترت العلاقات الجزائرية المالية اثر إطلاق مالي لإرهابيين كانا محل بحث من طرف الأمن الجزائري[4]، وكما تواصلت عمليات الاختطاف للرعايا الفرنسيين وهذه المرة باختطاف المهندس **ميشال جيرمانو** كان يشتغل في مجال العمل الإنساني شمال النيجر في 22 جويلية 2010، وقد سعت فرنسا في محاولة منها لإنقاذه بعد أن طالبت القاعدة بـ 8 ملايين يورو مقابل الإفراج عنه إلا انه أعدم في 27 جويلية من نفس العام.

هذا، وقد تتالت الاختطافات ففي شهر سبتمبر 2010 سبعة أشخاص كانوا يعملون في مدينة "ارلين" شمال النيجر في موقع لاستخراج اليورانيوم تابع لشركة "اريفا" الفرنسية، وأعلن تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي مسؤوليته عن عملية الاختطاف[5]، ليعاود تنظيم القاعدة مرة أخرى اختطاف مواطن فرنسي يدعى "**سيرج لازارفينش**" مع أخر يدعى **فيليبفيردون** وكان ذلك في 2 نوفمبر 2011 بالفندق الذي كانا ينزلان فيه هومبوري الواقع شمال شرقي مالي،

---

[1]–فريدوم انوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، تم تصفح الموقع بتاريخ 5–11–2021، على الرابط: https://bit.ly/3OcJZEp

[2]– شمامة خير الدين، "التدخل العسكري الفرنسي بمالي: بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد2، (ديسمبر 2014)، ص.60.

[3]– جان بيار رفيلدو، هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل؟ **أوراق كارينغي**،العدد112، ماي 2010، ص9.

[4]– بوعلام غمراسة، "القاعدة تهدد بإعدام رهينة فرنسي ما لم تفرج مالي عن 4 من عناصرها"، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 11368، 2013/1/12، ص12.

[5]– حازم فودة، "مالي الرهائن الفرنسيون والطريق المسدود"، **الأهرام اليومي**، 2012/11/23، ص4.

واغتيل برصاص أطلق عليه في الرأس في 19 مارس 2013[1]، كما استغلت فرنسا حادثة احتجاز الرهائن في عين أميناس بالجزائر لإضفاء الشرعية على تدخلها معتبرة أن التهديد الإرهابي لا يستهدف فرنسا لوحدها بل والجماعة الدولية بأكملها بالنظر إلى الجنسيات المختلفة للرهائن، ما سهل من مهمتها في تعميم التهديدات الإرهابية[2].

2- **الأسباب غير المعلنة للتدخل الفرنسي العسكري:** تحاذي دولة مالي العديد من الدول الغنية بثرواتها البترولية منها: موريتانيا الغنية بالنفط، فشركة "توتال الفرنسية" تحمل الحصة الأكبر منه، إضافة إلى النفط الجزائري الذي يعد محل أطماع فرنسا، إلى جانب كوت ديفوار التي تعتبر عاصمة منطقة الفرنك الإفريقي، علاوة على ذلك النيجر تحتل المرتبة الثالثة عالميا في إنتاج اليورانيوم بعد كندا واستراليا بـ 8.7% من الإنتاج العالمي، وتغطي كما قلنا سابقا نسبة 12% من احتياطات الاتحاد الأوروبي، وأن فرنسا لوحدها تعتمد على 75% من الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها من الكهرباء، وتعد شركة "أرينا الفرنسية" أهم شركة مستخرجة لليورانيوم في النيجر بمنطقة "أرلين إيموارين وأزواك" المحاذية لإقليم أزواد شمال مالي[3]. فحاليا أمضت فرنسا صفقات اقتصادية كثيرة مع شركات اقتصادية لاستغلال مناجم الذهب والفوسفات، وعمليات بحث مكثفة عن البترول، إذ تعهدت الحكومة المالية في عهدة "**أمادو توماني توري**" إعطاء فرنسا احتكار استغلال اليورانيوم، والحفاظ على مكانتها التنافسية إزاء ضغط الموردين من هذه المادة ومنهم الصين التي تزداد حاجتها إليها[4].

3- **التبريرات والحجج القانونية للتدخل الفرنسي:** حاولت فرنسا صياغة مجموعة من التبريرات القانونية لإعطاء صيغة الشرعية لتدخلها في مالي على المستوى الداخلي من خلال ما ينص عليه الدستور الفرنسي، إضافة إلى ما يتناسب مع قوانين ومواد القانون الدولي والأمم المتحدة، ففي القانون الداخلي الفرنسي جاء التدخل الفرنسي في ظل اتخاذ الرئيس الفرنسي "**فرونسوا**

---

[1]- ح.س،"الرهينة الفرنسي فيليب فيردون اغتالته القاعدة برصاصة في الرأس"، **الخبر**، 2013/07/19، ص7.

[2]- عبد النور بن عنتر، "التدخل في مالي: نظرة عن التدخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ 5-11-2021، على الرابط:https://bit.ly/3uMMTI2

[3]- إسماعيل دبش، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010، **مرجع سابق**، ص.74.

[4]- كريم مصلوح، **مرجع سابق**، ص.280.

هولاند" قراره ببدء التدخل العسكري في مالي وذلك وفقا للمادة 35 "... يحق لرئيس الحكومة وقائد الجيش لإشراك القوات العسكرية في الخارج والتي تعد عليها الدستور الفرنسي بتاريخ 23 جوسلية 2008[1] في إطار ما عرف بعملية القط المتوحش يوم 11 جانفي 2013، استجابة منها لطلب رسمي من الرئيس الانتقالي **تراوري**، والذي تولى الحكم بطريقة غير شرعية وبطريقة لا ديمقراطية بل نصب من طرف الانقلابيين.

فحسب دبلوماسيين في مجلس الأمن فإن الرسالة الموجهة للسلطات الفرنسية تمثل طلب مساعدة عسكرية وليس تدخلا عسكريا، أما في القانون الدولي فقد جاء طلب المساعدة من جانب الرئيس المالي من خلال رسالة موجهة للأمين العام للأمم المتحدة "**بانكي مون**" ليصدر مجلس الأمن القرار رقم 2085 بتاريخ 20 ديسمبر 2012 ومضامين هذا القرار لا تتوافق مع التدخل الفرنسي بل أعطى فرصة للجهود الدولية متعددة الجنسيات من القوات الإفريقية، وقد حدد مجلس الأمن خريف 2012 التدخل عسكريا في حال فشل المفاوضات، وأن ترافق جهود المصالحة السلمية عملية إعادة بناء الجيش المالي وتدريب القوات الإفريقية المشتركة التي تشكل جزءا من القوات الدولية لإعادة السيطرة على شمال مالي.

كما أن القرار 2071 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 2012 القرار 2085، الذي ينص على ترجيح الحلول السلمية على الحل العسكري وجعله آخر الحلول المستنفذة، وتفويض التدخل للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا وليس لدولة فرنسا، أما القانون التأسيسي الإفريقي فقد نصت مواده على[2]:

- المادة الثالثة الفقرة الثانية نصت على: "الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها".
- المادة الرابعة نصت على المبادئ التي يمكن بها تحقيق الأهداف الواردة في المادة الثالثة.
- الفقرة الخامسة نصت على: "تسوية النزاعات والخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر".

[1] -Sénat, Rapport d'information, session ordinaries de 2012-2013, N° 513, P8.

[2] – القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ص ص. 12-14.

- الفقرة السادسة نصت على: "تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية وكذا منع استخدام القوة والتهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد".

- الفقرة السابعة نصت على: "عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة عضو".

ما يمكن ملاحظته من خلال الأسباب التي أعلنتها فرنسا عن سبب تدخلها فهي حسب رأينا غير مقنعة لأنه وبهذه الخطوة قام الرئيس بتصريف أزمات بلاده التي تعيشها فرنسا نحو الخارج، حيث كان المجتمع ولا يزال ليومنا هذا يعيش أزمة اقتصادية من ضعف التنافس وتراجع الصناعات وحتى ارتفاع الإنفاق العام، إضافة إلى التبعات الاجتماعية خاصة البطالة منها، كما أن التدخل الفرنسي يعد مخالفة صريحة للشرعية الدولية والإقليمية، وهذا استعدادا للمواثيق والمبادئ التي تنص عليها الأمم المتحدة وحتى ميثاق الاتحاد الإفريقي، لهذا يعد التدخل حربا عدوانية لحماية المصالح الفرنسية لا غير.

ثانيا: التدخل العسكري الفرنسي في مالي

لقد استطاعت فرنسا استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع[1] من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال القرارات: 2056، 2071، 2085 أعطى لفرنسا بموجبها مسوغا قانونيا للتدخل وخاصة القرار تحت رقم 2085 والذي خول للقوات الفرنسية التدخل بموجبه للدفاع عن السلامة الإقليمية وإعادة سلطة الدولة على المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، وهو قرار أصدره مجلس الأمن في 20 سبتمبر 2012[2]، ومع صدور القرار هذا سارعت فرنسا بإرسال قواتها العسكرية لمالي، بينما سارعت القوات التابعة للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ECWAS إلى إعلان حالة الطوارئ لانتداب قوة إفريقية وفق القرار الأممي 2012 واللحاق بالقوة الفرنسية.

إن الموقف الفرنسي المفاجئ بالتدخل السريع في مالي أحدث ضجة لدى دول الطوق والمجموعة الدولية بما فيها الدول المعنية بالمسعى الدولي للحل السلمي، لاسيما أن قرار شن الضربات

---

[1]– سلسلة تقدير موقف، "**أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**"، (قطر: الدوحة، 2013)، ص.5.

[2]– نجية صخري وفيصل زحاف، "تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد9، العدد1،(2021)، ص.222.

العسكرية الفرنسية نفذ قبل الآجال المتفق عليها من قبل الفاعلين الدوليين والذي كان مرتقبا خريف 2013 كأبعد تقدير[1]، وقد وضع هذا التحرك المفاجئ المجموعة الدولية أمام الأمر الواقع إذ لم تتردد واشنطن وبروكسل رغم جهلهما بتوقيت التدخل في مجاراة الموقف الفرنسي، في حين تحفظت موسكو وبكين على طريقة التدخل هذه بعيدا عن الإشراف الدولي والإفريقي، بينما سارعت قوات الإكواس إلى اللحاق بفرنسا[2].

وقد تدخلت فرنسا مالي وفق عمليتين[3]؛ الأولى كان التدخل فيها من خلال عملية سيرفال Serval استمرت من جانفي 2013 إلى غاية جويلية 2014، والثانية كان التدخل فيها من خلال عملية بارخان Barkhan: استمرت من أوت 2014 إلى أوت 2021.

1- التدخل الفرنسي من خلال عملية سيرفالServal: بدل تصوير المشهد في مالي على أنه حالة من الاستنفار والتعبئة الدولية للمشاركة في حرب عالمية جديدة على الإرهاب، ولكن هذه المرة ليست في أفغانستان أو العراق بل حرب داخل القارة الإفريقية، لذا بحكم العلاقة الفرنسية الإفريقية فقد اعتمدت فرنسا في تدخلها على قواتها وعتادها الموجود مسبقا في القارة الإفريقية، حيث لجأت إلى المروحيات التابعة للقوات الخاصة ومقرها بوركينافاسو، وطائرات "ميراج" المتمركزة في تشاد ومقاتلات "رافال" من إحدى قاعدات فرنسا في الخليج انضمت للقتال لتعزيز القوات الجوية ضمن ما أطلقت عليه اسم عملية "سارفال" أو القط المتوحش، في 11 جانفي 2013، حيث شنت طائرات ميراج ورافال حزاما واسعا من معاقل الإسلاميين يمتد من غاو ويمر بكيدال شمال شرق البلاد بالقرب من الحدود الجزائرية وليصل بلدة ليرة في الغرب بالقرب من الحدود الموريتانية[4]،

---

[1]- عادل مساوي، "المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي"، ورقة قدمت في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية 18/17 فبراير 2013، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ 6-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3JIyely

[2]- عادل مساوي، **مرجع سابق**.

[3]-نجيةصخري وفيصل بن زحاف، **مرجع سابق**، ص. 222.

[4]- فريدوم أنوها، **مرجع سابق**.

بتعبئة وصلت إلى 4500 عسكري فرنسي على تراب دولة مالي[1]، وبتنسيق عسكري بين القوات البرية الجوية والبحرية الفرنسية كما يلي:

- تمت عمليات القصف الجوي انطلاقا من القاعدة العسكرية الفرنسية في نجامينا عاصمة تشاد.
- القوات البرية الفرنسية، والتي كانت تصل بحرا بالسفن الفرنسية عن طريق ميناء داكار السنيغالي[2].
- فتح النيجر لحدودها أمام الجيش التشادي، فتمركز جزء منه في النيجر والجزء الآخر دخل برا إلى مالي واشتبك مع المتمردين، كما استهدفت الطائرات الحربية الفرنسية التي انطلقت من فرنسا وتشاد مناطق في العمق المالي وغطت مسافة هذه العمليات الميدانية ما يقرب من 2000 كلم من الشرق إلى الغرب[3].

كما وتلقت فرنسا دعما عسكريا من عديد الدول، واختلف هذا الدعم من مساهمة عسكرية بوحدات من الجيش والمعدات العسكرية والدعم اللوجيستي، بانتشار القوات الإفريقية المدعمة للقوات الفرنسية أوكلت قيادة القوات البرية المشتركة التي تخوض المعارك في الميدان إلى النيجيري "**شهو عبد القادر**" بسبب مشاركة بلاده بأكثر من 900 جندي إلى جانب خبرة الجيش النيجيري في قضايا السلام في القارة الإفريقية، إضافة إلى نيجيريا نجد قوة تتكون من ثماني دول: توغو، بنين، السنغال، النيجر، غينيا، غانا وبوركينا فاسو، ليتم في المحصلة نشر 5300 جندي من القارة الإفريقية[4]، إضافة للتبرعات النقدية والعسكرية فقد تعهدت غينيا الاستوائية لتوفير الوقود لقوات "الأفيسما" وقوات الجيش والأمن الماليين.

---

[1]– سلوى بن جديد، "السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، العدد 204، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، أفريل 2016)، ص.126.

[2]– خالد عبد المنعم، **سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016)، ص.79.

[3]– يحي مشرط، "**الإستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي**"، المجلد 05، العدد 02، (2018)، ص.16.

[4]–إيمان أحمد عبد الحليم، عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، تم تصفح الموقع بتاريخ 7-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3EmdJKb

أما الدعم الدولي فنجد أمريكا تقدم مساعدة لوجيستية واستخباراتية وتدريب الجيش المالي، حيث أفاد "**بنجامين بنسون**" المتحدث باسم القيادة الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم" أنه: "دعمنا النقل الجوي للقوات الفرنسية والمعدات إلى باماكو من أستريس"[1]، ولتعين بعدها فرنسا الجنرال "**غريغوري سان كوينتين**" قائدا لهيئة الأركان العملياتية للحرب في مالي، ويقود الجنرال "**غريغوري**" بالسنغال هيئة بحوالي 80 عسكريا مقرها داكار وباماكو، وسندت هذه الهيئة على الأرض للجنرال الفرنسي "**بيرنار باريرا**"، أما التركيبة الجوية فستكون بقيادة العقيد "**لوران راطو**" ومقرها العاصمة التشادية نجامينا[2].

هذا، وقد عرف التدخل الفرنسي في مالي وفق عملية سرفال ثلاث مراحل بداية من جانفي 2013 على حسب وزير الدفاع الفرنسي "**جون بيف لودريان**" وهي:

أ- **المرحلة الأولى:** تهدف المرحلة الأولى إلى سيطرة القوات الفرنسية على جنود مالي من خلال الدعم اللوجستي والاستخباراتي والتدريب والتنظيم والتسليح بهدف وقف انتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب، حيث أعلنت مصادر لوكالة فرانس بريس جماعة إرهابية قامت بزرع ديناميت في جسر استراتيجي تاسيغا 60 كلم عن حدود النيجر وتستهدف عملية التلغيم واحدا من المسالك الذي يمكن استخدامه من الجنود النيجيريين والتشاديين التابعين للوحدة الإفريقية، كما استطاعت القوات المالية والفرنسية السيطرة على جسر "وابريا" ومطار "غاو" الدولي الذي كان المعقل الإسلامي الذي يبعد 1200 كلم شمال شرق باماكو، وكان ذلك يوم السبت 26 جانفي 2013.

ب-**المرحلة الثانية:** وبدأت هذه المرحلة بعد استعادة المدن الرئيسية في الإقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى، وتعمل القوات الفرنسية في هذه المرحلة على الإطاحة بأخطر وأكبر التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح لدى هذه المنظمات في عمليات مختلفة[3]؛ ثم يليها نشر من ثلاث إلى أربع كتائب مالية عسكرية بعد الاستيلاء على المدن الرئيسية بتمبكتو وغاو

---

[1]- زهير آيت سعادة، قوات بريطانية في حالة تأهب للتدخل العسكري في مالي، تم تصفح الموقع بتاريخ 8-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3rrGLmD

[2]- ح.س، "جنرالات فرنسا يهيمنون على مراكز قيادة الحرب في مالي"، **الخبر**، 25-1-2013، ص3.

[3]- محمد بن أحمد، "إطلاق المرحلة الثانية من الحرب في مالي"، **الخبر**، 2013/2/5، ص6.

وعلى إثرها تم قصف الطيران لمواقع الجماعات الإرهابية المسلحة في كيدال وضواحيها وتدمير منزل زعيم حركة أنصار الدين أقصى شمال شرق مالي.

كما تضمنت هذه المرحلة أمر من الرئيس **فرونسوا هولاند** لتتبع أمراء الجماعات الإرهابية وتدمير بنيتهم التحتية وتدمير أكبر قد ممكن من الأسلحة الليبية المتطورة لدى القاعدة والملثمين والتوحيد والجهاد وأنصار الدين، حيث تنفذ هذه العمليات بالاعتماد على الغارات الجوية الدقيقة المركزة على معاقل وتجمعات الجماعات الإرهابية وقياداتهم، ولا يمكن لهذه العملية أن تنجح إلا إذا توافر أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة التي يوجد أغلبها لدى الأمن الجزائري وكذا الموريتاني[1]، وبعد ساعات من زيارة الرئيس **فرونسوا هولاند** لتمبكتو وباماكو يوم الأحد 3 فيفري 2013 أفاد الكولونال "**تري بوركار**" أن القوات الفرنسية شنت غارات جوية كبيرة على شمال مالي في المناطق المجاورة للحدود الجزائرية "كيدال وتساليت" قد استهدفت مستودعات لوجستية ومراكز التدريب للمجموعات الإرهابية، وأوضح أن ثلاثين طائرة شاركت في العملية بين مقاتلات وطائرات تزويد بالوقود في الجو وطائرات استطلاع[2].

ت- **المرحلة الثالثة:** حماية العاصمة باماكو لضمان واستمرار مؤسساتها تتقاسم فيها الأدوار بين القوات الفرنسية والقوات الإفريقية للدول المجاورة: تشاد، ساحل العاج وهذا لحماية المواطنين والرعايا الأوروبيين والفرنسيين والمصالح الفرنسية، وتشمل الخطة قصف مواقع الجماعات الأصولية وطبيعة تدخل القوات الخاص، فيما ستوفر الولايات المتحدة الأمريكية الدعم الاستخباراتي وتوفر فرنسا الغطاء الجوي للعمليات العسكرية.

2- **التدخل الفرنسي من خلال من خلال عملية بارخان Berkhan:**عملية سرفال التي أطلقتها فرنسا في مالي عام 2013 من أجل محاربة الجماعات المتطرفة في شمال البلاد أدت إلى تشتيت هذه الجماعات المتطرفة على كامل دول الساحل، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى تأسيس مهمة عسكرية أخرى أوسع من سرفال وهي مهمة بارخان في أوت 2014 لمحاربة الإرهاب في كل

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- عاطف قدادرة، "معركة الفرنسيين مع القاعدة على مشارف الحدود الجزائرية"، **الخبر**، 2013//2/4، ص5.

منطقة الساحل الإفريقي[1]، ومهمة بارخان ليست كسابقاتها لكنها إعادة لهيكلة شاملة للوجود الفرنسي العسكري في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

هذا، واستلمت عملية "بارخان" المشعل من عمليتي "سارفال" و "وايبرفييه" في كل من مالي وتشاد في 1 أوت 2014 لتتخذ بعدا إقليميا بررته مصالح فرنسا الاستراتيجية بالتهديدات التي تواجه المنطقة وعلى رأسها الإرهاب، كما أطلقت فرنسا عملية "بارخان" تزامنا مع احتفالات فرنسا بعيدها الوطني في 14 جويلية 2014 والتي جاءت تكملة لعملية القط المتوحش سارفال في مالي لمواجهة خطر هذه الجماعات[2]، خاصة بعد هجوم أحد الجماعات الجهادية على إحدى مناجم اليورانيوم والذي تعتمد عليه فرنسا في مصادر طاقتها النووية خاصة بعد تجديدها لعقد حق استخراج شركة "أريف" لليورانيوم عام 2014، لهذا وجدت فرنسا نفسها أمام ضرورة التدخل العسكري سعيا منها لتأمين مناطق نفوذها المستهدفة[3].

وبرخان عملية تتألف من3500 إلى 4500 جندي فرنسي وستكون دائمة ومقرها نجامينا عاصمة تشاد، وقد تم تشكيل العملية بالتنسيق مع خمسة بلدان من المستعمرات السابقة لفرنسا التي تمتد على طول الشريط الساحلي: بوركينا فاسو، تشاد، مالي، النيجر وموريتانيا وتعرف هذه البلدان إجمالا باسم "جي 5، G5" الساحل، فقاعدة أركان الجيوش الجوية لعملية برخان توجد في نجامينا بتشاد، في حين يوجد مركز استخبارات عملية برخان في نيامي عاصمة النيجر، أما التجمع التكتيكي العسكري المشترك GTIA والذي يناهز الألف جندي فيوجد بمدينة غاو المالية في حين توجد قاعدة القوات الخاصة لعملية برخان في واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو[4] لتبدأ فرنسا عملياتها العسكرية بإقامة القواعد العسكرية في النيجر وإقامة أول إنزال عام 2015 لصد

---

[1] -"La France reorganizes ses troupes en Afrique", **billets d'Afrique** N° 238, (Septembre 2014).

[2]– سيدي أحمد ولد الأمير، "عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق"، تم تصفح الرابط بتاريخ 8-11-2021، على الرابط:https://bit.ly/3rw46DF

[3] – سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "بعد هجوم الجماعات الجهادية على النيجر: على من سيكون الدور"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ 8-11-2021، على الرابط:https://bit.ly/3M4Uis2

[4]– إسراء محمد فوزي، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا"، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع بتاريخ 8-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3KOu0dt

الهجوم المستمر للجماعات الجهادية ولحفظ أمن النيجر الذي يهدد كذلك أمن فرنسا[1]، ما يعني أن مجال عملية برخان يمتد على خط يزيد طوله عن 3500 كلم من نواقشط غربا إلى نجامينا شرقا.

ومن مبدأ تأسيس شراكة برخان على حد قول مسؤولي فرنسا فهي تعمل من أجل كل الناس ولا سيما مع القوات الشريكة، حيث يتم تقديم مساعدات طبية مجانية للسكان، كما تعمل برخان أيضا من خلال قيادة أو دعم المشاريع التي تقدم مساعدة مباشرة للسكان، كما تعمل برخان أيضا من خلال قيادة أو دعم المشاريع التي تقدم مساعدة مباشرة للسكان الوصول إلى المياه:

- 3 مشاريع لإمداد المياه.
- 13 مشروعا رعويا وزراعيا.
- 20 مشروع متعلقا بالتعليم والطاقة والوصول إلى المعلومات وخلال عام 2020 تم تنفيذ 76 مشروعا يتراوح بين مشروع مدني وعسكري لصالح السكان المحليين[2].

بالإضافة إلى ذلك على مدار عام 2020 أجرت برخان ما متوسطه أكثر من 35 استشارة وأكثر من 350 علاجا يوميا لصالح السكان ماليين ونيجريين وتشاديين، كما تعتبر عملية برخان أكبر انتشار فرنسي في العمليات الخارجية بعد تعزيز 600 جندي الذي تقرر في قمة باو ثم نشر 5100 جندي كجزء من هذه العملية منذ جويلية 2020 أصبحوا تحت قيادة اللواء **مارك كونروين**PCIAT المتمركزة في نجامينا.

ويدور نظام بارخان حول ثلاث نقاط رئيسية: غاو في مالي، ونيامي في النيجر ونجامينا في تشاد للعمل بين المناطق النائية والمسلحين، فمالي تكون المكون الأراضي بشكل أساسي من مجموعتين تكتيكيتين للصحراء GIDS مع حوالي 1500 جندي منتشرين في غاو وأماكن أخرى مختلفة: كيدال وتساليت، ميناكا وغوسي وتمبكتو[3].

---

[1]–سيدي أحمد ولد أحمد سالم،**مرجع سابق**.

[2] -Ministère des armes, dossier presse, operation Barkhane, janvier 2021, p.15.

[3] -Op-cit, p.23.

ومع نهاية 2014 أصبحت عملية برخان ذات إمكانيات لوجستية وتعبوية كبيرة، فهي مكونة من ثلاث آلاف جندي فرنسي مع عتاد متنوع من بينه: 200 سيارة رباعية الدفع، 200 مدرعة، 4 طائرات بدون طيار و6 طائرات مقاتلة، 10 طائرات نقل و20 مروحية، ليبلغ الجنود الماليين 5100 جندي لتمتد على إثرها أعمال العنف إلى الجنوب ثم إلى بوركينا فاسو والنيجر المتجاورتين، وفي شباط 2021 أكد رئيس الاستخبارات الخارجية الفرنسية "**برتر إيمييه**": "أن دول الخليج غينيا ولاسيما بنين وساحل العاج أيضا أصبحت هدفا للقاعدة"[1].

وفي رصد لأهم تطورات عملية برخان نجد[2]:

2015-2016: اعتبارا من 2015 تضاعفت الهجمات على القوات المالية والأجنبية للأماكن التي يرتادها الأجانب، وقد استخدمت فيها عبوات يدوية الصنع، كما نفذ جهاديون هجمات خاطفة على درجات نارية، وفي السابع من مارس 2015 أسفر اعتداء على مطعم في باماكو عن خمسة قتلى، وكان الأول الذي يستهدف عربيتين في العاصمة المالية، وتبنت الهجوم جماعة "المرابطون" الجهادية التي يقودها **مختار بلمختار**، كما تبنت الجماعة هجوما في 20 نوفمبر 2016 على فندق "راديسون بلو" ببماكو أدى إلى سقوط عشرين قتيلا بينهم أربعة عشر أجنبيا لتفرض بعد ذلك حالة طوارئ بشكل شبه متواصل في البلاد.

أما في مارس 2017 فقد اتحد الجهاديون المرتبطون بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وحركة الداعية الفولاني المتطرف "**أمادو كوغا**" الذي ظهر في 2015 وسط مالي تحت مظلة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بقيادة الزعيم الإسلامي **إياد آغ أغالي** المنتمي إلى الطوارق، كما انتشر تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وشن سلسلة من الهجمات الواسعة مع نهاية 2019 على قواعد عسكرية في مالي والنيجر، وصنف العدو الأول خلال قمة بو الواقعة جنوب غرب فرنسا في جانفي 2020 بين باريس وشركاتها في مجموعة دول الساحل الخمس G5.

---

[1]- "من استيلاء الجهاديين حتى سقوط القاعدة: 8 أعوام من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 9-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/37VM72u

[2]- نفس المرجع.

بالإضافة إلى تركيزها على تنظيم الدولة الإسلامية واصلت عملية برخان في 2020 سياستها في القضاء على الكوادر القادة الجهاديين، ففي الرابع من جوان قتلت قوة برخان زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الجزائري "**عبد المالك دروكدال**" في مالي في نجاح رمزي كبير، وفي نوفمبر قتلت فرنسا بالرصاص القائد العسكري للحركة "**باه آغ موسى**".

لكن الجهاديين لم يخفوا غيضهم، فقد قتل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء ستة عمال إغاثة فرنسيين في آب 2020 في النيجر، وتواصل القاعدة هجماتها إذ قتل رجالها خمسة جنود فرنسيين في أقل من أسبوع بين نهاية كانون الأول 2020 وبداية جانفي 2021، وفي شباط هاجموا موقعا عسكريا في مالي ما أسفر عنه مقتل عشرة جنود[1]، تمتاز عملية برخان بأنها تدخل ضمن ما يمكن تسميته استراتيجيات الدفاع الثابت* الذي يتمركز في فضاء محدد ومنه يتم الانطلاق في تنفيذ الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي.

لكن في 10 جويلية 2021 أعلن الرئيسي "**إيمانوال ماكرون**" على نحو مفاجئ إنهاء عملية "برخان" لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، وخفض قوات بلاده وإعادة دمجها في مهمة دولية تتقاسم عبء المخاطر الأمنية في المنطقة، على أن تضع باريس الخطة النهائية لإعادة هندسة الوجود الفرنسي في المنطقة[2]. ويأتي قرار إنهاء عملية "بارخان" بعد أيام من سيطرة القائد العسكري **آسمي غويتا** على السلطة في أعقاب الإطاحة بثاني رئيس خلال 9 أشهر، ووصف **ماكرون** هذه الخطوة بأنها: "انقلاب على انقلاب"، وعلق مؤقتا العمليات المشتركة بين القوات الفرنسية والمالية في الثالث

---

[1]– نفس المرجع.

*- نظرية الدفاع الثابت وهو ما عرف سابقا في التاريخ العسكري الفرنسي بخط ماجينو المنسوب لوزير الحربية الفرنسي "أندريهماجينو" الذي دافع بشدة أمام البرلمان الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى والاخذ باستراتيجية الدفاع الثابت لتجنيب فرنسا أي عدوان ألماني مرتقب خاصة في منطقتي الألزاس واللورين والذي اتخذت على إثره فرنسا استراتيجية دفاعية قائمة على بناء خطوط من التحصينات عرفت باسم خط ماجينو وأرادت من خلاله فرنسا وقف أي تقدم للألمان للمهاجمة، وهو سهل قيام فرنسا بضربات مضادة لها وسحقها، وهذا الفكر الاستراتيجي قد أثبت خطأه، إذ أن حشد القوات الفرنسية الكثيفة عد خط ماجينو أدى إلى ثغرات عديدة ففشل الخط في حماية فرنسا من الغزو الألماني إبان الحرب العالمية الثانية، إذ أن ألمانيا خطتها الحربيةوضعت بالحسبان ماجينو عام 1940، حيث وضع الألمان خطة شكلية في مقابل الخط لخداع فرنسا، بينما اندفعت القوات الألمانية عبر البلدان المنخفضة (هولندا وبلجيكا)، وبذلك نجح الألمان في الولوج إلى فرنسا دون صدام بشكل مباشر بخط ماجينو فهاجموه وسيطروا على فرنسا.

[2]– سبهة سعد، "إنهاء عملية "برخان" الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي: الدوافع والتداعيات المحتملة"، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3KSyYWx

من جويلية[1]. وهذا لأن الرئيس المخلوع "**باه تيداو**" الذي كان من أكثر الرؤساء الماليين حليفا موثوقا به لدى فرنسا.

وتريد فرنسا الآن –حسب وكالة الصحافة الفرنسية أ.ف.ب– الانتقال من مكافحة الجهاديين في الخطوط الأمامية إلى الدعم والموافقة من استخبارات، طائرات بدون طيار، طائرات مقاتلة وغيرها، وهي طريقة لتقليل المخاطر وإجبار دول المنطقة على تحمل المزيد من مسؤوليتها عن أمنها في المنطقة، واعتزمت فرنسا مغادرة قواعد في شمال مالي في مناطق تسالين وكيدال وتمبكتو في نهاية عام 2021 لتركز وجودها على طريق غاو وميناكا أي قرب ما يسمى بالمثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبروكينافاسو، وكذا نيامي عاصمة النيجر، كما سيجري خفض العساكر الفرنسيين تدريجيا ليصل إلى نحو 3500 في غضون سنة 2022 ثم 2500 بحلول عام 2023، والإبقاء على قوات النخبة من فرقة "سابر" لمواصلة ملاحقة قادة الجهاديين، لتؤكد بعدها وزيرة الجيوش الفرنسية "**فلورنس بارلي**" أن الالتزام العسكري الفرنسي سيظل كبيرا وأضافت أنه: "علينا محاربة المجموعات الإرهابية ومواصلة هذا الذي سيسمح للقوات المسلحة لدول منطقة الساحل بأن تكون في وضع يمكنها من الرد والتصدي"[2].

لكن هذا الانسحاب من الساحل الإفريقي ومالي محدود مكانيا وزمنيا وعدديا يهدف إلى تخفيف الأعباء المالية والخسائر البشرية دون التخلي عن النفوذ في المنطقة، وهذا ما أعلنه الرئيس الفرنسي **إيمانوال ماكرون** خلال القمة الافتراضية مع زعماء دول الساحل التي انعقدت في 9 جويلية من العام الجاري والتي كان رئيس النيجر "**محمد تازوم**" الوحيد الذي شارك فيها من باريس وربما يراهن **إمانوال ماكرون** على عملية "تاكوبا"* الأوروبية لملأ الفراغ في الساحل والتي تضم قوات خاصة أوروبية

---

[1]– "ماكرون يعلن استبدال "بارخان" بتحالف دولي لمكافحة الإرهاب"، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3uO4PSD

[2]– "إنهاء عملية برخان الفرنسية رهان ينطوي على مخاطر في منطقة الساحل الإفريقي"، التقرير السنوي لعام 2020، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3jIHPhA

*- لكن قوة "تاكوبا" لا تبلي بلاءا حسنا على أرض المعركة ويقتصر دورها الرئيسي على تدريب القوات المحلية لدول الساحل، وكذلك بالنسبة للقوات الأمريكية تكتفي بتدريب وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي، أما الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا فهي غير متحمسة لرمي ثقلها العسكري في منطقة الساحل التي ينظر إليها كمنطقة نفوذ فرنسية.

بالإضافة إلى قوة "سابر"، من الممكن أن تنضم إليهم 1100 جندي أمريكي[1]، هذا الوضع دفع للحديث عن إمكانية تدخل عسكري جزائري في المنطقة لمنع قيام إمارة إرهابية على حدودها الجنوبية، وفي هذا الصدد أطلقت صحيفة "جون أفريك" الفرنسية بالون اختبار زعمت فيه أن قائد الأركان الجزائري **سعيد شنقريحة** زار باريس سرا لبحث أزمة الساحل، وهو ما نفته وزارة الدفاع الجزائرية ووصفته بالافتراءات[2]، وتحاول بهذا فرنسا توريط الجزائر بحرب دموية أخرى خاضتها قبلا في تسعينات القرن الماضي، التي تمكنت من الانتصار فيها بالمصالحة الوطنية وليس بالقوة العسكرية، فرغم التعديل الدستوري الجزائري إلا أن الجزائر تبقى حذرة من التورط في أي حرب قد تستنزف قدراتها في ظل توتر الأوضاع على حدودها الشرقية والغربية أيضا.

ويمكن القول أن أهم الدوافع التي تقف وراء إنهاء الرئيس **ماكرون** عملية برخان في منطقة الساحل تتمثل في:

- استمالة الأصوات الفرنسية في الانتخابات الإقليمية والرئاسية المقبلة، يشكل الداخل الفرنسي قوة ضغط كبيرة ثنائية الأبعاد على الرئاسة الفرنسية، ساهمت في دفعها إلى اتخاذ قرار إنهاء عملية برخان بعد فشل **ماكرون** في 16 فيفري 2021 عن تحقيق القوات الفرنسية في منطقة الساحل[3]، لتتنامى أصوات المعارضين للوجود الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي، وقد أوضح استطلاع للرأي أجرته جريدة "لو بوان Le point" في جانفي 2021 أن نصف الفرنسيين يرفضون التدخل العسكري لبلادهم في المنطقة وأن 51% لا يؤيدون التدخل في مالي[4] نظرا لمواجهة البلاد أزمة اقتصادية عمقتها تداعيات جائحة كورونا19، والتي سجلت على إثرها الميزانية العامة في فرنسا عجزا قياسيا وصل إلى نحو 220 مليار يورو نظير تدخلها في مالي فقط، والخسائر الفرنسية التي تكبدتها بلغت منذ عام 2013 نحو 55 جندي فرنسي.

---

[1]– انسحاب فرنسا من مالي –بين معاقبة الانقلاب ومحاولة توريط الجزائر– ، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3MdcfVg

[2]– نفس المرجع.

[3]–"فرنسا تستبعد خفض قواتها بشكل فوري: منطقة الساحل الإفريقي"، رويترز، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط: https://reut.rs/3rx9p5D

[4]– "استطلاع 51% من الفرنسيين يرفضون تواجد قوات بلادهم لمنطقة الساحل"، اليوم السابع، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/37YLw08

- ارتقبت فرنسا الانتخابات الإقليمية التي تم عقدها يومي 20 و 27 جويلية 2021 والتي كانت اختبارا حقيقيا لحجم الرضا الشعبي لسياسة **ماكرون** الداخلية والخارجية ومقياسا لشعبيته ولحزبه "الجمهورية إلى الأمام"، وبهذا القرار والإعلان عن نهاية عملية برخان تزامنا مع الجولة الأولى للانتخابات هو محاولة **ماكرون** استمالة الكتلة الرافضة تصويت له لاسيما في ظل توقع إمكانية تحقيق حزب المعارضة "التجمع الوطني" بقيادة "**مارين لوبان**" لنتائج جيدة.

- تصاعد الحملات الإفريقية المعارضة للوجود الفرنسي في القارة، وهذا منذ عام 2017، حيث تشهد دول منطقة الساحل الإفريقي حملات متكررة رافضة للوجود الفرنسي في المنطقة لاسيما أن الوضع الأمني ازداد سوءا منذ "سرفال" وحتى "برخان"، وتنامي وجود وخطر التنظيمات الإرهابية مقارنة بما كان عليه الوضع قبل 2013.

- تراخي الدول الإفريقية بالقيام بمسؤوليتها في مواجهة الإرهاب، وجاء قرار إنهاء عملية برخان كإجراء عقابي من باريس لدول المنطقة ردا منها على حملات تشويه فرنسا وأن الأعباء الأمنية الواقعة على كاهل باريس لا يمكن أن تكون بديلا عن الدولة القومية، وهذا ما أكد عليه **ماكرون**.

أما عن التداعيات المحتملة لإنهاء عملية برخان فهي:

- تصاعد النفوذ الروسي في منطقة الساحل الإفريقي "إذا كان هناك فراغ فلا بد من ملئه". سياسة ملأ الفراغ.

- تنامي نفوذ التنظيمات الإرهابية وسرعة انتشارها في المنطقة.

- إتباع فرنسا نهج جديد للبقاء في المنطقة واستبدال برخان بتحالف دولي لمكافحة الإرهاب[1].

[1]– "ماكرون يعلن استبدال "برخان" بتحالف دولي لمكافحة الإرهاب"، **مرجع سابق**.

خريطة رقم(3): تبين عملية برخان

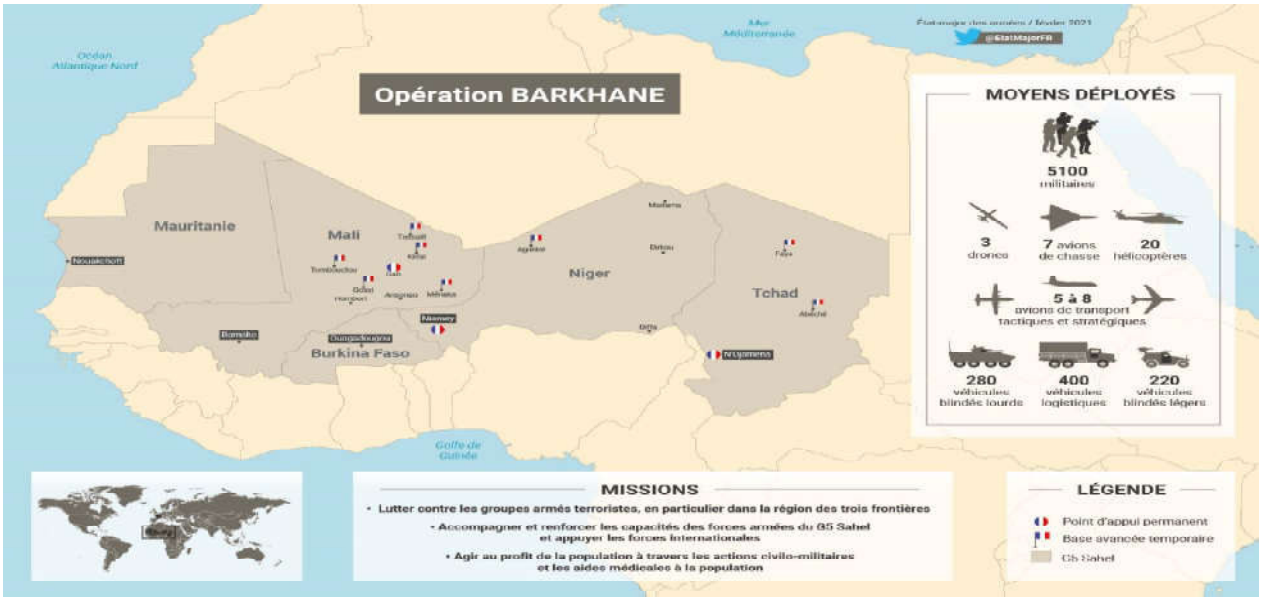

المصدر:Dossier de presse-OpérationBerkhan, Janvier 2021, p23

المطلب الثالث: آثار التدخل العسكري الفرنسي على الأمن الإنساني في مالي

اعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 الذي أعده برنامج الأم المتحدة المعنون بـ "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" في فصله الثامن تحت عنوان "الاحتلال والتدخل العسكري وانعدام أمن الإنسان"، أن التدخل العسكري يعرض أمن الإنسان للعنف على ثلاث مستويات: المستوى المادي والبنيوي والمستوى المؤسسي، ووفقا لهذه المستويات الثلاث سيتم شرح تأثير التدخل العسكري الفرنسي على الأمن الإنساني في مالي.

أولا: على المستوى المادي

وهو الذي يفرض التدخل نفسه بالقوة، ما يؤدي إلى مقاومته بالقوة أيضا، وإلى وقوع إصابات جسيمة في صفوف مواطني البلد المحتل وقوى الاحتلال على حد سواء.

1- **الخسائر البشرية (الأمن الشخصي)**: لقد حصد القتال الدامي الذي تشهده مالي- وحتى كتابة أسطري هذه ومع تعاظم الفوضى التي انجرت عن التدخل العسكري الفرنسي أصبحت حياة المواطن المالي تتعرض للانتهاك ممثلا في أبشع صوره بالقتل، إضافة إلى الاختطاف القسري، التهجير والتعذيب والاعتقال التعسفي وغيرها من صور التعدي على حياة وكيان الإنسان المالي.

ومنذ الوهلة الأولى للتدخل العسكري الفرنسي في مالي بدأت التقارير تتوالى عن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في المنطقة، ففي 2012-2013 وبداية النزاع أعدمت قوات المتمردين 70 جنديا ومدنيا على الأقل في شمال وشرق بلدة "أغيلهوك"، وذلك بعد السيطرة على القاعدة العسكرية المحلية، وهي شهر مارس وأفريل من نفس العام قام أعضاء حركةMNLA باختطاف واغتصاب نساء، وتجنيد أطفال ونهب المرافق الصحية والطبية والمباني الحكومية، خاصة مدينتي "غاو وتمبغتو"، لتشير بعدها منظمة اليونسيف أن نسبة تجنيد الأطفال من قبل الجماعات الإسلامية في تزايد رهيب[1].

وبعد غزو غاو أواخر 2012 قامت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا بزرع الألغام خارج المدينة، منعت بذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد من العودة، وكذا منع السكان المدنيين من المغادرة لتشرع في تنفيذ التفسير المتطرف لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تسبب العنف الأهلي في مقتل مئات المدنيين وأزمة إنسانية، ففي وسط مالي ارتفعت هجمات الجماعات الإسلامية التي شملت استعمال المتفجرات المزروعة على الطرق، ما أسفر عن مقتل العديد من القرويين، وأسفرت عمليات مكافحة الإرهاب الحكومية عن عشرات الإعدامات بإجراءات موجزة وسوء المعاملة.

أما خلال عام 2018 فقد قتل على الأقل 300 مدني في أقل من 100 حادثة عنف طائفي وسط وشمال مالي، حرض العنف جماعات الدفاع الذاتي المتحالفة على أساس عرفي ضد المجتمعات المحلية المتهمة بدعم الجماعات الإسلامية المسلحة، ما أدى إلى نهب وتدمير عشرات القرى وتهجير عشرات الآلاف[2].

ففي بداية شهر ماي 2020 أعلنت بعثة الأمم المتحدة في مالي عن مقتل 380 مدنيا على الأقل خلال الربع الأول من العام 2020، وأضافت في بيان صادر عنها أن مالي شهدت خلال الفترة الممتدة بين مطلع جانفي و31 مارس 2020 تنفيذ 232 اعتداء مسلحا في الشمال

[1]- كمال محمد جاه الله الخضر، "مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، (لندن، المنتدى الإسلامي، أفريل- جوان 2013)، ص.15.

[2] -World report 2019 ; Rights trends inhttps://bit.ly/3jSsr25

والمناطق المركزية في البلاد، من بينهم 16 طفلا و8 سيدات، وأوضح البيان أن هذه الاعتداءات نفذت إما من طرف الجماعات الإرهابية أو خلال نشوب نزاعات بين المجموعات العرقية[1].

وفي 9 أوت 2021 أعلنت بعثة الأمم المتحدة أيضا على لسان متحدثها"**ستيفان جودارين**" أن الهجمات المتعمدة ضد السكان المدنيين تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وجاءت هذه التصريحات بعد إدانة بعثة "مينوسما" الهجمات البربرية التي اتركبت ضد سكان مدنيين في بلدة "واتاغونا" يوم الأحد 8 أوت 2021 راح ضحيتها أكثر من 50 قتيلا وعددا من الجرحى[2].

إن المتتبع للإحصائيات والتقارير الصادرة حول عدد ضحايا التدخل العسكري الفرنسي في مالي يدرك وجود تفاوت ملموس في تقديرات معدل الوفيات، وهناك من ثبتت شهادة وفاتهم ومن هم في عداد المفقودين، كما أنه لا توجد –حسب دراستنا وبحثنا– بيانات حديثة ومستجدة يعتمد عليها عن عدد القتلى الحقيقي للمدنيين الماليين موثقة توثيقا رسميا، في حين بلغ عدد قتلى القوات الفرنسية نحو 55 جنديا فرنسيا، وأمام هذه الحصيلة اتهمت وزيرة الدفاع "**فلورنس بارلي**" حكومة مالي بعدم تقديرها لدماء الجنود الفرنسيين[3]، غير أن هذه الحصيلة لا تساوي شيء أمام حصيلة السكان المدنيين الماليين، ولكن ما يهم هنا هو "الكيان الإنساني" فلماذا كل هذا العنف؟ هذا هو السؤال: ما هو ذنب كل هؤلاء؟

فمنذ 2012 م تتخبط مالي في أزمة أمنية وهي مستمرة حاليا وحتى كتابة هذه الأسطر، حيث أدت إلى مقتل الآلاف من المدنيين والعسكريين إلى جانب مسلحين من حركات التمرد الانفصالية والجهاديين، ويزيد من تعميق وتعقيد هذا الوضع طبيعة المناخ القاسي للمنطقة وخاصة في الشمال، أما أعمال العنف فقد تعددت وتنوعت حسب مصدرها حيث نجد ثلاثة أنواع رئيسية:

- العنف الذي تمارسه القوات الفرنسية وأجهزة استخباراتها أو القوات المالية.

---

[1]– "مالي مقتل 380 مدنيا خلال الربع الأول من 2020"، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3vIzWhZ

[2]– "مالي الأمم المتحدة تدين الهجمات البربرية ضد السكان المدنيين في واتاغونا"، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3rtenAs

[3]– مشروع استبدال القوات الفرنسية بالمرتزقة الروس في مالي، يهدد استقرار الساحل الإفريقي، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2021، على الرابط: https://bbc.in/3xxfX8g

- أعمال العنف المسلحة غير المنظمة: يمارس هذا النوع من العنف جهات غير معروفة ما يوقع ضحايا من كلا الأطراف على حد سواء دون تخيير.
- العنف الفئوي: وينقسم إلى نوعين: عنف طائفي، عنف عرقي.

والعنف الفئوي الذي تتم ممارسته تحت ظلال شعارات عديد منها إلقاء اللوم على الجماعات الإرهابية، أو القتل بدواعي ثأر والتصفية العرقية. هذا، ولا تزال أعمال العنف مستمرة في شمال ووسط مالي، وانتشرت إلى البلدان المجاورة على الرغم من وجود القوات الفرنسية والأممية، ويضاف إليها الاشتباكات بين المجتمعات المحلية نفسها، وكذا التهديد البالغ الذي تمثله الطائرات العسكرية الفرنسية المسيرة في مالي على حياة المدنيين[1].

حاليا نقول أنه لا يعاب على فشل القوات المتحالفة في ضمان الأمن الإنساني للمواطن المالي فشل آخر للحكومة المالية التي لم يكن بمقدورها حماية نفسها هي كدولة لها كيان، فكيف لها أن تمارس وظيفة حفظ الأمن والنظام وحماية مواطنيها وممتلكاتهم، وهي وظيفة بديهية بالنسبة لأي حكومة في العالم، إذ لا يمكن اعتبارها حكومة دون تأمينها، فضلا عن عجزها في توفير الحد الأدنى للخدمات الضرورية والرفاه الاجتماعي للإنسان المالي [2].

كما أعرب الماليون عن شكوك جدية بشأن إرادة الدولة بضمان أمن المدنيين خاصة في المناطق الأكثر تضررا من النزاع والتدخل، أما عدد قتلى حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لنشر الاستقرار في مالي "مينوسا" فقد وصل حسب إحصائيات 2019 إلى 103 قتلى منذ إنشاء البعثة في 2013[3].

2- النزوح الداخلي: ويعود هذا إلى الاستخدام العشوائي للمتفجرات المزروعة على الطرق الرئيسية وعرقلة عمل البعثة، كما ذكر تقرير مرحلي للأمم المتحدة أن انعدام الأمن في مالي سيستمر في التصاعد ويمتد إلى وسط البلاد، وقالوا أن هناك ما يقدر بـ 4.1 مليون شخص في أنحاء البلاد

---

[1]- "فرنسا وراء مجزرة مالي"، **الشروق أون لاين**، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/36pj7jm

[2]-مالي: الأمم المتحدة تدين الهجمات "البربرية" ضد السكان المدنيين في تاغونا، **مرجع سابق**.

[3]-world report 2019 ; Rights Trends, **op-cit**.

بحاجة لمساعدة إنسانية فورية[1]، بما في ذلك 658000 شخص في الشمال، فانعدام الأمن ومحدودية الفرص الاقتصادية وعدم الحصول على الخدمات الأساسية في أجزاء من الشمال والوسط يمنع العودة طواعية لأعداد كبيرة من النازحين داخليا واللاجئين الماليين[2].

وهنا تجدر الإشارة إلى الاختلاف بين مصطلح "نازح" و"لاجئ"، فالأول ينتقل في ظل الظروف نفسها إلى مكان آخر داخل دولته ويظل متمتعا بحمايتها ورعايتها طالما ظل داخل حدود هذه الدولة، بينما "اللاجئ" فتكون مسؤولية حمايته في يد الدولة الملجأ أو المجتمع الدولي[3]، ووفقا لبيانات المنظمة العالمية للهجرة فإن هناك ما يفوق 200 ألف نازح داخلي في مالي فروا من منازلهم في الشمال بعد احتلال مسلحين المنطقة، وقد لجأ معظم النازحين لدى عائلات مضيفة أو في مستوطنات مؤقتة وآخرون هم الآن يعيشون في العراء موزعين في: كايس 908، كوليكور 1947، سكاسو 5643، سيغو 8387، موبتي 5447 وباماكو 63175 [4].

كما ينذر الوضع الإنساني للنازحين والمقيمين في شمال مالي بالخطر، فاستمرار تدفق اللاجئين والنازحين سيؤدي إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي في المناطق الأخرى غير المتضررة من أعمال العنف المسلح تضررا مباشرا، وقد شرعت اللجنة الدولية في توزيع المواد الغذائية على أكثر من 23000 نازح في منطقة موبتي موزعة على "جنية" و"باندجاغارا" و"نيكاس" و "كورو" بالتعاون مع الصليب الأحمر المالي، وفي هذا يبين رئيس بعثة اللجنة الدولية الإقليمية لمالي و النيجر السيد "**يورغ إغلين**" على ضرورة الوصول إلى ذوي الاحتياجات الهائلة والعاجلة من السكان [5].

فالفلاحون يعانون من مشكل الحصول على الحبوب، وقلة المحاصيل ونفاذ المؤن تقريبا، وهذا ما سيؤدي حتما إلى نقص العلف والكلأ، كما يعاني السكان المضيفين للنازحين من مشاكل عملية الإمداد بالسلع وتزايد أسعارها وتوقف المصارف، كل هذه المهددات للأمن الإنساني زاده

---

[1]– انعدام الأمن يتصاعد في مالي ويمتد إلى وسط البلاد، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3jOwhJU

[2] -Alexis Arieffn,"crisis in Mali", comprisional reserch service report For congress, Janary 14,2013.p.12.

[3]– دراوية توفيق، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا"، **قراءات إفريقية**، العدد 14، (لندن، أكتوبر 2004)، ص.142.

[4]– نجية صخري وفيصل بن زحاف، **مرجع سابق**، ص. 222.

[5]–"مالي: الوضع الإنساني الخطير لسكان المناطق الشمالية والوسطى"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3xyt8Wq

تنامي ظاهرة تهريب المواد الغذائية والبنزين سواء من الجهة الشرقية أو الجنوبية، فالجهة الشرقية تشتهر بتهريب الموائد الغذائية.

أما سكان منطقتي "كونا" و"ديابالي" فهم يشكلون مصدر قلق بسبب عدم مقدرة اللجنة الدولية والصليب الأحمر المالي من الوصول إليهما وتقييم الوضع الإنساني فيهما[1]، ويقول "**لنس لاركيه**" المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف "أوتشا": "... يقدر عدد النازحين المشردين داخليا بثلاثمئة وثلاثين ألف شخص"، كما أشار إلى ارتفاع عدد النازحين الأمر الذي أثر على قدرة الوكالات الإنسانية الأممية في الوصول إلى المدنيين النازحين[2]، وهذا ما يستدعي اتخاذ تدابير محددو للحد من المخاطر التي يواجهها موظفوا المفوضية المنتشرون في مهام عمل في مناطق محددة، ولتطلق بعدها المنظمة العالمية للهجرة في جنيف نداءا لجمع ستة ملايين دولار أمريكي لمواصلة عملياتها لإغاثة النازحين في مالي، حيث أفادت أن منذ بداية النزاع نزح ما يقارب 431000 شخص موزعين بين 260665 نازحا داخليا و 170313 لاجئا.

ثانيا على المستوى البنيوي

1- التأثيرات الاجتماعية:

أ- **الأضرار الصحية:** ولم يفصل "**تيس لاركيه**" المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف بين نزوح اللاجئين والأوضاع الصحية: "يأتي هذا على خلفية تدهور ظروف الصرف الصحي والصحة والمأوى وحالة الأمن الغذائي الذي لوحظ على مدى الأشهر التسعة الماضية في الشمال، ومن المرجح أن يتفاقم الآن ويرتفع عدد المشردين داخليا"[3]، كما حذر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من احتمالات تفشي مرض الكوليرا في "غاو" شرق مالي، على نطاق واسع بسبب عدم توفر مياه نظيفة صالحة للشرب، حيث جاء

---

[1]- "مالي: الوضع الإنساني للسكان مقلق"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3End3nT

[2]- "الوضع الإنساني في مالي إلى مزيد من التدهور"، أخبار الأمم المتحدة، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3MdU5mo

[3]- "تحذير من تفشي الكوليرا في شرق مالي"، **الخبر**، الصادر بتاريخ 28-05-2013.

في التقرير أن أكثر من 60% من سكان غاو غير قادرين على الحصول على المياه الآمنة، مشيرا أنه تم الإبلاغ عن إصابة 22 شخصا بالكوليرا توفي منهم اثنان.

كما أضاف منسق الشؤون الإنسانية في مالي "**أورليان أغبينوسي**" الذي قام بزيارة غاو في 25 ماي 2013 مع بعثة مزدوجة بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج التغذية العالمية ومنظمة الصحة العالمية بقوله: "إن إصلاح إمدادات المياه حتمي لتقديم المساعدة العاجلة لسكان البلدة الذين يبلغ عددهم نحو سبعين ألف شخص، مشيرا أن بعض الأحياء في غاو لا توجد بها مياه على الإطلاق بسبب تعطل المضخات وانقطاع الكهرباء"، حيث يقدر النداء الإنساني الذي أطلق في وقت سابق لتوفير المساعدات لمالي بأربعمائة وعشرة ملايين دولار ولكنه لم يمول حتى الآن إلا بنسبة 29% فقط [1].وقد قامت اللجنة الدولية أيضا بما يلي [2]:

- تقديم المواد الطبية والجراحية لمستشفى "لسيفاري".
- دعم مستشفى "غاو" ومده بالأدوية والمواد الطبية لعلاج 300 جريح بالمعدات الكهربائية.
- تقديم 4000 لتر من الوقود لمحطة الكهرباء في "غاو" بغية تأمين جر المياه وتلبية الاحتياجات الأساسية.
- إعداد المخزون من المواد الغذائية في "موبتي" لتغذية ما يصل إلى 1000 أسرة.

ب-أزمة التغذية: التدخل الفرنسي في مالي بمراحله ساهم في إحداث تقلبات في أسعار السوق وارتفاع في معدلات سوء التغذية وارتفاع معدلات الفقر، وقد تضاعفت معدلات سوء التغذية في أجزاء من شمال مالي في عام واحد لتصل إلى 13.5 % طبقا لما ذكرته منظمة أطباء العالم غير الحكومية[3]، كما صرح صندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف": "أن المجتمع الإنساني يدق ناقوس الخطر بشأن أزمة غذائية حادة في شمال مالي بغاو، والتي تؤثر سلبا على الفئات الأكثر ضعفا والأطفال دون سن الخامسة على وجه الخصوص، كما وجدت دراسة حول التغذية والوفيات قامت بها وزارة الصحة المالية وشركاؤها بمن فيهم اليونيسيف أن معدل سوء التغذية

---

[1]- "مالي: الوضع الإنساني للسكان مقلق"، **مرجع سابق**.

[2]- "مالي: الوضع الإنساني للسكان مقلق"، **مرجع سابق**.

[3]- مالي: الآثار الإنسانية للتدخل المسلح. تم تصفح الموقع بتاريخ 17-11-2021، على الرابط:
https://bit.ly/38ZWhQj

الحاد وصد إلى 13.5% مما يصنف حالة التغذية بدرجة الخطورة وفقا لتصنيف الأمم المتحدة"[1].

فعلى طول الحزام الصحراوي الرابط بين مالي والنيجر وموريتانيا تهدد الجماعات الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الجنود، وفي هذا الصدد تقدم منظمة "أوكسفام جي بي" أرقاما مقلقة، حيث تشير إلى أن 130 مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل بينهم 3 ملايين في مالي،كما أضاف مكتب الأمم المتحدة أن الصراع والتدخل في مالي أدى إلى تفاقم الأزمة الغذائية في مالي وزيادة الضغط على الموارد الشحيحة للمناطق المضيفة، وحسب البرنامج العالمي للتغذية فإن 80% من العائلات المالية كلية تعتمد على زراعة أراضيها، رغم ما تتعرض له من كوارث الجفاف والفياضانات، إضافة إلى غزو الجراد الذي شق طريقه جنوبا وغربا من الجزائر والنيجر ما قد يؤدي الى تفاقم الكوليرا[2].

هذا، وقد بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أعلى مستوى له منذ عام 2016 ما دفع بالحكومة عام 2020 إلى إعلان حالة طوارئ غذائية وتغذوية[3]. كما أضافت الوكالة الأممية للتغذية في بيان لها أن حوالي 15% من الأطفال في مالي تضرروا من سوء التغذية الحادة، وأن أكثر من خمس الأطفال البالغين سن التمدرس لا يذهبون إلى المدرسة موضحة أن ثلاث أرباع هؤلاء الأطفال هم بنات، وأن 69% من السكان الماليين يعيشون تحت عتبة الفقر[4].

ت-الاتجار بالبشر والتجنيد القسري للأطفال: يعتبر الأطفال أكثر الفئات تضررا من مخاطر الحروب، فهم يتعرضون إما للقتل أو التشرد والانفصال عن ذويهم، بيد أن هذه الآثار تفاقمت بعد النزاع المسلح في مالي والتدخل العسكري في مالي واستخدامهم كوسيلة في الحرب، حيث

---

[1]- اليونيسيف وشركاؤها يحذرون من أزمة التغذية في شمال مالي، وكالة أنباء الأمم المتحدة، تم تصفح الموقع بتاريخ 19-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3uPd9S1

[2] -Alexis Arieff.Gis in Mali.**op.cit**, p11.

[3]- ملايين الأشخاص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في مالي، أطباء بلا حدود، تم تصفح الموقع بتاريخ 19-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/36miw1J

[4]-Alexis Arieff.Gis in Mali.op.cit, p12.

[1]- عزيزة بدر، "التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات في الحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا"، **السياسة الدولية**، (معهد البحوث والدراسات الإفريقية)، ص.25.

تستخدمهم الجيوش النظامية بكافة أنواع الأعمال كطهاة أو محاربين أو جواسيس أو كأداة للكشف عن الألغام[1].

كما قتل مئات الأطفال في مالي وأصيب آخرون بسبب المتفجرات وخلال إطلاق النار والاشتباكات الطائفية، ولا يزال العديد من الأطفال الذين فروا من قراهم خلال الهجمات بما في ذلك قريتي "بومبو" و"غورو" في عداد المفقودين، ومعاناة آلاف الأطفال من سوء التغذية نتيجة التدخل، وكما كشف تقرير لصندوق الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" **Unicef**بأن الأطفال في مالي يتعرضون للتجنيد القسري والاغتصاب والقتل والمتفجرات والتنكيل بالجثث على أيدي المسلحين، كما أوضحت المنظمة أن ما بين 12 و 18 عاما تم تجنيدهم من قبل المسلحين، فضلا عن اغتصاب النساء، وفي هذا الصدد يقول رئيس الائتلاف المالي لحقوق الطفل "**الأمين سيسي**" في باماكو: " لدينا معلومات موثقة أن هؤلاء الأطفال يستغلون كجنود وكناسفي ألغام ومستطلعون وجواسيس ورسل وحراس وطباخين وجواري للجنس بالنسبة للفتيات".

هذا، وقد أعلنت مالي عن "الإعلان العالمي للمدارس الآمنة"، وهو التزام سياسي للحد من الهجمات على المدارس، ومع ذلك ظلت أكثر من 735 مدرسة مغلقة، وحرمان 225 ألف طفل من الحق في التعليم بسبب انعدام الأمن والنزوح، تم تهديد العديد من المعلمين كما دمرت المدارس وخربت ونهبت في ظل أعمال العنف[2].

2- **التأثيرات الثقافية:** نقلت عديد التقارير لمنظمات حقوق الإنسان من شهود عيان محليين بمالي أنه بسبب القصف العشوائي للطائرات والاشتباكات بين المسلحين النظاميين وغير النظاميين تم تدمير ونهب الكنائس المسيحية، ما أدى إلى فرار السكان المسيحيين، كما تم تدمير عديد أضرحة الأولياء، ومنها ما هي موضوعة باسم التراث العالمي في منظمة اليونيسكو، كما تم كشف للعالم حجم الجرائم ضد الإنسانية في جرائم الحرب التي يقترفها الجيش المالي والقوات الفرنسية، ففرنسا كعادتها في حروبها الاستعمارية هي تقوم بعملية مناولة **Gut sourcing**الجانب القاتم من الحرب للمرتزقة من أبناء البلد حتى تتجنب المساءلة الإنسانية والقانونية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالإعدامات على الهوية والتطهير العرقي للعرب والطوارق، فيم قامت هي وبعد

---

[2]- "مجموعة حقوقية مالية تؤكد أزمة الجنود الأطفال"، مغاربية، تم تصفح الموقع بتاريخ 19-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/37rGFEz

أن تباكت طويلا على هدم القبور والأضرحة وبقصف مساجد تاريخية على رؤوس المصلين بدعوى تحصين المسلمين بها[1].

ثالثا: على المستوى المؤسسي

1- التأثيرات الاقتصادية:

أ- **انهيار الاقتصاد المالي والبنى التحتية:** يعد الاقتصاد البوابة الحيوية للأمن الوطني، حيث تمنح القوة والطاقة الاقتصادية ثقلا متزايدا للدول على جميع الأصعدة، **فجوزيف ناي** عرف الأمن بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية، ولكن "**روبرت ماكنمارا**" ركز على الجانب التنموي كمحور أساسي للأمن الوطني، ما يعني أن الوضع في مالي شكل تهديدا موجعا ومباشرا للأمن الاقتصادي المالي فبادئ ذي بدأ هجرة الشركات الأجنبية المستثمرة في مالي بسبب انعدام الأمن، كما تأثر قطاع الصناعة حيث أغلقت 20% من المصانع في العاصمة، الشيء الذي أنتج ارتفاعا مذهلا للأسعار والبطالة التي قاربت 18%، كما تضرر قطاع السياحة، واضطرار العديد من الفنادق للغلق والتعجيل بانهيار نشاط ذو مورد هام.

ب-**انتشار المافيات والفساد الاجتماعي:** انتشرت الجرائم بعد التدخل العسكري الفرنسي وزادت حدتها على الفئات المجتمعية المدمرة، فازدادت تجارة الكوكايين وتجارة وزراعة القنب الهندي المنتشرة كثيرا في شمال مالي، وهذا راجع لغياب المراقبة، فمن الناحية المادية لا يعتبر القنب مربحا مقارنة بتجارة الكوكايين، كما تسارعت وتيرة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال على أيدي رجال المافيا الفاسدين لأجل حصولهم على المال، وممارسة أعمال الاختطاف والاحتيال.

[1]- كريم سليق، "الحملة العسكرية على مالي تصفية عرقية وتعتيم إعلامي فرنسي"،تم تصفح الموقع بتاريخ 19-11-2021، على الرابط:https://bit.ly/3uSSA7C

الشكل رقم(11): يمثل تداعيات التدخل العسكري الفرنسي على الأمن الإنساني في دولة مالي

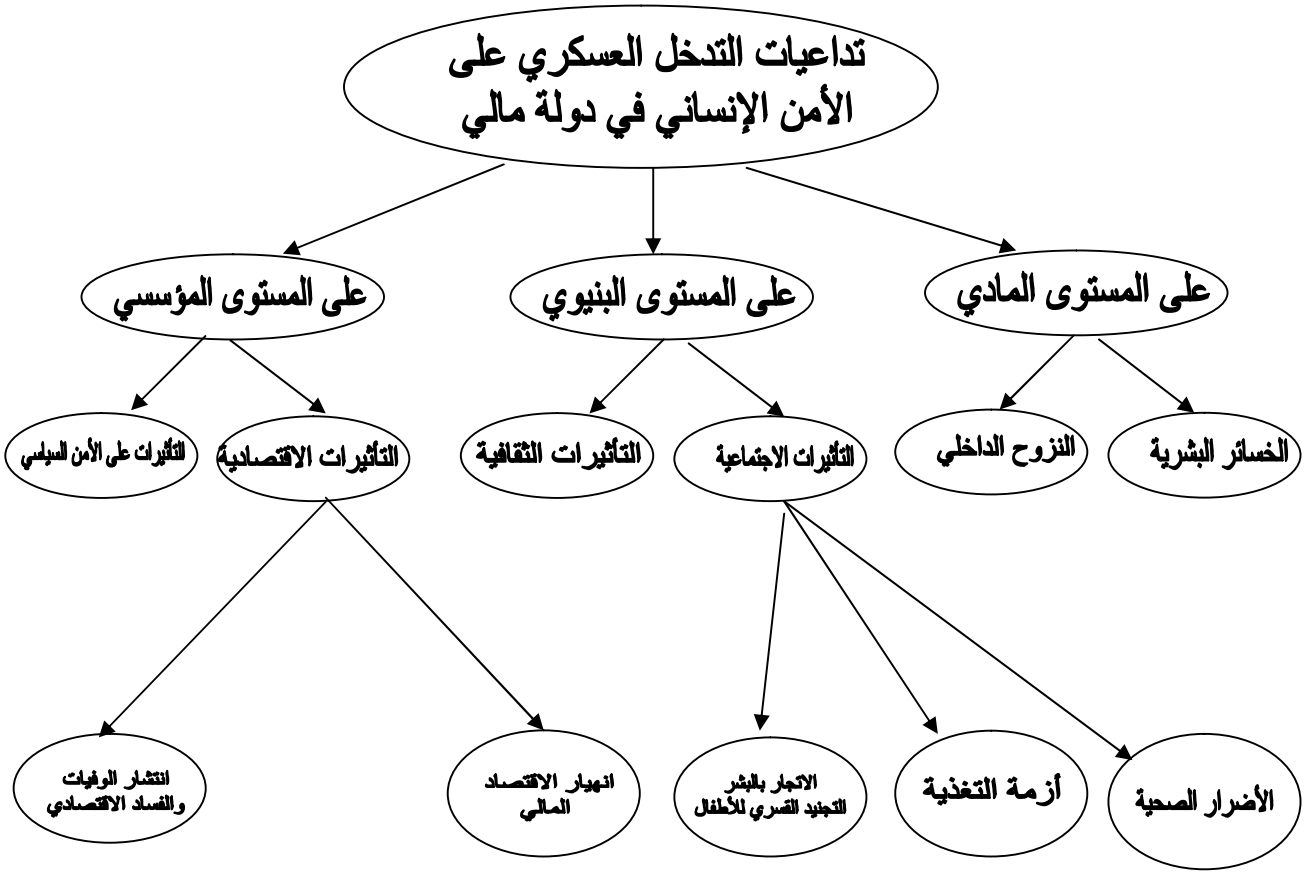

المصدر: من تصميم الباحثة

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من التدخل الأجنبي في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: المواقف والحجج الإقليمية والدولية من التدخل الأجنبي في ليبيا

نالت قضية التدخل الدول في ليبيا بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن 1973، اهتماما وجدلا من المنظمات الإقليمية والدولية، وكذا الدول بين مؤيد ومناصر لقرار التدخل وبين رافض ومعارض له، وإن كانت الرؤى تلتقي عند أهمية البعد الإنساني في هذا التدخل، فالمؤيد يرى أن التدخل هو لحماية المدنيين من وحشية نظام القذافي في ضوء مبدأ الحماية هي أرفع من مبدأ الدفاع عن قطاعات الاستبداد، والذي مازالت دول العالم الثالث تمارسه في أشد صوره والذي يقيها من جرائم

الأنظمة ذات الطابع التسلط القمعي، ولا تعطي كرامة الإنسان أي اعتبار، وفي المقابل المعارضون الذين يرون أن مبدأ التدخل تحت مسوغات الحماية هو انتقاص لسيادة الدول، ونيلا من استقلالها وهيبتها، وسيشكل ذلك خطرا على دول الجوار في مختلف مناحي الحياة، وعليه سنبرز ردود الأفعال الإقليمية والدولية من هذا التدخل وهي كالتالي:

أولا: المواقف الإقليمية من التدخل الدولي في ليبيا

تراوحت المواقف الإقليمية من التدخل الدولي في ليبيا من خلال مواقف المنظمات الإقليمية وكذا دول الجوار.

1- مواقف المنظمات الإقليمية من التدخل الدولي في ليبيا:

أ- **موقف جامعة الدول العربية:** إن تعامل جامعة الدول العربية مع الانتفاضة الليبية على غير العادة، وعلى خلاف موقفها من ثورتي تونس ومصر، لذا بدأت أولى ردود أفعالها في أول قرار لها على مستوى مجلس جامعة الدول العربية في 23 فيفري 2011 تعليق عضوية ليبيا ومنع مشاركتها في اجتماعات مجلس الجامعة، وفي جميع المؤسسات التابعة لها[1].إن هذا القرار يرجع ربما إلى استخدام القوة المفرطة من قبل النظام ضد المتظاهرين، وكردة فعل تالية عبرت جامعة الدول العربية عن موقفها في القرار رقم (7298)، والذي جاء فيه[2]:

- التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات الشعبية السلمية من طرف السلطات الليبية، والدعوة إلى وقف إطلاق النار والمطالبة برفع الحظر عن وسائل الإعلام وتسهيل مرور الناس.
- الرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا مع التأكيد الكامل للمحافظة على وحدة تراب الشعب الليبي، وعلى سيادة الدولة ووحدة أراضيها، هذا القرار قابله قرار آخر رقم

[1]- محمد ضياء الدين محمد أحمدي أحمد، **السياسة الأمريكية تجاه ثورات الربيع العربي، دراسة حالتي مصر وليبيا 2011-2017**، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة النيلين، السودان، 2018)، ص.92.

[2]- قرار مجلس جماعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الوثيقة رقم 7298، "بشأن تداعيات الأحداث في ليبيا"، المؤرخ بتاريخ 2 مارس 2011.

(7360) الصادر في 12 مارس 2011 على اثر انعقاد اجتماع على مستوى وزراء خارجية الدول العربية حيث طالب القرار بـ[1]:

- تحمل مجلس الأمن مسؤولية الأوضاع المتدهورة في ليبيا.
- فرض حظر جوي على ليبيا بهدف حماية المدنيين، وطلبت من مجلس الأمن فرض هذا الحظر، وهي خطوة تماشت مع طلب الدول الغربية التي اشترطت تأييدا عربيا لفرض هذا الحظر[2]، باستثناء: سوريا، اليمن، السودان والجزائر.
- إنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف ودعوة مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ الإجراءات الفورية الكفيلة بتحقيق ذلك.

هذا، ولقد ضمت جامعة الدول العربية صوتها بالتعاون مع المجلس الانتقالي الذي دعا بدوره الأمم المتحدة للتدخل، والقيام بواجباتها لحماية المدنيين الليبيين من الهجمات التي تقوم بها قوات النظام، وعلى هذا الأساس كان هذا القرار بمثابة الشرعية التي أضفتها جامعة الدول العربية على التدخل في ليبيا[3]. إن سلوك جامعة الدول العربية لم يتعد حيز التصريحات الدبلوماسية، ولم يكن لها أي دور عملي يذكر، وتحويلها ملف ليبيا إلى مجلس الأمن، وهو أمر يثبت عجزها وافتقارها لآليات تنفيذ وتطبيق قراراتها بقوة.

ب-موقف دول مجلس التعاون الخليجي من التدخل الدولي في ليبيا: لم يقف موقف دول مجلس التعاون الخليجي عند التعاطف الإنساني مع الشعب الليبي، بل ذهب لتأييد إجراءات دولية سواء تقديم مساعدات دولية إنسانية أو طبية تستهدف رفع معاناة الشعب الليبي الذي حظي باهتمام بالغ فيما يخص الدور الإغاثي والإنساني الخليجي، وقد تجلت ملامحه في:

- تقديم قطر عددا من المساعدات الاقتصادية والمالية لمدينة بنغازي الليبية تقدر ما بين 400 إلى 500 مليون دولار[4]، وإرسال أربع شحنات من المنتجات النفطية إلى ليبيا.

---

[1]-قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الوثيقة رقم (7360)، "بشأن تداعيات الأحداث في ليبيا"، المؤرخ بتاريخ 12 مارس 2011.

[2]-علي مدوني، "الأزمة الليبية، خلاف داخلي في أيادي خارجية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، ع03، (جويلية 2021)، ص.680.

[3]- محمد ضياء الدين محمد أحمدي أحمد، **مرجع سابق**، ص. 93.

[4]- تيسير إبراهيم قديح، **مرجع سابق**.

- التركيز الإعلامي لقناة الجزيرة القطرية، أين سلطت الضوء بأسلوب يرى البعض فيه تجاوزا لمبادئ العمل الصحفي المحايد والمستقل، فالقناة لم تكن تعرض الحقائق والتطورات الحاصلة في ليبيا فحسب، بل راحت قطر تؤسس أيضا للدور القطري القادم كلاعبة فاعلة في مساندتها[1]، كما اتسم موقف المملكة العربية السعودية من ثورات الربيع العربي بالتحفظ، وكان تعاملها مع كل ثورة يختلف عن الأخرى، لكنها أيدت الانتفاضة في ليبيا ودعمت سياستها من خلال شيوخها وآلتها الإعلامية المهيمنة على الإعلام العربي[2]: صحيفة الحياة والشرق الأوسط، قنوات العربية وأم.بي.سي ناهيك عن مراكز الدراسات والأبحاث.

هذا الموقف المعادي لنظام القذافي كان سببه محاولة اغتيال **القذافي** للملك **عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود**، وبالتوازي مع ذلك دعمت دول مجلس التعاون الخليجي الثورة الليبية من خلال الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي وترجم عمليا باستقبال الكويت رئيس المجلس الوطني الانتقالي مرتين، الأولى يوم 21 مارس 2011، والثانية في 25 أفريل 2011، فكانت قطر أول دولة عربية وخليجية تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي في 28 مارس 2011 كممثل شرعي للشعب الليبي، دفعت بدول خليجية أخرى الاقتداء بها كاعتراف الكويت بالمجلس الانتقالي[3].

كما امتدت المساندة لتشمل الدور العسكري، لاسيما من جانب سلاح الجو الخليجي من خلال الخطوات التالية[4]:

- مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز ميراج 2000، في الدوريات المسلحة انطلاقا من جزيرة كريت بالبحر المتوسط في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا.
- مساهمة الإمارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز "إف-16"، طائرات آباتشي، وشينوك وطواقمهما للبحث والإنقاذ.

---

[1]- محمد ضياء الدين محمد أحمداي أحمد، **مرجع سابق**، ص. 94.

[2]- نفس المرجع، ص 95.

[3]- نفس المرجع، ص94.

[4]-تيسير ابراهيم قديح، **مرجع سابق**، ص 151.

ولعل الموقف الخليجي مرتبط بالأساس بعلاقات التوتر بين دول مجلس التعاون الخليجي ونظام القذافي، فالثابت أن العلاقات بين الجانبين كانت علاقات صراع طويل، وبالتالي فمصلحة دول التعاون الخليجي إقصاء **القذافي** عن الحكم[1].

ت-موقف الاتحاد الإفريقي لقد كان موقف الاتحاد الإفريقي في البداية متحفظا ورافضا لأي تدخل عسكري أجنبي في ليبيا كما امتنع في البداية حتى على توجيه أي إدانة مباشرة **للقذافي** ونظامه كما عقد الاتحاد الإفريقي قمة طارئة في "أديس بابا" في 25 مارس 2011 لبحث الأوضاع في ليبيا حضرها ممثلون عن **القذافي** لبلورة خارطة طريق لحل الأزمة الليبية وفي 10 افريل 2011 توجه وفد رفيع المستوى برئاسة "**جاكوب زوما**" رئيس جنوب إفريقيا إلى ليبيا لطرح مبادرته التي عرفت بخارطة الطريق الافريقية[2]، بلجنة تضم خمس دول افريقية هي موريتانيا مالي أوغندا الكونغو وجنوب إفريقيا[3]، وبالرغم من مساعي الاتحاد الإفريقي للخروج من تلك الأزمة إلا أنه لم يتمكن من إقناع قوى المعارضة الليبية بخريطة طريق محدودة بسبب[4]:

- التأثير المالي الواضح على بلدان شمال إفريقيا على ميزانيتها، فميزانية الاتحاد الإفريقي تصل إلى 120 مليون دولار، وليبيا من بين المساهمين الخمس الكبار في الاتحاد: بوركينافاسو، زامبيا، أوغندا، التوغو والغابون.
- العلاقة التي تربط **القذافي** بالاتحاد الإفريقي كقيادة ومنظمة بإمكانية فقدان ليبيا من خلال استبعادها عن الإطار القاري وانخراطها في الإطار العربي والهوية العربية بدلا من الإفريقية.
- هناك شعور بأن الاتحاد الأفريقي لم يلعب دورا أساسيا في تعزيز الديمقراطية بهذه البلدان ما أثر سلبا على عمله كمنظمة دولية ما يعكس القدرات الحقيقية لدوله الأعضاء.

وعليه فخشية الاتحاد الإفريقي من ردود الأفعال الانتقامية من بلدان شمال إفريقيا ومواطنيها حال دون اتخاذ موقف حازم للتدخل الأجنبي في ليبيا.

---

[1]-علي عبد اللطيف أحميدة، "ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي"، **التقرير الاستراتيجي الليبي**، 2012، (طرابلس: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2014)، ص ص. 79، 80.

[2]- محمد ضياء الدين محمد أحمدي أحمد، **مرجع سابق**، ص. 95.

[3]-تيسسير ابراهيم قديح، **مرجع سابق**، ص. 152.

[4]- نفس المرجع، ص ص. 153، 154.

2-مواقف دول الجوار: فالجوار الإقليمي والذي يبدو الأكثر تأثرا وتأتي في مقدمتها:

أ- **موقف الجزائر**: تعاملت الجزائر مع مختلف القضايا الخارجية الإقليمية والدولية بالتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول كمبدأ ثابت لا يتغير وتغير الظروف، وعليه عارضت الجزائر أي تدخل أجنبي في ليبيا ودعمت جهود الاتحاد الإفريقي في مساعيها التي ركزت على الحلول السلمية الدبلوماسية، من جهة أخرى يمكن تفسير موقف الجزائر حيال الأطراف المتصارعة في ليبيا بأربعة عوامل وهي[1]:

- الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة، بحكم الجوار فإن دعم أي طرف سيقحم الجزائر مباشرة في الصراع ويعرضها لمخاطر أمنية.
- موقف قائم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حالة بقاء **القذافي** أو في حالة رحيله، وعليه لا توجد مكاسب سياسية تبرر دعم أحد أطراف النزاع.
- الوضعية الصعبة التي يعيشها النظام بسبب تصاعد المطالب الشعبية.
- محاولة الجزائر جمع الأطراف المتصارعة في ليبيا على طاولة حوار للوصول إلى حل سياسي يرضي كلا الطرفين، وفي حال تحقيق الجزائر ذلك ستحافظ لا محال على استقرارها الأمني، خاصة في ظل التوتر الذي يعرفه الشريط الحدودي بين الدولتين والمحافظة على دورها الريادي كوسيط إقليمي قوي.

وقد ركزت الجزائر في القضية الليبية على محورين رئيسيين هما[2]:

- توسيع نطاق وجود القاعدة في بلدان المغرب العربي.
- التحريض على الطوارق الموجودين في المناطق الحدودية بين الجزائر وليبيا ومالي.

ب-**موقف تونس**: فبالرغم من أن حدودها ليست متوترة كما هو الحال بالحدود الشرقية مع مصر، إلا أنها عملت على نشر جيشها مع الحدود الليبية، باعتبار أن أي تدخل دولي سيضر بحدودها ويؤزم الوضع الأمني، لهذا انعكس الأمر على رد فعل الحكومة التونسية على لسان وزير

---

[1]-توفيق بوستي، "المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10/ع 3، (جويلية 2021)، ص ص. 689، 690.

[2]- علي مدوني، **مرجع سابق**، ص. 682.

خارجيتها "**منجي الحامدي**" بشكل قاطع لأي تدخل أجنبي في ليبيا[1]، كما دعمت تونس اتفاق الأمم المتحدة لعام 2015 وحشد دعم دولي لإجراء محادثات جديدة، واستضافت قمة من خلال وزراء الخارجية ومبعوث الأمم المتحدة الخاص "**صلاح الدين جمالي**" استمرت يومين في فيفري 2017 مع مصر والجزائر، بهدف إعادة توجيه الجهود الدبلوماسية إقليميا على نهج مشترك إضافة لرفضها التدخل العسكري والسعي للحفاظ على مجموعة ليبية موحدة في مؤسساتها[2].

ت-موقف المغرب: لعبت المغرب دورا مؤثرا في الوساطة السياسية بين مختلف أطراف الصراع في ليبيا، كما أنه احتضن اتفاق الصخيرات، وساهم في إقناع فرنسا بالانخراط في هذا الاتفاق، وبقيت المغرب داعمة لاستقرار ليبيا، إلا أنه وبعد هذا الاتفاق تراجع دوره في الملف الليبي[3].

ث-موقف مصر: لقد رفضت مصر أي تدخل أجنبي في ليبيا، مؤكدة على المستوى الرسمي حث كافة الأطراف على التعامل السلمي للوصول إلى حل بيني يبني دولة مدنية تحقق آمال الشعب الليبي، كما حاول الموقف المصري الموازنة بين مصالحه وبين دعمه للثورة خاصة مع وجود العمالة المصرية هناك، لذلك عملت مصر على تأخير اعترافها بالمجلس الانتقالي وكذا الامتناع عن المشاركة في العمليات العسكرية ضد القذافي، ورغم دعم مصر لاتفاق الصخيرات ومناداتها بالحل السلمي للأزمة في ليبيا، إلا أنها لعبت دورا مؤثرا في الأوضاع الداخلية لليبيا من خلال دعمها **لحفتر** وحكومة طبرق، ففي 2015 عينت **حفتر** قائدا للقوات العسكرية الليبية، سياسيا وعسكريا، كما استقبلت القاهرة في جانفي 2017 رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الدستوري "**فايز سراج**" وبالموازاة مع الانقلاب على الرئيس المصري "**محمد مرسي**"[4]، أين أخذ العقيد المتقاعد **خليفة حفتر** من حركة السيسي نموذجا له، وحدث تقارب في وجهات النظر الرامية للقضاء على الإسلاميين[5]، ما يعني ذلك بداية إجراء تعديلات على اتفاق الصخيرات بما يضمن إشراك حفتر في السلطة.

---

[1]- إسلام أحمد حسن، "**الأزمة الليبية: سيناريوهات الحل والصراع**"، ص. 5.

[2]- علي مدوني، **مرجع سابق**، ص. 682.

[3]- نفس المرجع، ص. 683.

[4]- عبد العزيز لزهر، "دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد الأول، المجلد الرابع، (جامعة زيان عاشور، الجلفة، مارس 2019)، ص.365.

[5]- محمد سليمان الزواوي، "التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية"، **رؤية تركية**، مرجع سابق.

كما صرح المتحدث باسم البنتاغون أن مصر[1] بالتعاون مع نظيرتها الإمارات قد اشتركتا في قصف جوي على مواقع للجماعات الإسلامية، ولكن أنكرت وزارة الدفاع المصرية ذلك مع تأكيد الحكومة الليبية، وتم التصريح للمرة الثانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أن سلاح الجو المصري قصف بعض المواقع الليبية، وكان لزيارة رئيس الوزراء الإيطالي بعد انتخاب السيسي رئيسا لمصر أن أُتبعت بنبأ هجوم مشترك بين مصر وإيطاليا لبعض المواقع الليبية، وكان لهذه النقاط الثلاث أن أثارت لغطا واسعا حول إمكانية تورط مصر في عمليات عسكرية كهذه بليبيا، وتحول الموقف المصري من المعارض للتدخل الأجنبي.

ج- **موقف السودان:** كان رئيسها **عمر حسن البشير** أول رئيس يزور بنغازي بعد رحيل **القذافي**، أما موقفه فترجم بالازدواجية، فمرة هو في خطوة لدعم حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة العربية، وبين التراجع إلى الوراء للعب دور الوسيط بين الطرفين تحت ضغط مصري[2].

ح- **موقف تشاد:** المساندة لجبهة طبرق يمكن تأسيسه على الاستقواء **بحفتر** لدحر المعارضين ويتحدث خصوم **حفتر** عن عناصر تشادية يستعين بها في حروبه في الشرق والجنوب، كما يمكن أن يكون لفرنسا يد في التنسيق الليبي- التشادي، وهذا بإقرار **حفتر** لدعم لوجيستي من فرنسا، وهذا بعد اعتراف باريس بوجود خبراء في المناطق التي يسيطر عليها **حفتر** بعد مقتل 3 فرنسيين في طائرة عسكرية سقطت بمدينة بنغازي[3].

ثانيا: المواقف الدولية من التدخل الدولي في ليبيا

1- **منظمة الأمم المتحدة:** عينت الأمم المتحدة مبعوثها "**برناردليو**" للإشراف على مفاوضات بين الميليشيات الرئيسية خاصة بين طرابلس وطبرق، وكان ذلك في أوت 2014، أين تمكنت المنظمة من التوصل إلى اتفاق سلام عرف "بالصخيرات" في 17 ديسمبر 2015 وهو اتفاق سياسي ليبي (LPA) وتشكيل حكومة وطنية موحدة يرأسها "**فايز السراج**"[4]، لكن هذه الجهود

---

[1]- إسلام أحمد حسن، **مرجع سابق**، ص. 5.

[2]- علي مدوني، **مرجع سابق**، ص. 683.

[3]- السنوسي بسيكري، "الأزمة الليبية ودول الجوار، مواقف وحسابات"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 13 أفريل 2017، ص.5.

[4]- علي مدوني، **مرجع سابق**، ص. 680.

باءت بالفشل ويعود ذلك لعدم اعتراف عديد الأطراف مقارنة مع "**الخليفة حفتر**" الذي تزايدت انتصاراته العسكرية في عديد من المناطق في طرابلس وأنصاره، وهو الشيء الذي أضعف شوكة **السراج**.

و قد صدر عن مجلس الأمن عدة قرارات[1]أولها كان القرار رقم 1970 وهو قرار يدعو لوقف عمال العنف في ليبيا، وثانيها كان القرار رقم 1973 وهو قرار خاص بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والهجمات العنيفة ضد المدنيين، وهو ما نصت عليه الفقرة 07 حيث دعت إلى الحظر الجوي على جميع الرحلات في المجال الجوي للجماهيرية الليبية بهدف حماية المدنيين العزل، وقد كان هذا القرار فاتحة للطريق أمام حلف الناتو بشن حملة القصف الجوي والإطاحة **بالقذافي**، ونظر لهذا التدخل على أنه كان ناجحا مقارنة مع تجارب الحلف في العراق وأفغانستان، ومن جهة أخرى يرى البعض أن هذا التدخل غير مبرر، لأن القرار لم يشر بأي تدخل يفوض للناتو التدخل في ليبيا، ولهذا فهذا التدخل يمكن وصفه بالعدواني وانتهاك لسيادة الدولة.

2-موقف الدول الأجنبية من التدخل

أ- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:** كان موقف الو.م.أ يمتاز بالثبات والوضوح بشأن ما يحدث في ليبيا، سواء تعلق الأمر بالحل العسكري أو مسألة التغيير والعمل على إزاحة نظام **القذافي**[2]، مبررة ذلك أن الصورة لم تكتمل لديها فيما يخص الأوضاع في ليبيا، لهذا السبب نرى أن موقف الو.م.أ تراوح بين ثلاث اتجاهات[3]:

- الاتجاه الأول: يمثل مصالح شركات النفط الأمريكية التي ترغب في الوصول للنفط الليبي، حتى ولو عن طريق الحرب.
- الاتجاه الثاني: اتجاه تبنته وزارة الدفاع التي لا تريد خوض الحرب لأجل شركات النفط.
- الاتجاه الثالث: اتجاه البيت الأبيض والذي كان يفضل رحيل **القذافي** عن الحكم.

---

[1]- نفس المرجع، ص. 680.

[2]- عبد المالك حطاب وجمال بن مرار، "أزمة الدولة في الوطن العربي"، (أعمال الملتقى الوطني يوم 11 فيفري 2021، منشورات مخبر الأمن القوي الجزائري: الرهانات والتحديات، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر)، ص.279.

[3]- عبد العزيز لزهر، "دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**،ع 01، المجلد 04، (جامعة زيان عاشور، الجلفة، مارس 2019)، ص.362.

ولكن رغم هذا التناقض إلا أن أمريكا عبرت ومنذ بداية الأزمة الليبية –صراحة– عن عدائها للنظام الليبي من خلال السعي لتطبيق بنود القرار الأممي رقم 1973 الصادر في 17 مارس 2011 تحت اسم عملية "الحامي الموحد".

ب–موقف فرنسا من التدخل العسكري في ليبيا: لانتمائها المتوسطي ونفوذها الإفريقي، فقد قامت فرنسا وللوهلة الأولى بحملة تحريضية ثم تعبوية للحشد الدولي لأجل التدخل في ليبيا، ففي 25 فيفري 2011 صرح **ساركوزي** قائلا: "القذافي يجب أن يرحل"، وأضاف فيما يتعلق بالتدخل العسكري "ستنظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع"، ما يؤكد النية المبيتة لدى فرنسا وحلفائها في تشكيل جبهة عريضة من أجل التدخل العسكري فيما بعد، وهو ما تم فعلا"[1]. ولقد اعتمدت فرنسا موقفها على قرار الجامعة العربية التي بدأت تسمع لها كلمة لأول مرة في تاريخها، والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا في ليبيا التدخل العسكري هو من أجل إنقاذ الإنسانية وليس في فلسطين؟.

هذا،وقد أثار الموقف الفرنسي المؤيد **لحفتر** امتعاض الحكومة الشرعية، فصرح وزير الداخلية **باشاغا** أنه وقف التعاون الأمني مع باريس، واتهم **السراج** فرنسا بدعمها **لحفتر**، وقد أظهرت الصحف الفرنسية التي نشرت أخبارا حول محاربة **حفتر** الإرهاب في طرابلس بأنها تتبنى الدعايات المؤيدة لحفتر، وفي 15 أفريل 2019 أجرى الرئيس الأمريكي "**ترامب**" لقاءا تلفزيونيا من أجل مناقشة "الرؤية المشتركة مع حفتر ثم أعرب فيه عن اعتقاده بأن القوات الليبية بقيادة حفتر سيكون لها دور كبير في مكافحة الإرهاب"[2].

ت–موقف دول الاتحاد الأوروبي: لقد كان عام 2014 نقطة تحول في إعادة استثمار الساحة الدبلوماسية الليبية والأوروبية بشكل أكثر وضوحا، وهي عندما أجبرت السفارات الغربية شهر أوت على الفرار من طرابلس نحو تونس، وتزامن هذا القرار مع تعيين "**فريديريك مورغيني**" كممثلة عليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، والتي أطلقت سياسة الاتحاد الأوروبي في ليبيا بأواخر عام 2015[3]، ولقد أبدى الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية دعمه

---

[1]– تيسير إبراهيم قديح، **مرجع سابق**، ص.159.

[2]– "مستقبل الأزمة الليبية بين الحل السياسي والعسكري"، رؤية تركية، **مرجع سابق**، ص. 51.

[3]– علي مدوني، **مرجع سابق**، ص.681.

الثابت لحكومة **فايز السراج**، لكن بروكسل أكدت ضرورة الانفتاح على **حفتر** ودمجه في حكومة الوفاق الوطني ونشرت مهمتين[1]، الأولى مدنية والثانية عسكرية، وكان الهدف منها هو إدارة الأزمات والمساعدة في تقوية السلطات في مدينة طرابلس، إحداهما المهمة البحرية EUNAV FOR WED "صوفيا"، هدفها مكافحة مهربي المهاجرين لاسيما تعزيز قدرات خفر السواحل الليبية.

أما عن بعض مواقف دول منفردة فنذكر منها:

- **موقف بريطانيا (خرجت من الاتحاد الأوروبي ولم تعد عضوا فيه):** لقد اتسم موقفها مع الموقف الأمريكي وهو التدخل العسكري لحماية المدنيين الليبيين.
- **ألمانيا:** قد رفضت فكرة التدخل العسكري في ليبيا،كما امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن، وبقيت بذلك خارج العملية العسكرية في ليبيا رغم أن ليبيا تزودها بحوالي 90% من حاجياتها النفطية إلا أنها رفضت التدخل العسكري[2].
- **باقي الدول الغربية:** وبالنظر إلى الداخل الألماني يمكن القول أن موقف ألمانيا نابع من واقعها الاقتصادي الذي شهد حالة تقشف، وأن هذا التدخل ليس مناسبا لتصرف ألمانيا أموالا في عملية عسكرية هي في غنى عنها، كما أن الرأي العام الرافض للتدخل العسكري ساندها بالأغلبية الساحقة.
- وبالنسبة لموقف **إيطاليا** فنجد رئيس ووزرائها السابق "**بار لسكوني**" أول المؤيدين للتدخل العسكري في ليبيا بالنظر إلى السلوك الإنساني، أما بالنظر لليبيا على أنها منطقة نفوذ خاصة بإيطاليا، وكذا الإرث التاريخي الاستعماري القديم، والقرب الجغرافي بينهما، وكذا المصالح الاقتصادية دعت إيطاليا إلى الموقف الداعم للاستقرار في ليبيا الرافض لفوضى قوات **حفتر**[3].

ث-موقف دول مجموعة البريكس (Brics) (روسيا، الهند، الصين البرازيل، جنوب إفريقيا): لقد أكدت على ضرورة التسوية السلمية للأزمة ورفض التدخل العسكري في ليبيا بقيادة الحلف

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- تيسير إبراهيم قديح، **مرجع سابق**، ص. 158.

[3]- علي مدوني، **مرجع سابق**، ص. 681.

الأطلسي، وهذا في اجتماعها السنوي في أفريل 2011[1]، لكن تعاظم الدور الروسي في ليبيا بعد ذلك وضمان روسيا موقعا دائما في ليبيا،والهدف من ذلك هو زيادة مبيعاتها العسكرية عن طريق الجيش الوطني، حيث يؤكد التبادل العسكري مع ليبيا قبل الإطاحة **بالقذافي** الذي بلغ حوالي 4 مليار دولار، كما مهدت روسيا لبناء شبكة حديد تربط بين بنغازي ومدينة سرت بمناقصة قدرها 205 مليار دولار[2]، ولعل وجود مجموعة "فاغنر" منذ أكتوبر 2018 يفسر مدى اهتمام مدركات صناع القرار بمكانة ليبيا الإستراتيجية لروسيا.

ج- **الموقف التركي من التدخل العسكري في ليبيا:** فبعد سقوط نظام **القذافي** سنة 2011 وقفت تركيا مع خيار الشعب الليبي، وتخلت عن أي حل يتضمن وجود القذافي في مستقبل ليبيا، واعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي، وفي سبتمبر 2011 زار رئيس الوزراء "**رجب أردوغان**" ليبيا، أين قدمت تركيا كامل دعمها للمجلس الانتقالي، كما دعمت المؤتمر الوطني المنتخب[3].لكن بعد التدخل العسكري في ليبيا تغير الموقف التركي وبدا ملونا تبعا لمصالحها، كما أن الدعم العسكري التركي في البداية كان محدود وغير معلن عنه، ففي 27 فيفري 2019 أشعل اتفاق الحدود البحرية الذي أقره البرلمان التركي نزاعا بين تركيا واليونان وقبرص ومصر حول حقوق التنقيب عن النفط والغاز، وشرقي البحر المتوسط، وعلى أثر هذه الحادثة طردت اليونان السفير الليبي بسبب الخطوة التي قوبلت بغضب دولي[4]، وكما أدان مجلس النواب الليبي توقيع رئيس حكومة طرابلس **فايز السراج** الاتفاق مع تركيا واعتبره "خيانة عظمى" وعليه أصبحت تركيا طرفا في النزاع القائم في ليبيا.

عموما فإنه -ووفقا للمشهد القائم- يمكن تصنيف الأطراف المحلية والدولية حول الأزمة الليبية إلى قسمين؛ طرف مؤيد للحل العسكري وطرف مؤيد للحل السياسي، فالأطراف التي تبعث برسائل إلى **حفتر** وهو يشن هجومه على طرابلس: "إن مقعدك في الطاولة جاهز"، هي نفسها الأطراف التي تصر على الحل العسكري، في حين الأطراف التي تقف صامتة أمام المساعدات العسكرية الاستخباراتية

---

[1]- عبد العزيز لزهر، **مرجع سابق**، ص. 362.

[2]- حطاب عبد المالك وجمال مرار، **مرجع سابق**، ص. 282

[3]-نفس المرجع، ص. 280.

[4]- شريفة فاضل محمد بلاط، "تأثير الإرهاب والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية، دراسة حالة للدولة الليبية (2011-2020)"، **مجلة البحوث المالية**، المجلد 21، العدد الثالث، (يوليو 2020)، ص.778.

واللوجيستية التي يقدمها الأطراف المنحازة للعمل العسكري، أما الأطراف المؤيدة للحل السياسي هي تلك الأطراف التي تتعامل مع ليبيا في إطار الاتفاق السياسي الليبي، وتعارض عسكرة الدولة على الرغم من جميع التدخلات غير المشروعة للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا، فافتقار المجلس الرئاسي في طرابلس والمؤسسات المرتبطة به كانت سبب في إضعاف الدور الذي ستؤديه الأطراف المؤيدة للحل السياسي.

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من التدخل العسكري الفرنسي في مالي

قبل التطرق لهذه المواقف الداخلية تخص كل من فرنسا ومالي.

أولا: موقف الداخل الفرنسي والمالي من التدخل العسكري

1- **موقف الداخل الفرنسي من التدخل:** أجمعت القوى والنخب السياسية الفرنسية بيمينها ويسارها على الوقوف جبهة واحدة وإجراء الرئيس "**فرونسوا هولاند**" **(Fraçois Hollande)**في قراره بإرسال قوات فرنسية إلى مالي ولم يسمع صوت معارض لهذا باستثناء صوت النائب في الجمعة الوطنية الفرنسية وأحد أقطاب التيار الإيكولوجي "**توال مامير**" الذي رأى أن في التدخل هذا استمرار لسياسة فرنسا-إفريقيا**(Françafrique)**الذات الخلفية الاستعمارية[1]، فعقب إعلان الرئيس **فرونسوا هولاند (Fraçois Hollande)** وعبرت القيادات اليمينية عن دعمها للقرار وتأكيدها على ضرورة الوحدة الوطنية الفرنسية، لتعلو هتافات من طرف رئيس الحكومة السابقة **فرونسوا فيون** بالعملية معتبرا إياها شرعية دولية وأن فرنسا وفية لقيمها الكونية كما وصفت "**مارين لوبان**" زعيمة الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة بأنها عملية شرعية لكن بعد حوالي أسبوع من التدخل بدأ تصدع الوحدة الوطنية حول هذا الإجماع بالتدخل بمبادرة من المعارضة اليمينية والتي لم تلق ردا واضحا من الحكومة الاشتراكية لخصها زعيم الحزب الكوبي بقوله: "وحدة وطنية ولكن تساؤل شرعي، وحدة ولكن حيطة"، مما يعني أن الوحدة الوطنية لا تعني عدم انتقاد خيارات الحكومة في التدخل على مالي.

[1]-Bernard Adam, "Mali; de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'état**"**, (rapport du GRIP groupe de recherché et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles, 2003), p9.

كما عارض حزب اليسار وبالأخص "**فاليري جسيكار ديستان**" رئيس فرنسا السابق وحذر من تطور التدخل الذي قد يكون نوعا من النيوكولونيالية، وكذا "**دومينيك دوفيلبان**" وزير الخارجية ورئيس الحكومة في 2002-2007، فقد انتقد هذا التدخل بذريعة محاربة الإرهاب، معتبرا أن كل حرب هي تحضير لحرب أخرى واستخلاص الدروس من الحروب الخاسرة السابقة (أفغانستان والعراق)[1].

أما حاليا فالرأي العام الذي كان يساند التدخل فهو ضده، بعد ثماني سنوات من التدخل في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي، واعتبر الرأي العام بعد ما كان استطلاعات الرأي في بادئ التدخل 73% لم تصل مؤخرا إلى النصف حتى، وهذا راجل للأوضاع التي شهدتها البلاد، خاصة الاقتصادية منها وإنفاق مئات الملايين من اليوروهات في السنوات الأخيرة لمحاولة تحسين التنظيم والقدرات القتالية للجيش المالي لكن دون أي نجاح كبير[2]، وتهميش الوسط الفرنسي رغم أن **فرونسوا هولاند** أعلن قبل التدخل أن سياسة فرنسا- إفريقيا Françafrique هي ذات أبعاد استعمارية ومن الماضي[3]، إلا أنه تم التدخل العسكري.

2- موقف الحكومة المركزية المالية والجماعات المتمردة الرئيسية من التدخل العسكري الفرنسي:

لقد رحب الرئيس الانتقالي "**دياكوند تراوري**" بالتدخل العسكري الفرنسي واستقبل فرنسا في باماكو استقبال الفاتحين الذي شاطره الرأي بالتدخل وتأييده له رئيس وزرائه **ديارا**[4]، أما "**أمادو هايا سانغو**" فقد عارض التدخل الفرنسي وأكد ذلك في أكثر من مرة لوجود قوات أجنبية على الأراضي المالية، فهو يرى أن القوات الأجنبية الفرنسية قوة دعم لشريكه في السلطة وغريمه السياسي آنذاك[5]، أما ما كان من مواقف حركات التمرد في مالي فهي ترى في تواجد القوات الأجنبية الفرنسية بالمنطقة عودة جديدة للاحتلال لمناطق نفوذ قديمة واعتبار الحرب في مالي

---

[1]- عبد النور بن عنتر، نظرة من الداخل الفرنسي والشعبي، **مرجع سابق**، ص. 25.

[2]- "عملية برخان، نهاية فشل عسكري كلف فرنسا خسائر ضخمة "، تم تصفح الموقع بتاريخ 25-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3JTQmsT

[3]-"Françoi Holande à Dakar; le temp de la françafrique est révolu", le monde 12/10/2012, p16.

[4]-" آخر المستجدات في دولة مالي"، مركز الإعلام، تم تصفح الموقع بتاريخ 25-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3jSsAmp

[5]- "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ 27-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3JMIQji

"حرب صليبية" ضد المسلمين واعتبرت ذلك مبررا لتصعيد أعمالها وتبريرا لانتشارها في منطقة الساحل الإفريقي.

وقد أعلن **موسى آغ أسارید** أحد مسؤولي الحركة الوطنية لتحرير أزواد أن عناصره مستعدة لمساعدة الجيش الفرنسي في التصدي للمجموعات المسلحة في شمال البلاد[1]، وبالفعل قامت بالقبض على عنصرين بارزين من "حركة أنصار الدين" الطوارقية السلفية، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المرتبطة بالقاعدة على مشارف الحدود الجزائرية وسلمتها للقوات الفرنسية، أما القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI فقد أصدرت بيانا في 17 مارس 2013 تدعو فيه شباب شمال إفريقيا لمحاربة العلمانيين في بلدهم وصد هجمات فرنسا الصليبية ودحر عملائها في المنطقة، أما الماليين فبعد ترحيب بالتدخل الفرنسي خشية انهيار الدولة من ضربات المتمردين تعالت صيحات المحتجين في ميادين باماكو بعد قرابة ثماني سنوات مطالبة برحيل القوات الفرنسية من البلاد[2].

ثانيا: مواقف المنظمات والقوى الإقليمية من التدخل العسكري في مالي

1- موقف الاتحاد الإفريقي والإيكواس: لعب الاتحاد الإفريقي دور المعبر من خلاله تم نقل المخطط أو التصور الفرنسي بعباءته الإفريقية إلى مجلس الأمن ضاربا بهذه الخصوصية عرض الحائط[3]، ويعد الموقف الفرنسي المحرك للأدوار الأصلية للفاعلين في الجوار الإقليمي المعنيين بأزمة مالي كالجزائر ومجموعة الإكواس، لا يختلف في ضرورة التدخل المباشر في مالي[4]، بحيث لم يطالب الرئيس الدوري للإكواس الإفواري"**الحسن واتارا**" مجلس الأمن الدولي بالتحرك السريع لإعطاء الضوء لتدخل عسكري فوري في شمال مالي بل وطالب فرنسا

---

[1]- "تقدم المسلحين ودعم دولي لتدخل فرنسا بمالي"،تم تصفح الموقع بتاريخ 27-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3uSzK0d

[2]- "التدخل العسكري الفرنسي في مالي.. 8 سنوات من الفشل"، تم تصفح الموقع بتاريخ 27-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3Olj1dv

[3]- عادل عبد الصبور حسن، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والموالية، **مجلة آفاق إفريقية**، المجلد 11، ع 37، (2013)، ص.108.

[4]- السيد علي أبو فرحة، "التدخل العسكري في مالي: تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، (لندن: المنتدى الإسلامي، أفريل- جوان 2013)، ص.43.

بالمساعدة على ذلكوبأن التدخل أصبح أكثر من ملحّ بل ومستعجل بسبب وجود خطر على كل منطقة الساحل ولأن شمال مالي أصبح محتلا من طرف الإرهابيين وتجار المخدرات[1].

إن هذا الموقف الداعي إلى ضرورة التدخل يعتبر فرنسا المحرك الأساسي لهذا الدور الإقليمي، وهذا بالنظر إلى أن الإكواس فاعل مهم في الأزمة المالية، وهذا لعدة اعتبارات منها أن الوضع في مالي يتسم بعدم الاستقرار وقابليته للانتقال لدول الجوار الإقليمية المشكلة لهذا الفضاء الذي هو أصلا لا يزال يتخبط في عديد الأزمات الداخلية منها والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إرجاع دوافع دعم التدخل العسكري في مالي من قبل الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الإكواس" إلى مجموعة من العوامل يمكن حصرها في[2]:

- محاولة حصر مسببات عدم الاستقرار في دولة مالي والحيلولة دون انتقال هذا الوضع إلى دول الجوار.
- محاولة امتصاص تنامي النفوذ واحتمال تأييد كيانات غير رسمية متجاوزة لحدود الدول، ومثال ذلك الخلط والتداخل بين الجماعات ذات المطالب المشروعة والجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة.
- محاولة إحباط أي مساع أخرى لمطالب جهوية مستقبلا والحد منها، وكذا الاستفادة من المساعدات الاقتصادية والمالية للدعم الغربي، وإلا فإنها ستحرم منها في حال عدم التقيد بما اتفق عليه.

أما عن موقف الاتحاد الإفريقي فما يعاب عليه هو أنه لم يحرك بالصفة الفعالة المنوطة إليه وهذا بالنظر إلى حجم تأثيره الإقليمي، فعلى هامش ملتقى حول "النزاعات في إفريقيا" بالقاهرة مطلع نوفمبر 2012 استعرض "**رمطان لعمامرة**" مفوض الأمن والسلم في الاتحاد الإفريقي مقاربة شاملة لحل الأزمة في مالي تضمنت أربعة محاور رئيسية هي: [3]

---

[1]– عادل عبد الصبور، **مرجع سابق**، ص.108.

[2]- السيد علي أبو فرحة، **مرجع سابق**، ص ص. 43، 44.

[3]– عادل عبد الصبور حسين، **مرجع سابق**، ص.108.

- ضرورة إيجاد حلول للأزمة في مالي تتعلق بالحكم في باماكو من خلال تهيئة الوضع لاستئناف المسار الانتخابي الديموقراطي.
- إقامة مفاوضات سلمية بين المجموعات المالية ومحاولة إيجاد حل توافقي بينهم (الحكومةالمالية وأنصار الدين، والحركة الوطنية لتحرير أزواد).
- ضرورة إيجاد آليات أمنية وعسكرية من شأنها تعزيز الدفع نحو الجنوح للحل التفاوضي السلمي.
- العمل على ضرورة إيجاد إجراءات اقتصادية ناجعة يمكن تطبيقها من أجل معالجة الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه الأزمات، لأنه وبالنظر إلى هذه المشكلات فهي أزمات تتعلق بالتنمية لا غير.

هذه المقاربة المطروحة من قبل مفوض الأمن والسلم في الاتحاد الإفريقي لم يتم العمل بها في الواقع من جانب الاتحاد الإفريقي في أي مرحلة من مراحل تطور النزاع في مالي، بقدر ما جاءت تحركات الاتحاد الإفريقي ما يتناغم والرؤية الفرنسية، كما عملت أيضا على نشر قواتها في خطوة منها لكسب رضا فرنسا وإعطائها مزيدا من الشرعية لتدخلها العسكري، لتسيطر في الأخير القضية المالية على جدول أعمال القمة العشرين لدول الاتحاد الإفريقي المنعقدة في 28/27 جانفي 2013 بأديسا بابا بأثيوبيا في وضع يعكس بالأخير فشل إفريقي ذريع في حل وإدارة الأزمة في مالي، لتضفي في الأخير إلى استحداث لجنة المصالحة والحوار في مالي يوم 6 مارس 2013 وتعيين أعضائها الثلاثين لاستعادة الروابط داخل المجتمع المالي وتعزيزها[1]، استحقوا في الآخر به ثناء مجلس الأمن على ما يبذلوه لحل الأزمة في مالي.

2- موقف دول الطوق (موريتانيا، الجزائر، النيجر):

أ- أعلنت مورتانيا منذ الوهلة الأولى رفضها بوضوح للتدخل العسكري في شمال مالي خشية تبعات التدخل، لما له من انعكاسات سلبية على نواكشط خاصة فيما يتعلق بنزوح اللاجئين إليها، كما رفضت انخراطها في عملية التدخل بالنظر إلى محدودية قواتها عدة وعتادا[2]، كما

---

[1]- "أطماع فرنسا في إفريقا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب"، تم تصفح الموقع بتاريخ 29-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3KSY5Zu

[2]- عبد النور بن عنتر، "الإستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي"، **ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي التحولاتالإقليمية الراهنة**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17، 18 فيفري 2013)، ص.4.

أكدت موريتانيا على وحدة مالي، وضرورة مواجهة الإرهاب وفتح حوار مع جميع الأطراف في مالي لاحتواء النزاع دون اللجوء لتدخل خارجي، كما قامت بإغلاق حدودها الشاسعة مع مالي التي تقدر بـ 3311 كلم نظرا لتخوفها من تحول موريتانيا إلى ملاذ للجماعات الجهادية حال مهاجمتها من قبل القوى الإقليمية.

ب-موقف الجزائر: أعلنت الجزائر عن ممانعتها للتدخل العسكري في مالي، وتقديم الحلول السياسية على العسكرية، دون إرسال قوات إلى مالي، ولكن فتحت مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية وهي سابقة في عقيدة الأمن القومي الجزائري[1]، لكن قبلت الجزائر بهذا خيفة اتهامها بمساعدة التنظيمات الإرهابية من قبل المجتمع الدولي، ورغم أن الدستور الجزائري الجديد لسنة 2020 قد منح الضوء الأخضر صراحة للجيش وفوضه لتنفيذ عمليات عسكرية في الخارج، إلا أن الجزائر تؤكد لحد الساعة أنها لن تتدخل عسكريا في أي من دول الجوار وخصوصا الشقيقة ليبيا الشرقية ومالي الجنوبية،وقد كذّبت في هذا الصدد وزارة الدفاع الجزائرية في فيفري 2021 أنباء أفادت بإرسال الجيش قوات مشاركة في عمليات عسكرية خارج إقليمها تحت مظلمة أجنبية في إطار مجموعة الساحل الخمس 5، وأن مشاركة الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود الوطنية تقررها إرادة الشعب وفق ما ينص عليه دستور الجمهورية[2].

فتشير الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في عددها 82 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المادة 91 من الدستور إلى أن: "يقرر رئيس الجمهورية إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"، كما جاء في المادة 31 من نفس الدستور أن "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلم"[3].

---

[1]- نفس المرجع، ص.6.

[2]- "الانسحاب الفرنسي من منطقة الساحل الإفريقي ومحاولة توريط الجزائر"، تم تصفح الموقع بتاريخ 29-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3uSDqPz

[3]-نفس المرجع.

كما عاد ليفتح الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** ملف التدخل العسكري لقوات بلاده في الخارج وذلك خلال مقابلة حصرية مع جريدة "لوبوان الفرنسية" نشرت في 3 جويلية من العام الجاري، وقال فيها **تبون** صراحة أن بلاده: "لن تسمح أبدا بأن تصبح مالي ملاذا للإرهابيين ولن تسمح بتقسيم البلاد لحل المشكلة في شمال مالي، يجب إعادة بسط سلطات الدولة هناك".

ت-موقف النيجر: لم تخف الحكومة النيجيرية استعدادها للتدخل العسكري إلى جانب فرنسا والمشاركة بوحدات من قواتها المسلحة في أي مجهود عسكري إقليمي أو دولي، سعيا منها لطرد القاعدة من الشمال وإجهاض مشروع الانفصال الذي يعد انتهاكا لمبادئ الاتحاد الإفريقي، التي تنص على احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال والمحافظة على وحدة أراضي مالي[1]، كما أشرنا سابقا –ساهمت النيجر بقوات لا بأس بها من خلال حملتي فرنسا سيرفال وبرخان.

3- مواقف ليبيا والمغرب وبوركينافاسو:

أ- **بالنسبة لليبيا** فقد أعلنت حكومة ليبيا عن تأييدها للتدخل العسكري الفرنسي مادامت الحلول السياسية لم تنجح، الأمر الذي قوبل بانتقادات داخلية خوفا من ردود الأفعال للتنظيمات الإرهابية المتشددة، خاصة شرق ليبيا التي تستهدف المصالح الغربية، ولدى الطوارق الذين يقطنون جنوب غرب ليبيا والذين لهم روابط إثنية وقبلية وثيقة مع طوارق مالي.

ب-الموقف المغربي: شاركت المغرب بصفة رسمية أو غير رسمية في اجتماعات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بغية بحث التطورات الحاصلة في مالي، ففي خطوة منها اقترحت المغرب حكما ذاتيا للأزواد وتوظيف مسألة االطوارق في تسييس علاقاتها التنافسية في المنطقة مع الجزائر والمساومة فيما يخص القضية الصحراوية في تصريح صريح للملك المغربي الراحل "**الحسن الثاني**": "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم"، على إثر ردود أفعال المغرب على تطور الأزمة في مالي ذهب البعض إلى القول أن الأوضاع الراهنة قد تسمح للمغرب بالعودة إلى الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي، فعلى هامش اجتماع الدول المانحين ""بأديسا بابا" للقمة

[1]- علي مدوني، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 08، ع03، (2020)، ص ص. 138، 139.

العشرين حضرت المغرب وأعلن وزير خارجيتها "**سعد الدين العثماني**" عن تقديم دعم مالي بقيمة 5 مليون دولار[1]، ولكن سمحت للطائرات الحربية الفرنسية بدخول أجوائها[2].

ت-موقف بوركينافاسو: نشرت بوركينافاسو ما قوامه 160 جندي في "ماركالا" في وسط مالي لتصبح أول قوة من غرب إفريقيا تنظم قوات فرنسا ومالي في مواجهة متشددين يسيطرون على الجزء الشمالي من البلاد، وهذا يؤكد مساندتها للتدخل الفرنسي ووقوفها إلى جانبه[3].

وما يمكن ملاحظته من المواقف الإقليمية يمكن إلى الإشارة عند استقرائها خضوعها لمجموعة من الاعتبارات هي على النحو التالي: [4]

- الخوف من تأثير الأزمة المالية في هذه البلدان نظرا لهشاشة هياكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- سعي دول الجوار إلى عدم توفير البيئة الملائمة لتفشي وزيادة تنامي النشاطات الإرهابية وما يرافقها من جريمة منظمة وغيرها.
- ضغط النظم الغربية خاصة في ظل النفوذ الفرنسية في النظم السياسية الحاكمة بالمنطقة.

ثالثا: المواقف الدولية من التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

لقد كانت المواقف الدولية والمنظمات من التدخل العسكري الفرنسي في مالي كالآتي:

1-موقف منظمة الأمم المتحدة: سار موقف الأمم المتحدة في تفعيل أحكام الفصل السابع نتيجة التأثير المشترك لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية داخل مجلس الأمن رغم تحذيرات الأمين العام من حدوث كارثة إنسانية حقيقية، كما عبرت الدول الأعضاء الـ 15 في مجلس الأمن الدولي بالإجماع عن تفهمها ودعمها للتدخل العسكري الفرنسي في مالي[5]، ولقد جاءت مترددة

---

[1]- معروف محمود، "أزمة مالي... بوابة المغرب للاتحاد الإفريقي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 29-11-2021، على الرابط: https://bit.ly/3Oe6dWx

[2]- نفس المرجع.

[3]- عبير شليغم،"أطماع فرنسا في إفريقيا تعود تحت راية التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي"، **مجلة رؤية تركية**، ع 4، (2015)، ص.93.

[4]- السيد علي أبو فرحة، **مرجع سابق**، ص.45.

[5]- "فرنسا ترسل قوات إضافة إلى مالي، ومجلس الأمن يدعم تدخلها العسكري"، **صحيفة جسور الوسط**، ع 3784، جانفي 2013، ص. 25.

في مواقفها تحسم بسرعة على طلب الاتحاد الإفريقي عبر مجلس الأمن والسلم الإفريقي وجماعة الإكواس على دعم، وتهدف إلى الحفاظ على سيادة مالي أو الموافقة على التدخل العسكري في مالي، حيث طالبت بالمزيد من المعلومات والتساؤلات بشأن كيفية القيام بالتدخل قبل الموافقة عليه، وقد أرجع الباحث المتخصص في الشؤون الإفريقية السيد **علي أبو فرحة** أن التردد والقصور في تشكيل موقف أممي حاسم سيؤدي إلى معضلة أساسية وهي من الذي سيدفع ثمن هذا التدخل؟ ومن الذي سيشارك في تبعات استمراره لفترة زمنية غير محسوبة؟

اما موقف مجلس الأمن فقد رحب بالعمل السريع الذي قامت به القوات الفرنسية بناء على طلب السلطات الانتقالية في مالي لوقف هجوم الجماعات الإرهابية المتطرفة المسلحة، وكذلك الجهود الكبيرة للقوات الفرنسية وبعثة الأمم المتحدة بقيادة إفريقية لدعم قوات الدفاع والأمن المالية لاستعادة السلام الإقليمي، كما رحب بدعم المجتمع الدولي وسعيه لتقديم دعم واسع عن طريق اتخاذ الإجراءات المنسقة لتلبية الاحتياجات الفورية وطويلة الأجل[1].كما أدان مجلس الأمن: [2]

- الهجوم الذي شنته جماعات إرهابية متطرفة جنوب مالي في 10 جانفي 2013، وحث المجتمع الدولي للتعاون بفعالية لمواجهة الخطر الذي يشكله الإرهاب.
- كل ما يرتكب في مالي من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حالات الإعدام خارج القضاء وحالات الاعتقال والقتل والتشويه وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الهجمات.
- استخدام الجماعات المسلحة ومطالبتها بوقف الأعمال العدائية والتعجيل بالدخول في عمليات تفاوض شاملة تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

هذا، وكما قرر مجلس الأمن: [3]

- إنشاء بعثة أممية متكاملة ومتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وطالب الأمين العام بدمج مكتب الأمم المتحدة ضمن البعثة المتكاملة.

---

[1]–"الحرب في مالي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 5-12-2021، على الرابط: https://bit.ly/3OhDNuL

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

- أن يكون قوام البعثة المتكاملة 1200 من الأفراد العسكريين بما في ذلك كتائب احتياطية للانتشار السريع و1440 فردمن أفراد الشرطة لكفالة الأمن وتحقيقه مع دعوة الدول الأعضاء إلى الإسهام بقوات عسكرية وشرطة.

2- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:** لم تتردد في دعم العملية الفرنسية سياسيا وعسكريا ولوجيستيا، فواشنطن تفضل التدخل عن بعد في إطار ما يسمى القيادة من الوراء (**Leading from the back**)، ويتسم أيضا الموقف الأمريكي بالبراغماتي والمتكيف مع الأوضاع والطي ينتج أيضا ضمن إستراتيجية تقاسم الأدوار مع فرنسا، كما أرسلت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" طائرات تتخصص في نقل الجنود الفرنسيين، وأخرى لتزويد الطائرات الفرنسية المقاتلة في مالي بالوقود وإنشاء محطة في دولة النيجر المجاورة لمالي لتنطلق منها طائرات أمريكية بلا طيار، أمثال الطائرات الخبيثة والسيئة السمعة المستخدمة في باكستان واليمن.

ولقد ذهب عديد المحللين والمراقبين للوضع حول الأزمة المالية للقول أن الموقف الأمريكي سعى لمحاولة توريط الجزائر وإقناعها بالتدخل المتحمل في الأزمة المالية، وهو الدور الذي ربما حسب رأي أمريكا أن فرنسا تعجز عن تأديته لاعتبارات تاريخية ولتعقيدات وخصوصية العلاقات الفرنسية الجزائرية من جهة والعلاقات الإستراتيجية الجزائرية الأمريكية من جهة أخرى[1]. لقد غيرت الولايات المتحدة الأمريكية من موقفها معلنة دعمها للحل العسكري وهذا التغيير راجع للمزاوجة بين القوة الناعمة soft power والقوة الصلبة Hard power داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك مجموعة قوى ترسم السياسة الخارجية الأمريكية منها: [2]

- **المركب الصناعي العسكري the military industrial comple** والذي من مصلحته أن تكون هناك أزمات وحروب من أجل رفع نسبة بيع الأسلحة للدول التي تمتلك موارد نفطية كبيرة.
- **المركب الثاني هو الجماعات النفطية Oil groups** داخل الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعمل على إيجاد قواعد عسكرية للحفاظ على التمويل النفطي والضغط على الدول الآسوية للرضوخ في سياستها الخارجية وإعادة بناء النظام الدولي الجديد علاوة على ذلك نذكر:
- **اللوبي الإسرائيلي Israel Lobby:** الذي يهدف إلى تبرئة الإقليمية حاجزا في طريق تمدده والتطبيع في المنطقة كما هو الحال في العراق والسودان، ولتصرّح بعدها سفيرة الو.م.أ "**سوزان**

---

[1]- أمحند برقوق: " التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب"، **أوراق كارينغي**، (بيروت، لبنان: 16 جوان 2009)، ص.2.

[2]- "أطماع فرنسا في إفريقيا تعود تحت راية التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب"، **مرجع سابق**.

رايس" عن الثقة الكاملة بفرنسا بكون الفرنسيين عالجوا ولحسن الحظ التهديد الإسلامي بطريقة مهنية، لكن بلادها تبقى غير متفائلة من قدرة القوات المالية وحلفائها من غرب إفريقيا من استعادة شمال مالي"[1].

3- **موقف الاتحاد الأوروبي من التدخل العسكري الفرنسي في مالي:** جاءت المواقف الأوروبية داعمة للموقف الفرنسي حيث أعلن "**جيد وفسترفيله**" وزير الخارجية الألماني أنه يتعين على أوروبا استعادة الأمن بمالي وأن بلاده قد تقدم الدعم من خلال تدريب عسكري لبعثة إفريقية، كما قررت بريطانيا وفق ما أعلن "**ستيفن أوبراين**" مبعوث رئيس وزرائها "**ديفيد كامرون**" إلى المنطقة دعم بلاده قوة إفريقية لاستعادة شمال مالي من تنظيم القاعدة وحلفائه على الدربين الألماني والبريطاني وبقية المواقف الأوروبية[2].

إن أغلب دول الإتحاد الأوروبي كانت مؤيدة ومع التدخل العسكري الفرنسي في مالي وأن كل منهم سيقدم مساعدات عسكرية لوجيستية إلى فرنسا في حربها ضد المتمردين الأصوليين، إلا أنهم لن يشاركوا بالقوات العسكرية في العمليات القتالية، فألمانيا أيدت التدخل العسكري مؤيدة الموقف الفرنسي، فجاء على لسان وزير خارجيتها "**جيد وفيستر فيليه**" أنه: " يتعين على أوروبا استعادة الأمن بمالي، وأن بلاده قد تقدم الدعم من خلال تدريب عسكري لبعثة إفريقية"[3] لترسل طائرتي نقل من طراز c-160 لنقل المعدات الصحية وطائرة إيرباص A-130 لنقل القوات الإفريقية.

أ- **موقف بريطانيا** فقد انقسم الرأي فيها بين الجناح العسكري والجناح السياسي، إذ حذر العسكريون من التدخل في مالي مقدمين سببين على الأقل: أولهما أن القوة العسكرية البريطانية المدربة على الحروب في الخارج متناثرة في أنحاء شتى من العالم، وليس لدى بريطانيا عدد كاف من الطائرات بدليل أنها استدعت طائرتي نقل من أفغانستان لنقل المؤن الفرنسية لقواتها في مالي الأمر الذي يشير إلى أن القوات العسكرية

---

[1]- عاطف قدادرة، "مجلس الأمن يؤكد التدخل الفرنسي وواشنطن تشك في قدرة الأفارقة"، **الخبر**، الصادرة بتاريخ 2013/01/16، ص.4.

[2]- عادل عبد الصبور حسن، **مرجع سابق**، ص.109.

[3]- نفس المرجع، ص.109.

البريطانية ليست في وضع يسمح لها بالمجازفة والتدخل المباشر والواسع[1] لخسارة قواتها، وقد قدمت طائرتي نقل عسكريتين من طراز c.17 لنقل الجنود والعتاد من فرنسا للمشاركة في الهجوم على الجماعات المسلحة، ولكن مع التشديد على عدم مشاركة الجنود البريطانيين في العمليات القتالية.

ب- **موقف بعض دول الاتحاد الأوروبي كالدانمارك** فقدمت طائرة من نوع c.130، وقدمت **إسبانيا** طائرة أخرى مماثلة، أما **بلجيكا** فقد أكدت على لسان وزير دفاعها "بيتر ديكريم" أنها لن تنشر أية عناصر على الأرض من ناحيتها، ووفرت طائرتين من نوع c-130 ومروحيتين لإجلاء الجرحى وطائرتين لنقل الجنود وتجهيزها بكامل المعدات الطبية للإسعاف، وما يجدر الإشارة إليه أن **ألمانيا** بدأت بتدريب جنود تابعين للقوات المسلحة المالية بمدينة "كوليكور" والتدرب على إزالة الألغام وحواجز الطرق بنحو 80 مدربا عسكريا وطبيا[2]. كما توضح الجداول التالية :

الجدول رقم(7): يوضح المساعدات الدولية للتدخل الفرنسي في مالي:

1	مساعدات بالطائرات والمعدات	بريطانيا- ألمانيا-أمريكا- كندا-الدانمراك- إسبانيا- هولندا-الإمارات
2	المساعدات بالدعم الإستخباراتي واللوجستي	أمريكا-الدانمارك- ألمانيا-بلجيكا- روسيا
3	الدعم بفتح الأجواء البرية أو الجوية	الجزائر والمغرب
4	الدعم المالي	الاتحاد الأوروبي-الاتحاد الإفريقي-الإمارات- البحرين- نيجيريا- غانا- جنوب إفرقيا- اليابان
5	الدعم بقوات برية	السنغال- بوركينافاسو- توغو-بنين-غانا-غينيا- نيجيريا

المصدر: الباحثة بتصرف

[1]- "أطماع فرنسا في إفريقيا تعود تحت راية التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب"، **مرجع سابق**.

[2]- "الجيش الألماني يبدأ مهمة تدريب الجنود بمالي"، الخبر، الصادرة بتاريخ 29-04-2013.

جدول رقم (8): يمثل التعهدات الرئيسية المقدمة في مؤتمر المانحين

الدولة أو المنظمة	قوات ميسما (Misma)	دعم القوات المسلحة المالية أو مساعدات انسانية
الاتحاد الأوروبي	67.2 مليون دولار	/
الاتحاد الافريقي	45 مليون دولار	5 مليون دولار لقوات مالي
الولايات م.أ	96 مليون دولار	/
فرنسا	53.8 مليون دولار	9.4 مليون دولار لقوات مالي
ألمانيا	20 مليون دولار	4.5 مليون دولار للمساعدات الإنسانية
كندا	/	13 مليون دولار+مساعدات بالطائرات
استراليا	5.2 مليون دولار	22.6 مليون دولار لقوات مالي
اليابان	/	120 مليون دولار للمساعدات الانسانية
الصين	/	1 مليون دولار
المملكة المتحدة	4.7 مليون دولار	3.2 م.د لقوات مالي+ 12.6 م.د للمساعدات الانسانية
جنوب إفريقيا	10 مليون دولار	10 مليون دولار للمساعدات الانسانية.

Source ; Sénat, rapport d'information, (Paris ; senat, N° 513.

إن كانت هذه التعهدات قد طبقت على أرض الواقع فالملاحظ على هذا الجدول أين هي الو.م.أ والاتحاد الأوروبي من المساعدات الإنسانية، على العكس عند الحديث عن جدول المساعدات بالدعم بالمعدات العسكرية فهي تعد الأولى، أيضا نلاحظ قلة المساعدات للدول الأخرى للساحل الإفريقي، أما الدعم العسكري بجانب فرنسا فقد كانت حاضرة، وعلى هذا الأساس السؤال المطروح لماذا هذا التناقض في ردود الفعل لدول الساحل الإفريقي؟ الجواب هو سيطرة فرنسا على مواقف الدول في المنطقة وبإشارة منها.

4- **الموقف الصيني** تحفظت الصين على التدخل العسكري الفرنسي خشية أن يكون مقدمة لتشريع مبدأ التدخل في شؤون الدول الأخرى.

خلاصة الفصل

وكخلاصة للفصل يمكن القول أن:

سقوط نظام الرئيس **معمر القذافي** في ليبيا قد أدى إلى تسارع تطور الأزمة، كما يعد الوضع في ليبيا سببا من الأسباب التي أدت إلى تفاقمه في مالي، غير أنه لا يمثل السبب المباشر الذي خلق الأزمة في شمال البلاد، والذي يرتكز بالأساس في عدم الاستقرار السياسي، وظهور حركات انفصالية في المنطقة.

كما ورثت مالي جملة من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية عن الاستعمار الفرنسي، ومن بين هذه التعقيدات الجامدة قوة الانتماءات القبلية وسيادتها على الانتماء الوطني، ما غيّب مفهوم الولاء الوطني الذي وصل إلى حد التعصب والنزاعات حول قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية.

لقد فشل التدخل الأجنبي في إدارة حروب ما وراء البحار، ففرنسا فشلت في إدارة الحرب ضد الكيانات الثنائية، وعجزت عن إسقاط نظام القذافي لتسلم المهمة لحلف الناتو الذي أكمل المهمة وأسقط نظام القذافي، وفشلت في طرد الكيانات المتحركة عبر الوطنية (مكافحة الجماعات الإرهابية) في الساحل الإفريقي.

لينجر في الأخير عن هذا التدخل الذي ساندته المجتمع الدولي نتائج وخيمة أثرت ومست بشكل مباشر الأمن الإنساني بكامل مستوياته في ليبيا ومالي، أدت إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية فيهما من سيء إلى أسوء.

الفصل الرابع:

انعكاسات التدخل الأجنبي

على الأمن الإنساني

في الساحل الإفريقي

يخلف التدخل العسكري في أيه دولة –كما رأينا سابقا– (مالي وليبيا) باستمرار أثار خطيرة تغذي التوترات والنعرات الأهلية والنزاعات الداخلية وتزيد من اشتعالها، ومن اخطر مخرجات هذا التدخل العسكري التأثير على جميع مستويات الأمن الإنساني، حيث بات واضحا أن التدخل العسكري الأجنبي في كل من مالي وليبيا لم يحل النزاع، بل صعد منه وألقى بظلالها على الدول المجاورة من منظور الأمن المركب Security complex الذي جاء به المفكر **باري بوزان**.

وبناءً عليه سنحاول إبراز التداعيات التي خلفها هذا التدخل وإفرازاته على دول الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: انعكاسات التدخل الأجنبي على مشروع الدولة الوطنية في الساحل الإفريقي

أثرت التدخلات الخارجية سلبا على مختلف الأصعدة في دول الساحل الإفريقي، خاصة فيما يتعلق بالمجال الأمني والسياسي، فالدولة رغم مساعيها لتحقيق حالة من الأمن والاستقرار، إلا أن قدراتها الداخلية كانت محدودة في ظل تداخل العوامل الخارجية والداخلية، ماأفرز عدة انعكاسات على مشروع الدولة الوطنية في منطقة الساحل الإفريقي، وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق لأهمها كانتشار الدول الفاشلة، واستعصاء بناء الدولة إضافة إلى اختراق السيادة الوطنية والتحول من السيادة المطلقة إلى السيادة النسبية في ظل التدخلات الأجنبية .

المطلب الأول: بروز الدولة الفاشلة وغياب الاستقرار السياسي

شهدت دول الساحل الإفريقي ظاهرة الدولة الفاشلة، وهذا بسبب جملة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي حالت دون أن تتمكن الدولة من الحفاظ على أمنها واستقرارها في ظل تداعيات الأزمة الليبية، الأزمة المالية وما صاحبها من انتهاكات مست الدولة وسيادتها، وفيما يلي سيتم التفصيل في ذلك.

أولا: مفهوم الدولة الفاشلة

استعمل هذا المصطلح لأول مرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، في عهد الرئيس السابق **بيل كلينتون**، حيث يعبر المفهوم عن ضعف أو عجز بعض الدول في مواجهة الأزمات المختلفة، على المستوى المحلي أو الخارجي، والتي تؤثر سلبا على سيرورة مؤسسات الدولة، وقد ظهرت مفاهيم ذات الصلة ومتقاربة في إطار هذا المصطلح، على غرار الدولة الهشة، الدولة الضعيفة، الدولة المنهارة... والتي عرفت على أنها الدول التي لاتكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها في توفير الحاجيات الأساسية لغالبية شعوبها، حيث يتعذر على الدولة الفاشلة في إطار هذه التعاريف

ضمان النمو الاقتصادي والاجتماعي لأفردها، إضافة الى مشكلة العدالة الاجتماعية، ما يؤدي الى ارتفاع معدلات الجريمة بها، وتزايد الصراعات الطائفية والعرقية داخلها[1].

"الدولة الفاشلة هي دولة ذات سيادة، لكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، أنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي... الدولة الفاشلة عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسيةأو الخدمات الضرورية لمواطنيها، ولاتملك أي بنية"[2].

من بين أهم الخصائص التي تتسم بها الدولة الفاشلة أنها لاتحمي مواطنيها من العنف، أو أن صناع القرار بها يعتبرون هذه القضايا أقل أهمية مقارنة مع متطلبات تحقيق القوة والثروة، من جهة أخرى فغالبا ما تكون الدولة الفاشلة خارجة عن القانون، أي عدم امتثالها لقواعد القانون الدولي أو اختراقها للقانون الوطني وما جاء فيه من تعليمات وضوابط تنظيمية من شأنها إرساء حالة السلم والاستقرار، فالسلطة الحاكمة بها غالبا ماتتجاوز ما جاء في الاتفاقيات الدولية وتجدها غير ملزمة بالنسبة لها[3].

تفقد الدولة الفاشلة ميزة الاحتكار الشرعي لوسائل العنف، كما تفقد على المستوى الخارجي مصداقيتها خارج الحدود، في ظل تفاقم مستوى الفساد الإداري، انهيار النظم التربوية والتعليمية والصحية، ضعف البناء المؤسساتي، ضعف البنى التحتية، انتشار ظاهرة الإرهاب...، ففي سنة 2005 تم وضع مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالدولة الفاشلة من طرف صندوق السلام بالاشتراك

مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية وتقسيمها إلى ثلاثة محاور[4]:

1- رضوان بوهيدل، **جيوسياسية التنافس الدول على منطقة الساحل الإفريقي**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020)، ص ص. 74، 75.

2-غريفيتش مارتن واوكلاهان تيري،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،.2008)، ص ص. 221،222.

3- نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة:إساءة استعمال القوة والتعدي على الديموقراطية**، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2007)، ص.51.

4-رضوان بوهيدل، **مرجع سابق**، ص ص. 75-77.

جدول رقم(9): مؤشرات الدولة الفاشلة

مؤشرات سياسية	مؤشرات اقتصادية	مؤشرات اجتماعية
انتهاك حقوق الإنسان زيادة التدخل الخارجي عدم الاستقرار السياسي ضعف تطبيق القانون	تراجع معدلات التنمية تدهور الاقتصاد الوطني ازدياد معدل الفساد انتشار المعاملات العرفية	عدم القدرة على توفير الاحتياجات الاساسية تزايد الضغوط الديموغرافية ضعف الاندماج الداخلي

المصدر : رضوان بوهيدل، المرجع السابق، ص ص.77، 78.

بإسقاط المعطيات السابقة على الوضع في منطقة الساحل الإفريقي، نجد أن الفشل في مجال واحد قد يؤثر على المجالات الأخرى، مما يسمح للفواعل الخارجية بالتدخل في ظل تأزم الوضع الأمني والداخلي ممايزيد في تعقد الأمور، فتجاوزات السلطة المركزية وانتهاكها للقانون يؤدي إلى حالة من الفوضى، ففي ظل النظام الدولي الجديد فإن أي انتهاك لحقوق الإنسان قد يخول للفواعل الخارجية بالتدخل تحت ذريعة ضمان الأمنالإنساني في المنطقة، في حين أن أغلب الدول الكبرى تسعى من خلال تدخلاتها لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها الاستيراتيجية بالمنطقة.

ثانيا: دور التدخل الأجنبي في انتشار ظاهرة الدول الفاشلة

"الدولة تكون فاشلة حين تفقد الحكومة المركزية سيطرتها على أراضيها"[1]، إن انعكاسات التحولات الدولية وتغير طبيعة التهديدات الأمنية أسهم في إضفاء الشرعية على مختلف التدخلات الأجنبية، فالتهديد الأمني المباشر لم يعد متداولا كالسابق، وهو ماجعل الدول الكبرى تسعى لزعزعة الأمن الداخلي للدول وإدارة الصراعات الاثنية والعرقية بها، وتوظيف البعد الهوياتي من أجل تصعيد الوضع بين مختلف الفواعل المجتمعية، ما يؤدي إلى حالة من الفوضى واللااستقرار قد تؤدي إلىانتهاج

[1]– هناء مصطفى الخبيري، **دور مجلس الأمن الدولي في تفعيل حماية حقوق الإنسان**،(مصر: مركز الدراسات العربية، 2016)، ص.317.

القوة والوصول إلى مرحلة النزاع المسلح، وانتهاك حقوق الإنسان، ما يدفع الدول الكبرى إلى التأكيد على ضرورة تدخلها كطرف ثالث من أجل حل النزاع وحماية حقوق المدنيين.

لم تعد الأزمات تضم الأطراف المعنية بالأمر وفقط وإنما تفرعت واشتبكت الأطراف الداخلية مصحوبة بدعم خارجي لتصبح ذات جبهات تتصارع فيما بينها، فالثروات الطبيعية والنفطية بالساحل الإفريقي جعل المنطقة مسرحا للتنافس الخارجي من أجل تحقيق مختلف الأهداف البراغماتية دون الالتفات لمشروع بناء الدولة، أو المساهمة في وقف النزاعات والاشتباكات الحاصلة والمتصاعدة في كل مرة، وهو ما جعل مختلف الدول بها عرضة للأطماع الخارجية، وأدخلها حالة من التخبط السياسي فكل طلب يسعى لإدارة النزاع بما يخدم مصالحه، ما يجعل الدولة عاجزة عن إرساء نظام سياسي حقيقي يتمتع بالشرعية الوطنية والدولية معا[1]، ويرجع هذا لسبب ضعف الولاء للدولة وتقديم الولاء للقبيلة أو العشيرة وهذا ما ينطبق على حالتي ليبيا ومالي.

إن اعتماد مقاربة الدولة الفاشلة في منطقة الساحل، يبين أسس التدخل الأمريكي في الساحل الإفريقي، والذي ينطلق من اعتبار التهديدات الأمنية في المنطقة لاتؤثر على دول الساحل وحدها، بل تمتد إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول، وهذا ما عرض المقاربة للكثير من النقد والجدل كونها تبرر لاستعمار غير مباشر أو استعمار بوجه جديد[2].

يرى العديد من الباحثين أن دول مابعد الاستعمار قد فشلت قبل أن تتشكل، وهذا بسبب السياسات التي تم انتهاجها من قبل، خاصة فيما يتعلق برسم الحدود الجغرافية دون الأخذ بعين الاعتبار للمتغير الهوياتي والانتماء الاثني، وهو ما يعد تمهيدا لهشاشة مؤسسات الدولة في إفريقيا في ظل انتشار الصراعات الاثنية والنزاعات الداخلية، ما يؤدي إلى حالة غياب الاستقرار السياسي بفعل الممارسات الاستعمارية السابقة، فحتى لو عملت هذه الدول على إعادة رسم حدودها من جديد إلا أن ذلك سيثير العديد من المشاكل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لهذه الدول، فرغم انتهاء الحقبة الاستعمارية إلاأن تداعياتها ستبقى بارزة، ما يجعل دول مابعد الاستعمار في حالة هشاشة

---

[1]– آسية قوراري وعبد الحق بوسماحة، **الدولة الفاشلة في ليبيا وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي**، (الجزائر: منشورات مخبر الأمن القومي الجزائري، 2021)، ص ص.105، 106.

[2]- عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد**، (الجزائر: الدار الجزائرية، 2017)، ص.33.

أمنية وضعف مؤسساتي يكرس نوعا من التبعية للدول الأجنبية[1]، وعليه يمكن القول أن التهديد الجديد الذي تشهده منطقة الساحل لا يقتصر على هشاشة أو فشل الدولة، بل عن التداعيات المترتبة عن ذلك، في حال توفرت الظروف الداخلية والخارجية، مما يؤدي الى انهيار وتفكك المنطقة ككل[2].

إن التدخلات الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي ورغم تعدد مبرراتها واكتسائها طابع الإنسانية والتعاون إلاأنها تشترك كلها في كونها مجرد مدخل أو منفذ استطاعت من خلاله الدول الكبرى تحقيق أهدافها دون مبالاة بالوضع المتدهور في المنطقة، فتواطؤ بعض الأطراف الداخلية مع العدو الأجنبي وتزايد الولاءات الخارجية على حساب الولاءات الوطنية، أدىإلى تزايد الفساد السياسي وانتشار المسؤولين الفاسدين والمتمردين والمهربين، إضافة لتصاعد عدد المتمردين والخارجين عن القانون، وأصبحوا أطرافا في النزاعات الداخلية التي عرفتها دول الساحل الإفريقي ضد حكومات هذه الدول التي يصفها البعض بأنها مستغلة ومتواطئة مع العدو الأجنبي الذي يعمل على استنزاف ثرواتهم تحت ذريعة المساعدات الإنسانية والشراكات الاقتصادية[3].

إن هشاشة الأنظمة في دول الساحل وانتشار ظاهرة الإرهاب فتح المجال لمختلف التدخلات الأجنبية، ففي ظل الندرة الكبيرة التي عرفتها أسواق الطاقة بداية السبعينات، والبحث عن أسواق جديدة للموارد التي يتم من خلالها تأمين التنمية الاقتصادية للقوى الكبرى، فإن هذا جعلها تختلق ذريعة التدخل بحجة التنمية ومكافحة الإرهاب وغيرها من الحجج والمبررات[4]، وهنا تجدر الإشارةإلىأن التدخل الأجنبي لم يكن عاملا أساسيا ووحيدا في بروز ظاهرة الدولة الفاشلة، بل هو من العوامل المساهمة في انتشارها في ظل تأزم الأوضاعالأمنية بالدول وتضارب مصالح الدول الكبرى بالمنطقة، فالخلفية التاريخية وطبيعة الأنظمة السياسة والإجراءات التمييزية والتعسفية من طرف بعض الحكومات، كانت عاملا مساعدا وفر الظروف المناسبة لاستصاغة مختلف التدخلات الأجنبية.

---

[1]–عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **مرجع السابق**، ص.44

[2]–رضوان بوهديل، **مرجع سابق**، ص.88.

[3]– خالد بشكيط، "**دور المقاربة الأمنيةالإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2010–2011)، ص ص. 125–126

[4] – رضوان بوهيدل، **مرجع سابق**،ص ص. 103، 104.

رغم انتهاء الحقبة الاستعمارية بالنسبة للعديد من الدول في منطقة الساحل، إلا أن فرنسا لازالت تعتبر المنطقة تابعة لها وامتدادا لأمنها القومي من أجل بسط نفوها وهيمنتها وحماية مصالحها الحيوية بالمنطقة، حيث أشار مستشار الرئيس السنغالي السابق "**عبده ضيوف**"، أن لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوتها وقدراتها القتالية كفاءة الجيوش الإفريقية الوطنية، لذلك فهي تمثل تهديدا لأمن واستقرار المنطقة[1]، فتمركز قواتها بالقرب من المنطقة يجعلها على دراية تامة بمختلف التحركات والثغرات بها، كما يقدم لها رؤية شاملة حول الأحداث والمستجدات بشكل يسمح لها بالتدخل المباشر في الوقت والمكان الذي يتناسب وخططها الاستيراتيجية وتنفيذها لاستيراتيجية الإنذار المبكر والتدخل الوقائي، بشكل قد يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني والداخلي في الدولة، خاصة في حال عجزها عن إدارة شؤونها وقدرتها على فرض حالة من النظام داخلها، فالتدخلات الأجنبية تقوض من حرية السلطة الإقليمية وتحد من سلطتها.

من أسباب التحول إلى ظاهرة الدولة الفاشلة هو تصاعد حالة الحرب والنزاع بدعم مباشر من قوى إقليمية ودولية، فالوضع في ليبيا شهد تلقي الأطراف المتنازعة للدعم من طرف الإمارات، مصر، السعودية، فرنسا، روسيا ... ، وهو ما جعل الساحة الليبية مخترقة من طرف الجواسيس من مختلف دول العالم والتدخل في الشؤون الداخلية بطريقة إستراتيجية لزعزعة الأمن والنظام العام واستقراره،من جهة أخرى فقد أشار المبعوث الأممي "**غسان سلامة**" بأن" هدف روسيا الأساسي في ليبيا هو العودة إلى السوق الليبية لأنها كانت مصدرا أساسيا للسلاح"، وعليه فقد كان لكل طرف في الأزمة مصالح متناقضة، فروسيا تحاول الضغط على أوروبا، وقطر وتركيا تدعمان الإخوان والموالون لها في ليبيا، أما مصر والإمارات فيدعمان حفتر، فيما يريد الغرب فرض حكومة الوفاق على الجميع، وعليه فإن المختصون في الشأن الليبي يرون أن بوادر الأزمة الليبية امتدت بفعل التدخلات الإقليمية والدولية التي سمحت بها تناقضات الفرقاء الليبيين[2].

---

[1]– بلهول نسيم، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص.118.

[2]- آسية قوراري وعبد الحق بوسماحة، **مرجع سابق**، ص ص. 113، 114.

ثالثا: غياب الاستقرار السياسي في ظل التدخل الأجنبي

إن التنافس الخارجي على الساحل الإفريقي، وازدياد الاستقطاب الفرنسي- الأمريكي لدول المنطقة، أدى إلى غياب الاستقرار السياسي، في ظل تعارض أهداف السياسة الفرنسية مع تزايد النفوذ الامريكي بالمنطقة، حيث أصبح كل طرف داخلي بالدولة التي تعرف حالة نزاعا مدعوما بأطراف خارجية، حيث قامت واشنطن بتأييد حركة التمرد التي قادها الرئيس الراحل "**لوران كابيلا**"(LorinKabilla) في الكونجو الديمقراطية في مواجهة نظام الرئيس الراحل "**موبوتو سيسي سيكو**" المدعوم من فرنسا، من جهة أخرى فقد حاولت فرنسا من خلال سياساتها في ظل "مشروع إفريقيا" العمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في إفريقياوإعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في دول المنطقة والتأثير على السياسات والصفقات التجارية والعمل علىإنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوساكسوني-الأمريكي[1].

إن التدخلات الأجنبية بالمنطقة أدت إلى غياب الاستقرار السياسي في الكثير من الدول، فالمصالح الداخلية للدول تم تحييدها وإقصاؤها من أجل تحقيق المصالح الخارجية، في ظل التنافس من أجل اكتساب القوة واستقطاب بعض أطراف النزاع في المناطق غير المستقرة أمنيا، ما جعل السلطات المركزية عاجزة على مواجهة مختلف التحديات السياسية.

تدخلت فرنسا في إفريقيا في الفترة مابين سنتي 1962-1995 تسعة عشر مرة، بحجة حماية الرعايا الفرنسيين، في حين أنها كانت تهدف لحماية مصالحها والأنظمة التابعة لها، وهو ما أكده البروفيسور "**شون غريغوري**"(**shaun Gregory**)من إدارة السلام في جامعة(**brad ford**) بانجلترا، حيث قال أن "الدعم العسكري متوقف على استعداد القادة الأفارقة لدعم المصالح الفرنسية"[2]، وعليه فإن تراجع مؤشرات التنمية في دولة معينة وعدم قدرتها على إدارةالأزمات والمشاكل الداخلية بها، يجعلها مجبرة في الكثير من الأحيان على طلب الدعم الخارجي الأجنبي مقابل المساهمة في تنفيذ أهداف السياسة الفرنسية بشكل قد يتعارض والمصلحة الوطنية للدولة، يتوجب عليها مقابل حصولها على الدعم التنازل على بعض من مبادئها أو تغيير سياستها الداخلية بما يتوافق والمطالب الخارجية.

---

[1]- بلهول نسيم، **مرجع سابق**، ص ص. 119-125

[2]-خالد بشكيط،**مرجع سابق**، ص.120.

المطلب الثاني: استعصاء بناء وإعادة بناء الدولة

انعكس التدخل الأجني سلبا على مختلف الأصعدة والمجالات، وهذا ماجعل عملية إعادة بناء الدولة من المهام التي يصعب تحقيقها في ظل تشابك المصالح الداخلية والأطماع الخارجية.

أولا: مفهوم الدولة وعملية بناء الدولة

يُعرف "**ماكس فيبر**" الدولة بأنها: " جماعة مشتركة ذات سيادة إلزامية تمارس تنظيما مستمرا وتحتكر استخدام القسر في نطاق رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها، وتحتوي كل أشكال الفعل الذي يحدث في نطاق سيادتها"[1]، وعرف "**فرانسيس فوكوياما**" عملية بناء الدولة على أنها: "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وهو بذلك نقيض تحجيمها أي مدى وقدرة الدولة في آن واحد"[2].

هذا، وقد ركز مفهوم إعادة بناء الدولة بعد فترة الحرب الباردة على الدول الفاشلة التي أصبحت تعد تهديدا للأمن والسلم والاستقرار في العالم، وعلى قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، الإصلاح السياسي والاقتصادي، لذلك ركزت الأمم المتحدة على هذه الدول من أجل مساعدتها على إعادة بناء ذاتهامن خلالها تمكينها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي[3].

تتميز عملية بناء الدولة بمجموعة من الخصائص وهي[4]:

- مجموعة من التطورات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.

---

[1]–نفس المرجع، ص.65.

[2]–أمحمد أمين قمانةوسرية يحياوي، **بناء الدولة وأزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، (الجزائر: منشورات مخبر الامن القومي الجزائري، 2021)، ص.144.

[3]– معمر بومعزةوسعاد حفاف، **عملية بناء الدولة عند مالك بن نبي**، (الجزائر:منشورات مخبر الأمن القومي الجزائري، 2021)، ص.29.

[4]–كريمة كروي، **الانتماءات الفرعية ومشكلة بناء الدولة في المنطقة العربية: دراسة في الانقسامات العرقية والطائفية**، (الجزائر:منشورات مخبر الأمن القومي الجزائري، 2021)، ص.157.

- استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل والأبنية السياسية للتكيف مع التغيرات الجديدة.
- تتطور ضمن إطار حضاري وتاريخي وثقافي.
- تهدف لتقوية المؤسسات السياسية وتعزيز شرعيتها.

ثانيا: أسباب أزمة الدولة في الساحل الإفريقي:

استنادا للتحليل الذي قدمه "**لوسيان باي**" و"**جوزيف لابالومبار**" لأزمات النظام السياسي فيمكن إدراجها كالأتي: أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، والتي تعد من أبرز التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي[1]، فرغم حيازة هذه المنطقة على العديد من الثروات الطبيعية والنفطية إلا أن توزيع الموارد بها يؤثر بشكل سلبي على عملية بناء الدولة، خاصة في الانقسامات المجتمعية والتعددية الاثنية والعرقية، من جهة أخرى فإن دول الساحل الإفريقي تشهد معظمها ما يسمى بمصطلح "النزعة العسكرية" حيث غالبا ما تسعى هذه الدول للتركيز على القطاع العسكري والقطاع الدفاعي على حساب القطاعات التنموية الأخرى.

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى بروز أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، والتي فتحت المجال لاحقا أمام مختلف التدخلات الأجنبية، وعليه سيتم التطرق إلى بعضها:

1- الحدود الجغرافية المصطنعة في إفريقيا:

قام الاستعمار الفرنسي في الفترة الاحتلالية برسم الحدود الجغرافية بما يتوافق والمصالح الاستعمارية في المنطقة، حيث أن الحدود لا تتبع الظواهر الطبيعية من جبال وانهار، ولم يأخذ بعين الاعتبار العوامل البشرية أو الاقتصادية أو الجغرافية وغيرها، فالحدود التي فرضها الاعتبار الخارجي هي تقسيمات تحقق مصالح الدولة الاستعمارية بدلا من الاعتبارات الداخلية الخاصة بمصالح شعوب تلك المنطقة، فالإفريقيون لم يسهموا في رسم تلك الحدود الاصطناعية، فهي عكس الحدود الاثنوجرافية أو الحدود القومية التي تفصل بين الشعوب والقوميات[2].

---

[1]- بومدين غربي، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، دراسة في الأسباب والتحديات"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد27، (أفريل 2016)، ص.30.

[2]- طروب بحري وعبد الرحمان فريجة، **تأثير التعددية الاثنية وأزمات الهوية على بناء واستقرار الدولة في إفريقيا**، (ملتقى وطني، الجزائر: جامعة باتنة 1،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017)، ص.6.

قسم مؤتمر برلين الدول الإفريقية بين القوى الاحتلالية والذي كان من بين قراراته وضع حدود عشوائية لم يراعي فيها خارطة توزيع الأقليات، وبموجب هذا القرار حصلت فرنسا على جميع دول الساحل تقريبا (الجزائر، موريتانيا، النيجر، تشاد، مالي ، بوركينافاسو، السنغال، ساحل العاج)، وهو ما أثر في عملية بناء الدولة، من جهة أخرى فإن القوى الاستعمارية لم تراعي في تقسيمها عامل المساواة في مساحة الدولة وفي إطلالها على المسطحات المائية، وهو ما خلق الكثير من التباين بين مختلف الدول الإفريقية[1].

إن التنافس الدولي في الفترة الاحتلالية كاد يتحول إلى مواجهات عسكرية بين الدول الأوروبية فيما بينها، وتجنبا لذلك اتفقت معظم الدول الاستعمارية على عقد تم من خلاله تعيين مناطق النفوذ لكل دولة بالتراضي، ليتم تقسيم القارة الإفريقية على حساب شعوبها دون مراعاة حقوقهم واحترام أملاكهم وتقاليدهم ومقدساتهم الشخصية والقومية، ما أدى إلى استحداث حدود مصطنعة لا تتماشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية في ظل تصاعد الرغبة في الهيمنة الجيوبوليتيكية والسعي إلى تأمين مصادر جديدة للمواد الخام[2].

2- إشكالية الاندماج الوطني وتنامي الولاءات الفرعية:

يعرف الاندماج الوطني على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الولاء الوطني ليعلو على كافة الولاءات الفرعية الأخرى في المجتمع، أي عملية نقل الوعي والولاء الخاص بالأفراد، من الانتماءات المرتبطة بمجتمعاتهم المحلية إلى نطاق أوسع واشمل يتعلق بالمجتمع الكلي، فحسب الدكتور "**إبراهيم نصر الدين**" فإنها تتصل بأزمة علاقات أفقية داخل المجتمعات، حيث يختفي مفهوم الولاء الوطني ويضعف، ويشير أن هذه المشكلة تنتج عن عجز النظام السياسي، ما أدىإلى علو الولاءات الفرعية دون الوطنية على الولاء الوطني، وهو ما يسهم في تفاقم حدة الصراع بين الجماعات المختلفة، أو بين هذه الجماعات والنظام السياسي[3]، أي على المستوى الأفقي أو على المستوى العمودي أو المستوى الأفقي والعمودي معا.

---

[1]- خالد بشكيط، **مرجع سابق**، ص. 71.

[2]- طروب بحري وعبد الرحمان فريجة، **مرجع سابق**، ص ص. 6، 7.

[3]- نفس المرجع، ص.9.

شكل رقم(12): رسم تخطيطي يوضح أشكال الصراع بين الجماعات

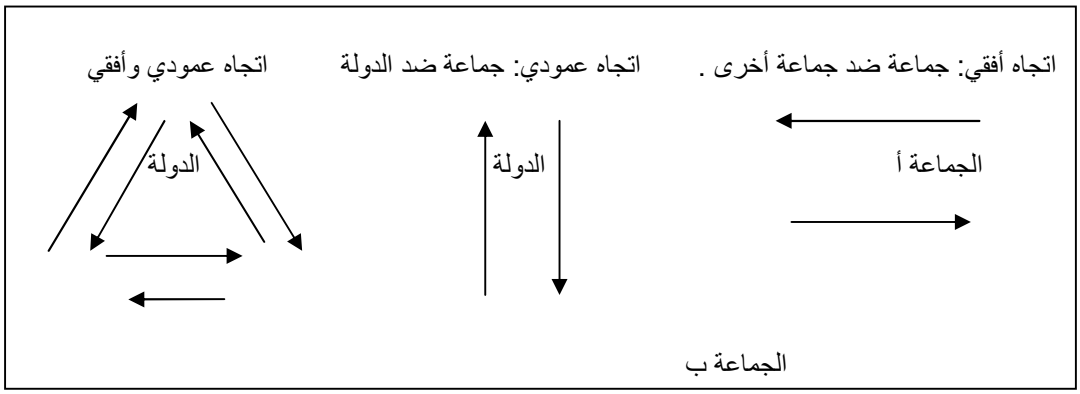

المصدر: منير العمري ،مستقبل الأمن المجتمعي في المنطقة المغاربية (الجزائر والمغرب)، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020-2021)،ص.67.

يعد ارتباط الشعوب في الساحل الإفريقي بالدولة ضعيفا للغاية مقارنة مع الروابط القبلية لهذه الشعوب، فالفرد يحدد موقعه في المجتمع بانتمائه لقبيلة معينة وليس بانتمائه للوطن، غالبا ماتعود إشكالية الاندماج الوطني لعجز الدولة في خلق كيان سياسي يلبي مختلف الاحتياجات الأساسية للشعوب، وضعفها في أداء وظائفها، فالعديد من الخدمات التي يتوجب على الدولة تحقيقهاتتولى قبيلة معينة تلبيتها، من جهة أخرى ترى بعض الجماعات أن القبيلة قادرة على توفير الأمن والاستقرار لأفرادها والدفاع عن حقوقهم وأعراضهم مقابل ضعف المؤسسات الأمنية للدولة وفشلها، ففشلها في التعامل مع مواطنيها جعل الأفراد على اتصال وثيق بالعلاقات العشائرية وصلة القرابة والانتماء العرقي وكلها مؤشرات قوية تدل على ضعف مؤسسات الدولة وعجزها عن تقديم بديل وتحويل الولاء من القبيلة أو العشيرة أو العرق إلى ولاء للدولة وتقوية صلة المواطنة[1]، وهو مايطرح مشكلة الاندماج الوطني وعدم القدرة على تحقيقه في ظل تعاظم أدوار القبيلة مقارنة مع الدولة.

هناك ثلاث صور لأزمة الهوية والاندماج الوطني في الساحل الإفريقي هي: التباين العرقي الموجود في دول الساحل، الحدود المصطنعة، والتخلف الحضاري في دول العالم الثالث ما أدى إلى

[1]– نسرين سالم، "أزمة بناء الدولة في إفريقيا: الواقع والرهانات"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 3، (خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة، 2020)، ص ص. 201، 202.

هجرة الأدمغة وتحول الولاء إلى الخارج[1]، ومن بين الصراعات المطروحة في حقل العلوم السياسية هو الصراع القبلي الذي يميز الصراع بين القبائل في ظل تعدد الولاءات الفوقية والانتماءات التقليدية الاجتماعية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم الألفية الثالثة توازيا مع أطروحات المدرسة البنائية التي تركز على مؤشر الصراع داخل الدولة الواحدة بمناقشة الانتماءات والولاءات القبلية العرقية[2].

إن الروابط الإثنية تعمل على تقوية الولاءات والمشاعر بالانتمائية للجماعة الاثنية، وهذا مايخلق ما يسمى بالمركزية الإثنية، من خلال تفعيل الخطابات القومية التي تشجع على الانفصال، واستغلال القيم، الانتماء والاختلاف الاثني من أجل تحقيق الدول الأجنبية لمصالحها من خلال تعميق الولاءات الفرعية على حساب الولاءات الوطنية، فالتحريك الإثني السياسي المرتبط بالفواعل الداخلية المتمثلة في النخب والأحزاب والفواعل الخارجية(دول قريبة، دول الجوار، دول أجنبية)، من أجل التفاعل ضد المصلحة الوطنية[3].

إن العامل الاستعماري الخارجي كرس أزمة بناء الدولة، من خلال خلق نخب تابعة للاستعمار وأخرى معارضة، ما أدى إلى حالة التنافر بين مختلف الجماعات، وهو ما أدى إلى تكوين دول فاشلة وهشة في دمج هذه الجماعات ذات الولاءات والانتماءات الفرعية والقبلية في ولاء وهوية وطنية واحدة، ما يؤدي إلى غياب الأمن والاستقرار باعتبار بناء الدولة الحديثة من متطلبات الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية[4].

3- الصراعات الإثنية والعرقية:

نتيجة التقسيم الجغرافي العشوائي للصحراء، توزعت الجماعة الإثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية، وعلى العكس من ذلك فقد ضمت الدولة الواحدة كمًا هائلا من الجماعات العرقية والثقافية

---

[1]- خالد بشكيط، **مرجع السابق**، ص.68.

[2]-بلال أوصيف، **الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد2011**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادةالدكتوراه،جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020-2021)، ص.29.

[3]-خديجة بوريب، **أزمة الدولة في افريقيا: دراسة في تأثير العامل الاثني-الهوياتي من منظور المقاربة البنائية**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادةالدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2019-2020)،ص ص. 58، 59.

[4]-طروب بحري وعبد الرحمان فريجة، **مرجع سابق**، ص.12.

المختلفة، والتي لاتربط بينها أي صلات ولا يجمعها أيإحساس مشترك بالانتماء إلى قومية واحدة مما أدىإلى تنافر هذه الجماعاتوأدى إلى صراعات حادة فيما بينها، فالتنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال عزز الشعور بعدم الانتماء كما رأينا لدى الطوارق والأقليات الاثنية الأخرى في الشمال، التي ترى الدولة أنها مجرد إثنية مسيطرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد، من جهة أخرى فإن المجتمعات الإفريقية عامة تتميز بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت إثنية، لغوية، دينية[1].

إن التنوع الإثني والعرقي في دول الساحل أدى إلى بروز أزمة الدولة، فرغم أن الدول الغربية تعتبره عاملا ايجابيا يدعم التنوع الثقافي الإفريقي، إلا أنه في دول الساحل أعتبر عاملا مؤديا للصراع، و"كلمة عرقية في العلاقات الدولية تدل على جوانب من العلاقات بين جماعات تعتبر نفسها ويعتبرها الآخرون مختلفة ثقافيا عن سواها"[2]، أما الصراع العرقي فيشير إلى "صراع عنيف بين جماعات عرقية متعارضة داخل إحدى الدول... حيث يعرف أحد الجانبين أنفسهمبأنهمأعضاء عرقيين منفصلين بسبب اختلاف الثقافات واللغات والأديان وغير ذلك، وهم يرون في الآخرين تهديدا لهويتهم"[3].

ويقصد بالتنوع الإثني "هو كل مجتمع أو دولة تحوي على مزيج من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتمسك كل منها بثقافتها ودينها ولغتها وأفكارها، أو يعني الاعتراف بوجود اختلاف في مجتمع ما بفضل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هوية واحدة"[4]،لقد حول الاستعمار في الساحل الإفريقي الدول إلى وحدات سياسية غير متجانسة عرقيا وإثنيا من أجل التلاعب على عنصر الهوية وتوظيف العامل الإثني في تغيير مسار الأحداث داخل الدول، إذ وجدت الكثير من

---

[1] -نسيم بلهول، **مرجع سابق**، ص ص. 390- 401.

[2]- مارتن غريفيتش وتيري اوكلاهان،**مرجع سابق**، ص. 302.

[3]- بول روبنسون، **قاموس الأمن الدولي**،(أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستيراتيجية، 2009)، ص ص. 111،112.

[4]-فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة، دراسة حالتي السودان والعراق، أطروحة دكتوراه، (الجزائر: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016)، ص.56.

العرقيات نفسها متوزعة على عدة دول، كالطوارق الذين يتمركزون في عدة أقاليم جغرافية متباينة كالجزائر، مالي، النيجر...

هذا، وترفض بعض الدول الإفريقية الاعتراف بالتعددية العرقية وتعتبرها تهديدا خطيرا لوحدة الدولة، وعاملا يزعزع الوحدة السياسية والاجتماعية، بسبب عدم قدرتها على إدارة التنوع العرقي* والتعامل مع مختلف التحديات التي يفرضها عامل الهوية والانتماء، "تعد الصراعات الاثنية تهديدا لاستقرار المجتمع وأمنه، إذا تطورت إلى نزاعات عسكرية ينتقل فيها الصراع من مستوى الأفراد والمجتمع إلى مستوى الدولة"[1]، إن شعور الجماعة العرقية أو الإثنية بالتهميش أوالإقصاء من الحياة الاجتماعية والسياسية ينمي مشاعر العداء لديها اتجاه الجماعات الأخرىأو اتجاه النظام السياسي، خاصة في حال اعتماد السلطة المركزية أوالإقليمية لسياسة تمييزية بين مختلف المكونات المجتمعية داخلها، فعدم مراعاتها للعامل العرقي والإثني في برامجها التنموية وخططها الاستيراتيجية سينعكس ذلك سلبا على أمنها الداخلي والوطني.

إن من بين أهم الأسباب الثابتة للصراع هو استعداد الجماعات للجوء إلى القوة المنظمة بهدف تحقيق أو إزالة خطر محتمل أو متوقع يهدد قيمها الدينية أو السياسية أو الاقتصاديةأوالإيديولوجيةأو الثقافية[2]،ولايقتصر فشل الدولة على عدم قدرتها في خلق التناسق والتناغم بين مختلف الاثنيات والعرقيات فيها، بل إن العامل الخارجي المتمثل في الدور الاستعماري في فترة الاحتلال وعدم مراعاته لخصوصية القارة الإفريقية من حيث الانتماء الإثني والهوياتي أسهم في فشل الدولة الإفريقية، وعدم قدرتها على تجسيد مشروع بناء الدولة حتى بعد الاستعمار[3].

بناء على ماسبق يمكن القول أن قيام الاحتلال بوضع حدود عشوائية دون مراعاة خارطة توزيع الأقليات، وكسره الهياكل التقليدية(القبيلة، العائلة، النبلاء)، وتصديره لأسلوب العنف والإكراه

*يقصد بإدارة التنوع العرقي مجموعة من الإجراءات والتقنيات والطرق التي تستخدم للتحكم بالتنوع الاثني الموجود داخل الدولة الواحدة لمنع حدوث حالة من النزاع باستخدام قنوات ووسائل قانونية.

[1]– فاطمة الزهراء صاهد، **دور المنظمات غير الحكومية الدولية في ترقية الأمنالإنساني**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم حقوق الإنسانوالأمنالإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2013،2-2014) ص.141.

[2]–دورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **مرجع سابق**، ص.198.

[3]– طروب بحري وعبد الرحمان فريجة،**مرجع سابق**،ص.10.

خلال الفترة الاحتلالية، أسهم فيما بعد في بروز أنظمة سياسية شمولية بمنطقة الساحل الإفريقي اعتمدت سياسات قصرية وتعسفية، ما أدى الى انتشار الحروب الأهلية والصراعات الاثنية وارتفاع نسبة الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وكرس الوضع لمختلف التدخلات الأجنبية كوجه جديد للاستعمار[1].

4- العولمة:

"هناك إقرار بأن عالم ما بعد الحرب الباردة أخذ في التعولم بصفة سريعة، وهو ما يجعله أكثر تعقيدا من عالم ما قبل عقد مضى أو ما إلى ذلك"[2]، أن التحولات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أسهمت في بروز أزمة بناء الدولة، وهذا راجع لعدة عوامل من أبرزها العولمة، والتي حدت من سلطات الدولة وتراجع دورها، في ظل إدراج عدة فواعل غير دولية في العلاقات الدولية على غرار الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني...، والتي أصبحت تنافس الدولة داخل إقليمها الجغرافي، فرغم الايجابيات التي تحظى بها العولمة إلا أن سلبياتها طالت المجال السياسي والدولي على مختلف الأصعدة، حيث يرى البعض أن العولمة تسببت في تراجع النمو الاقتصادي لدى الدول الإفريقية عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة، فالتجارة الحرة والاعتماد المتبادل أثر على المنتوج المحلي، حيث تحولت هذه الدول إلى مجرد سوق استهلاكية، في ظل ارتفاع نسبة الصادرات مقارنة مع الواردات، حيث يرى الباحثين أن العولمة ظاهرة استحدثت من أجل إثراء فئة قليلة على حساب فئة كبيرة، وبإسقاط الحكم السابق على المعطيات الدولية، نجد أن المستفيد الأكبر هو الدول الغربية، التي أصبحت اقتصادياتها تتطور بشكل ملحوظ، ما أدى إلى اتساع الهوة بين مستوى التنمية في دول الشمال ودول الجنوب، من جهة أخرى فإن العولمة في شقها الثقافي تسعى إلى إلغاء التعدد والتنوع الثقافي، من أجل تكريس الهيمنة الثقافية الغربية، والترويج للمبادئ المراد نشرها وتعميمها على مختلف الأصعدة، "أدى تيار العولمة الى تراجع معتبر في دور ومكانة الدولة القومية مقابل تنامي ظواهر الاعتماد المتبادل والاندماج وظهور تنظيمات عبر دولية جديدة"[3].

---

[1] – خالد بشكيط، **مرجع سابق**، ص 70-72.

[2] – حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.209.

[3] - **نفس المرجع**، ص. 220.

لقد حدت العولمة من سلطات الدولة القومية، فالأطراف المؤثرة التي لا تشكل دولة كالهيئات الدولية والإرهابيين والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية أصبحت تمارس نفوذا متزايد[1]،من جهة أخرى فقد أدت العولمة إلى زيادة نسبة الفقر بسبب عدم كفاءة العمالة وتقليدية أدوات الإنتاج[2]، فدول الساحل الإفريقي غالبا ما تشهد تراجعا في المستوى التكنولوجي، إضافة لافتقارها لوسائل الإنتاج المتطورة وعدم القدرة على تسييرها والتحكم فيها، وهذا راجع أيضا إلى هجرة الأدمغة في ظل تدني المستوى المعيشي في هذه الدول.

ثالثا: دور التدخل الخارجي في استعصاء بناء الدولة

أسهم التدخل الخارجي المتصاعد لقوى إقليمية وخارجية في الشؤون الداخلية في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها دول المنطقة، فقد كان التنافس التآمر الخارجي يستهدف تفتيت بنية المنطقة وثانيهما إحباط جهود توحيد دول المنطقة، حيث كانت الدول الاستعمارية ترى أنه من الضروري أن تتفتت المنطقة بين أكثر من دولة، وهو ماجعلها تسعى لتوظيف العامل العرقي والاثني[3]، "يستعمل البعد الاثني كوسيلة للضغط الخارجي على الدولة التي يعرف مجتمعها تنوعا إثنيا من خلال المطالبة بتحسين ظروف الإثنيات وتحقيق العدالة والمساواة بين كافة مكونات المجتمع"[4].

وتشير المقاربة الافتعالية إلىأن الاختلاف الاثني عامل مفسر لإثارة النزاعات الإثنية، فالمشاعر الإثنية تعتبر محددا لسلوك الجماعة، حيث توثق الجماعة الإثنية الحد الفاصل بينها وبين الجماعات الأخرى على أساس التمايز والاختلاف، حيث تصبح الجماعة الإثنية فاعلا وتنفرد وتتميز بخصائص، فتصبح بذلك موردا لأفرادها بقيم الولاء والشعور بالانتماء مايقوي الروابط العرقية بينهم، هذا الشعور يؤدي إلى العداوة اتجاه الآخر ليصل الانتماء إلىأقصى معانيه وهو حالة التعصب إلى الجماعة[5].

---

[1]- بول روبنسون، **مرجع سابق**، ص.11.

[2]- عامر مصباح، **العولمة الأمنية: التحليل الكوني للعلاقات الدولية**، ط1، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص.197.

[3]- كريمة كروي، **مرجع سابق**، ص. 160.

[4]- فوزية لبادي، **مرجع سابق**، ص. 60.

[5]-خديجة بوريب، **مرجع سابق**، ص. 53.

ومن أبرز الصراعات الإثنية في الساحل الإفريقي بعد الاستقلال نجدحرب بيافرا في نيجيريا من 1967 إلى 1970 والتي كانت حربا من أجل الانفصال من طرف اثنية "الايبو"، وقد تدخلت فيها قوى خارجية بين داعم لحركة الانفصال ومساند للسلطة الفدرالية، كذلك نجد الصراع بين الازواديين والسلطة في شمال مالي[1]، وجدير بالذكر أن من أهمالأسباب التي تبقي موريتانيا ومالي والنيجر ضمن قائمة الدول الفاشلة والهشة، هو فشل مشروع إعادة بناء الدولة والمؤسسات، بعد كل ماشهدته المنطقة من تطورات جيوسياسية"[2].

المطلب الثالث: استباحة سيادة الدولة واختراقها

إن الدول غير القادرة على الالتزام بمسؤولياتها يكون ذلك تبريرا مهما للتدخل في شؤونها على مستويات تعد سيادية، لذا يحدث انتهاك لسيادة الدولة بمبررات فشلها، حيث يعد هذا الأمر من أهم النقاط التي تثير الجدل بين التيار الذي يحذر من خطورة فشل الدولة على الأمنالإقليمي والعالمي، والتيار الذي يعد ذلك انتهاكا لسيادة الدول، لتنفيذ استيراتيجيات معدة مسبقا في إطار استعمار بشكل جديد[3].

أولا: التحول من السيادة المطلقة إلى السيادة النسبية في ظل التدخل الخارجي

أدت كثافة التفاعلات الدولية إلى تدويل الكثير من المشاكل الداخلية، فالعلاقات المتنوعة التي زادت بين الدول قد جعلت انتهاك أي حق من أي جزء من العالم يؤثر على العالم برمته ويتأثر به، مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى أن التدخل الإنساني في حالة النزاعات الداخلية أصبح إحدى مسؤوليات المجتمع المدني والدولي لحماية حقوق الإنسان استنادا لما جاء في نص المادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة، لذا فقد أصبحت الدول الأعضاء ملزمة مع منظمة الأمم

[1]– نسرين بوسلم،**مرجع سابق**، ص.201.

[2]–رضوان بوهيدل،**مرجع سابق**، ص.80.

[3]–عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.45.

المتحدة بحماية الفرد وحقوقه باعتبارها جزءا من المسؤولية الدولية، وهو ما سوغ للأمم المتحدة التدخل الفعلي في العديد من الدول بحجة الحد من انتهاكات حقوق الإنسان[1].

إن التغير السابق في مفهوم الأمن وتوسعه العمودي قد أدى إلى إثارة نقاش آخر مرتبط بضرورة إعادة النظر في مبدأ السيادة الذي كان من المبادئ الأساسية التي شكلت البنية التحتية للنظام الدولي، حيث لم يعد مفهوم السيادة المؤسس له في معاهدة (واستفاليا) قادرا على الاستجابة لمتطلبات الأمن الإنساني، وهو ما أتاح فرصة التدخل في حالة النزاعات والحروب لأغراض إنسانية كمسؤولية تقع على عاتق الطرف الثالث، فالكثير من الأحداث والتطورات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة شكلت دوافع قوية لإعادة صياغة مفهوم السيادة بما يتلاءم مع مقتضيات التدخل الإنساني، فالدولة من أجل أن تتمتع بامتيازات السيادة يتوجب عليها الحفاظ على الأمن الوطني والعمل على رفاهية المواطنين وسلامتهم، إلا أنه وفي حال عجزها عن الاضطلاع بإحدى مسؤولياتها الأمنية فعليها تقبل المساعدةالخارجية حتى وإن كانت تتعارض مع مفهوم السيادة المطلقة، فالسيادة هي مسؤولية يمكن للمجموعة الدولية تعليقها إذا ما أخفقت الدولة في أداء أدوارها اتجاه مواطنيها[2].

وقد كرست النزاعات الجديدة والقضايا والمشاكل التي تتخطى الحدود القومية واقع الانتقال من السيادة الوطنية في صورتها الكلاسيكية إلى أشكال جديدة تتناسب مع التحولات في البيئة المعاصرة، كما أن الدولة أصبحت مقيدة بمختلف الالتزامات الدولية والاتفاقيات التي تحد من سيادتها[3].

ثانيا: مظاهر استباحة سيادة الدولة في ظل التدخل الخارجي

ذهب العديد من فقهاء السياسة على اعتبار السيادة الوطنية على أنها تعبير عن سيادة سكان إقليم ما على أرضهم وعدم تبعيتهم أو خضوعهم لقوى أجنبية، وهي بذلك رمز للاستقلال الوطني، وعند دراستنا لموضوع الدولة في الساحل الإفريقي خاصة فهي غير متلائمة مع ماهية الدولة الوطنية

1- عتيقة بن يحي، **التدخل الإنساني في ظل عولمة حقوق الإنسان**، (رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان2008)، ص.32.

2- بلال العيساني، **دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، دراسة في التغير**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2009-2010) ص ص. 63-67.

3-خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرةلنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة ، 2007-2008)، ص.59.

وطبيعتها، فقد تم تجسيد فكرة الدولة في كل من: (شخص الرئيس، القائد والزعيم، والحزب القائد الطليعي الواحد)، وكذا في (القبيلة، العرش، المنطقة، الجهة، العرق)، ولهذا فقد عرفت الدولة الإفريقية بما يسمى بـ "العصب العسكرية–المدنية"، من خلال هذا الطرح سيتم التطرق لمختلف أشكال اختراق سيادة الدولة التي تعانيها الأنظمة السياسية في الساحل الإفريقي.

أ- المشاريع الأجنبية:

استنادا إلى التحليل الذي قدمه "**لوسيان بتي**"(Lussiane piti) و"**جوزيف لابالومبار**" لأزمات النظام السياسي، فمن أبرزها تحدي المشاريع الأجنبية والتي تعتبر من التحديات التي تواجه سيادة الدولة في الساحل الإفريقي[1]، إذ يبرز في هذا الإطار عدة مشاريع أجنبية كمحاولة للتموقع من جديد، بغية كسب مناطق نفوذ وحماية مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، ومن أبرز ذلك المصالح الفرنسية في كل من النيجر ومالي، حيث توجد كبرى الاستثمارات الفرنسية في مجال اليورانيوم(شركة أريفا وتوتال)، إضافة لما تراه فرنسا نفوذا تقليديا لها[2]، كما أصبحت المناطق التي حازت عليها الشركات العالمية بمثابة دول قائمة داخل تلك الدول، فهذه الشركات تقوم بنفسها بتوفير الأمن لهذه المناطق وذلك عبر شركات خاصة أو مرتزقة، كما أنها في بعض الأحيان تقوم بتقديم بعض الخدمات للمواطنين، حينئذ تقوم الشركات بملء فراغ غياب الدولة .

إن أبرز ما صاحب انهيار الدولة في الساحل هو انعدام الأمن وعدم قدرة الدولة في حال وجودها على بسط نفوذها على كامل أراضيها، وقد نجم عن هذا الوضع لجوء بعض الحكومات من خارج القارة لشركات عالمية لاستخدام المرتزقة والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بفرض توفير الأمن ومحاربة المتمردين "**خصخصة الأمن**"، وبدأ التوجه نحو الخصخصة عندما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام ما عرف باسم "**الشركات العسكرية الخاصة**" في مهام مرتبطة

1- خالد إبراهيم الشلال، **سيادة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة**، ط1، (عمان: المدار العالمية للنشر والتوزيع، 2014)، ص.18.

2- نفس المرجع، ص.19.

بالعمليات العسكرية[1]، وهنا نذكر شركات "فاغز" الروسية في ليبيا وانتقالها إلى منطقة الساحل الإفريقي في مالي خصوصا.

ب-استمرار الهيمنة الاستعمارية بعد الاستقلال:

هناك من يرى أن استباحة السيادة في الدولة بالساحل الإفريقي واختراقها يعود إلى الإرث الاستعماري وطبيعة تشكل الدولة، فقد نظمت الدول المستعمرة كبنية لوضع أسس حكم أجنبي هدفه السيطرة على شعب مستعبد وتقويض سيادة الدولة، وهو حكم ذو طبيعة آمرة له طريقة أبوية في الحكم، تتصف علاقته بالسكان بالهيمنة، وقد كانت خواص الدولة المستعمرة هذه متأصلة من في أعمال الإدارة، فقد كانت تعتبر السكان المحليين من الناحية القانونية والعملية تابعين لها وليسوا مواطنين، وتوسعت القيادة الإفريقية التي تولت السلطة فيما بعد وبدرجات متفاوتة إلى استئصال هذا الإرث، إلا أن قوة استمرار تقاليد الدولة الاستعمارية مازالت قوية، وتشوه علاقات الدولة بالمجتمع المحلي.

كما وضعت الدولة الاستعمارية مؤسسات لا تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والثقافية لأغلبية السكان، حيث تأسس الاستقلال الوطني على أساس خلفيات خاطئة، حيث اعترفت الأمم المتحدة بنخب سياسية وعسكرية ليس لها قاعدة شعبية حقيقية، تلك النخب التي تتأثر بدورها بقوى خارجية لحماية مجال نفوذها في ظل الدول الموروثة عن الاستعمار[(2)]، وقد خلق المستعمر أحقادا تاريخية بين الجماعات الاثنية، وكرس ظاهرة التناقضات الإثنية، وقد تمت إدارة الفضاءات الإفريقية المعزولة بشكل "قبلي" وإثني من أجل بسط سيادته الخاصة عليها[(3)].

ت-الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الأفريقية:

عملت الشروط الخارجية السياسية والاقتصادية على تفكيك مؤسسات الدولة في عدد من الدول الأفريقية، إذ دعت المؤسسات المالية الدولية إلى المطالبة بتحرير الاقتصاد وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي في بعض الدول ما أدى إلى انهياره في العديد منها، كما أن الضغوط السياسية أدت إلى

---

[1]- أحمد غالب يحي، "مستقبل السيادة الوطنية في إفريقيا: نماذج مختارة"،**مجلة تحولات**، ع 2، (جوان2018)، ص.104.

[2]- خيري عبد الرزاق حاسم وعلي دريول محمد، "بناء الدولة في إفريقيا: دراسة في التحديات"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 61، (بغداد: مركز الدراسات الإستيراتيجية والدولية، 2015)، ص ص. 81، 82.

[3] - المرجع نفسه، ص.82.

انهيار نظام الحزب الواحد وإلى إتباع أنماط مختلفة من التعددية السياسية وكانت النتيجة تلاشي الدولة بشكلها القديم وغياب الدولة نفسها في بعض مناطق أفريقيا.

إن احتواء النخب الأفريقية بما فيها دول الساحل الإفريقي في اقتصاد السوق من خلال دورها المقيد باستخراج الثروات الطبيعية وجد تشجيعا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باعتبارها تمثل الحل المناسب للقضاء على الفقر والبؤس، لذلك أصبح البنك لا يعطي القروض، إلا بعد إعادة هيكلة توظيف الثروات الطبيعية بعيدا عن الاحتياجات المحلية والسوق المحلية لتتجه نحو تلبية حاجة السوق العالمية[1].

ث-تدخل الفواعل غير الدولية:

إن تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية بدول الساحل عموما، وبمالي وليبيا خصوصا، أسهم في تدخل الكثير من الفواعل غير الدولية، كالمنظمات غير الحكومية والتي تتواجد في مناطق متعددة في مالي وتتمركز في موبتي لتواجد العديد من النازحين هروبا من الجفاف والصراع في الشمال، كذا في كايس وكوليكورو، وبنسب اقل في غاو وتمبوكتو، حيث تمت الإشارة إلى أن نسبة السكان المهددين بسوء التغذية في الساحل قد تصل إلى حوالي 15 مليون نسمة، وفي مالي وحدها هناك 4.6 مليون نسمة مهددة بهذا الخطر[2]، رغم الأدوار الإنسانية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة وتقديم الدعم والمساعدة للمتضررين، إلا أنه في تقرير تناولته محطات تلفزيونية تم الكشف عن كيفية استخدام الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للمنظمات غير الحكومية لأغراض أمنية، ومن أبرزها تلك الموجودة في المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة، كما تمت الإشارة إلى بعض التجاوزات التي تدين المنظمات غير الحكومية لدرجة أن تم تصنيف بعضها ضمن التنظيمات الإرهابية، وإنها تقوم أحيانا بنشر أخبار زائفة بهدف التأثير في الرأي العام، فبعض المنظمات غير الحكومية تلجأ لاستخدام القوة الناعمة والذكية من أجل تحقيق مصالحها، من جهة

[1]- بومدين غربي، **مرجع سابق**، ص.31.

[2] - عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص.147.

أخرى فقد ورد في تحقيق لموقع "غلوبال ريسيرش" الكندي أن مثل هذه المنظمات غير الحكومية تعمل أحيانا جنبا إلى جنب مع التنظيمات المسلحة، أو لحساب الجهات الممولة لها[1].

إن اعتبار المنظمات غير الحكومية عنصرا محايدا، جعلها أكثر قدرة في التعامل مع أطراف النزاع والتقرب من المجتمع المحلي، بشكل خولها إلى إحداث تأثير فيه، ما يؤدي إلى تغيير مجريات الأحداث، لدرجة أن يصل الأمر أن يكون ذلك لا يصب في مصلحة الدولة ويتعارض مع سيادتها وسلطتها في فرض قراراتها وتوجهاتها. ويؤكد الباحث "**باتريك هانينغسن**" أنه وفي العقود الخمس السابقة، عملت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بشكل غير مكشوف تقريبا في حين أنها كانت تتحرك تحت غطاء المنظمات غير الحكومية[2]، من خلال المعطيات السابقة يتضح لنا أن التدخل الأجنبي يتم أحيانا من خلال المنظمات غير الحكومية، خاصة في ظل قدرتها للتنقل لمنطقة النزاع والتغلغل داخل الدولة بشكل يسمح لها بجمع معلومات كافية، وهو ما يخول لها أحيانا في التأثير على صناع القرار والضغط على السياسيين وحشد الجماهير والرأي العام دون الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ سيادة الدولة وحرمة الحدود، "إن المنظمات غير الحكومية، أصبحت بحكم الواقع أحد الفاعلين الدوليين في العلاقات الدولية... وهذا الأمر يفرض على المجتمع الدولي إشراكها في صنع القرار الدولي"[3]. ففي ظل النظام الدولي لم يعد للدولة سيادة مطلقة في ظل التدخلات الخارجية وتعدد الفواعل غير الدولية التي من شأنها أن تقوض من سيادتها.

---

[1]- علي أحمد عبد الحميد رحايمية، "الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011-2017"، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد11، العدد 2، (الأردن، 2019)، ص ص. 482، 483.

2-علي أحمد عبد الحميد رحايمية، **الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية(2011-2017)**، (رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2018). ص ص. 53، 54.

[3]- سيد عمر الشيخ، "الإطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**،المجلد 14، العدد 1، (الجزائر،2021)،ص.246.

شكل رقم(13): رسم تخطيطي يوضح مظاهر اختراق سيادة الدولة في ظل التدخل الأجنبي

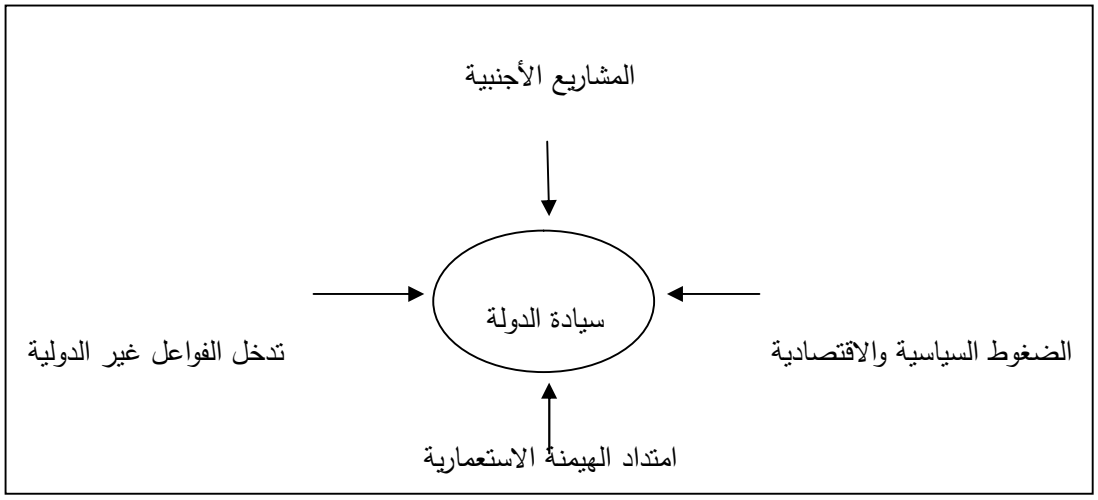

المصدر: الباحثة بتصرف

بناء على ما سبق، يمكن القول أن التدخلات الأجنبية رغم تعدد أشكالها وأنماطها قد أثرت على سيادة الدولة وحدت من سلطاتها في منطقة الساحل الإفريقي بشكل انعكس مباشرة على سيادة الدولة، فالعولمة أزالت مفهوم الحدود الجغرافية وحرمة الحدود، ما أدى إلى شفافيتها وسهولة التأثير والتأثر بين مختلف الوحدات الدولية، فالأوضاع الأمنية المتدهورة في دول جوار ليبيا ومالي قد تؤثر على سيادة الدولة وتجبر صناع القرار على تبني سياسات وإجراءات استثنائية كآلية دفاعية يتم انتهاجها للتقليل من تداعيات المستجدات الدولية الراهنة.

المبحث الثاني: الانعكاسات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية على منطقة الساحل الإفريقي

إن خطورة التهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي تكمن في طبيعتها العابرة للحدود cross–borderthreats، الشيء الذي يجعل من مهمة التصدي لخطورتها وتهديد موجتها في إطار تعاوني، حيث أن العولمة الأمنية أدت إلى فكرة انعدام الأمن المنسوبة وأخطرها المتعلقة بالخوف من امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل وأزمة اللاجئين والهجرة غير الشرعية وانتشار أعمال الجريمة المنظمة بشتى أشكالها.

المطلب الأول: تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي

أولا: أصبح الساحل الإفريقي مجالا خصبا لنمو وتطور إرهاب إفريقي خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة بتنامي التطرف الديني عن طريق عدد من الجمعيات السلفية والإرهابية والتي يرجح سبب انتشارها لضعف الإمكانات وضعف الفعالية الاقتصادية والتي أدت لتفشي الفقر والفساد، والأمراض والتهميش، وضعف الوازع الديني وغياب التوزيع العادل للثروة، إذن فالإرهاب يتغذى محليا، وهذه العوامل تستغلها الجماعات الإرهابية لكسب التأييد وضم الشباب المقاتل مقابل حوافز مادية، أضف إلى ذلك التدخل والدعم الخارجي البراغماتي عن طريق المنظمات الاستخباراتية التي تحفز على عمل الجماعات بمنطقة الساحل الإفريقي[1].

وقد عرفه قاموس المفاهيم الأساسية بأنه "هو استخدام العنف، مقصود أو غير مقصود، وغير قابل للتنبؤ به، أو هو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف عليها"، كما يستهدف الإرهاب السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات متعددة الجنسيات، كما ويكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومة، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومة ضد مجموعات معينة[2].

كما أن ضعف المراقبة الأمنية لتميز دول الساحل بشساعة المساحة والانكشافية وكثرة التدخلات الأجنبية أدى إلى تزايد النشاطات الإرهابية بالمنطقة، فأصبحت بذلك ملاذا حاضنا لنشاط العديد من الحركات المتمردة والجماعات الإرهابية[3].وأبرزها تتمثل في الشكل التالي:

---

[1]– عادل جارش، **تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري**، (مصر: القاهرة، المكتب العربي للمعارف) 2018، ص109.

[2]– مصطفى ونوغي، "جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، العدد 38، (جوان 2015)، ص.269.

[3]– عادل جارش ، **مرجع سابق**، ص.109.

الشكل رقم(14): يمثل حركات المتمردين والتنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي

المصدر: يحي محمد لمين مستاك، **مرجع سابق**، ص.161.

والجماعات الجهادية العابرة للحدود تتمثل في:

1- **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(AQMI)**:يعود تحول اسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى عام 2003، عقب الأحداث الإرهابية

التي عرفتها المنطقة واختطاف 32 سائحا أوروبيا بالصحراء الجزائرية من قبل الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC والتي كانت تنشط بالجزائر والتي ولدت من رحم الجماعة الإسلامية المسلحة، وجراء الحصار العسكري نقلت نشاطها الإرهابي إلى منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى تحت اسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1]، كما يعتبر التنظيم الأقدم في المنطقة وتسعى لإقامة دولة إسلامية تمتد من المغرب حتى ليبيا، تضم عدة جنسيات بالإضافة للجزائر، موريتانيا، ليبيا، تونس، المغرب، مالي والنيجر، كما لمؤسسيها علاقات طيبة تربطهم بالطوارق والعرب[2].

2- **حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO):**أعلن عن هذه الجماعة لأول مرة في أكتوبر 2011 بعد انفصالها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بعد رفضه تشكيل كتيبة أو سرية خاصة بالمقاتلين العرب على غرار سرية الأنصار التابعة للتنظيم والتي تضم في عضويتها بالأساس مقاتلين طوارق[3]، وتعرف بأنها أخطر الجماعات الإرهابية المسلحة والأكثر إثارة للرعب في شمال مالي[4].

بالإضافة إلى هاتين الجماعتين نجد بروز جماعات جهادية أخرى[5]:

- **جماعة نصرة الإسلام والمسلمين JNIM:** حيث أعلنت الجماعات الجهادية الرئيسية في منطقة الساحل وهي أنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا وتنظيم المرابطون وجناح الصحراء التابع لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في 10 مارس 2017 أنها شكلت تحالفا تحت لواء هذا الكيان الجديد.

---

[1] -Modibo Gorta, « west's grouving Terroriste threat confrontingAGMI Sahinian dtrategy », **Africa security breif**, N° 11,(februry2011),p.02.

[2]- محمد الشافعي، "الجماعات الجهادية في مالي أشهرها حركة أنصار الدين وتعد بمثابة طالبان"، **جريدة الشروق** الأوسط، العدد 12470، 18 جانفي 2013، ص6..

[3]- "حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا"، تم تصفح الموقع بتاريخ 14-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3vx0Mte

[4]- مصطفى مويس محمد علي، "أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 12، العدد 01،(جامعة أم درمان الإسلامية، 2020)، ص.11.

[5]- يحي محمد لمين مستاك، **مرجع سابق**، ص ص. 163، 164.

- **أنصار الدينANSAR:**تأسست عام 2012 وزعيمها **إياد آغا**، وتولت جماعته قيادة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين عام 2017.
- **تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى EIGS:**تم تشكيل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى عام 2015 من قبل المتحدث باسم حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MUJAOأين حظيت في العالم التالي اعتراف تنظيم الدولة الإسلامية كفرعه الرسمي في منطقة الساحل.
- **جماعة بوكو حرام:** تأسست جماعة بوكوحرام، جماعة أهل السنة للدعوة والقتال Bouko Haram في شمال نيجيريا عام 2002، وتطورت إلى تمرد عنيف عام 2009، كما تنشط أيضا بالإضافة إلى نيجيريا في كل من النيجر، شمال الكامرون وتشاد، يتزعمها **أبو بكر شيكاور**[1].
- **جماعة أنصار الإسلام والمسلمين:** برزت هذه المجموعة من المقاتلين الجهاديين في بوركينا فاسو في ديسمبر 2016 وعلى مستوى إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2019، يتزعمها **إبراهيم ديكون** وصنفت كأكثر الجماعات دموية في العالم والأولى، والشيء الذي يلاحظ أن "ارتدادات الموجة الجهادية" التي اجتاحت دول شمال إفريقيا، ويأتي هذا تزامنا مع اندلاع ثورات الربيع العربي، قد امتدت إلى عديد الدول الإفريقية حيث أطلت "التنظيمات الجهادية" ونماذج القاعدة برأسيها في عديد الدول الإفريقية والتي لم يكن لها وجود قبلا، وأصبحت تفرض تهديدات واضحة لأمنها واستقرارها، ويأتي هذا خاصة بعد التدخل الفرنسي في المنطقة (مالي- ليبيا) بهدف القضاء على التنظيمات الجهادية الموجودة هناك، وهو ما أثار استياء الجماعات الراديكالية المنتشرة في المنطقة، ودفعها إلى محاولة توجيه ضربات انتقامية للدول الإفريقية خاصة التي ساندت التدخل الفرنسي عمليا وسياسيا[2].

أما عن ملاحظتنا لشكل حركات التمرد والتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي نلاحظ انتقال النشاط الإرهابي والجهادي من شمال إفريقيا إلى بعض دول وسط وغرب إفريقيا وهي تعتبر بمثابة مؤشرات تدل على تزايد انتشار التيارات الإرهابية وتوسعها في غير مناطقها التقليدية،

[1]- محمود زكرياء محمود إبراهيم، "الإرهاب في الساحل الإفريقي: دراسة في أطر الاستجابة المشتركة"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-12-2021، على الرابط:
https://bit.ly/3vuwhEj

[2]- محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، **مرجع سابق**، ص.209.

ودخول دول جديدة في نطاق "الموجه الإرهابية" التي اجتاحت القارة مؤخرا وتصبح بامتياز الملاذ الآمن للقاعدة.

كما أصبح الإرهاب ذريعة للتدخل الخارجي في سيادة الدول الإفريقية، بعد أن بدأت آلة الإعلام الغربي في بلورة بعض الأسباب والذرائع التي ستجعل التدخل مشروعا، كما فعلت فرنسا في استصدار قرار من مجلس الأمن للتدخل العسكري في مالي بحجة مكافحة التنظيمات الإرهابية، وبذلك كان الإرهاب مفتاح للتدخل[1]، فعلى سبيل المثال على ذلك نشرت "الوول ستريت جورنال" بتاريخ 6 أكتوبر 2001 مقالا مهما تحت عنوان "حل مشكلة الإرهاب الاستعمار" قالت فيه أنه لا يوجد بديل أمام الغرب إلا أن يشن حربا ضد الدول التي أبت على دعم الإرهابيين[2].

وبحسب الدارسين والمحللين السياسيين عن سبب تزايد النشاط الإرهابي وتوسعه هو دولة ليبيا التي اعتبرت "منجم أزمات دول الساحل"، خصوصا وأن ورقة الساحل باتت بمنزلة إعلان حرب شاملة في منطقة الساحل بإشكالاتها الفئوية والعرقية كانت جزءا أساسيا في استراتيجيات **القذافي** في إدارة العلاقة مع دول المنطقة والذي تمتع طيلة حكمه بعلاقات خاصة ونوعية مع بضع قوميات الساحل وخصوصا الطوارق والعرب، ومثل هؤلاء فصيلا قوي العدة والولاء ضمن دفاعات **القذافي** التي انهارت بسرعة تحت نيران التحالف الدولي بقيادة فرنسا[3].

فتدخل حلف الناتو لإسقاط النظام الليبي أدى إلى نتائج كارثية على زيادة انتشار الحركات الإرهابية في المنطقة لسببين رئيسيين[4]؛ يتمثل الأول في انتشار السلاح بكميات كبيرة في المنطقة نتيجة لنهب مخازن السلاح الليبي إثر تدخل حلف الناتو الذي تغاضى عن عملية النهب التي وقعت بتقاعس عن حمايتها ومراقبتها، وهو ما انتقدته دول المنطقة مثل مالي والجزائر، وعليه فانتشار

---

[1]– إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها البيوبوليتيكي**، (الجزائر: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2018)، ص.263.

[2] – إدريس عطية، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي أولوية بناء الأمن بدل استيراده"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد1، (الجزائر، جوان 2019)، ص.92.

[3]– محمد سالم، "ترويض الساحل الإفريقي... كيف خلقت فرنسا حربا للسيطرة على الثروات والحكومات؟"، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-12-2021، على الرابط: https://bit.ly/3jWrs0W

[4]–خالد بشكيط، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقة"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد 06، (جوان 2018)، ص ص.225،226.

الأسلحة إلى جانب الحدود التي يسهل اختراقها شجع من عملية توافد الإرهابيين من شتى البقاع للتبضع من هذه السوق المفتوحة، أما السبب الثاني فيتمثل أساسا في انهيار الدولة الليبية ومآلات الفوضى التي تجندها الجماعات الإرهابية والإجرامية للقيام بأنشطتها ماجعلها تتخذ من ليبيا مكانا آمنا لها،وعلى إثر الفوضى الأمنية التي منحت للثوار وفرة الأسلحة بعد استيلائهم على مخازن التسليح وتشكل عدة كتائب ثورية وميليشيات لتشكل بذلك مستنسخات فكرية وتنظيمية نابعة من تنظيم القاعدة كان أبرزها[1]: كتيبة الشهداء أبو سليم، جماعة أنصار الشريعة وألوية الشيخ عمر عبد الرحمن، وجماعة التوحيد والجهاد شرق ليبيا.

كما أشارت بعض التقارير إلى وجود علاقة ترابطية بين أنصار الشريعة في بنغازي وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنه خلال الثورة تم إرسال أحد العملاء في القاعدة وهو "**عبد الباسط عزوز**" إلى ليبيا من قبل زعيم تنظيم القاعدة "**أيمن الظواهري**" للاستفادة من الثورة والبحث عن جنود جدد، أي أن **عزوز** أسس معسكر في درنة وبدأ بتجنيد وتدريب المقاتلين في مناطق الغرب وصولا إلى البريقة وكانت درنة نفسها منذ مدة طويلة مرتعا للتطرف.

وبعد أن أصبحت ليبيا دولة منهارة غير قادرة على السيطرة على مراقبة حدودها ضد الجماعات الإرهابية أو توغل مثل هذه الجماعات إلى أراضيها، حيث أشار تنظيم داعش على موقع التويتر أنه قام بمهاجمة سفارات الإمارات العربية المتحدة ومصر في ليبيا في 13 نوفمبر 2014، وقد أشار قائد "الأفريكوم" "**دافيد رودريغز**" شهر ديسمبر 2014 أن تنظيم ISIS يملك معسكرات تدريب في ليبيا، وهو ما سيجعل منها أرضية لتوسع هذا التنظيم،وفوق هذا أصبحت ليبيا معبرا للمقاتلين في شمال أوروبا والمغرب متوجهين نحو سوريا بعد تحضيرهم لمعسكرات التدريب في مصراتة وبنغازي، وفي الصحراء القريبة من بلدة هو والجبل الأخضر في الشرق[2].

وفي هذا الصدد لا يمكن أن نغفل ونستحصر الدور الكبير الذي مثله انسحاب آلاف المقاتلين الطوارق من ليبيا إلى شمال مالي 2011، واستطاعوا بسرعة طرد الجيش المالي من المنطقة يعود لتعزيزهم بالروح القتالية العالية التي اكتسبوها طيلة خدمتهم في كتائب القذافي، وكذا التسليح الهائل

[1]–نسيم بلهول وآخرون،**الأزمات الحدودية: المعضلات والمخارج**، ط1، (دار الروافد الثقافية ناشرون، 2018)، ص.168.

[2]– نفس المرجع، ص ص. 168،169.

الذي خرجوا به من ليبيا،وقد كان هؤلاء الوقود الأساسي لإشعال مالي وانطلاق شرارة العنف لينتقل لاحقا من إطار سياسي وانفصالي إلى إطار عرقي وديني مكن من ظهور أجيال جديدة من الجماعات المسلحة في المنطقة خاصة بعد تأسيس داعش ليبيا[1].

وبتدخل حلف الناتو في ليبيا بزعامة فرنسا وتدخل عسكري آخر في مالي تفجرت الأوضاع، خاصة بعد توسيع فرنسا من عملية مكافحة الإرهاب ليس في مالي وليبيا فقط وإنما تشكيل "G5" المجموعة الخماسية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وتعرف أيضا بمجموعة الساحل التي تم إعلانها في قمة باماكو في 2017 قد ولدت ميتة أو ولدت وهي تعاني من تصاعد الهجمات الإرهابية العنيفة المرتبطة بالجماعات المتشددة في هذه الدول والتي تضم: بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد[2]، ما يعكس حجم القدرات والإمكانيات المتزايدة لهذه الجماعات وقدرتها على التواصل بفعل عامل العولمة، وما أتاحته لها من تكنولوجيات متطورة على عكس البلدان المشكلة لـ G5 فتمويلها والتعهدات التي التزم بها المانحون الدوليون لا تزال حبرا على ورق، أشرنا إلى هؤلاء المانحين سابقا.

ولكن السؤال الذي نطرحه، حتى وإن توافرت الإمكانات فما الذي يمكن أن تضيفه هذه القوة؟ وقد عجزت عنه القوات الأممية والفرنسية؟،ليعلن المتحدث باسم الجماعة "**أبو وليد الصحراوي**" قائلا: "بفضل الله قمنا بعمليتين ضد أعداء الإسلام في النيجر.."، وأضاف: ".. سنواصل الهجمات على فرنسا وكل الدول التي تقف مع فرنسا ضد الإسلام في الحرب في شمال مالي"[3]،وهذا يعني أن ما يحدث في الدول المجاورة لمالي من هجمات إرهابية هي عمليات انتقامية ضد كل من يقف مع فرنسا ضد الأعمال الإرهابية.

وفيما يلي جداول تمثل عدد الهجمات الإرهابية في ثلاث مناطق هي: شمال إفريقيا وغرب إفريقيا والساحل وتأثيرها على: إما ضحايا مدنيين، ضحايا عسكريين، وتطور عدد الهجمات الإرهابية في المنطقة المذكورة آنفا.

---

[1]– محمد سالم، **مرجع سابق**.

[2]– أحمد ولد سيدي، "تزايد الهجمات في دول الساحل: هشاشة أمنية وضعف في التدابير"،**العربي الجديد**، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-12-2021، على الرابط: https://bit.ly/3rK8U8u

[3]– إدريس عطية، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي، أولوية بناء الأمن بدل استيراده"،**مرجع سابق**، ص.92.

الجدول رقم(10): يمثل تطور عدد الهجمات الإرهابية في شمال إفريقيا

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
الجزائر	5	9	6	0	0	20
تونس	14	13	10	8	05	50
ليبيا	28	139	86	125	15	393
مصر	42	90	65	14	10	221
المجموع	89	251	167	147	30	684

Source ; sid-ali hamiti**; géopolitique du terrorisme; cas d'al-qaida au maghreb islamique**; (these de doctorat non publiée; université alger 3; 2021). P 211.

نلاحظ أن تطور عدد الهجمات الإرهابية في شمال إفريقيا ارتفع خاصة في ليبيا ما بين عام 2016-2018، ثم عاد للانخفاض عام 2019، لتأتي بعدها مصر في المرتبة الثانية من حيث عدد الهجمات والتي ارتفعت فيها بين عامي 2016 و2017، لتعاود الانخفاض بين عامي 2018 و2019، أما الجزائر وتونس مقارنة بليبيا ومصر فإن عدد الهجمات لم يبلغ درجة خطيرة.

الجدول رقم(11): يمثل تطور عدد الضحايا المدنيين في الهجومات الإرهابية في شمال إفريقيا

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
الجزائر	2	4	3	0	0	9
تونس	61	10	2	2	3	78
ليبيا	100	263	128	229	11	731
مصر	270	66	426	18	30	810
المجموع	433	343	559	249	44	**1628**

Source ; index 2019 des activités terroriste au Maghreb au Sahel et en Afrique de l'ouest, institut national d'études de stratégie globale, Mai 2020 , p.29.:

نلاحظ أن أكبر حصيلة حصدتها مصر عام 2017 بـ 4226 ضحية مدني وكذا عام 2015 بـ 270 ضحية مدني، ثم تأتي ليبيا حيث بدأت حصيلة الضحايا المدنيين في الارتفاع منذ عام 2015 حتى عام 2016، ثم انخفضت عام 2017 ثم عاودت الارتفاع عام 2018، ثم تأتي تونس في المرتبة الثالثة و تليها مباشرة الجزائر بأقل عدد من الضحايا المدنيين للهجمات.

الجدول رقم(12): يمثل تطور عدد الضحايا العسكريين للهجمات الإرهابية

الدول	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
الجزائر	21	4	4	0	0	29
تونس	33	28	2	15	1	79
ليبيا	7	511	312	94	16	940
مصر	141	176	171	24	23	535
المجموع	202	719	489	133	40	1583

Source: Ibid.**P29**

الملاحظ أن عدد الضحايا العسكريين مرتفع جدا ما يعني أن الهجومات تقصدهم هم، فمثلا في ليبيا أكبر حصيلة عام 2016 قدرت بـ 511 ضحية عسكري، وإجمالي الضحايا لوحدها بلغ عام (2015-2019) 940 ضحية عسكري، تأتي بعدها مصر أين كانت الحصيلة مرتفعة منذ عام 2015 حتى عام 2017 لتعرف ارتفاعا في كل من تونس بـ 33 ضحية عسكري أما الجزائر بـ 21 ضحية عسكري.

الجدول رقم(13): يمثل تطور عدد الهجمات الإرهابية في دول الساحل الإفريقي

البلد	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
مالي	29	39	43	43	59	213
النيجر	21	13	12	14	32	92
تشاد	26	6	04	7	14	57
المجموع	76	58	59	64	105	**362**

Source: Ibid.P29

نلاحظ أن عدد الهجمات الإرهابية مرتفع بكثير في دولة مالي خاصة عام 2019، وعرفت هدوء نسبي عام 2015 ومنذ ذلك الوقت وهي في تصاعد وتبلغ بذلك مالي المرتبة الأولى من حيث عدد الهجمات الإرهابية بسبب التدخل الأجنبي الفرنسي فيها، لترد القاعدة عليها بأعمال انتقامية وعلى ما تقوم به لنحرها، أما إذا نظرنا إلى النيجر وتشاد مجتمعتان فعدد الهجمات فيهما معا يساوي النصف لمالي ما يعني أن الوضع خطير لا ينبئ بالخير.

كما اعتبر تقرير تم إعداده لمؤتمر ميونيخ الأمني السنوي الذي عقد في فيفري 2019 أن تصاعد الهجمات العنيفة يعكس حجم القدرات المتزايدة لهذه الجماعات وقدرتها على التواصل، وأن ثلاثة أرباع المعارك التي وقعت مع قوات الأمن في عدة دول في منطقة الساحل الإفريقي خلال 2018 بادرت بها هذه الجماعات، كما وقد كشف تقرير الأمم المتحدة أن التدهور الأمني والاقتصادي في منطقة الساحل الإفريقي وصل إلى مستوى غير مسبوق، مشيرا إلى أن الهجمات الإرهابية في النيجر وبوركينا فاسو ومالي تفاقمت بشكل كبير خلال الأشهر الأخيرة، إذ تم تسجيل هجوم في شهر واحد فقط أدت إلى مقتل 300 شخص، كما قال الصحفي الموريتاني المتابع للشأن الإفريقي "**محفوظ ولد السالك**" أن منطقة الساحل الإفريقي تواجه منذ عام 2019 تزايدا في عدد الهجمات الإرهابية المسلحة وخصوصا في مالي، بوركينا فاسو والنيجر وتشاد[1]، مشيرا إلى أن منطقة الحدود الثلاثية بين مالي والنيجر وبروكينافاسو كانت من أبرز المواقع التي استهدفتها الجماعات المسلحة.

كما انتشر تنظيم "داعش" في الصحراء الكبرى وشن سلسلة من الهجمات الواسعة في نهاية 2019 على قواعد عسكرية في مالي والنيجر، وصنف العدو الأول خلال قمة "بو" بجنوب غرب فرنسا في جانفي 2020 بين باريس وشركائها G5، هذا الشيء أغاض "داعش" وردت بطريقتها على "قمة بو"، فقد قتلت "داعش" 6 عمال إغاثة فرنسيين في أوت 2020 بالنيجر، وواصلت القاعدة هجماتها إذ قتل رجالها خمسة جنود فرنسيين في أقل من أسبوع بين نهاية ديسمبر 2020 وبداية

[1]– أحمد ولد سيدي، **مرجع سابق.**

جانفي 2021، أما في شهر فيفري من نفس العام الحالي فقد هاجموا موقعا عسكريا في مالي ما أسفر عن مقتل عشرة جنود[1].

وقد كان لتزايد أعمال العنف للنشاط الإرهابي على دول الساحل وليس فقط، إلى دفع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مسؤول المنظمة في غرب إفريقيا ودول الساحل "**محمد بن شمباس**" إلى التأكيد في جلسة الأمم المتحدة في 8 جانفي 2020 أن عدد الضحايا تضاعف خمس مرات في 2019 مقارنة لما كان عليه في 2016، حيث تم الإبلاغ عن أربعة آلاف حالة وفاة مقارنة بـ 770 حالة في 2016"[2]، وتعود أسباب وتيرة العنف في منطقة الساحل الإفريقي على يد الجماعات الإرهابية إلى ضعف التدابير المتخذة من طرف هذه البلدان المجاورة على جميع الأصعدة: العسكري والاقتصادي والتنموي أيضا، لأن المناطق الفقيرة تعد أرضية خصبة لانتشار الجماعات المسلحة، فالمتابع للوضع الأمني في المنطقة سيلاحظ اهتمام هذه الجماعات بمناطق جديدة لم تكن ضمن أجندته مسبقا كـ "البنين"، والتي استهدفت مؤخرا بخطف سائحين فرنسيين قرب حدودها مع بوركينا فاسو، ما يعني أن الاستهداف سيلحق بلدانا أخرى في المنطقة ما لم يوضع حد لها.

إن ظاهرة الإرهاب وتزايد نشاطها في منطقة الساحل الإفريقي فتح المجال واسعا للتدخل الأجنبي، كما تجدر بنا الإشارة إلى وجود علاقة بين الاختراق الأجنبي والاختراق الإرهابي لدول الساحل الإفريقي، فإذا كان قد ثبت مرارا توظيف الأول للثاني، فإن الثاني أصبح يوظف الأول – الوجود الأجنبي– للائتلاف حوله، فالأهمية الجيو اقتصادية للساحل الإفريقي وازدياد حجم الرهائن الذي تنطوي عليه بالنسبة للقوى المحلية والخارجية والذي يعكسه الحضور الأجنبي ويحمل مظهر القوة تحت مظلة التعاون والتحالف، ما شجع الجماعات الإرهابية على تزايد تواجدها في المنطقة وجعلها هدفا لعملياتها، وهذا ما نلاحظه عن كيفية تقاطع –الاختراق الأجنبي والإرهابي– على أراضي الساحل الإفريقي، وكيف مثل كل منهما نتيجة للآخر وأضحت فيه المنطقة بفعل ذلك أداة ومسرحا

---

[1]– (أ.ف.ب)،" 8 أعوام من التدخل الفرنسي في مالي"، **العربية**، تم تصفح الموقع بتاريخ 20–12–2021، على الرابط: https://bit.ly/38axl8o

[2]– "مخاطر الأوضاع الهشة في دول الساحل الإفريقي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 20–12–2021،على الرابط: https://bit.ly/3KYlhpf

للصراع بينهما وتركت دولها أيضا في مواجهة مباشرة مع تداعيات هذا الصراع، ومن الأدلة على أرض الواقع التي تؤكد على هذه المقاربة وجود علاقة بين الاختراق الأجنبي والاختراق الإرهابي[1]:

- تغذية الإرهاب: إذ اتهم رئيس الحكومة الانتقالية في مالي "**شوغيل مايفان**" فرنسا بتدريب جماعات إرهابية ناشطة في البلاد[2]، وهذا ما يفسر أكثر من 8 سنوات على بدأ الحرب ضد الإرهاب في المنطقة وفق أربع عمليات: سرفال، برخان، تشكيل G5 ثم تاكوبا، ولكن شمال مالي لم يسترجع.
- تغذية الإرهاب: من خلال دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية المسلحة رغم تجريم الأمم المتحدة للفدية، وحتى المقايضة مع الإرهابيين والتنازلات السياسية وتأمين إطلاق سراح الرهائن من خلال دفع ملايين الدولارات، فبدل طرد هذه التنظيمات من شمال مالي، انتشرت التنظيمات الإرهابية في حدود بلدان الساحل الإفريقي حتى وصلت حدود كودي فوار[3]، وعليه فالنتيجة تضفي إلى أن فرنسا تستثمر الفوضى والعنف لتبرير بقائها واستمرار وجودها، فهي تشرعن وجودها في المنطقة بالإرهاب، أضف إلى ذلك هناك حقائق فضحها الإرهابي "**مصطفى درار**" حول **ماكرون** والأسرار الخفية في صفقة تبادل الأسرى التي جرت في مالي مقابل تحرير "**صوفي**" الطبيبة المختصة في التغذية التي أرسلت إلى مالي عام 2001 للعمل التطوعي، أين أوضح أن المبادلة تمت بإشراف فرنسي مع جماعة"**آغ آغالي**" في شمال مالي، حيث تمت بالإفراج عن 207 إرهابي، ودفع فدية تتراوح بين 10 ملايين يورو و30 مليون يورو[4].
- تقسيم البلاد ونهب الثروات: لقد جاء التدخل الفرنسي في مالي قبل 8 سنوات من الآن لحماية مصالح باريس وشركائها في هذا البلد الإفريقي الغني بالنفط والثروات المعدنية – الذهب– البوكسيت– اليورانيوم– الحديد– النحاس والليثيوم والمغنيزيوم والفوسفات والملح، –كما أشرنا

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، "دور الجزائر في مواجهة التهديدات الإقليمية في الشمال والساحل الإفريقي"، (أشغال ملتقى الساحل ضمن استراتيجية القى، المعهد العسكري للوثائق والتقويم، الإثنين 02 مارس 2015)، ص.183.

[2]– عائد عميرة، "تغذية إرهاب ونهب ثورات.. عن الدور الفعلي الفرنسي في مالي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 21–12–2021، على الرابط: https://bit.ly/3jURxh0

[3]–نفس المرجع.

[4]– ربيعة خريس، "فدية ضخمة و200 إرهابي.. أي دور تؤديه فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي؟"، تم تصفح الموقع بتاريخ 25–12–2021، على الرابط: https://bit.ly/36sAxLR

سابقا–، فخلال حضورها هناك عملت فرنسا على استنزاف خيرات البلاد ونهب ثرواتها والعمل على التحكم في اقتصاد مالي الهش، وإضعاف الدولة المالية المركزية، وإبقاء الحال على الفوضى والعنف والاضطرابات حتى تواصل تحقيق هدفها الأبرز الذي جاءت من أجله إلى مالي وهو نهب وسرقة ثروات البلاد المتعددة والاستحواذ على قرارها السيادي[1]، لتحقق في الأخير مقاربة: أينما وجد الذهب واليورانيوم والغاز والنفط وجد الإرهاب ووجدت فرنسا أيضا لمكافحة الإرهاب، والنتيجة تزايد النشاط الإرهابي على حساب التدخل الأجنبي.

إن هناك مناطق كانت توصف بأنها أكثر أمنا خلال فترات سابقة كبوركينا فاسو أين حذرت وزارة الخارجية الفرنسية رعاياها من "تهديدات الخطف بسبب ظهور بؤر جهادية في شمال بوركينا فاسو ناشطة للقاعدة، كما سحبت السفارة الأمريكية عددا من مواطنيها العاملين هناك للسبب نفسه كما ظهرت بوادر لوجود القاعدة في السنغال لاعتقال عشرة أشخاص منهم 3 سنغاليين و7 موريتانيين متهمون بانتمائهم لتنظيم القاعدة"[2]، وما يمكن قوله أن السعي لمحاربة الإرهاب في حد ذاته يشكل خطرا على الحقوق والحريات ويؤدي إلى الإخلال بأمن الأفراد بدعوى تحقيق أمن الدولة، فقد يتم انتهاك حقوق الإنسان بدعوى مكافحة الإرهاب، كما ويعد الإرهاب أكبر عائق أمام تحقيق الأمن الإنساني نظرا لمساسه بأمن المجتمع ومؤسساته والتأثير سلبا على مسارات التنمية بأنه يدفع بالدول إلى تحويل بعض مواردها –إن لم نقل كلها– لمكافحته، لأن خطف واحتجاز الرهائن هو اعتداء على حق الإنسان في الأمن الشخصي، والاغتيال هو اعتداء على حق الإنسان في الحياة، والتفجيرات العشوائية تهدد حياة الإنسان في سلامته الجسدية، والتي تسلبه حقه في الحياة[3].

وعليه أصبح الإرهاب عامل تهديد لقيم الدولة والقيم الإنسانية على السواء، لأنه أصبح يمثل انتهاكا شاملا لمختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنه أصبح أكثر من حالة حرب لأنه يسعى لتدمير الدولة والمجتمع والأفراد[4]، فالإرهاب عامة لا يرتبط بالدولة مباشرة وإنما بجماعات غير متحكم فيها والتي لا يمكن مجابهتها بالقوة العسكرية، والتي ساهمت العولمة في زيادة سرعة انتشارها، وكذا الروح الانتقامية لأصحاب هذه التنظيمات والثأر من عمليات التدخل الأجنبي بدعوى مكافحة الإرهاب، ولكن هي ذريعة لتدخل الدول الأجنبية في شؤون دولة أخرى داخلية

---

[1]– عائد عميرة، **مرجع سابق**.

[2]– محمد بوبوش، **مرجع سابق**، ص.210.

[3]– سميرة سلام، **الأمن الإنساني في عصر العولمة**، ط1، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص ص. 104، 105.

[4]– نفس المرجع، ص ص. 104، 105.

والأسباب الحقيقة وراء هذا التدخل هو إسقاط النظام، أو تغيير نظام سياسي بأكمله وفق ما يتفق مع رغبات وأهداف الدول المتدخلة، والتي عادة ما تستغل الظروف التي يمر بها مجتمع ما من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف –المتدخل–وهذا المثال ينطبق على التدخل الأجنبي في حالتي مالي وليبيا.

خريطة رقم(4): تمثل تصاعد وتيرة الهجمات الإرهابية في الساحل الإفريقي

المصدر: http ;//www.aps.dz/ar/monde/82284-2020-01-12-14-15-30

أما عن الحديث عن مصادر تمويل الإرهاب في الساحل الإفريقي والآثار المترتبة على ذلك، فيكمن إدراجها في الشكل التالي:

شكل رقم(15): يمثل مصادر تمويل الإرهاب في الساحل الإفريقي والآثار المترتبة عنه

المصدر: من تصميم الباحثة

وتؤدي هذه التمويلات المختلفة للإرهاب من تقوية شوكته، وتوسيع نطاق عملياته ما يؤدي باقتصاديات الدول المتضررة إلى تقويض جهود التنمية الاقتصادية فيها، وكذا تدمير القوى البشرية في مناطق الساحل الإفريقي التي حدثت فيها هجمات إرهابية، إضافة إلى تدمير البنى التحتية والحيوية في هذه المناطق، وضرب رؤوس الأموال والاستثمارات.

المطلب الثاني: تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة في دول الساحل الإفريقي

أضحت الجريمة المنظمة مشكلا حقيقيا لدول منطقة الساحل الإفريقي وتحديدا للأمن الإنساني بالمنطقة، خاصة في ظل الأزمات الأمنية التي تعاني منها والتدخل الأجنبي فيها، وهذه مؤشرات ساهمت في تنامي الظاهرة وانتشار الفقر والنزاعات المسلحة، وقد وجدت الجريمة المنظمة بمختلف صورها مناخا ملائما لتطورها وازدياد نفوذها وإطراد قوتها.

قبل التطرق لصور الجريمة المنظمة وأشكالها وجب التعريف بهذا المصطلح لفك اللبس عنه.

باعتبار أن الجريمة المنظمة من أهم القضايا التي أثارت الاهتمام الدولي بما فيه الأمم المتحدة خصوصا مع التزايد المستمر للإجرام والمجرمين، صدرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنة 2000 والتي عرفت هذه الجريمة في مادتها الثانية بأنها[1]: "جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مادية أخرى"، ويعتبر هذا التعريف مقبولا نوعا ما لأنه حدد المعالم الأساسية لهذه الظاهرة الإجرامية، ويظهر ذلك من خلال التعريف أعلاه، فالاتفاقية اعتمدت على 4 عناصر في تحديدها للجريمة المنظمة العابرة للحدود:

- وجود جماعة مهيكلة ومنظمة وتتألف من ثلاث أشخاص فأكثر.
- الاستمرارية لفترة كافية من الزمن لوضع خططها الإجرامية.
- الهدف من وراء إنشاء جماعة إرهابية.

[1]– مصطفى كراوة، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 12، العدد 1، (2020)، ص.528.

- اتصاف الجرم بالطابع عبر وطني*

ومن خلال التعريف يتضح لنا أن للجريمة المنظمة خصائص تتميز بها ويمكن إيرادها كما يلي[1]:

الجدول رقم(14): يمثل خصائص الجريمة المنظمة [2]

التخطيط التنظيم	الاحترافية	الكسب غير المشروع	التعقيد	الابتزاز والاستغلال	القدرة على الإفلات من العقوبة	التأثير السلبي في المجتمع ومسيرة التنمية	التركيز في التحالفات الإستراتيجية	الطابع الدولي
يكفل يكفل للجريمة المنظمة النجاح والاستمرار	تطلب أفرادا مؤهلين وذوي خبر عالية	فالهدف منها هو الثراء السريع في وقت قصير	وهو شرط من التنظيم فالامر البسيط لا يحتاج إلى تنظيم وهو سرعان ما ينكشف أمره	الإجرام المنظم ذكي في اختيار الأشخاص الذين يتم التعامل معهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وله القدرة على شراء الضمائر	وهذا بسبب تواطئ بعض المسؤولين مع الأشخاص القائمين بالجريمة	تؤدي نتائجها إلى تعطيل التنمية والفساد في الدولة	فهي تعقد تحالفات مع المنظمات الإجرامية المحلية وعبر الدول لتفادي التصادم بينها	تتصف أنشطتها بأنها لاتقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب بل تتعداه إلى أقاليم أخرى

المصدر: من تصميم الباحثة

كما وتعرف منطقة الساحل الإفريقي انتشارا واسعا لظاهرة الجريمة المنظمة خاصة بعد التدخل الأجنبي في كل من مالي وليبيا بكل أنواعها، وهي في تنامي مستمر نتيجة للمساحة الشاسعة لهذه المنطقة قابلة للاختراق، وتسكنها مجموعات سكانية متناثرة لا تخضع لسيطرة محدودة من قبل الحكومات الوطنية، وعليه تتمثل أهم أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي والتي أصبحت تهدد القارة بأكملها وليس مقتصرة على دول هذه المنطقة فقط خاصة دول شمال إفريقيا وهي كالآتي:

---

*- تكون الجريمة عبر وطنية إذا ارتكبت في أكثر من دولة وارتكبت في دولة أخرى أو إذا تم التخطيط لها أو الإعداد لها في دولة أخرى أو ارتكبت في دولة أخرى وكان لها آثار شديدة في دولة أخرى.

[2]–شريفة كلاع، "الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية"، **مجلة المعارفللبحوث والدراسات التاريخية**، العدد 13، (ب.س.ن)، ص.42.

[1]– من تصميم الباحثة وفق المعلومات الواردة في مقال: شريفة كلاع، "الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية"، ص ص. 42، 43.

1- **جرائم التهريب:** لقد زادت معاناة دول الساحل الإفريقي خاصة بعد التدخل الأجنبي العسكري في المنطقة من جرائم التهريب فيما بين دولها، إذ تشهد تهريب السلاح، المخدرات وكذا تهريب المواد الغذائية والبنزين، إلا أن ما حدث ويحدث في ليبيا زاد من تأجيج المنطقة حيث أصبح يطلق عليها برميل بارود معرض للانفجار في أي وقت، وعليه فأشكال التهريب المنتشرة في الساحل الإفريقي هي على النحو التالي:

أ- **تهريب السلاح:**

فبحسب تقرير الأمم المتحدة، فإن الأسلحة المهربة التي تدخل غرب إفريقيا سنويا تأتي من دول أوروبا الوسطى والشرقية، روسيا، الصين، ودول إفريقية أخرى، يتم إدخال العديد من الأسلحة بطرق قانونية، لكن انتشار الرشوة والفساد داخل الأجهزة الحكومية والجيش أدى إلى تسريب هذه الأسلحة إلى جهات غير قانونية[1].

وعليه عدت منطقة الساحل الإفريقي كثاني أكبر سوق للأسلحة الخفيفة، كما يؤكد تقرير تابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية أن هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر وليبيا، فالمنطقة تعيش فوضى انتشار السلاح بطريقة غير قانونية نتيجة الحرب في ليبيا[2].

لقد تسربت أنواع كثيرة من الأسلحة في ليبيا، أين قدرت الأمم المتحدة أن وقت الإطاحة بالقذافي في 19 مارس 2011 كانت القوات المسلحة في البلاد تمتلك ما قدره ما بين 250 ألف إلى 700 ألف قطعة سلاح ناري، مثلت ما نسبته 70 إلى 80 % بنادق هجومية، كما قدر جهاز الاستخبارات البريطانية M16 من جهته أن ما يقرب من مليون طن من الأسلحة انتشرت في البلاد، ما جعلها تغرق بالأسلحة بجميع أنواعها الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي، المحمولة والصواريخ المضادة للدبابات وصواريخ غراد وقذائف الهاون، لقد خلف **القذافي** وراءه

---

[1]- عادل زقاعوسفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة سوسيو-سياسية"، **مجلةالعلوم الإنسانية والاجتماعية**،ع 23، (مارس 2016)، ص.161.

[2]- يحي محمد لمين مستاك، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، **مرجعسابق**، ص.167.

مخازن مليئة بالذخائر بأصناف مختلفة، وقد قدر البعض هذه المخازن بنحو 87 مخزنا دمر منها 21 مخزنا أثناء الثورة[1] لتصبح المخازن المتبقية موردا هاما لتسليح التنظيمات التي تصاعد مدها ودورها في مرحلة ما بعد **القذافي** في دول الجوار.

كما أدى انتشار السلاح الليبي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقي، حيث بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين، ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه منها ما ترعاه عشائر ومنها ما هو تابع لتنظيمات وجماعات مسلحة، والتي تنشط على حدود ليبيا البرية التي تزيد عن أربعة آلاف كلم، وتتوافر هذه الشبكات الإجرامية على أفراد صحراويين ماهرين بمسالك المنطقة وعارفين بتضاريسها، وهو الشيء الذي سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة، في مالي، نيجيريا، إفريقيا الوسطى، السودان تونس والجزائر[2] وغيرها، ولعل خير دليل على انتشار الأسلحة بشكل متزايد في المنطقة وتهديد الأمن القومي لهذه الدول هو ما قامت به كتيبة الملثمين بقيادة **مختار بلمختار** باستهداف المركب الغازي في "عين أميناس" بمنطقة تيقنتورين بولاية إيليزي جنوب شرق الجزائر بتاريخ 16 جانفي 2013 [3].

كما أنه قد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وكذا في أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا،كما أنه اصطلح بالأدوار الهائلة التي تلعبها الجماعات المتطرفة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية وتهريبها عبر الحدود، إذ استطاعت "بوكو حرام" تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا وتشاد، ومن بين الأسلحة المهربة مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون وصواريخ أرض–جو، وتنتقل هذه الأسلحة بسهولة لصعوبة مراقبة الحدود الشاسعة، حيث أن الأسلحة من نوع 16 والتي استعملت في نزاعات داخلية في تشاد تم العثور عليها في موريتانيا[4].

---

[1]– نسيم بلهول وآخرون، الأزمات الحدودية المعضلات والمخارج،**مرجع سابق**، ص ص. 172،171.

[2]– شريفة كلاع، **مرجع سابق**، ص.51.

[3]– يحي محمد لمين مستاك، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، **مرجع سابق**، ص.167.

[4]– أسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص.164.

إن ازدهار حجم نشاط تهريب الأسلحة بالمنطقة يثير المخاوف، خاصة في أنها هي المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في كل من مالي، النيجر، تشاد والسودان، وانتقال الأسلحة الليبية بصورة غير مشروعة إلى ما يقارب 14 دولة، وهو ما يعتبر تحديا أمنيا خطيرا على المنطقة، وأن الدوائر الجيوسياسية المختلفة تواجه تحديات إجرامية متشابكة جامعة لجميع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي عمليات الإتجار بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح، حيث تسهم عائدات هذه الأنشطة في تعزيز القدرة الشرائية للمستثمرين الراغبين في اقتناء كميات كبيرة من الأسلحة[1].

أما عن المنافذ التي يستخدمها تجار الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي فتتم عبر حدود كل من النيجر نحو مالي ثم الجزائر، ومن النيجر نحو ليبيا والجزائر[2]، وأما عن علاقة تهريب الأسلحة بالجماعات الإرهابية فتظهر من خلال خطف 32 سائحا من خلال "**عبد الرزاق البارا**" وتلقيه لفدية 5 ملايين يورو، وهو المبلغ الذي اشترى به 109 سلاح من نوع كلاشينكوف، 200 خرطوشة رشاش، 37 قاذفة رع1 و ربج 2 (RBG1-RBG2) ورشاشين، إضافة إلى قاذفات صاروخ وسلاح مضاد للمروحيات و11 سيارة رباعية الدفع وهواتف نقالة تعمل عبر الأقمار الصناعية، كل هذه الأسلحة تم شراؤها من دون الخروج من منطقة الساحل الإفريقي بين مدينتي ياو النيجيرية وتمبكتو المالية، وهذا مايدل على التموقع الجيد للتنظيمات الإرهابية وعلاقتها الجيدة مع مهربي الأسلحة.

ب- **تهريب المخدرات:**

فغرب إفريقيا في قلب تجارة ثلاثية متنامية للمخدرات غير المشروعة: الكوكايين من أمريكا الجنوبية، الهيروين من آسيا ومؤخرا المخدرات الاصطناعية المنتجة محليا، بالنسبة للكوكايين فإنه يأتي أساس من ثلاث دول وهي كولومبيا والبيرو وبوليفيا ليمر عبر غرب إفريقيا نحو أوروبا، هاته الأخيرة التي تعد ثاني أكبر سوق للكوكايين بعد الو.م.أ، ووفقا لبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فقد ارتفعت تجارة الكوكايين في غرب إفريقيا من حوالي 3 أطنان سنة 2004 إلى

[1]- شريفة كلاع، **مرجع سابق**، ص.53.

[2]- مصطفى ونوغي، "جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مرجع سابق**، ص ص. 271، 272.

حوالي 47 طن سنة 2007، كما أن دخل الإتجار بالكوكايين يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للعديد من دول المنطقة[1].

كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قيمتها حوالي 45 مليون دولار، وهذا الكم الهائل الذي يدخل الجزائر وغيرها من دول المناطق المجاورة يتم المتاجرة به وترويجه في هذه الدول نفسها والبعض الآخر يتم إيصاله إلى أوروبا أو جهات أخرى من العالم، وخير دليل على ذلك ما يعرف بقضية 700 كلغ من الكوكايين بميناء وهران بالجزائر، وكذا طائرة البوونغ 727 التي لقبتها وسائل الإعلام "بالكوكايين الجوي" التي عثر عليها في منطقة "غاو" بشمال مالي محملة ب 7 إلى 11 طن من الكوكايين المقدرة بـ 300 مليون أورو، والطائرة مسجلة في غينيا بيساو وأقلعت من فينزويلا تم تهريبها عن طريق شبكات إجرامية تضم رعايا فرنسيين، إسبان، مغاربة، ماليين وسنغاليين، كما أن الاعتداء الذي قام به تنظيم القاعدة تينزواتين بتمنرست والذي أسفر عن مقتل 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، وكذا عملية الاعتداءات ضد فرق الجمارك كان الهدف منه تسهيل عملية تهريب 7 قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري[2].

أما أهم المخدرات التي تعبر الساحل الإفريقي فهي: [3]

- **القنب الهندي:** فحسب رئيس المكتب المركزي لمكافحة تجارة المخدرات تلعب إفريقيا دورا محوريا، فطريق القنب الهندي تعبر كل من مالي وموريتانيا حتى تصل إلى المغرب العربي، لترسم بعدها طرقا جديدة باتجاه كل من ليبيا ومصر.
- **تهريب الكوكايين:** قدرت الكوكايين التي يتم ترويجها بمنطقة الساحل الإفريقي بحوالي 1.8 مليار دولار، حيث تصل الكوكايين إلى غينيا بيساو وسيراليون عبر البحر بواسطة أكبر كارتولات المخدرات في أمريكا الجنوبية ليتم نقلها بعد ذلك عبر موريتانيا والمغرب، أما الطريق

---

[1]-فريدة حموم وأسماء لسمر، "جهود الأكواس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا"، **المجلة الإفريقية للدراساتالقانونية والسياسية**، المجلد 04، ع 01، (جوان 2020).

[2]– محمد محدان، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب والانعكاسات"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، ع 23، (2018)، ص 94.

[3]– يحي محمد لمين مستاك، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، **مرجعسابق**، ص ص. 165، 166.

الجوي قد يمر عبر الدار البيضاء ومالي، كما تحولت موريتانيا بصورة تدريجية إلى سوق الجملة لتجارة الكوكايين المرسلة إلى السينغال والمغرب ليتم نقلها إلى أوروبا بواسطة الحاويات المخصصة لنقل وتصدير السمك.

أما بالنسبة للهياكل والجهات المسؤولة عن تجارة المخدرات فتوجد ثلاث هياكل أساسية[1]:

- **الأجانب:** وهم الذين يقومون بنقل شحنات كبيرة من الكوكايين نحو غرب إفريقيا عن طريق استخدام السفن، اليخوت والطائرات الخاصة.
- **شبكات التهريب المحلية:** لاسيما في نيجيريا وغانا، يشترون مباشرة من شبكات التهريب الأجنبية.
- **المستثمرون الأفارقة والأوروبيون:** الذين يحملون تصاريح إقامة سارية المفعول في أوروبا حيث استثمروا مدخراتهم في شراء وتهريب الكوكايين نحو أوروبا.

إن ما يستشف مما سبق أن هذا التهريب له حام وهو تحالف تجار المخدرات مع الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة لضمان السير الحسن لعملية الإمدادات نحو أوروبا مقابل دفع بارونات المخدرات لأموال طائلة للجماعات الإرهابية، وهو الشيء الذي حذر منه السيد" **أنطونيو ماريا كوشا**" مجلس الأمن بشأن الاستخدام المتزايد لتجارة المخدرات من طرف الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي من أجل تمويل عملياتهم بالمنطقة حيث قال: " لدينا كل الأدلة أن هناك نوعين من تجارة المخدرات، الهيروين في شرق إفريقيا والكوكايين في غربها واللذان يتقاطعان في منطقة الساحل ليسلكا مسالك جديدة من خلال تشاد، مالي، النيجر".

ت-تهريب البنزين والمواد الغذائية:

تعرف هذه التجارة بالتجارة غير الرسمية والمنتشرة بكثرة في كل إفريقيا، خاصة على الحدود البرية لمالي والنيجر وموريتانيا والمغرب المتمثلة أساس فيالمواد الغذائية الرئيسية القادمة من بعض الدول المغاربية، بالإضافة إلى وسائل النقل وخاصة منها السيارات وقطع الغيار، وكذا التبغ (السجائر ومواد التدخين)[2]، وقد كانت تتم في البداية بين السكان المحليين، وكان الغرض منها هو سد حاجيات السكان في المناطق الفقيرة والتي تعرف نقصا كبيرا في المواد الغذائية، فكانت بمثابة الوسيلة الوحيدة

[1]- فريدة حموم وأسماء لسمر، **مرجع سابق**، ص.131.

[2]- عادل زقاعوسقيان منصوري، **مرجع سابق**، ص.160.

للحفاظ على قدر من الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، وخاصة وأن الحدود لم تمثل عائقا أمام التجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية.

أما فيما يخص تهريب السجائر فإن الكثير من التقارير الدولية أكدت ارتباط تهريب السجائر بتهريب السلاح، إذ أنه إذا أردت معرفة المناطق التي تروج فيها الأسلحة المهربة عليك برصد البلدان والأماكن التي تروج فيها السجائر المهربة[1]، كما وتباع هذه السلع المهربة للصحراويين الذين يقايضونها بالإبل والماعز أو المواد الغذائية والزراعية، أما السجائر المهربة فتصل إلى نواكشط ليتم تهريبها إلى المغرب عن طريق نواديبو Nouadibou، وتباع في الأسواق الداخلية للصحراء الغربية والسنغال، وتعد الصحراء الغربية بمثابة المركز الإقليمي لتوزيع البضائع لجميع دول الساحل، حيث تتم هذه العمليات بمساعدة سائقين محليين يتمتعون بالخبرة والمعرفة بالمنطقة فتصل أجرتهم ما بين 450 و680 دولار للرحلة الواحدة، وتعد موريتانيا أحد أهم ثلاث محاور رئيسية لتهريب السجائر وهي موانئ "لومي" و "كوتونو"[2].

أضف إلى ذلك فإن الأطراف الفاعلة والرئيسية في هذه التجارة تضم مستوردي وموزعي السجائر القانونيين الذين يستوردون بضاعتهم من مناطق التجارة الحرة مثل "دبي"،لذلك نفسر شيوع هذه التجارة في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التدخل الأجنبي في المنطقة على أنها إستراتيجية معقدة من شركات التبغ للتحايل على الأنظمة الضريبية، أو كسر احتكار الدولة في شمال إفريقيا لتوزيع السجائر لأن هذا النظام أدى بصورة متسارعة إلى تآكل الأجهزة الجمركية بسبب الفساد والتواطؤ بين المهربين والمسؤولين في الدولة.

تكلف التجارة غير الشرعية خسائر كبيرة لخزينة دول الساحل الإفريقي ما يمثل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي PIB، أي ما يقارب 50 مليار دولار سنويا، وهذا ما يفوق بكثير قيمة المساعدات التي تحصل عليها هذه الدول من طرف المساعدات الإنمائية الرسمية (APD) لإفريقيا جنوب الصحراء والتي قدرت عام 2016 بـ 25.2 مليار دولار، وفي نفس السياق تقدر عائدات الجريمة المنظمة غير الوطنية الناتجة عن الإتجار بالمخدرات، والتزوير والإتجار بالأشخاص، وكذا تحويل النفط بـ 15% من الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة الساحل الإفريقي.ومن الملاحظ أن

[1]– مصطفى كراوة، **مرجع سابق**، ص.553.

[2]– عادل زقاعوسفيان منصوري، **مرجع سابق**، ص.161.

التجارة غير الشرعية في تزايد مستمر في هذه المنطقة بفعل تصاعد دور العامل الخارجي، متمثل في التدخل العسكري الأجنبي وحمايته لشبكات مرتبطة بالتدفقات المالية القانونية وغير القانونية، حيث ارتفع معدل الاقتصاد الموازي لهذه الدول ما بين 60-70% من النشاط الاقتصادي العام للمنطقة[1].

2- الهجرة غير الشرعية وأزمة اللاجئين:

أضحت الهجرة ظاهرة متزايدة في منطقة الساحل الإفريقي من حيث حجمها وانتشارها، نظرا لعوامل سيكولوجية واجتماعية واقتصادية سلبية وعوامل جذب أخرى تستقطب المهاجرين بحثا منهم عن حياة كريمة، فبالرغم من اختلاف المراجع إلا أن تعريف الهجرة تصب في قالب واحد وهو انتقال الأشخاص من مكان لآخر للعيش بنية البقاء في المكان الجديد لمدة طويلة، كما تنقسم الهجرة إلى عدة أنواع[2]: جماعية وفردية، محلية وخارجية، دائمة ومؤقتة، شرعية وغير شرعية، وهي ما يهمنا في هذه الدراسة، وهذه التصنيفات تتعلق بالمعيار التعددي أو بنطاق الهجرة، المدة الزمنية والوضع القانوني، وكذا برضا الطرفين حول الهجرة.

وعليه تعرف الهجرة غير الشرعية حسب منظمة الهجرة الدولية بأنها: "التنقل العابر للحدود والإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة"[3]، أي هي انتقال الأفراد والجماعات من البلد الأم إلى بلدان أخرى، خارج ما يسمح به القانون لأسباب:

- أمنية سياسية: التدخل الأجنبي، اللااستقرار السياسي، النزاعات الداخلية والحروب.
- اقتصادية اجتماعية: غياب العدالة التوزيعية للموارد، الفقر والبطالة.

إذن فهروبا من الفقر والمجاعة الذي زاد من حدته التدخل الأجنبي العسكري في المنطقة، وجد سكان الساحل الإفريقي في الدول المجاورة للمنطقة ملاذا إما للاستقرار أو كمناطق عبور، كما وتعتبر النيجر المعبر الرئيسي للتهريب والهجرة السرية بالضبط مدينة أغادير، ثم التفرع إلى باقي الطرق المتمثلة أساسا في[4]:

---

[1]- محمد لمين مستاك، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن الجزائري، **مرجع سابق**، ص. 178.

[2]- عادلجارش، "مقاربة معرفة حول التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، عدد1، (جانفي 2017)، ص.264.

[3]- بوحادة سارة، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد1، (الشهر2/ 2020)، ص.141.

[4]- العايب صورية وعتيقة كواشي، "واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد7، عدد 2، (2020)، ص.247.

- الطريق الأول: عبر الأراضي الليبية: حيث تعد ليبيا النقطة الرئيسية للعبور إلى إيطاليا أو مالطا، ويكلف هذا الطريق ما قيمته 150 إلى 200 دولار، رغم أنه طريق غير آمن وأكثر عرضة لجميع أنواع الانتهاكات إلا أنه بعد سقوط نظام **القذافي** وثورات الربيع العربي تغيرت ممرات الهجرة نحو ليبيا.
- الطريق الثاني: عبر المغرب الأقصى: والذي يبعد بـ 14 كلم فقط عن الساحل الجنوبي لإسبانيا، حيث يتوجه المهاجرون غير الشرعيون أولا إلى الجزائر لتأمين نفقاتهم من خلال العمل أثناء تنقلهم، بعدها يتوجهون إلى المغرب الأقصى ومنها إلى إسبانيا، وتعتبر مدينتي سبتة ومليلية نقطتي عبور إلى إسبانيا، أما مدينتي طنجة والناظور فهما الأكثر احتضانا للمهاجرين خاصة السنغاليين والماليين، فحسب إحصائيات 2017 استقبلت المغرب 6066 شخصا سنغاليا، 1560 موريتانيا، 1139 ماليا، رغم أنهم عاطلين عن العمل بنسبة 24.6% مقارنة بالأجانب الذين تقدر نسبتهم بـ 13.4%.
- الطريق الثالث: عبر الأراضي الجزائرية: تعد ولاية تمنراست بحكم شساعة مساحتها المنفذ الرئيسي للمهاجرين غير الشرعيين خاصة من مالي والنيجر، رغم أن تكلفة العبور إلى الجزائر تقدر ب 2 مليون دينار جزائري، إلا أنه تقدر إحصائيات 2017 أن عدد المهاجرين إلى الجزائر بلغ 100000 مهاجر، بينما قدرت إحصائيات أخرى ما قدره 50000 إلى 150000 استقروا بولاية تمنرست وغيرها من واحات الجزائر.

ففي تقرير أصدرته مفوضية اللاجئين ومركز الهجرة المختلطة في مجلس اللاجئين الدانماركي بعنوان "في هذه الرحلة لا أحد يهتم إذا كنت ستعيش أو تموت" عن انتهاكات خطيرة بحق اللاجئين والمهاجرين خلال رحلاتهم من الساحل الإفريقي للمتوسط، فقد كشف التقرير أن معظم الأشخاص الذين يسلكون هذه الطرق يشهدون ويعانون أوضاعا قاسية ولا إنسانية لا توصف على أيدي المهربين والمتاجرين بالبشر والميليشيات، وحتى في بعض الأحيان من مسؤولين في الدولة الآلاف من اللاجئين والمهاجرين يموتون ويتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال رحلات غير نظامية بين طرق غرب وشرق إفريقيا والساحل الإفريقي للبحر الأبيض المتوسط[1].

[1]– المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير جديد يكشف انتهاكات خطيرة بحق اللاجئين والمهاجرين خلال رحلاتهم إلى الساحل الإفريقي للمتوسط، تم تصفح الموقع بتاريخ 28-12-2021، على الرابط:
https://bit.ly/3K1pUxe

وقال "**فيليبو غراندي**" المفوض السامي لدى الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "بقيت الانتهاكات المروعة التي يعاني منها اللاجؤون والمهاجرون على طول هذه الطرق البرية غير مرئية إلى حد كبير، يوثق هذا التقرير عمليات القتل والعنف الواسع النطاق بأشد الطرق وحشية والتي تم ارتكابها ضد الأشخاص البائسين الفارين من الحروب والعنف والاضطهاد".

لقد أصبحت دول المغرب العربي دول عبور ومستوطنة للمهاجرين غير الشرعيين خاصة منها الجزائر، حيث ساعدت تجارة المهاجرين على ظهور شركات نقل متخصصة في عمليات النقل على الطرق الوعرة، وبرزت كل من غاو Gao شمال مالي وأغادير كمركزين لتنظيم رحلات المهاجرين إلى أوروبا عبر ليبيا والجزائر[1]، إذ أكد **حسين قاسمي** المدير المكلف بالهجرة في وزارة الداخلية الجزائرية أن الجزائر تستقبل 500 مهاجر يوميا، ما يعادل 90000 سنويا، وهو عدد مقلق بالنسبة للجزائر، وتابع قاسمي أن 2% فقط من المهاجرين القادمين إلى الجزائر يصلون السواحل الإيطالية في حين أن 90% ينطلقون من ليبيا وتونس، كما أضاف تقرير للوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل المعروف أيضا باسم Frontex حول تدفقات الهجرة غير الشرعية منذ بداية السنة إلى أواخر شهر أوت 2018 أنه تم ضبط 86500 مهاجر غير شرعي على الحدود الأوروبية منهم 29600 منحدرين من جنسيات مالية ونيجيرية تم ضبطها بالحدود الإسبانية[2].

كما ولقي 1750 شخصا حتفهم في هذه الرحلات بين عامي 2018-2019 بمعدل قدره 72 حالة وفاة على الأقل في الشهر الواحد، أضف إلى ذلك فإن حوالي 28% من الوفيات المبلغ عنها بين عامي 2018-2019 حديثة عندما حاول البعض عبور الصحراء الكبرى، وشملت النقاط الساخنة الأخرى للوفيات: سبها، كفرة، والقطرون في جنوب ليبيا، ومركز تهريب بني وليد الواقع جنوب شرق طرابلس وعدة أماكن على طول الجزء الغربي من الطريق بما في ذلك باماكو وأغادير، كما لقي 70 لاجئا ومهاجرا حتفهم في عام 2020 وقتل 30 شخصا على أيدي محتجزين من مزدة أواخر شهر ماي من نفس السنة[3].

---

[1]- عمر فرحاني ومريم براهيمي، **مرجع سابق**، ص ص. 120،121.

[2]- يحي محمد أمين مستاك، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، **مرجع سابق**، ص.190.

[3]- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير جديد يكشف عن انتهاكات خطيرة بحق اللاجئين والمهاجرين خلال رحلاتهم إلى الساحل الإفريقي للمتوسط، **مرجع سابق**.

فغالبا ما يعاني الرجال والنساء والأطفال الناجين بحياتهم من مشكلات نفسية وصحية دائمة وشديدة نتيجة للصدمات التي واجهوها من قتل عشوائي، تعذيب، عمل قسري وضرب، كما وتتعرض معظم النساء والفتيات لخطر الاغتصاب والعنف الجنسي، حيث أن 31% من الأشخاص المستطلعة آراؤهم والذين قابلهم مركز الهجرة المختلطة شهدوا حالات العنف الجنسي أو نجوا منه بين عامي 2018-2019، وكان المهربون هم الجناة الرئيسيون لهذا العنف بـ 60% و90% في شمال وشرق إفريقيا أما في غرب إفريقيا فالجناة من مسؤولين في قوات الأمن، والجيش والشرطة، كما سجلت ذات المفوضية بين جانفي 2017 وديسمبر 2019 أن أكثر من 630 حالة إتجار باللاجئين في شرق السودان حيث أبلغت حوالي 200 إمرأة وفتاة عن نجاتهم من العنف الجنسي[1].

كما يستغل الأشخاص المهربون والمتاجر بهم في أعمال غير مشروعة كالاستغلال الجنسي وتسخيرهم في العمل والتجنيد القسري وتجنيدهم في الحروب والنزاعات[2]، وفيما يلي شكل يوضح تنامي المهاجرين من دول الساحل الإفريقي إلى دول أوروبا من 2012-2018.

الشكل رقم (16): المهاجرون من دول الساحل الإفريقي نحو أوروبا

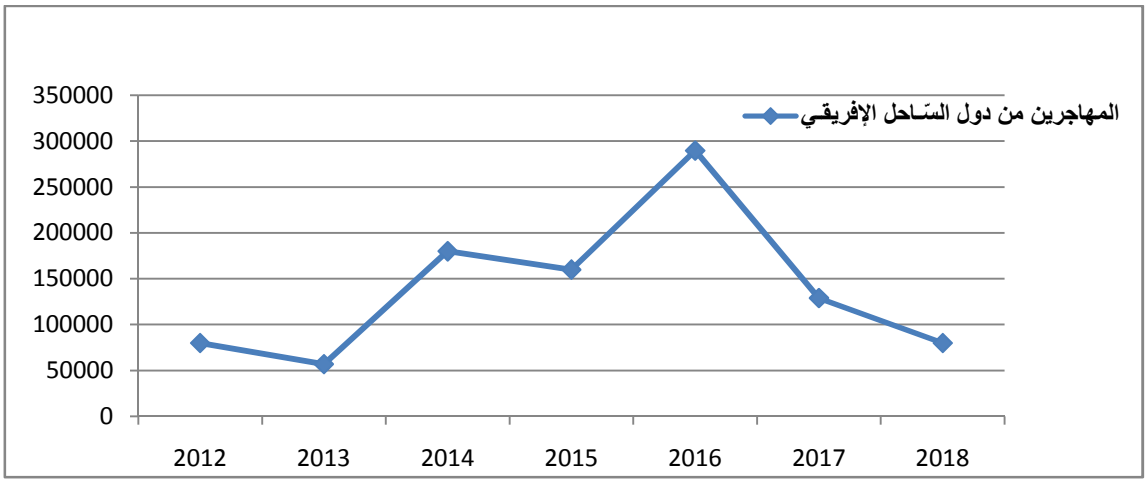

المصدر: البيانات من 2012 إلى 2015 من الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل والبيانات من 2016 إلى 2018 من المنظمة الدولية للهجرة.

[1]- نفس المرجع.

[2]- محمد مجدان، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، الانعكاسات"، **مرجع سابق**، ص.95.

نلاحظ من خلال الشكل أن الفترة التي اشتدت فيها النزاعات وحالة عدم الاستقرار التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي الأخير في مالي والتدخل الدولي في ليبيا، تزايدت الهجرة غير الشرعية هروبا من الحروب التي طالت الأمن الإنساني للأشخاث وتقويض حرياتهم في العيش بكرامة، كما يقوم المهاجرون غير الشرعيين بنقل العديد من الأمراض والفيروسات* كأنفلونزا الطيور والخنازير والملاريات والإيبولا والإيدز، ومؤخرا فيروس كورونا، كما يسبب العدد الهائل من اللاجئين أزمات غذائية للدول المستقطبة التي تعجز عن توفير الغذاء لهم، فالنيجر مثلا تسبب لجوء 218260 نيجيريّا وماليا بسبب الصراعات وعودة 29954 لاجئ نيجيري في زيادة الضغوط على مواردها المحدودة، في حين أجبر نصف مليون شخص على ترك منازلهم منذ 2018 في بوركينافاسو[1] كما أصبح المهاجرون غير الشرعيون يشكلون يدا عاملة رخيصة تساهم في تطوير ونمو سوق العمل غير الشرعي، ما يخلق وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية ما يؤدي إلى زيادة البطالة وتوزيعها في الأسواق وانتشار السوق السوداء[2].

إن ما يمكن ملاحظته من خلال ما تطرقنا إليه أن هناك علاقة بين تزايد النشاط الإرهابي والجريمة المنظمة، فهناك علاقة تداخل وصلت حد التنسيق، وهو ما يمكن تسميته بالتحالف غير المقدس الذي ينمو في هذه المنطقة بفعل التدخل الأجنبي العسكري في المنطقة خاصة ليبيا، كما يوجد أيضا اختلاف بينهما ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل المقابل.

---

* – هناك من يرى أن غالبية الفيروسات ترجع جذورها إلى المخابر الدولية التي كانت تعمل لتطوير الأسلحة البيولوجية، وقد استعمل سكان القارة الإفريقية كفئران تجارب لهذه الفيروسات، وذلك من أجل الأرباح التي تجنيها هذه المخابر من خلال بيع الأدوية باهضة الثمن، إذ يقدر دواء الإيدز دولوتيفرافر بـ 75 دولار للعلبة الواحدة وقد يصل إلى 1800 دولار في بعض الدول.

[1] – صورية العايبوعتيقة كواشي، **مرجع سابق**، ص.246.

[2] – محمد مجدان، **مرجع سابق**، ص.101.

الشكل رقم(17): يوضح العلاقة الجوهرية بين الإرهاب والجريمة المنظمة

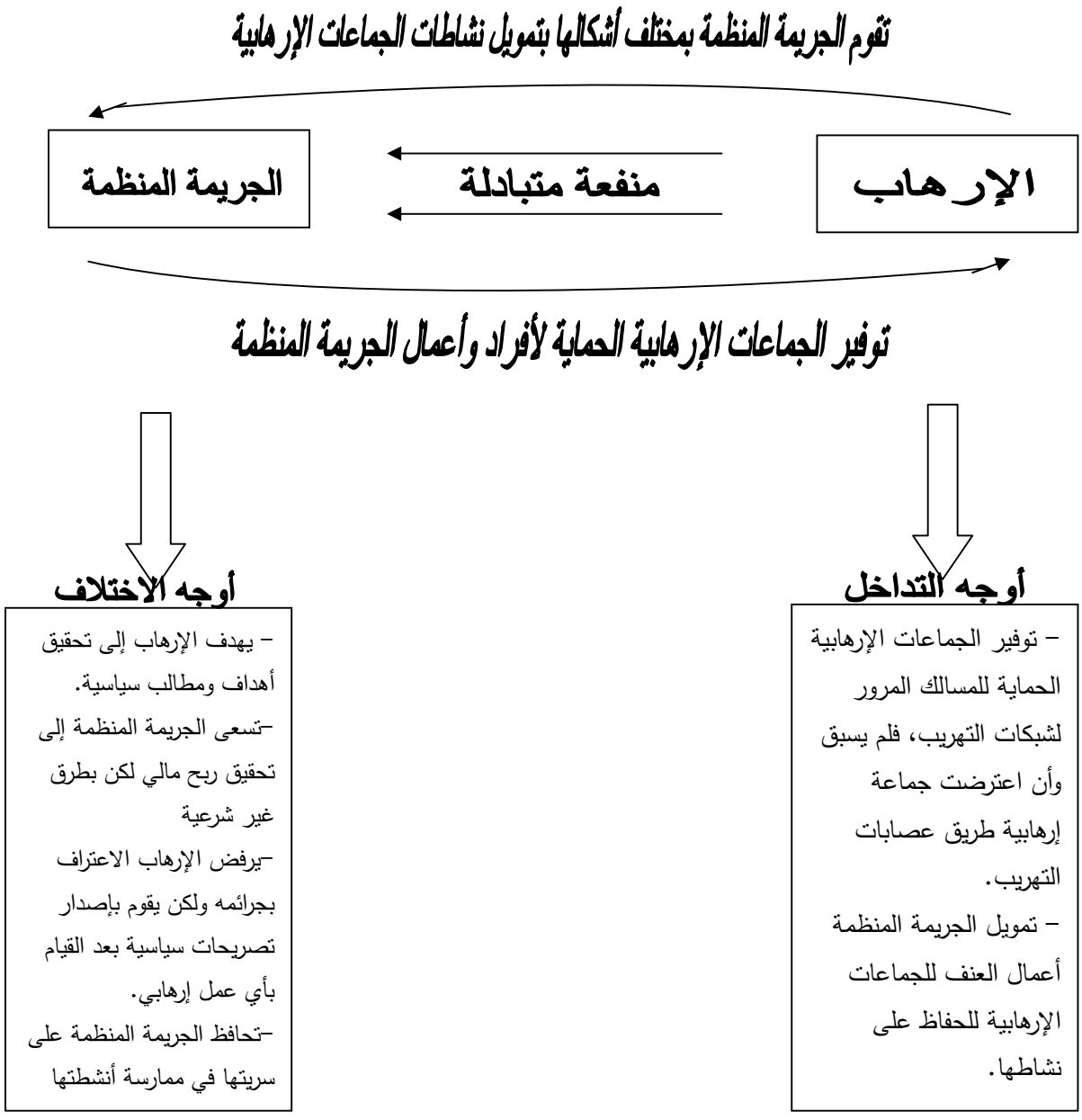

المصدر: الباحثة بتصرف

وما يمكن الإشارة إليه أيضا هو الوجهات الرئيسية للاجئين 82% من جميع اللاجئين تستضيفهم بلدان نامية، كما أنه لا يزال ثلاثة أرباع اللاجئين مشردين، وغالبا ما يستقر اللاجؤون في المجتمعات المضيفة وهي التي تضم بعضا من أشد الشرائح فقرا في بلدانهم، أو في مناطق نائية أو حدودية نجد فيها السكان صعوبات في الحصول على وظائف وخدمات عامة، ومناسبة لهم.

المطلب الثالث: تنامي انتشار ظاهرة الفقر في منطقة الساحل الإفريقي

قبل التدخل العسكري المباشر (الأجنبي) في منطقة الساحل الإفريقي المتمثل في ليبيا ومالي وكما رأينا مدى التأثير ليس فقط على هاتين الدولتين بل على منطقة الساحل الإفريقي ككل، وعلى جميع المستويات والتي بدورها دمرت مفهوم الأمن الإنساني بجميع متطلباته وأنواعه، فالساحل أصلا يعرف على أنه حزام الفقر الأسود، ولكن بعد التدخل الأجنبي العسكري في المنطقة أصبحنا متواجدون أمام إحدى المناطق الأشد فقرا في العالم حتى لا نقول الأفقر.

وما زاد من صعوبة تقديم المساعدات فيما يخص الأمن والتنمية البشرية هو فيروس كورونا، إذن لماذا لا يكون التدخل الأجنبي لمساعدة هذه البلدان على ضمان أمنها وإعانة اقتصادها من أجل النمو والتقليل من الفقر؟ وفي هذا يقول "**جاي ساكس**": "أي محاربة الإرهاب متعلقة بالقضاء على الفقر"، ما يعني أن الفقر هو الإرهاب الحقيقي.

ففي ظل التدخلات الأجنبية ظهر مفهوم جديد للفقر يطلق عليه الفقر المتعدد الأبعاد، إذ يعرفه تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 كما يلي: " الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق وإقصاء جماعي، وعدم المشاركة"[1].

هذا في تعريف الفقر، أما فيما يخص أسباب الفقر، فيعد الازدواجية الاقتصادية– اقتصاد معيشي واقتصاد تبادلي، الذي يقوم عليها البناء الاقتصادي والتي وضعها الاستعمار وحافظ عليها حكام دول المنطقة بسبب اعتماد هذه المنطقة على تصدير المواد الخام بدرجة أولى وخاصة المحاصيل الزراعية، القطن، الكاكاو وغيرها، وأدى التركيز الضيق على زيادة إنتاج الغذاء في دول الساحل إلى ازدياد أعداد الجوعى، فالندرة إذن ليس لها علاقة بضعف الإنتاج فقط وإنما بتقدم الإنتاج

[1]– ياسين كميشة، "مصادر الفقر في دول الساحل الإفريقي: وفق منظور الأمن الإنساني"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، ع 1، (أفريل 2019)، ص.233.

الزراعي وقياسه بمدى مقدار خدمته للنمو في بقية قطاعات الاقتصاد عوضا عن ربطه برفاهية الأغلبية الريفية في دول الساحل[1].

إذن تعتمد دول الساحل الإفريقي في نموها الاقتصادي على المداخيل التي تدرها الثروات الطبيعية المعدنية منها والطاقوية كاليورانيوم والذهب في مالي والنيجر، الفوسفات في السنغال، البوكسيت والمنغنيز في غينيا بيساو، ما يعني أن هناك علاقة سلبية بين توافر الموارد الطبيعية وزيادة نسبة الفقر، فالاكتشافات المتتالية للنفط بالمنطقة أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ما زاد بدوره من حدة نسب الفقر العالية، وعدم توجيه مداخيل هذه الثروات لتحسين أحوال الناس وتخفيض نسبة الفقر.

حيث تقع أربع دول من الساحل الإفريقي المتمثلة في كل من: النيجر، تشاد، مالي وموريتانيا في قائمة أفقر 15 دولة في العالم، وتعتبر النيجر أفقر دولة في العالم حيث يقع ثلاث أرباع سكان منطقة الساحل الإفريقي في خانة الفقراء، وتتراوح نسبة السكان تحت خط الفقر بين 43 و 54%[2].

إن تدمير البنى التحتية للإنتاج في دول الساحل الإفريقي نتيجة التدخلات الأجنبية التي فرضت واقعا للعنف بشتى أنواعه، وتواصل إلى جانبه موجات الجفاف والفيضانات العجز في توفير الأعلاف في أقصى غرب إفريقيا بموريتانيا والسنغال، وأجزاء من بوركانا فاسو، تشاد، مالي والنيجر ما أدى إلى تنقل المواشي إلى مناطق أخرى بلورة صراعات بين المزارعين والرعاة.

فالتوترات بين المجتمعات الرعوية والزراعية آخذ في الازدياد بسبب تقلص الأراضي الزراعية القابلة للاستغلال، وعدم استدامة موارد المياه، وهذا المشهد المعقد في المنطقة يدفع إلى التأخر في التنمية وزيادة معدلات الفقر المزمن وتفشي النشاط الإجرامي والعنف، فحسب تقديرات الأمم المتحدة تدهور ما يقارب 80% من الأراضي في المنطقة والذين يعتمدون في معيشتهم على تربية المواشي.[3]

---

[1]– نفس المرجع، ص.243.

[2]– صورية العايب وعتيقة كواشي، **مرجع سابق**، ص.244.

[3]– اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مالي– النيجر: تغير المناخ والنزاعات المحتدمة في منطقة الساحل الإفريقي يجعلها على وشك الانفجار، تم تصفح الموقع بتاريخ 30–12–2021، على الرابط: https://bit.ly/3K2MVA7

والجدول الموالي رقم(15): يمثل النسب المئوية للفقر في دول الساحل الإفريقي من 2005 حتى سنة 2015 ما عدى الرأس الأخضر[1].

الدول/ سنة المسح 2005-2015	سكان يعيشون في فقر مدقع	سكان معرضون لفقر متعدد الأبعاد	سكان يعيشون في الفقر المدقع	ابعاد الحرمان من الفقر العام			السكان الذين يعيشون دون خط الفقر 2009-2015	
				التعليم	الصحة	مستوى المعيشة	1.90 دولار في اليوم	خط الفقر
بوركينا فاسو 2010	82.8	7.6	63.8	39	22.5	38.5	43.7	40.1
تشاد 2010	86.9	8.8	67.6	32.3	22.5	45.2	38.4	46.7
السنغال 2014	51.9	18.1	30.8	43.6	23.1	33.4	38	46.7
غامبيا 2013	57.2	21.3	31.7	32.9	30.9	36.2	-	48.4
غينيا بيساو 2006	80.4	10.5	58.4	30.5	27.9	41.6	67.1	69.3
مالي 2012-13	78.4	10.8	55.9	37.9	22.4	39.7	49.3	43.6
موريتانيا2011	55.6	16.8	29.9	34.5	20.3	45.3	5.9	42
النيجر 2012	89.8	5.9	73.5	35.9	24	40	45.7	48.9

إن هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة العنف والانتهاكات الجسيمة بحقوق الإنسان بالمنطقة دفعت بهم إلى النزوح هروبا من الفقر والمجاعة، بينما يقدر إجمالي النازحين الداخليين في منطقة الساحل الإفريقي بما يقارب مليون[2]، فبحسب وكالات الأمم المتحدة لسنة 2020 أن منطقة الساحل الإفريقي تعيش أزمة إنسانية هي الأسوأ لحد الآن بسبب النزوح المستمر أمام تزايد العنف وآثار جائحة كوفيد 19 وانعدام الأمن الغذائي، وأن بوركينا فاسو، مالي والنيجر تمثل بؤرة أزمة النزوح القسري، فأكثر من 1.5 مليون مشرد داخلي و365 ألف لاجئ فروا من العنف في منطقة الساحل الوسطى، بما فيهم أكثر من 600 ألف شخص خلال عام 2020، وأن العنف الذي يتعرض له المدنيون مروع[3].

---

[1]- ياسين كميشة، **مرجع سابق**، ص.244.

[2]- صورية العايب وعتيقة كواشي، **مرجع سابق**، ص.247.

[3]- أخبار الأمم المتحدة، وكالات الأمم المتحدة تحذر من أزمات غير مسبوقة في منطقة الساحل الإفريقي، 16 أكتوبر 2020، على الرابط: https://bit.ly/3rCCMDW

كما زاد عدد النازحيين داخليا بسبب أوضاع الفقر والمجاعة التي أفرزتها عمليات العنف، ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي بمقدار أربعة أضعاف عبر منطقة الساحل الأوسط، حيث ارتفعت أعدادهم في بوركينا فاسو إلى 780 ألف من نصف مليون بداية عام 2020[1]، هذا الوضع رافقه ارتفاع مفاجئ لعدد الجياع في وقت ينتشر فيه فيروس كورونا وسط بيئة تفتقر لأبسط النظم الصحية في العالم، فالوضع خرج عن السيطرة والناس على حافة الهاوية الوضع مقلق جدا في أنحاء منطقة وسط الساحل التي تضم بوركينافاسو، مالي والنيجر، حيث يرتفع عدد الجياع هناك بشكل مطرد مع تفاقم الأزمة التي تدفع بـ 3.1 مليون شخص في مالي و2 مليون شخص في النيجر إلى مستويات انعدام الأمن الشديد، ما يعني أن العواقب ستكون كارثية.

وقد أكد ذلك رئيس الوكالة الأممية التي تعنى بتوفير الدعم الغذائي للمتضررين من الكوارث والحروب حيث زار منطقة الساحل مؤخرا برفقة وزير التنمية الدنماركي والسويسري، أين اطلعوا على الأوضاع هناك قبل مؤتمر كوبنهاغن حول الوضع الإنساني في المنطقة، حيث أوضح **ديفيد بيزلي:** "أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية والصراع بين الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية أدت إلى نزوح جماعي قسري للسكان في جميع أنحاء بوركينا فاسو ومالي والنيجر، ويحتاج هؤلاء النازحين إلى مساعدة عاجلة لإنقاذ أرواحهم، كما أن استضافتهم تتم من قبل المجتمعات التي تكون غالبا هي نفسها محرومة وضعيفة للغاية، في وقت تتزايد فيه الاحتياجات الغذائية، ويهدد انعدام الأمن المتزايد المكاسب التي تحققت في مختلف القطاعات في ذلك ضمان للأمن الغذائي والتغذية مع صعوبة وصول المساعدات الإنسانية"[2].

كما ذكر التقرير أن متطلبات التمويل لبرنامج الأغذية العالمي في بلدان الساحل الأوسط الثلاث تبلغ أكثر من 178 مليون دولار أمريكي إلى غاية شهر مارس 2021، وأضاف **ديفيد بيزلي** قائلا: "نفذ المال ونحتاج 86 مليون دولار للأشهر الستة المقبلة ومع تزايد الاحتياجات وتناقص الموارد والانكماش الاقتصادي بسبب كوفيد 19، فإن كل تلك العوامل ستشكل بالفعل تحديات بالنسبة لنا،

---

[1]– أخبار الأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي: ارتفاع عدد الجوعى في منطقة وسط الساحل في خضم انتشار كوفيد 19، 2 أفريل 2020، على الرابط: https://bit.ly/3Mez0Z4

[2]– أخبار الأمم المتحدة، يوم الأغذية العالمي ديفيد بيزلي يحشد الجهود من أجل إنقاذ منطقة الساحل من المجاعة، تم تصفح الموقع بتاريخ 30-12-2021، على الرابط: https://bit.ly/37wo9Lr

ولكن إذا تمكنا من الوصول إلى المحتاجين فيمكننا تجنب المجاعة وتحقيق الاستقرار في كثير من المجتمعات"[1].

هذا، ولقد ساهم كوفيد-19 في توسيع هوة البطالة والتي بدورها ضاعفت من نسب الفقر، وهذا بالتطرق إلى ما يسببه كل من البطالة والفقر في "تعاسة" غالبية الناس في المنطقة، فبالرجوع إلى الحطاب الفقير في شعر **ج دي لافونتان** "الموت والحطاب" نرى كيف أن البؤس يفقد الأمل ومتعة الحياة حسب البروفيسور **أكتوف**، "يشكل كل من السلم والديمقراطية والتنمية مثلثا يتفاعل فيما بينه ويتواجد في مركزه التعليم أساس بناء مستقبل أكثر استقرارا"[2]، لذلك تعتبر مسألة التشغيل في منطقة الساحل الإفريقي أكبر تحد لتحسين الظروف المعيشية للشعوب، فغالبا ما تتراوح نسب البطالة بين 10-20 % وتمس خاصة الشباب والنساء، فكل من ضعف الإنتاج في العمل والتضخم المرتفع(9-10%) والنمو الاقتصادي الضعيف مقارنة بالنمو الديمغرافي يعكس وضعا مأساويا من الصعب اختراقه.

هذا الوضع التغذوي الصعب نتيجة للفقر تحدث عنه "**تومسون فيري**" الناطق باسم برنامج الأغذية العالمي: "7.4 مليون شخص لا يعلمون من أين ستأتي وجبتهم المقبلة، يظهر التحليل الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي أن 7.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي قبل بداية 2021، إضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا"[3].

كما أضافت "**ماريكسي ميركادو**" الناطقة باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف أن عدد الأطفال الذين يحتاجون للمساعدة الإنسانية في بوكرينا فاسو ومالي والنيجر وصل إلى 7.2 مليون طفل، وهو عدد غير مسبوق بزيادة تقدر بالثلثين خلال عام واحد".

كما نشير أيضا إلى أن عدد الأطفال الذين عانوا من نقص التغذية المهددة للحياة بين عامي 2020-2021 ارتفعت بمقدار 20%، هذا إضافة إلى نقص المياه الشحيحة والنظيفة، كما أن العنف

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- مصطفى بن عبد العزيز، "التحديات الكبرى في منطقة الساحل في أشغال الملتقى الساحل ضمن إستراتيجية القوى"، (المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، الاثنين 2 مارس 2015)، ص ص. 48، 49.

[3]- وكالات الأمم المتحدة تحذر من أزمات غير مسبوقة في منطقة الساحل الإفريقي، **مرجع سابق**.

المرتبط بالتدخل العسكري في المنطقة والهجمات الإرهابية وجائحة كوفيد-19 مستهدفة في ثلاث دول أدت إلى إغلاق أكثر من 4000 مدرسة، وزيادة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال منها: التجنيد القسري في القتال، الاغتصاب، العنف الجنسي، ويظهر ذلك خاصة في مالي.

وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف "هنريتا فور": "لقد أظهر أطراف النزاع سنة تلوى الأخرى استهتارا فضيعا بحقوق الأطفال وعافيتهم، فالأطفال يعانون ويموتون بسبب هذه القسوة، ويجب بذل كل جهد للمحافظة على سلامة هؤلاء الأطفال من الأذى"[1].

غير أن المتتبع للوضع في منطقة الساحل الإفريقي يرى أن عام 2021 لم يتوفر لغاية الآن على بيانات، لكن عام 2020 شهد 26425 انتهاكا جسيما ضد الأطفال وثقتها الأمم المتحدة، لتشهد الأشهر الثلاث الأولى لعام 2021 انخفاضا طفيفا في العدد الإجمالي للانتهاكات الجسيمة الموثقة، إلا أن حالات العنف الجنسي والخطف الموثقة واصلت التصاعد بمعدلات مثيرة للقلق بأكثر من 50% و10% على التوالي مقارنة بالعالم الماضي.

كما توجد علاقة بين التمدرس وإمكانية الخروج من قبو الفقر، لكن على العكس من ذلك فنسب التمدرس بمنطقة الساحل لا تتعدى 50% غالبا، وحسب اليونيسيف فأن إفريقيا جنوب الصحراء تأوي أكثر من نصف عدد العالم(58 مليون) وأغلبهم إناث بنسبة 97% من أصل 113 مليون طفل الذين لا يذهبون للمدرسة ينتمون إلى دول نامية وفقيرة، وثلث الأطفال لا يتعدون التعليم الابتدائي نظرا للنقص الكبير في التعليم، واحتمال ذهاب بنت سنها ما بين 6 إلى 14 سنة انخفضت بنسبة 32% في بوركينا فاسو و38% في النيجر و33% في مالي، إذ تستخدمن في الطهي وجلب الغذاء للعائلة وأعمال منزلية أخرى، لهذا يعتبر الفقر انتهاكا لحقوق الطفل في التنمية[2].

كما اعتبرت منطقة المثلث الحدودي حسب المديرة التنفيذية لليونيسيف السيدة "**هنريتا فور**" بأنهما المناطق الأكثر انتهاكا لحقوق الأطفال، ولذلك لمنع 10050 معلما من العمل أو اضطرارهم للنزوح بسبب العنف الذي يتعرض إليه العاملون في قطاع التعليم، وكذا استخدام المدارس لأغراض

---

[1]- اليونيسيف تحذر من أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في أوضاع النزاعات تتصاعد في جميع أنحاء العالم، تم تصفح الموقع بتاريخ 31 ديسمبر 2021، على الرابط: https://uni.cf/3rFyTy5

[2]- مصطفى عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص.48.

عسكرية، رغم اعتماد هذه البلدان الثلاثة: مالي النيجر وبوركينا فاسو إستراتيجية المدارس الآمنة[1]، إلا أن الأمر خرج عن السيطرة.

وبهذا تزيد الأمية والجهل من الحلقة المفرغة للفقر، والأخطر من ذلك هو انتقال الجهل ما بين الأجيال، وهذا هو الإرهاب الحقيقي الذي يخلفه التدخل العسكري، ويشكل عائقا أمام استمرار عجلة التنمية والتطور لأن المدرسة تعد فعلا "ثورة صامتة"، فلقد اهتم الفاعل والمفعول به بالإنفاق العسكري بدل الإنفاق على تحسين قطاع التعليم والصحة وتوفير الأمن الغذائي لمختلف الفئات والأشخاص محل التهديد، وبذلك يبقى الفقر كابح للتنمية في منطقة الساحل الإفريقي أمام كل المبادرات الدولية والإقليمية لتحسين الوضع هناك ولكن بدون جدوى تذكر.

هذا، وقد كان عام 2021 أن صادف السنة التاسعة من الصراع في غرب الساحل الإفريقي حيث تفاقم العنف وزيادة وتيرة هجمات الأصوليين المتشددين خاصة في مالي، بوركينا فاسو والنيجر، ولازالت دوافع الصراع وعدم الاستقرار في دول G5 قائمة من حالات ضعف الدولة وتآكل السيادة ونقص الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، كما استغل التدخل العسكري الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية السائدة حيث عدت المنطقة من أقل بقاع العالم، وأنها منطقة مفتوحة على التهريب الذي لا يأخذ الحدود الوطنية في الحسبان، ما يجعل التبادل يتم في إطار غير مهيكل في إطار مؤسسي ما وفر مناخا ملائما للفساد المالي، وهو الوضع الذي عقد من مهمة التدخل الذي اتخذ محاربة الإرهاب كذريعة صعبة للغاية على اعتبار أن هذا الأخير يجد سهولة في تمويل عملياته، والقدرة أيضا على الخروج من قبضة القانون، وهو الأمر الذي شجع الإرهابيون على تقديم أنفسهم كبديل عن الدولة نفسها ويروجون لأنفسهم كضمانات للأمن أكثر مما تستطيعه الجيوش النظامية ذاتها.

هذا بالنظر إلى ارتفاع نسبة الوفيات الناجمة عن الاشتباكات بين جيوش تلك الدول والجماعات المسلحة المرتبطة بداعش والقاعدة والعصابات الإجرامية بنسبة 18% وفقا لبيانات موقع النزاع المسلح ومشروع بيانات الأحداث، وأن عدم الاستقرار ساهم في نزوح 3.4 مليون شخص الآن وفقا لوكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

---

[1]-"تضاعف إغلاق المدارس في منطقة الساحل الإفريقي في العامين الماضيين بسبب تزايد انعدام الأمن"، اليونيسيف، تم تصفح الموقع بتاريخ 31-12-2021، على الرابط: https://uni.cf/3jYUnle

شهدت مالي انقلابا بقيادة الجنرال "**أسمي غويتا**" عقب احتجاجات في الشارع ضد انعدام الأمن لتضغط الكتلة السياسية غرب إفريقيا إلى جانب فرنسا على **غويتا** لإجراء انتخابات ديموقراطية عام 2022، وهو الأمر نفسه الذي شهدته بوركينا فاسو احتجاجا على سوء الأوضاع الأمنية وإجراء تعديلات في القيادة العسكرية ومجلس الوزراء، أما النيجر فشهدت تأسيس ميليشيات من المدنيين قد يساهم في سد الفجوة الأمنية خلال عام 2022.

وأخيرا يمكن القول أن مواجهة التطرف والإرهاب بحاجة إلى مقاربة شمولية لا تختزل في الجانب الأمني فقط بل تتضح على الجانب التنموي والفكري معا، فمحاربة الإرهاب ترتبط بمحاربة الهشاشة في كل صورها، وأن محاربة الإرهاب وحده كذريعة ضاعف الأعباء في المنطقة إلى الأسوء وهذا ما أبرزناه سابقا، واستمرار حالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

المبحث الثالث: آليات جهود التسوية الجزائرية للأزمتين الليبية– المالية في ظل مستقبل التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي

كما قلنا سابقا ألقت الأزمتين الليبية والمالية بظلالهما على دول الساحل ومنها الجزائر التي تأثرت أيضا من خلال تعاظم النشاط الإرهابي وانتشار الأسلحة المختلفة في المنطقة، وحدوث أزمة اللاجئين والمهاجرين وانتشار الفقر بين أوساط هذه الفئات والتي جعلت الجزائر ملاذا آمنا للهرب إليه، وفي ظل احتدام الوضع في كل من ليبيا ومالي لم يتغير موقف الجزائر كدولة إقليمية في فضاء الساحل الإفريقي، برفضها للتدخل الأجنبي في مالي وليبيا لكونه يوفر غطاءا دينيا وإيديولوجيا لعناصر التنظيمات الإرهابية، ولن يتسامح سكان المنطقة مع أي وجود غربي يذكرهم بالماضي الاستعماري أو بواقع أفغانستان أو العراق أو سوريا.

وعليه حاولت الجزائر ومنذ الوهلة الأولى للنزاع في كل من ليبيا وتجدده في مالي إلى تبني الجهود السلمية والحوار السياسي، الهادف إلى جمع الأطراف المتنازعة على طاولة مفاوضات واحدة بعيدا عن العنف والتطرف، وأن جهودها الدبلوماسية هذه من واجباتها لحسن الجوار والارتباط المتماسك فيما يتعلق بجيرانها، وقد تميزت الدبلوماسية الجزائرية في تسويتها السلمية بالموقف الحيادي الإيجابي في سياستها الخارجية، وهذا بالاستناد على المادتين 90 و93 من دستور 1976: "وفاء

لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الدولية مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية"[1]. هذه المبادئ لم تتغير وتبقى ثابتة رغم المستقبل الغامض للتدخل الأجنبي في منطقة الساحل الأفريقي على ضوء المتغيرات في الأزمة الليبية والمالية.

المطلب الأول: الجزائر وتسوية الأزمة الليبية: الدبلوماسية متعددة المستويات.

لقد رفضت الجزائر الخيار العسكري والاعتماد على الحل السلمي في ليبيا من خلال دعوتها إلى مصالحة وطنية شاملة تجمع من خلالها كل الخصوم الليبية، بمن فيهم الإسلاميين وقيادات النظام السابق باستثناء الميليشيات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، وترفض الاجتماعات الدولية التي تساند الحسم العسكري، وتساند المبادرة الإفريقية (وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين بليبيا)، وتؤكد الجزائر على أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيا–ليبيا، والحرص على الوحدة الليبية، لهذا ترى الجزائر وفق ما يطلق عليه "بالدبلوماسية متعددة المستويات":

- **المستوى الأول:** على المستوى الدولي: من خلال الاندماج في جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية.
- **المستوى الثاني:** على المستوى الإقليمي: من خلال انخراط الجزائر في آلية دول الجوار لحل الأزمة الليبية.
- **المستوى الثالث:** على المستوى الوطني: من خلال ترويج الجزائر لآلية المصالحة الوطنية باعتبارها الأكثر نجاعة لمعالجة المشاكل الداخلية.

أولا: على المستوى الدولي: الجزائر وجهود الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية

حيث أعربت الجزائر عن دعمها لجهود الأمم المتحدة في البحث عن الحل السلمي للأزمة الليبية على لسان مسؤوليها: "الليبيين وحدهم من لديهم الأهلية لتحديد أسس ومعالم الحل السياسي

[1]– دستور الجزائر 1976م، المادتان 90–93

بعيدا عن كافة أشكال التدخل الأجنبي"[1]، وعلى إثرها أيضا صرح وزير الخارجية "**رمطان لعمامرة**": "الجزائر تندد بالعنف في ليبيا منذ بدايته، وسجلت على نفسها موقف عدم التدخل في أمر الغير مهما حصل، وكذلك عدم التدخل الأجنبي في شؤون أي دولة شقيقة، وبالتالي نحن بقينا ملتزمين بموقفنا المبدئي مادام الأمر يعني الليبيين أنفسهم وليس للجزائر أن تختار الوقوف مع الليبيين في بنغازي أو الليبيين في طرابلس ضد بعضهم البعض"[2]، وتنضم بذلك الجزائر إلى المجهودات الدولية الرامية للوقف الفوري للعنف بشتى أشكاله، والدعوى إلى فتح المجال للحوار الوطني مع ما يتوافق ويتماشى وطموحات الشعب الليبي، وينهي حالة الفرقة والانقسام[3].

وقد حثت الجهود الدبلوماسية الجزائرية المدعومة للأمم المتحدة مبدئيا بتوقيع:

- **اتفاقية الصخيرات:** في 17 ديسمبر 2015 وقد كانت محصلة لسلسلة من جولات التفاوض والوساطة بما فيها التي تمت في الجزائر، وبالرغم من توسع عدد الدول المساهمة في توقيع اتفاق الصخيرات سواء أكانت دول مجاورة أو غير مجاورة إلا أنه كان للجزائر دور بارز في توقيع هذا الاتفاق[4]، وجاء التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في إطار الحوار الليبي–الليبي الذي انطلق في مارس 2015 بالجزائر باجتماع ضم أطراف الأزمة الليبية وشخصيات سياسية بارزة من المستقلين وممثلي الأحزاب السياسية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني[5]، وأكدت الجزائر دعمها لاتفاق الصخيرات تحت إشراف الأمم المتحدة، وعبرت عن ارتياحها لمصادقة مجلس الأمن على اللائحة 225 حول الاتفاق الليبي، لكونه شمل أسس الحل السياسي لاسيما ما تعلق باحترام مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الترابية والوحدة الوطنية، وكذا تدشين بناء

---

[1] – عبد الكريم إسماعيل، "التدخل العسكري لحلف الأطلسي في الوطن العربي"، **مجلةدفاتر السياسة والقانون**، العدد 12، (الجزائر، 2015)، ص.22.

[2]– أمير مشيد، **السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في المحددات والأدوات والأبعاد**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015)، ص.95.

[3]– توفيق بوستي، "المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 3، المجلد 10، (جويلية 2021)، ص.692.

[4]– حسين بلخيرات، "الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**،العدد1، المجلد 4، (الجزائر: جامعة الشهيد زيان عاشور)، ص.52.

[5]– علي مصباح محمد الوحيشي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد1، المجلد 3، (الجزائر: جامعة عمار ثليجي)، ص.692.

المسار المؤسساتي في الدولة الليبية والتي يعمل المبعوث الدولي الجديد إلى ليبيا اللبناني"**غسان سلامة**" على الاشتغال عليه، وإدراكا لأهمية الجهود الجزائرية في هذا السياق يعمل المبعوث الدولي على التنسيق المباشر مع الجزائر، كما يقوم رئيس حكومة الوفاق الوطني الذي يعتبر الممثل الرسمي للدولة الليبية وفقا لاتفاق الصخيرات (المنقوض) بزيارات متكررة للجزائر، إدراكا منه لأهميتها في سياق دعم جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية الأزمة[1].

- **مؤتمر برلين:** كان حضور الجزائر مميزا في مؤتمر برلين حول الأزمة الليبية الذي عقد في 19 جانفي 2021 بالعاصمة الألمانية برلين، إذ حققت الجزائر إنجازا دبلوماسيا وذلك بالتأكيد على الحل السياسي ونزع فتيل الحرب وتطبيق حظر شامل على تجارة الأسلحة والعودة إلى طاولة المفاوضات للتفكير في حل سياسي، وإعادة هيكلة قطاع الأمن بكل مؤسساته[2]، حيث قام في هذا الإطار وزير الخارجية "**صبري بوقادوم**" بزيارتين لليبيا التقى خلال الأولى في 5 فيفري 2020 المشير **خليفة حفتر** قائد الجيش الوطني الليبي، بينما التقى خلال الزيارة الثانية في 18 فيفري 2020 حكومة الوفاق الوطني، كما قام الرئيس الجزائري "**عبد المجيد تبون**" بعرض دور الوسيط على هيئة الأمم المتحدة وأكد قدرته على تحقيق السلام في ليبيا واستعداده للوساطة في أي محادثات تهدف إلى وقف إطلاق النار في ليبيا شريطة الحصول على تفويض أممي من مجلس الأمن الدولي، وقد اقترح عند تمثيله لبلاده في المؤتمر بأن تكون الجزائر وسيطا منوطا به منع دعم طرفي النزاع سواء بالأسلحة أو المقاتلين من قبل بعض القوى الدولية لاسيما تركيا وفرنسا وروسيا[3]، كما زار السفير الأمريكي "**ريشارد نورلاند**" إحدى عشر مدينة (موسكو-أنقرة-القاهرة-أبو ظبي-باريس-روما-برلين-تونس-الجزائر-طرابلس-بنغازي) في غضون 16 يوما، وبعضها أعيد زيارتها أكثر من مرة، واجتمع ستة مرات مع رئيس الحكومة الانتقالية "**فايز السراج**" وأربع مرات مع "**خليفة حفتر**" و"**عقيلة صالح**" وثلاث مرات مع "**خالد البشري**"، وصادق مجلس النواب الأمريكي منتصف نوفمبر 2020 على قانون دعم الاستقرار في ليبيا

---

[1]-حسين بلخيرات، **مرجع سابق**، ص.52.

[2]- فيصل إزدارن، "أمن الجزائر والفضاء الإقليمي الإفريقي"، الشروق، تم تصفح الموقع بتاريخ 31-12-2021، على الرابط: https://bit.ly/388hirs

[3]- عسكر أحمد، "موقف تونس والجزائر من الأزمة الليبية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 2020، (مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2020)، ص ص.128، 129.

والذي ينص على إعداد قائمة بأسماء المخترقين للقانون ولحقوق الإنسان في ليبيا من كل الأطراف في مدة أقصاها 180 يوما من تاريخ إصداره، كما ينص على فرض حزمة من العقوبات ضد من ارتكب جرائم حرب أو جرائم مالية وأسهموا في تسهيل التدخلات الإقليمية أو شاركوا في غسيل الأموال وتهريب وبيع النفط خارج المؤسسات[1].

- **اتفاق جنيف في 23 أكتوبر 2020:** تحت رعاية الأمم المتحدة، وهو اتفاق على وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وتحددت فيه فترة 90 يوما لمغادرة جميع القوات الأجنبية الأراضي الليبية، وعزز بالتوافق على بنود تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار في اللقاء التاريخي للجنة 5+5 في مدينة غدامس الليبية، يتكون من 12 بندا لتطبيق وقف إطلاق النار، أبرزها تشكيل لجنة عسكرية فرعية للإشراف على عودة كل القوات الأجنبية إلى بلادها، ومغادرة وسحب جميع القوات من الطرفين إلى معسكراتها الموجودة على خطوط التماس، هذا الاتفاق لقي استحسان المجتمع الدولي والليبي وسمي بـ "اتفاق الشجعان"[2].

ثانيا: على المستوى الإقليمي تفعيل آلية دول الجوار

آلية دول الجوار قديمة، ولكن لم تنطبق عليها تسميتها الرسمية إلا خلال العقدين الأخيرين، وكانت الجزائر هي الدولة المبادرة بطرق آلية دول الجوار في تسوية الأزمة الليبية، من خلال دعوة السبع دول المجاورة لليبيا لاجتماعات تنسيقية بخصوص تسوية الأزمة الليبية، ولكن مع مرور الوقت اقتصرت على ثلاث دول فقط وهي الجزائر، تونس ومصر، باعتبار أن الأزمة الليبية تفرض تحديات أمنية خطيرة مباشرة عليها، فتونس تشتكي خطورة الأوضاع في ليبيا خاصة من خلال المحاولات المتكررة التي قامت بها التنظيمات الإرهابية التي قدمت من ليبيا لمحاولة السيطرة على مدينة "بن قردان" التونسية، أما جمهورية مصر العربية فقد عانت من مجموعة من الأحداث الإرهابية والتي اعتبرت الأراضي الليبية هي قاعدتها الخلفية، وقد تدخلت مصر عسكريا بشكل مباشر لضرب أهداف عسكرية واستهداف التنظيم المسمى "شباب مجاهدي مدينة درنة"[3].

---

[1]– حسين العلوي، "الأزمة الليبية بين صراع الإدارات الدولية والانقسام الداخلي"ورقات تحليلية، **تقارير**، 21 ديسمبر 2020، الجزيرة،ص.52.

[2]– نفس المرجع، ص.4.

[3]– حسين بلخيرات، **مرجع سابق**، ص.52.

إن اقتصار آلية "دول الجوار" على هذه الدول الثلاث ليس مرتبط فقط بحساسيتها اتجاه عدم استقرار الوضع الأمني في ليبيا، ولكن باعتبارها دولا تملك علاقات تأثير على الأطراف الداخلية الليبية، فالجزائر علاقتها جيدة مع حكومة الوفاق الوطني، وكذا الحركات الإسلامية وأقل قبولا مع الطرف الذي يمثله "**خليفة حفتر**"، في حين تملك تونس علاقات وطيدة مع الحركات الإسلامية بحكم مشاركة حركة النهضة في الحكومة التونسية وعلاقات جيدة مع حكومة الوفاق الوطنية، وعلاقات مقبولة بالجنرال **خليفة حفتر**، أما مصر فتمتلك علاقات جيدة بالجنرال **خليفة حفتر** وعلاقات مقبولة مع حكومة الوفاق الوطني وعلاقات سيئة مع الحركات الإسلامية التي تعتبرها امتداد لحركة الإخوان المسلمين المصرية[1].

كما بادرت الجزائر في شهر ماي 2015 إلى دعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا للاجتماع على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر، من أجل التشاور حول الأزمة الأمنية المتصاعدة على خلفية الانقسام الحكومي والصدام المسلح العنيف في مطار طرابلس والسيطرة على العاصمة ومدينة بنغازي في 30 جويلية 2014، وكذا احتواء التداعيات السياسية والأمنية والإنسانية لتجدد النزاع الأهلي في ليبيا وكانت الجزائر في هذا الاجتماع حريصة على حقن الدماء وإنهاء النزاع الأهلي على حدودها الشرقية[2].

كما عززت تونس هذه المبادرة وعزمت على عقد قمة ثلاثية تضم تونس والجزائر ومصر في جانفي 2017، تختص ببحث مسار دفع الوفاق السياسي التونسي، كما تحدث الرئيس التونسي "**الباجي قايد السبسي**" ووزير خارجيتها "**الجبهناوي**" عن نجاح المبادرة في توحيد موقف تونس ومصر والجزائر تجاه الأزمة الليبية، وأوضح خلال جلسة أمام المجلس التشريعي التونسي اتفاق القاهرة والجزائر وتونس على استبعاد الحل العسكري وفك الاشتباك بين الفرقاء الليبيين باتجاه الحل السياسي ولا يقصي أي طرف.

---

[1]– المرجع نفسه، ص.52.

[2]– توفيق بوستي، **مرجع سابق**، ص 52.

وتقوم المبادرة الثلاثية المطروحة التي تم الإعلان عن مضامينها بشكل تفصيلي بعد اجتماع وزراء خارجية تونس والجزائر ومصر في 20 فيفري 2017 على ما يلي[1]:

- مواصلة السعي لتحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا دون إقصاء في إطار الحوار الليبي بمساعدة الدول الثلاث وبرعاية الأمم المتحدة.
- التمسك بسيادة الدول الليبية ووحدتها الترابية، والحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة على قاعدة الاتفاق السياسي الليبي الموقع بالصخيرات باعتباره إطارا مرجعيا، ومساندة المقترحات الليبية التوافقية قصد التوصل لصياغات تكميلية وإلى تعديلات تمكن من دفعها.
- رفض أي حل عسكري للأزمة الليبية، وأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لليبيا باعتبار أن التسوية لا يجب أن تكون إلا بين الليبيين أنفسهم، وأن يضم الحوار كافة الأطراف الليبية مهما كانت توجهاتها أو انتماءاتها.
- العمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة الليبية المدنية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي ووحدة الجيش الليبي، للقيام بالدور المنوط به في حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.
- تواصل جهود الدول الثلاث على المستوى الوزاري فيما بينها تمهيدا للقمة الثلاثية في الجزائر.
- ستقوم الدول الثلاث بشكل مشترك ورسمي بإحاطة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بإعلان تونس الوزاري باعتبارها وثيقة رسمية لدى المنظمات الثلاث.

وقد تضمن البيان الختامي للاجتماع التشاوري لدول جوار ليبيا الذي دعت إليه الجزائر في 22 جانفي 2020، بهدف مناقشة التطورات الأمنية الخطيرة وتداعياتها على دول الجوار تمهيدا لاجتماع مستقبلي يضم الأطراف المعنية في ليبيا، وقد شارك الاجتماع وزراء خارجية دول الجزائر ومصر وتونس والسودان وتشاد والنيجر ومالي، إضافة إلى وزير خارجية ألمانيا بغية التوصل لحل شامل للأزمة الليبية من دون تدخلات خارجية إقليمية أو دولية، والالتزام بوقف إطلاق النار والتسوية

[1]– السنوسي بسيكري، "الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، (13 أفريل 2017)، ص.4.

السلمية مع ضرورة تنظيم انتخابات تحفظ وحدة وسيادة ليبيا، مع رفض كل أشكال العنف والإرهاب، ودعم مخرجات مؤتمر برلين وضرورة تأمين حدود دول الجوار مع ليبيا[1].

وفي هذا الشأن يرى المحلل السياسي الدكتور **علي ربيع:** "أن الاجتماع التشاوري لدول جوار ليبيا هو نتيجة حتمية لمسار التسوية الذي قادته الوساطة الجزائرية، وهو المسار السياسي والدبلوماسي القانوني الذي قابله الفشل الذريع للمقاربة العسكرية، وأن هذا الاجتماع هو انتصار للمقاربة الجزائرية وهو ضرورة انسحاب المرتزقة والمسلحين الأجانب وهذان المطلبان كانا أبرز مطالب الجزائر والدول التي كانت تدفع لحل الأزمة، كما أن عودة اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار الليبي بعد انقطاع دام أزيد من ثمانية أشهر يؤكد على وجود تقارب في وجهات النظر بين دول الجوار حول الملف الليبي[2].

ثالثا: على المستوى الوطني: تسويق آلية المصالحة الوطنية

إن آلية المصالحة الوطنية من الآليات الأكثر فعالية لتسوية الأزمات الداخلية، وقد كان لميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر دور بالغ الأهمية في تسوية الأزمة الأمنية في الجزائر مضافا إليها الجهود الجبارة للجيش الوطني الشعبي في مكافحة الإرهاب، لذلك تعمل الجزائر على الترويج لسياسة المصالحة الوطنية باعتبارها آلية فعالة لتسوية الأزمة الليبية[3] وذلك من خلال[4]:

- طرح رؤية لتسوية الأزمة الليبية تتوافق مع مضمون سياسة المصالحة الوطنية: يتضمن جمع كل الفرقاء الليبيين دون استثناء على طاولة المفاوضات وعدم التعويل على الحل العسكري باعتبار أن كل الأطراف جزء من الأزمة وجزء من الحل.
- عرض مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر على الطرف الليبي: إذ أوضح وزير خارجية حكومة الوفاق الوطني الليبية "**محمد الطاهر سيالة**" في مؤتمر صحفي بالجزائر في شهر أكتوبر 2016 أنه قدم طلبا رسميا للسلطات الجزائرية للإطلاع على ميثاق السلم

---

[1]– أحمد عسكر، **مرجع سابق**، ص.131.

[2]– سهام سوماتي، "اجتماع دول الجوار هو انتصار للمقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، **الحدث**،تم تصفح الموقع بتاريخ 31-12-2021، على الرابط: https://bit.ly/3v2iVQH

[3]– حسين بلخيرات، **مرجع سابق**، ص.52.

[4]– توفيق بوستي، **مرجع سابق**، ص.694.

والمصالحة الوطنية وآلياته وتشريعاته، وذلك للاستفادة منها وتسليم ورقة طريق لإقرار المصالحة بين الليبيين.

إذ تقوم المقاربة الجزائرية على التأكيد على الحل السلمي عبر الحوار والحلول السياسية، من خلال جمع فرقاء الأزمة الليبية دون التدخل في توجيه الحوار، خاصة وأن الحراك الشعبي الليبي قد انقسم إلى قسمين، قسم طالب بمشروع المصالحة الوطنية والآخر طالب بمشروع العدالة الانتقالية لمعرفة حقيقة ماجرى في العديد من الأحداث الغامضة[1] سواء عبر المبادرات الفردية المقدمة من طرفها؛ أو عبر دعم آلية دول الجوار الليبي؛ أو عبر تدعيم جهود هيئة الأمم المتحدة في هذا المجال؛ أو عبر التسويق لآلية المصالحة الوطنية المنتهجة كسبيل لتسوية الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر ونجاح هذه الآلية في إخراج الجزائر من أزمتها، وأن ثوابت العقيدة الأمنية والدستورية الجزائرية تشكل مبدأ مهم في مسيرة العلاقات الجزائر الخارجية مع الغير، التي تركز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة الدولية والإفريقية العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمبدأ أساسي في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية.

المطلب الثاني: مساعي الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة المالية الجديدة

إن النزاع في مالي نزاع داخلي، وبالتالي فمن غير المشروع دوليا التدخل في مثل هذه النزاعات من منطلق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المنصوص عليه في المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا ما نص عليه القرار 1965/12/21 بعنوان: "الإعلان عن عدم قبول التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها"، حيث نص: "لا يسمح لدولة التدخل في النزاع المدني في دولة أخرى"[(2)].

ولكن بالنظر لضخامة القضية المالية وتجدد النزاع بين الحكومة المالية والطوارق عام 2012 ومآله إلى النزاع المسلح، رمى بظلاله الخطيرة على مناحي الحياة الداخلية لدول الجوار (والجزائر واحدة من دول الجوار)، قامت الجزائر بعرض وساطتها مرة أخرى على جميع الأطراف المالية دون

[1] – محمد بلهاشمي الأمين طيبي، "لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتجسيد مفهوم العدالة الانتقالية"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، العدد 2، (الجزائر، 2013)، ص.121 .

[2]–مبروك غضبان، "التدخل العسكري في مالي وعدم شرعيته"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد11، (الجزائر: جامعة باتنة، جوان 2014)، ص.72.

إقصاء، ولأنها هي الراعي الحصري لجميع اتفاقات السلام السابقة*، وعودة الأطراف المتنازعة لوقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية، ومحاولة احتواء النزاع بنفسها وعدم دعم الجزائر لأي من الطرفين والتزام الحياد الإيجابي.

إن عامل الثقة جعل من الجزائر الوسيط الأمثل في النزاع المالي وكذا التأييد الدولي، حيث طلبت الحكومة المالية من الجزائر المساعدة في إيجاد حل سلمي للأزمة، عبر عنه الرئيس آنذاك "**إبراهيم بويكر كيتا**" عند زيارته للجزائر، أما على المستوى الدولي والإقليمي فقد صرح "**جون بينغ**" رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "أن الاتحاد الأفريقي لا يمكنه معالجة المشاكل التي تواجهها مالي دون اللجوء إلى الجزائر"، فضلا عن تصريحات "**نيكولا ساركوزي**" الرئيس الفرنسي السابق الذي أكد ثقته في العمل مع الجزائر، كما أكد "**آلان جورجي**" أن فرنسا تزكي مسار الجزائر لفض النزاع في شمال مالي[1].

وعليه وبعد مساعي دبلوماسية عديدة استطاعت الجزائر إقناع الأطراف المالية المتنازعة بالجلوس على طاولة المفاوضات، واستجابة لذلك أرسلك الحكومة المالية في 2 فيفري 2012 وفدا إلى الجزائر برئاسة وزير الخارجية المالي "**سومابيلو بوباي مايغ**" للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية منهم ممثلين عن تحالف 23 مايو والحركة الوطنية لتحرير أزواد.

أولا: سير وساطة الدبلوماسية الجزائرية في حال النزاع المالي الحديث

1- **المرحلة الأولى اتفاق السلام بالجزائر 2015:** سارت الوساطة الجزائرية في شق طريقها خاصة بعد تلقي طلب الحكومة المالية، وباشرت الجزائر سلسلة من اللقاءات التمهيدية لتقريب وجهات النظر ومحاولة إنجاح ما عرف بالحوار الشامل بين الماليين، وقد أثمرت الجهود على التوقيع على:

* - أهم محطات الوساطة التقليدية التي قادتها الجزائر في النزاع المالي: اتفاقية تمنراست: 05 و 06 جانفي 1991. ولقاء الجزائر العاصمة الثاني: في 22-24 جانفي 1992. وكذا لقاء الجزائر العاصمة الثالث في 1992. فلقاء تمنراست: 16-20 أفريل 1994. واتفاق الجزائر: 4 جويلية 2006. وبروتوكول 20 فيفري 2007.

[1]- علي يونس، "اتفاق الجزائر صمام الوضع في مالي"، **جريدة المساء**، العدد 3489، (2008)، ص.4.

- إعلان الجزائر في 9 جوان 2014 والذي ألزم الأطراف المالية بالحوار الشامل في إطار الوحدة المالية الترابية.
- التوقيع على وثيقة أرضية التفاهم المبدئية للحوار في 14 جوان 2014.

وقد شكلت هذه الوثيقتان أساس مسار التفاوض الذي دام 8 أشهر عبر 5 جولات:

- **الجولة الأولى:** بدأت الجولة الأولى بين الإخوة الفرقاء المالية من 17 جويلية 2014 إلى 31 جويلية 2014، حيث ضمت 3 حركات باشرت المفاوضات مع الحكومة المالية بحضور وزير الخارجية الجزائري "**رمطان لعمامرة**"، تضمنت التوقيع على وثيقتين مفادهما تحديد خارطة طريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر، وإعلان إطلاق النار في 23 ماي 2014.
- **الجولة الثانية:** انطلقت من 1 سبتمبر 2014 بالجزائر بين الحكومة المالية ممثلة في وزير خارجيتها "**عبد ولاي ديوب**" وقادة الحركات الأزوادية الست (الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب أزواد، الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المجلس الأعلى لتوحيد أزواد، تنسيقية الحركات، والجهات القوية للمقاومة)، وكذا ملاحظين دوليين، والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

وقد تناولت هذه الجولة 3 نقاط رئيسية:

- الاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية بشأن الوحدة الترابية لمالي.
- مشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية.
- مشاركة الطوارق في مكافحة الإرهاب والتنمية.
- **الجولة الثالثة:** انطلقت المفاوضات في 13 أكتوبر 2014، تم الاتفاق على وثيقة قدمها فريق الوساطة كقاعدة مؤقتة ضمت عدة وسائل سياسية ومؤسساتية متعلقة بالدفاع والأمن والتنمية والاقتصاد والثقافة والشؤون الاجتماعية والإنسانية.
- **الجولة الرابعة:** انطلقت في 17 نوفمبر 2014، حيث رفضت حكومة مالي مقترح الحكم الذاتي واقترحت تشكيل حكومة محلية في الشمال، تتكون من مجالس ولائية وبلدية مع المشاركة في الأمن مع استئناف الجولة الخامسة في 2015.

- **الجولة الخامسة:** لقد خيم على هذه الجولة معارك عنيفة في منطقة "تبانكورت" التي تتوسط "كيدال" معقل تمرد الطوارق و"غاو" التي تسيطر عليها الحكومة المالية "لبماكو"، لتبدأ هذه الجولة في 11 فيفري 2015، حيث دعا فيها الوسيط الجزائري كافة الأطراف المعنية بالحوار إلى التوصل إلى اتفاق سلمي ونهائي للأزمة، وهذا بالاعتماد على الوثائق الأساسية المتوصل إليها في الجولات السابقة.

وبعد مجهودات صعبة استطاعت الجزائر إقناع الأطراف المالية المتنازعة بالتوقيع على إعلان أطراف مسار السلم في 19 فيفري 2015 بالجزائر العاصمة، عبروا فيه عن تمسكهم بمسار الوساطة الذي تقوده الجزائر، وبعد 8 أشهر في خضم 5 جولات تمكنت الوساطة الجزائرية من إقناع الأطراف المالية المتنازعة من التوقيع على اتفاقية السلام في 1 مارس 2014 بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة على الساعة الثامنة صباحا بتوقيت الجزائر، غير أن ثلاث حركات أزوادية أحجمت عن التوقيع على الاتفاق، وبعد اجتماعات متكررة بإدخال تعديلات ترضي جميع الأطراف تم التوصل إلى التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في 15 مارس 2015.

2- **المرحلة الثانية: ما بعد اتفاق السلم والمصالحة:** ضاعفت الجزائر من جهودها الدبلوماسية أيضا من خلال اللقاءات والزيارات المتكررة في مالي، حيث صرح وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج "**رمطان لعمامرة**" خلال زيارته إلى مالي أنه: "يرغب في تذكير من يريد أن يسمعنا بأن إفريقيا مهد للإنسانية وقبر للاحتلال"، كما دعا السلطات الفرنسية لاحترام الدول الإفريقية احتراما غير مشروط وتقبل بشراكة متساوية مع دول القارة[1].

ومن منظور الجزائر فإن مشكلة مالي ليست في من ينتصر على الآخر في معركة السلاح، وإنما مسألة "فقر وتنمية"، وهو ما جاء على لسان الرئيس "**عبد المجيد تبون**"، وأن ما نص عليه اتفاق الجزائر الذي تأثر كثيرا بسبب الوجود العسكري الفرنسي والعمل على دفع لغة السلاح[2]، وعدم اعتراف باريس بالسلطات المالية الحالية بحجة أنها انقلابية وتصنف الجميع في خانة الإرهاب، هذا ما أوجد توتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، وهذا ما تحدثت عنه صحيفة "لوفيغارو" وأن الملف حساس للغاية.

كما شدد رئيس لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في مالي "**زهادي ولد سيدي محمد**" دور الجزائر الثمين في حل الأزمة المالية، كما أبرز أيضا تقدير الشعب المالي وعرفانه للجزائر لدعمها في هذا الوضع بالذات الذي تمر به بلاده ولاسيما موقف الرئيس "**عبد المجيد تبون**" من خلال

---

[1]- محمد مسلم، "انتصار المقاربة الجزائرية في حل الأزمة المالية"، **الشروق**،تم تصفح الموقع بتاريخ 18 فيفري 2022، على الرابط: https://bit.ly/3OosP6F

[2]- المرجع نفسه.

تقديم المساعدة اللازمة لملف اللاجئين الماليين[1]، كما نفى أيضا "**ولد سيدي محمد**" المزاعم الكاذبة بوجود عناصر من الجيش الجزائري على التراب المالي، واصفا موقف الجزائر بالمشرف منذ بداية الأزمة، وقال إن "دور الجزائر مهم في عملية إرساء الاستقرار في مالي نظرا لموقعها كدولة مجاورة ومكانتها كرائد في الوساطة الدولية التي توجت باتفاقية الجزائر بين الحكومة المالية وحركات الأزواد"[2].

وقد جاءت المواقف الإقليمية والدولية إيجابية بشأن مساعي الوساطة الجزائرية التي لا تزال مستمرة ودورها في تقريب وجهات النظر بين الإخوة الفرقاء الماليين، حيث أشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية "**نبيل العربي**" بالوساطة الناجحة للجزائر في مالي، في ذات الإطار ثمن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي دور الجزائر في قيادتها للوساطة في المفاوضات بين الماليين ونجاحها في مساعيها، كما أشاد الفريق الحكومي البريطاني بوساطة الجزائر على لسان وزيرها "**جورج جيمس**" شاكرا فريق الوساطة الجزائرية وقيادته لمسار السلم والمصالحة بين الماليين.

إن الوساطة الجزائرية تعرف انتعاشا ملحوظا خاصة من خلال "الأزمة المالية" واعتمادها بصفة انفرادية أو جماعية على التسوية السلمية لا للحل العسكري التدخلي ورفع شعار أفرقة الحلول Africanisation des solution وحلول إفريقيا لمشاكل إفريقية[3]، رغم كل التحديات التي تعرفها منطقة الساحل على وطأة التدخل الأجنبي،ورغم التحدي الإقليمي الخطير استطاعت الجزائر تفكيك خطوط ومنطلقات الأزمات المدروسة والمفروضة على المنطقة، وذلك من خلال التأكيد على المنطلقات المبدئية وخاصة رفض التدخل الأجنبي، وتحميل مسؤولية التوتر لأطراف التدخل الدولي والمطالبة بالإسراع بالحلول السياسية المسؤولة حسب منظور الواقع وليس حسب منظور الدول الغربية، من منطلق أنها أطراف في التوتر والتصعيد وخلق الأزمة، فمن غير الواقع والمنطق أن الذي مارس ثقلا

---

[1]– "دور الجزائر مهم جدا في حل الأزمة المالية"، **المساء**، تم تصفح الموقع بتاريخ 18-2-2022، على الرابط: https://bit.ly/3xIbSyg

[2]– نفس المرجع.

[3]– إدريس عطية، **تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية**، (الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2019)، ص.11.

عسكريا قويا ودمر البنية التحتية لدول المنطقة أن يكون طرفا وسيطا وفاعلا في تجسيد حلول سياسية هادفة وبناءة[1].

وبذلك حافظت الجزائر على مبدأ أولوية استقرار الشعوب ووحدة الدول، وكذا استمراريتها في المواقف المبدئية التي أهلتها لتصبح ميدانيا مصدر وساطة لتسوية الأزمات بالطرق السلمية والحلول السياسية في كل من حالتي ليبيا ومالي.

المطلب الثالث: مستقبل التدخل الأجنبي في الساحل الإفريقي بالنظر إلى واقع الأمن الإنساني

هناك علاقة جدلية بين تطور النزاعات الداخلية وتفاقم عجز الدولة (حالتي ليبيا ومالي)، وهو أمر شكل معضلة للمتدخل الأجنبي في المنطقة (حلف الناتو وفرنسا)، فمن الواضح أنه كلما تفاقم عجز الدولة إلا وتصاعدت وتيرة العنف داخلهما، باعتبار أن التدخل الأجنبي لم يحل أي شيء بل هناك عدة تحديات لازالت تعترض طريق الاستقرار السياسي، الاجتماعي، والأمني، خاصة وأن الدولتين ليبيا ومالي دفعت أثناء التدخل الأجنبي أثمان بشرية ومادية باهضة جدا، خاصة ما تعلق بالوصول إلى مرحلة إعادة التكوين، الآلاف من القتلى والجرحى والمرضى والانهيار شبه التام للمؤسسات، وهذا الإحساس بفداحة الثمن سببه غياب "الحنكة السياسية للحكام" في تسيير شؤون رعيتهم بطريقة سلسة، ثم طلب المساعدة الدولية بالتدخل في حالة العجز عن إيقاف هذه الشعوب المحرومة من المطالبة بحقوقها كبشر، وهذا دليل كاف على إحباط وعدم رضا هذه الشعوب على التدخل الأجنبي في ليبيا ومالي وما طرحه تفاقم الوضع الإنساني ليس على الدولتين المعنيتين بالتدخل فقط وإنما باقي منطقة الساحل الإفريقي، فبالنظر إلى حالة الدولتين يمكن اعتبارهما أفغانستان الثانية، ولهذا السبب حاولنا اعتماد تسمية السيناريو كأحد أبرز الأساليب في استشراف المستقبل والتي أصبحت دراسات ضرورية لابد منها في هذا العصر، فالآفاق المستقبلية لأي دراسة تقوم على ثلاث ركائز أساسية[2]: التسارعية Accélération والمؤقتية Fransienceوالتنوع Diversity.

---

[1]– إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي، دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي، أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017)، ص.278.

[2]– وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، (الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، 1991)، ص ص. 10-17.

وهذا ما أوضحه "**ألفين توفر**" في مؤلفه "صدمة المستقبل"، وأن فرضيات السيناريو يجب خضوعها لـ 5 شروط في آن واحد[1]: الوجاهة (التعددية)، التماسك، الاحتمال، الأهمية والشفافية. لذلك فإن التدخل له احتمال أو عدم التدخل بكل تطوراته ولذلك سنعرض سيناريوهين متقابلين:

أولا: السيناريو التشاؤمي للتدخل الأجنبي

إن التحديات التي تعرفها مالي وليبيا ومنه منطقة الساحل الإفريقي ككل، وعلى رأسها الفقر والجريمة الإنسانية العشوائية للاجئين والمهاجرين والنازحين، وقضايا الجوع والأزمة الغذائية وغلاء المواد الغذائية وارتفاع نسبة البطلة، وكثرة نشوب النزاعات الداخلية وتحولها لحروب أهلية يكون فيها النساء عرضة للاغتصاب والإتجار بها والتعنيف، وكذا انتشاء الأطفال الجنود في الساحل الإفريقي، فبدل أن يعيش طفولته ينشأ وسط جو العنف وحمل السلاح والحروب والأمراض والأوبئة المستعصية، إن هذه البيئة المهمشة للإنسان (غياب الأمن الإنساني) سيجعل منه فردا متمردا ضد حكومته وربما تحوله إلى إرهابي وبالتالي زيادة درجات الانفلات الأمني.

وما يعمق الوضع هو عدم وجود نية لدى الحكام في الساحل الإفريقي بتطبيق الديمقراطية السياسية والتوزيع العادل للثروات بين أفراد المجتمع، ناهيك عن الانضباط في التعاون البيئي ضمن الدائرة الإقليمية، أضف إلى ذلك عجز الدول عن حل مشاكل المديونية وفشل المبادرات الساعية إلى نظام اقتصادي تراعي فيه مصالح هذه الدول الفقيرة، وما يعمق سوء الوضع هو زيادة النمو الديموغرافي أمام عجز الدولة عن توفير احتياجات الإنسان الأساسية للعيش، شيء آخر هو عدم وجود نية دولية صادقة وجادة وواضحة لمواجهة الظاهرة الإرهابية فعلا[2].

ولعل حدة التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وتقاطع العديد من الملفات أمام هذه القوى سيفتح الباب لا محال أمام استعمال منطقة الساحل الإفريقي وبطريقة جديدة تختلف عن تلك المنبثقة عن مؤتمر برلين 1884-1885[3].

---

[1]- إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية، **مرجع سابق**، ص.658.

[2]- طارق عامر، **أساليب الدراسات المستقبلية**، (الأردن: دار البازوزي العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص. 183، 184.

[3]- إدريس عطية، **مرجع سابق**، ص.659.

إن ما يحدث ميدانيا بالساحل الإفريقي يظهر ذلك من خلال دراسة حالة ليبيا ومالي هو تعميق التفرقة والصراعات الإثنية والثقافية كآليات ووسائل تفتح آفاق التدخل لإدارة الوضع هناك، بداية بدعم كل من قد يؤدي لعنوان الدولة الناشئة المعنية بالتدخل، أي حل سياسي أو مفاوضات للمصالحة لن يجسد ميدانيا في حضور المقاربة والتوجه الغربي القائم على هدف التحكم المباشر في هذه المناطق الثرية بالموارد الأولية، وبوضع داخلي يمكن استفزازه وإثارته ثم التدخل بالوصاية وإبعاد بدائل الدول الأخرى، التي قد تنافس الدول الغربية في محيط هذه الأخيرة التقليدي الاستعماري سابقا على غرار ما يحدث من محاولات لإبعاد الصين وروسيا من المنطقة[1]، وعلى ضوء هذه المؤشرات تعزز فرضية زيادة التدخلات الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي وحدتها توسع انتشارها باختلاف عدة ذرائع جديدة.

ثانيا: السيناريو التفاؤلي للتدخل الأجنبي

يقوم هذا السيناريو على احتمالية حصول تحولات جذرية وعميقة تؤدي إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، وبناءا على هذا السيناريو ستشهد منطقة الساحل الإفريقي في السنوات المقبلة تغيرات أمنية مهمة، فالقوى الصاعدة مثلا في إفريقيا تبشر بأدوار إيجابية حيث يترسخ دور جنوب إفريقيا في استتباب الأمن وحل النزاعات في أغلب أجزاء جنوب إفريقيا، والجزائر في الفضاء المغاربي الساحلي والدور الذي تقوم به في نيجيريا في غرب إفريقيا[2]، وأيضا تفعيل دور الاتحاد الإفريقي والأخذ على عاتقه عدة ملفات، أبرزها بناء هيكل أمني لا يمكن اختراقه وموحد أمام هذه التدخلات الأجنبية الطموحة.

إضافة إلى ذلك ارتفاع المواد الأولية وزيادة المعونات الدولية لمنطقة الساحل الإفريقي سيؤدي إلى ارتفاع مداخيل الدول وبالتالي نقص مديونيتها للغرب، وهذا بفضل التحسن النسبي الذي يشهده مسار التمويل الديمقراطي كحالة السنغال، وتفعيل دور المجتمع المدني الذي يعول عليه كنافذة للحوار والمصالحة الوطنية والمشاركة السياسية البناءة، كل هذه المؤشرات توحي باحتمالية انتقاء التدخلات الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي.

---

[1]– إسماعيل دبش، "سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي"، **مرجع سابق**، ص.27.

[2]– إدريس عطية، "تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية"، **مرجع سابق**، ص ص. 660،661.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم عرضه في هذا الفصل توصلنا إلى اعتبار التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية– المالية لم يلق أي حلول أو أي تسوية للأزمتين، وإنما زاد من تأجيج الأوضاع داخل ليبيا ومالي مست تداعياته مختلف دول الساحل الإفريقي الأخرى على غرار موقع النزاع، سواء ما تعلق بأزمة فشل الدولة وأزمة بنائها، كما قلص هذا التدخل الأجنبي أيضا من مفهوم السيادة، كما عرفت منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام من تنامي واسع للجماعات الإرهابية وأشكال الجريمة المنظمة، وذلك في ظل شساعة المساحة الجغرافية التي يصعب تأمينها ومراقبة حدودها، إلا أن ذلك كان عاملا في صالح الجماعات الإجرامية والإرهابية والتي سهلت من عملها هذا، كما عرفت دول الساحل الإفريقي أعدادا كبيرة من اللاجئين الليبيين والماليين على أراضيها، وهذا لتدني المستوى المعيشي من أزمة مياه، غذاء، أمراض وأوبئة وتشرد العديد من السكان مما زاد من أعداد اللاجئين والنازحين والمهاجرين الفارين من الحرب.

إن أزمتي ليبيا ومالي لم تمس هاتين الدولتين فقط بل امتدت تبعاتها حتى للدول المجاورة من منظور المجمع الأمني الإقليمي المركب، الذي يحكمه ترابط الدول المعنية والذي يقوم على نقطة الاعتماد المتبادل المعقد، وعليه أكدت الجزائر مرة أخرى بحكم جوارها لليبيا ومالي للعالم من خلال دبلوماسيتها متعددة المستويات على الصعيد (الدولي–الإقليمي والوطني) أن للمنظور الإقليمي والمقاربة الإقليمية دور في الاختيار الأمثل لتسوية الأزمة في الساحل الإفريقي، فالدول الإقليمية لها اطلاع مباشر بالمنطقة ومعنية بالدرجة الأولى بأمنها ووحدة أراضي شعوبها ودولها، علاوة على أن التدخل الأجنبي يؤدي فقط للتصعيد والتعقيد، ويعطي فرصة أخرى للمتطرفين الإرهابيين لكسب نفوذ أكثر، خاصة وأن مستقبل التدخل الأجنبي في الساحل الإفريقي له مآلين إما تشاؤمي أو تفاؤلي.

خاتمة

انطلاقا من رؤية كلية وجزئية وفق النظرية الواقعية ومقاربة الأمن الإنساني، وبعد تأكيد جميع فرضيات الدراسة التي تطرقنا إليها في تحليل موضوع بحثنا، ومن أجل الوصول إلى خاتمة شاملة للمضمون في محاولة لرصد الميكانيزمات الهيكلية المسببة لحالة اللاأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي، وجدنا من الناحية الكلية أن فساد الأنظمة وتواطؤها مع الدول الكبرى جعل منها مرتعا للتدخلات الأجنبية، الشيء الذي ساهم بشكل كبير في استمرار الاستعمار ونهب ثروات الشعوب بالمنطقة، أما من الناحية الجزئية فغياب الأمن الإنساني في مالي وليبيا ساهم في انتشار الفقر والجهل والأمراض، كما وتزايد النشاط الإرهابي وجميع أشكال الجريمة المنظمة وتناقص سيادة الدول كان التدخل الأجنبي السبب المباشر فيه.

إن غنى منطقة الساحل الإفريقي جعل منها فضاءً رخوًا لرهانات إستراتيجية للقوى الكبرى، وهذا الغنى بالثروات والمصادر الطاقوية باتت مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات الدول الكبرى، مستغلة الانقسامات والنعرات القبلية والطائفية فيها كنزاع الطوارق في مالي الذي فرض واقعا لا إنسانيا على جميع مستويات الحياة، جعلت الفرد يتخبط وسط جوّ من القلق والفوضى، والسبب فيه هو طلب الحكومة المالية المساعدة الفرنسية للتدخل وفرض سيطرة الجيش الفرنسي الذي عقّد الوضع الأمني أكثر مما كان عليه.

أما ليبيا فالعداء الذي تكنه الدول الغربية للقذافي جعلتها تتسارع لاستصدار قرارات أممية لكسب الشرعية الدولية للتدخل، الشيء الذي حدث وأسقط النظام الليبي لمعمر القذافي ودمر ليبيا تدميرا كليا من حيث البناء المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي، رغم ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا من مبدأ خطر استخدام القوة بين مكونات المجتمع الدولي، إلا أن هناك بعض الدول أغفلت كل هذا كفرنسا والحلف الأطلسي، ووجدت لأعمالها العدوانية مبررا قانونيا وسياسيا، فاتخذت من التدخل العسكري وسيلة لتحقيق أهدافها التي كان يدور أغلبها حول المصالح الاقتصادية والإيديولوجية، دون الأخذ في الحسبان مبدأ سيادة الدولة التي تقوضها هذه الأعمال وتبدأت في إزالة معالمه، وأصبحت تتجاوز مبدأ الحل السلمي في نزاعاتها الدولية ومعه أصبحت الشرعية مرادفة لجريمة العدوان في عملة واحدة.

أما الاعتماد على مقاربة الأمن الإنساني توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج:

- على مستويات مقاربة الأمن الإنساني اتسم الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام وليبيا ومالي بشكل خاص بما يلي:

- **الأمن الفردي:** يعيش الفرد حالة من القلق والضياع وأجواء الحيرة، ما انعكس بالسلب عامة على آماله وأحلامه لاصطدامه بواقع سياسي قضى على طموحاته وبث في نفسه التشاؤم من المستقبل.
- **الأمن السياسي:** يتضمن أداء النخبة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي بالضعف والتبعية، الأمر الذي جعل من هذه الدول أنظمة وظيفية لخدمة المستعمر السابق كما هو الحال في مالي، كما تمتاز أيضا بالتسلطية واللاديمقراطية في التداول على السلطة، وغياب التوزيع العادل للثروات الطبيعية بين الأفراد كما هو الحال في ليبيا، وبالتالي تصبح شرعية وتقل مشروعيتها بالنسبة لشعوبها.
- **الأمن المجتمعي:** باتت مجتمعات دول الساحل الإفريقي مرتعا لكثير من الظواهر الاجتماعية الدخيلة على قيمهم وضعف النسيج الاجتماعي وكثرة الانقسامات الطائفية والإثنية، مثلما هو الحال في نزاع الطوارق في مالي، وتقديم الولاء للقبيلة والعشيرة مثلما هو الحال في ليبيا، وبالتالي كانت النتيجة تفسخ النسيج الاجتماعي.
- **الأمن الاقتصادي:** زادت حدة الفقر في دول الساحل الإفريقي وبرز ذلك خاصة من خلال مالي وليبيا لتعرضهما للتدخل الأجنبي، تدخُّلٌ أضعف من مؤسسات الدولة الاقتصادية وانهيارها ما دفع بالفرد إلى النزوح والهجرة غير الشرعية والانخراط في صفوف الجماعات الإرهابية لسد حاجياته، ويعود هذا لاعتماد هذه الدول على الريع الذي تبقى مؤشراته رهينة مستوى أسعار الطاقة في الأسواق العالمية دون البحث الأنجع عن بدائل اقتصادية منتجة للثروة.
- **الأمن الغذائي:** لقد زادت حدة المجاعة في هذه الدول بسبب تدمير الأراضي الزراعية وتلوث المياه أو انعدامها (الجفاف)، وكذا التصحر، وساهمت القنابل النووية في جعل التربة غير صالحة للزراعة، ما أدى إلى استحالة تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي.
- **الأمن البيئي:** حيث أصبحت الإشعاعات النووية تغير في المناخ الذي أصبح محركا للصراع وهذا ما جعل الثروة الحيوانية في خطر وتهديد الانقراض على غرار الفرد.

- **الأمن الصحي:** لقد انتشرت الأمراض والأوبئة بشتى أنواعها في مالي وليبيا، وصعّب كوفيد-19 من الأمر على العمليات الإنسانية الطبية ونقص العتاد والعدة.

- لقد أثر التدخل الأجنبي في مالي وليبيا على الوضع الإنساني فيهما، وأضعف مؤشرات التنمية بهما من سيء إلى أسوأ وانتقلت هذه الأوضاع اللاإنسانية إلى دول الجوار التي تقاسمت الأعباء معهم.
- إن التدخل الإنساني لم يُنهِ الأزمة الإنسانية في ليبيا، ما جعل الشك يعتري عملية الحلف الأطلسي، فهناك من يرى أن تدخل الحلف في ليبيا رغم استلهامه المبدأ الإنساني إلا أنه لم يستهدف أساسا حماية المدنيين، بل إن الأمر كله يتعلق بإسقاط نظام القذافي والانتقام منه.
- لقد كشفت عملية التدخل في ليبيا ومالي بأنها حرب مصالح بامتياز قبل أن تكون حربا لحماية القيم الإنسانية.
- بالنسبة لمالي فقد تركتها فرنسا تتخبط في صراعها، وزادت من حدة الصراع وليس تخفيفه ما ضاعف من مخاوف الدول المجاورة على أمنها.
- أصرت الدول المجاورة رغم خطورة الوضع في ليبيا ومالي على الحل السلمي عن طريق تطبيق آليات التشاور والحوار البناءة بين الأطراف السياسية المختلفة ونبذ التدخل الأجنبي، كما قامت باتخاذ آليات مشتركة وفردية لحماية المنطقة من التدخلات الأجنبية، ولكن دون جدوى، وهذا لغياب "مركب الأمن الإقليمي الجماعي.

الاستنتاجات:

- إن اللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية بتفعيل المادة (33) من الميثاق، وإلزام الدول بالامتثال للمادة 2 الفقرة 4 وإعادة صياغة تعريف العدوان والإرهاب تعريفا يحظى بالإجماع في المجموعة الدولية ويكون له وقعه على العمل الدولي.
- إن أهم النتائج المفروضة كواقع في الممارسة الدولية هي أن الدول تتعامل بازدواجية مع دول العالم الثالث في استصدار القرارات من مجلس الأمن وتطبيقها.
- انتهاك مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وفي المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة.
- عدم اللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ووفق هذه النتاج نقترح ما يلي:

- على المجتمع الدولي احترام وتطبيق قواعد القانون الدولي على جميع الدول دون استثناء أو ازدواجية في التعامل.
- يجب احترام مبدئي عدم استعمال القوة المادة 4/2 والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة.
- يجب اللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية، وفق المادة 33 الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.
- يجب إعادة النظر في منظومة الأمم المتحدة لاسيما حق الفيتو الذي هو حكر على الدول الخمس، لأن الظروف المحيطة بالعلاقات الدولية تغيرت بتطور المجتمع الدولي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

-القرآن الكريم .

- القران الكريم، سورة البقرة، الآية 283.

- القران الكريم، سورة قريش، الآية 4.

- القران الكريم، سورة البقرة، الآية 124.

- القران الكريم سورة الأنعام الآية 81.

أ/الكتب

1. أوصيف علي صادق، **القانون الدولي العام**، مصر: منشأة المعارف، 1971.
2. المدني توفيق ، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.
3. أحمد سي علي، **التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة**، الجزائر: دار الأكاديمية، ط1، 2011.
4. أحمد سي علي،**دراسات في القانون الدولي الإنساني**، الجزائر: دار الأكاديمية، ط1، 2011.
5. أوصديق فوزي، **مبدأ التدخل و السيادة. لماذا و كيف؟** الجزائر: دار الكتاب الحديث، 1999.
6. إبراهيم محمود أحمد، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.
7. الساكت محمد عبد الوهاب، **دراسات في النظام الدولي المعاصر**، مصر: دار الفكرالعربي، 1998.
8. آفي آنيد، **قانون العلاقات الدولية**، (تر: نور الدين اللباد)، القاهرة: مكتبة محبولي، 1999.
9. الرواندوزي عثمان علي، **مبدأ عدم التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية في ظل القانون الدولي العام**، مصر: دار الشتات للنشر والبرمجيات، 2010.
10. البعلبكي منير، **المورد** ، بيروت، دار العلوم للملايين، ط22 ، 1994.
11. الغنيمي محمد طلعت، **الغنيمي في قانون السلام** ، مصر: منشأة المعارف ، 1972.
12. الجنابي محمد غازي ناصر، **التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام**، بيروت لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1،2001 .

13. العزاوي عصام محمد، **العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات**، القاهرة، دار الهندسية للطباعة والنشر، 2012.

14. السيد ضلع جمال محمد، **التنافس الفرنسي الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي في حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل الإفريقي**، والصحراء، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2018.

15. العدوي محمد احمد علي، **الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**، جامعة اسيوط، مركز الإعلام الأمني، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة.

16. الصراط إبراهيم سليمان، "**ميلاد دولة ليبيا المعاصرة، ثورة السابع عشر فيفري 2011**"، ط1، مصراته ليبيا: 2013، دار ومكتبة الشعب للطباعة والنشر.

17. الخبيري هناء مصطفى، دور مجلس الأمن الدولي في تفعيل حماية حقوق الإنسان، 2016،مركز الدراسات العربية، مصر.

18. الزغبي موسى، **دراسات في الفكر الاستراتيجي**، دمشق: منشورات اتحاد العرب 2001.

19. التينبكتي، الطوارق: عائدون لنثور، منشورات تامانيوت، ب س ن.

20. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي لأمن الجزائر: الجزائر والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

21. بوراس عبد القادر، **التدخل الدولي الإنساني و تراجع مبدأ السيادة الوطنية**، مصر: دار الجامعة الجديدة ، 2009 .

22. بوكرا إدريس، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

23. بلهول نسيم وآخرون: الأزمات الحدودية: المعضلات والمخارج، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون، ط1، 2018.

24. بلهول نسيم، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016).

25. بن قينة عمر، **اتجاهات الرحالين في الرحلة العربية الحديثة**، الجزائر: المطبوعات الجامعية، 1995 .

26. بن نهيان نايف ، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، قطر: دار عقل للنشر والترجمة، 2016.

27. بيليس جون، سميث ستيف، تر: مركز الخليج للأبحاث، **عولمة السياسة العالمية**، ، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004.

28. بومعزة معمر، حفاف سعاد، عملية بناء الدولة عند مالك بن نبي، (الجزائر:منشورات مخبر الأمن القومي الجزائري، 2021).

29. بوهيدل رضوان، **جيوسياسية التنافس الدول على منطقة الساحل الإفريقي**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020).

30. بوقارة حسين، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار هومة، الجزائر، 2012.

31. بوبوش محمد، "**الأمن في منطقة الساحل والصحراء**"، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع 2016.

32. بوراس عبد القادر، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادةالوطنية**، مصر: دار الجامعة الجديدة ، 2009 .

33. جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري، القاهرة، (مصر: المكتب العربي للمعارف) 2018.

34. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،ط1، 2007.

35. جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع و المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،1985.

36. دورتي جيمس ، روبرتر بلستنغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ط1، 1985.

37. دبش إسماعيل، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال أزمة مالي، جريدة الشعب، العدد 16133 ، الجزائر: 17 جوان.

38. دبش إسماعيل، **سياسة الجزائر الخارجية تجاه الساحل الإفريقي بين المقاربة الإفريقية والتأثيرات الدولية، دراسة حالة الأزمة المالية**، ملتقى الساحل ضمن إستراتيجية القوى، المعهد العسكري والاستقلالية للوثائق والتقويم، 3 مارس 2015.

39. دبش إسماعيل، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي، دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي، أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد**، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017).

40. هارد جير، دفان غلان، **القانون بين الأمم، مدخل إلى القانون الدولي العام**، ج1. (تر: عباس العمر)، دون دار نشر، دون سنة نشر.

41. هنتغتون صموئيل، تر: طلعت الشايب،**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ط 2، الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1992.

42. هنداوي حسام أحمد محمد، **التدخل الدولي الإنساني، دراسة نظرية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي**، مصر: دراسة النهضة العربية، القاهرة، 1998.

43. زيات نغم إسحاق،**القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان**، مصر: دار المطبوعات الجامعية، د ت ن.

44. حسن حسان حسام ، **التدخل القانوني المعاصر**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.

45. حسين خليل ، **العلاقات السياسية الدولية ، النظرية و الواقع ، الأشخاص والقضايا**، لبنان: منشورات الحلبي، 2011.

46. حداد عماد، **التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000.

47. حمدان جمال، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، دراسة في الجغرافيا السياسية**، مكتبة مدبولي، القاهرة: 1996.

48. حمدي عبد الرحمن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة**، مركز دراسات المستقبل الإفريقي 1996م.

49. يحياوي نورة بن علي، **حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والداخلي**، دار هومة، الجزائر،2006 .

50. كريم حسن وآخرون، **الربيع العربي وثورة الخلاص من الاستبداد**، بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013.

51. كلينتون هيلاري، خيارات صعبة: ترجمة ميراي يونس، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.

52. لجحني على بن فايز وآخرون، **الأمن السياسي**،الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2004.

53. لعشري عبد الهادي، التدخل الدولي من أجل نشر الديمقراطية، مصر: منتدى سور الازبكية، 2005.

54. مجذوب محمد، **العلاقات الدولية**، بيروت: مكتبة مكاوي 1976.

55. مطر عصام عبد الفتاح ، **القانون الدولي الإنساني**، دار الجامعة الجديدة، 2008.

56. ماورير بيتر، **القانون الدولي الإنساني إجابات على أسئلتك**، جنيف سويرا : اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2014.

57. مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011 .

58. مصباح عامر، العولمة الأمنية: التحليل الكوني للعلاقات الدولية، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، ط1، 2014).

59. مظلوم محمد جمال، **الأمن غير التقليدي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1.

60. منصوري رؤوف، **الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2016.

61. منصوري نديم،"**الثورات العربية بين المطامح والمطامع**"، بيروت، منتدى المعارف، 2012.

62. مستاك يحي محمد أمين، **الأزمة في الساحل الإفريقي بين المشاريع الدولية والمقاربة الجزائرية، الجزائر**: دار خيال للنشر والتوزيع والترجمة، 2020.

63. مصلوح كريم، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، ط1 ، 2014.

64. مختار العالم عز الدين عبد السلام ، **السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا: دراسة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية(1951-1977) كينيا**، طرابلس: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009.

65. مارتن غريفيتش، تيري اوكلاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (مركز الخليج للأبحاث، دبي.2008).

66. نيكولاس.ج ويلر، جوزبيليس، ستيف سميث، **التدخل لأغراض إنسانية وعلاقته بالسياسة الدولية** ، (تر: مركز الخليج للأبحاث) ، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث.

67. نيقولا الرحباني ليلى، **التدخل الدولي مفهوم في طرق التدخل** ، لبنان : منشورات الجبلي الحقوقية، ط1 ، 2011.

68. ناي جوزيف، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ،(تر: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1957.

69. ناصف حقي يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985.

70. سمعان بطرس فرج الله، **جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2007.

71. سنة أحمد، "**العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات**"، جزائرية، الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، 2000.

72. سلام سميرة، الأمن الإنساني في عصر العولمة، (عمان: دار ومكتبة الجامد للنشر والتوزيع)، ط1، 2018.

73. عامر طارق، أساليب الدراسات المستقبلية، (الأردن: دار البازوزي العلمية للنشر والتوزيع، 2008).

74. عبد الرحمانمحمد يعقوب،**التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، ط1، 2004.

75. عبد العزيز عمر، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مصر: دار المعرض الجامعية، 2005.

76. عبد العلي يحي، **التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق الطائف 1989 وحتى 2006**، دمشق: رند للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

77. عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، (الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، 1991).

78. عبد الكريم زيتل مها، "**تدخل حلف الناتو في ليبيا، التوجهات الجديدة تجاه القارة الإفريقية**"، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020.

79. عبد الحافظ أحمد، **الدولة والجماعة العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان (1991-2000)**، القاهرة: مطابع الأهرام، 2005.

80. عبد المنعم خالد ، "**سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية**"، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.

81. عديلة محمد الطاهر، "**التنافس الدولي في السياسة العالمية: دراسة في منطقة الساحل الإفريقي**"، ط1، الجزائر: 2020.

82. عطا الله عماد الدين، **التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي المعاصر**، مصر: دار النهضة العربية، 2007.

83. عطا الله المهر عماد الدين، **التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام**، مصر، دار النهضة القاهرة، 2008.

84. عطية إدريس، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2019.

85. عطية إدريس، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها البيوبوليتيكي، (دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع)، 2018.

86. عطية إدريس، **تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية، الجزائر**، دار الأمة، ط 2019.

87. عطوي عبد الله ، **السكان والتنمية بشرية، بيروت**، دار النهضة العربية، ط1، 2004.

88. عرفة محمد أمين خديجة، "**الأمن الإنساني والتطبيق في الواقع العربي والدولي**"، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2002.

89. علي إبراهيم أحمد، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، مصر، 2015.

90. فوق العادة سموحي، **القانون الدولي العام**، دمشق سوريا : مطبعة الإرشاد ، 1960.

91. فانغلان جيرهارد ، **القانون بين الأمم، ط2**، لبنان: منشورات دار الجيل، 1970.

92. فرحاتي عمر، أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، ط1، الدار الجزائرية، 2016.

93. فرحاتي عمر، براهيمي مريم، "**الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد**"، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

94. صبرا، حسن "**نهاية جماهيرية الرعب**"، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

95. صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع**، مصر: المكتبة الالكترونية، 2011 .

96. قادري عبد العزيز، **حقوق الإنسان في القانون الدولي و العلاقات الدولية**، الجزائر: دار هومة للنشر، 2003.

97. قطش الهادي، أحمد إدريس عبد الرحمن، **أطلس الجزائر... طبيعيا-بشريا-اقتصاديا-سياسيا**، الجزائر: عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

98. روبنسون بول، قاموس الأمن الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوثالإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

99. شرقي محمود، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، اتجاه العراق(1990. 2006)**، ط1، عمان الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2020.

100. شليغم عبير، "**النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية في حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**"، الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

101. تاج مهدي، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل** الإفريقي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2011.

102. تشومسكي نعوم، الدولة الفاشلة: **إساءة استعمال القوة والتعدي على الديموقراطية**، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2007).

103. خالد إبراهيم الشلال، سيادة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة، المدار العالمية للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

ب/الرسائل والمذكرات

1-الأطروحات

1. أحمد يوسف أحمد، **الدور المصري في اليمن 1962-1967**، " أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية " مصر: جامعة القاهرة 1978 .

2. أبو زريرة فتحي بلعيد ، "**التدخل الدولي الإنساني في ليبيا**"، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه في القانون الدولي، جامعة سوسة، تونس: 2016.

3. أحمداي أحمد محمد ضياء الدين محمد، **السياسة الأمريكية تجاه ثورات الربيع العربي، دراسة حالتي مصر وليبيا 2011-2017**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، (السودان: جامعة النيلين، ماي 2018).
4. أوصيف بلال، **الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد2011**، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020-2021).
5. العربي فارس، **سياسة التدخل العسكري وتأثيرها على الأمن الإنساني** (دراسة الحالة العراقية 2003-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018.
6. العربي وهيبة، **مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية**،أطروحة دكتوراه في القانون، (الجزائر: جامعة وهران، 2014).
7. العزاوي أنس أكرم، **التدخل الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي**، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، 2005).
8. الشاكل فزاشي إبراهيم سعد، **التدخل الخارجي والأمن في الشرق الأوسط**، دراسة الحالة العراقية 1991-2003، أطروحة دكتوراه، (الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2015).
9. العمري منير،مستقبل الأمن المجتمعي في المنطقة المغاربية (الجزائر والمغرب)، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية 2020-2021).
10. بالة عمار، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2018.
11. بن زغدة عائشة، **أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية، دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخلالأمريكي سنة 2003**، أطروحة دكتوراه، (الجزائر: جامعة باتنة1، 2018).
12. بوريب خديجة، **أزمة الدولة في إفريقيا: دراسة في تأثير العامل الإثني-الهوياتي من منظور المقاربة** البنائية، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة1، قسم العلوم السياسية، 2019-2020).

13. زيداني زيدان، **أثر التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة**، أطروحة دكتوراه، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014).

14. حمزة حسام، **المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي(1991-2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر 2018.

15. يونس محمد مصطفى، **النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدول، "دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المعاصر**، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، (مصر: جامعة القاهرة، 1985).

16. رابحي لخضر، **التدخل الدولي بين الشرعية الدولية و مفهوم سيادة الدولة** ، أطروحة دكتوراه في القانون العام، (الجزائر: جامعة أبي بكر بلقاسمية تلمسان، 2015).

17. رسولي أسماء، **التهديدات الأمنية في الساحل بين أدوار الدول الإفريقية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم سياسية تخصص علاقات دولية، (الجزائر،2018/2017).

18. شليغم عبير، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب إفريقيا 2007-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(الجزائر، 2021/2020).

19. خليفة عبد الرحمن، **مبدأ التدخل في ضوؤ التغيير في هيكل النظام الدولي**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (مصر: جامعة القاهرة، 2008).

20. ظريف شاكر، **التنسيق الإقليمي وأثره على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، (باتنة 2015).

2-رسائل الماجستير

1. آل إبراهيم هاشم بن عوض أحمد، **مبادئ الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل**،مذكرة ماجستير، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2013).

2. الرفاعي يوسف محمد يوسف، **التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011-2015**، ماجستير في العلوم السياسية، (ليبيا: جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، 2019).

3. العيساني بلال، دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، دراسة في التغير، مذكرة ماجستير، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010).
4. بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010-2011).
5. بن يحي عتيقة، التدخل الإنساني في ظل عولمة حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان2008).
6. دباغ مريم، **إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، دراسة التدخل الأمريكي في كل من العراق1991 والصومال** 1992، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2009).
7. دهام محمد دهام، **الأقليات الإنسانية في العالم الثالث والتدخل الدولي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (العراق: جامعة بغداد، 1995).
8. زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
9. حمايدي عزالدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية)، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة ، 2005.
10. حموم فريدة، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، 2003-2004).
11. لبادي فوزية، إشكاليةإدارة التنوع الإثني(العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (الجزائر: بسكرة، جامعة محمد خضير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015-2016).
12. ميرانبك عثمان علي، **السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر، دراسة حالة العراق بعد غزو الكويت**، رسالة ماجستير، (بريطانيا: الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية لندن، 2004).
13. معمري خالد،التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2007-2008).

14. مشيد أمير، السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في المحددات والأدوات والأبعاد، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، (جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015).

15. سي علي أحمد، **دراسات في التدخل الإنساني**، ط1، الجزائر: دار الأكاديمية، 2010-2011.

16. سي قدير جميلة، **الدولة والنزاعات العرقية في إفريقيا، دراسة حالة السودان**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (الجزائر: جامعة الجزائر، (د.ت)).

17. سعيد محمد، **التدخل الدولي الإنساني ومشروعيه التدخل السوري في لبنان**، رسالة ماجستير، (الدانمارك: كلية القانون والسياسة ، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008).

18. عبد الجليل خليل أحمد، **التدخل العسكري الإنساني بين الشرعية القانونية و الشرعية السياسية كوسوفو نموذجا**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (الأردن : جامعة الشرق الأوسط، 2014).

19. صاهد فاطمة الزهراء، دور المنظمات غير الحكومية الدولية في ترقية الأمنالإنساني، رسالة ماجستير، قسم حقوق الإنسان والأمن الإنساني، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر، 2013-2014).

20. قديح تيسير إبراهيم،**التدخل الدولي الإنساني، دراسة حالة ليبيا2011**، ماجستير جامعة الأزهر غزة، 2013.

21. رجدال أحمد، **حماية حقوق الإنسسان من التدخل الدولي الإنساني إلى مسؤولية الحماية**، (رسالة ماجستير في القانون)، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2016 .

22. رحايمية علي أحمد عبد الحميد،**الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية(2011-2017)**، رسالة ماجستير،(الأردن: الشرق الأوسط قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، 2018).

23. غرادين خديجة،**إشكالية السيادة والتدخل الإنساني**، رسالة ماجستير،(الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014).

ج/المجلات

1. أرجيلوس رحاب، "حماية حقوق الإنسان في إطار التدخل لاعتبارات إنسانية"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد02 ، 2020.

2. أبو فرحة السيد علي، "التدخل العسكري في مالي: تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد16، لندن: المنتدى الإسلامي، أفريل- جوان 2013.
3. أبو الفضل محمد، "الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 105، 1991.
4. إسماعيل عبد الكريم، "التدخل العسكري لحلف الأطلسي في الوطن العربي"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 12، الجزائر، 2015.
5. الطوبة علي حسين، "استطلاعات الرأي والسياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، المجلد 07، العدد13، 1995.
6. الجميلي سلمان، "التدخل الإنساني وأثره في السيادة الوطنية"، **مجلة دراسات دولية**، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2003.
7. الرشيدي أحمد، "حقوق الإنسان في أربعة عقود، إنجازات كبيرة وإشكاليات مستمرة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، مصر2005.
8. المصري خالد موسى، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية دراسة نقدية للنظريات الوضعية"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الأول، سوريا: جامعة دمشق، 2014.
9. النلوث فاطمة الزهراء، "الأمن الإنساني بين المواثيقالدولية والضرورات السياسية"، **دراسات ووقائع دستورية وسياسية**، العدد العاشر، 2014.
10. الشيخ سيد عمر، "الإطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 14، ع1، 2021.
11. العايب صرية، عتيقة كواشي، واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد7، العدد2، 2020.
12. الوحيشي علي مصباح محمد، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد1، المجلد 3، الجزائر: جامعة عمار ثليجي، 2017.
13. الشعلان سلافة طارق ، "مشروعية التدخل العسكري في ليبيا- بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، العدد1، 2015.

14. الصواني يوسف محمد، "الولايات المتحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 431، جانفي 2015.

15. برقوق أمحند، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، **مجلة العلماالاستراتيجي**، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 1، جانفي 2008.

16. بحري طروب، "الأمن الغذائي المفاهيم والأبعاد"، **مجلة المفكر**، العدد 7، بسكرة، جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2011.

17. بوحادة سارة، بلدميني أمال، "التداعيات الإقليمية للتدخل الأجنبي في ليبيا"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 02، ديسمبر 2020.

18. بلغربي عبد المالك، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب تجاه إفريقيا، قراءة في الأمني والمحدد الاقتصادي"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 10، جوان 2016.

19. بن جديد سلوى، "السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 204، أفريل 2016.

20. بلخيرات حسين، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد1، المجلد 4، الجزائر: جامعة الشهيد زيان عاشور، 2018.

21. بشكيط خالد، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقة"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية** العدد 06، جوان 2018.

22. بوحادة سارة، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد1، الشهر2، 2020.

23. بوستي توفيق، "المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد3، المجلد 10، جويلية 2021.

24. جاه الله الخضر كمال محمد، "مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية"، **قراءات إفريقية**، العدد 16، لندن، المنتدى الإسلامي، أفريل– جوان 2013.

25. جاسم خيري عبد الرزاق، دريول محمد علي، "بناء الدولة في إفريقيا: دراسة في التحديات"، **دراسات دولية**، مركز الدراسات الإستيراتيجية والدولية، العدد 61، 2015.

26. جارش عادل، "مقاربة معرفة حول التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد1، جانفي 2017.

27. دبش إسماعيل، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، **ستراتيجيا**، العدد السداسي الأول، 2014.

28. هادي طلال هادي، "مدى مشروعية التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية في إطار مبدأ عدم جواز تدخل الأمم المتحدة في صميم السلطات الداخلي للدول"، **مجلة العلوم القانونية**، العدد1، بغداد العراق، 2020.

29. وهبان أحمد محمد، "تحليل الصراعات الدولية الاقتصادية"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 36، العدد4، الكويت، أفريل 2008.

30. ونوغي مصطفى، "جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، العدد 38، جوان 2015.

31. زهيري بن عبد الله، "العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية، العراق نموذجا"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، العدد6، جوان 2019.

32. زقاع عادل، سفيان منصوري، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 25، مارس 2017.

33. زقاع عادل، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة سوسيو–سياسية"، **مجلةالعلوم الإنسانية والاجتماعية** العدد 23، مارس 2016.

34. زردومي علاء الدين، "سقوط جماهرية القذافي بين حراك الداخل وتدخل الخارج"، **واقع وآفاق**، المجلد 03، العدد 01، 2014.

35. حمدوش رياض، "تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل عولمة حقوق الإنسان"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 41، الجزائر: 2014.

36. حسين عبيد منى، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **دراسات دولية**، جامعة بغداد، عدد 51، 2012.

37. حموم فريدة، أسماء لسمر، "جهود الأكواس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا"، **المجلة الإفريقية للدراساتالقانونية والسياسية**، المجلد 04، العدد 01، جوان 2020.

38. طيبي محمد بلهاشمي الأمين، "أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"،**مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المركز العربي الديمقراطي، المجلد 2، العدد5 مارس 2019.

39. طيبي محمد بلهاشمي الأمين، "دور الجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 09 ، سيدي بلعباس، 2012.

40.طيبي محمد بلهاشمي الأمين ، "لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتجسيد مفهوم العدالة الانتقالية"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، العدد 2، الجزائر، 2013.

41. كاني مادي إبراهيم، "الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012"، **دورية آفاق إفريقية**، العدد 36، 2013.

42. كبابي صليحة، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد 38، الجزائر: 2012 .

43. كلاع شريفة، "الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية"، **مجلة المعارفللبحوث والدراسات التاريخية**، العدد 13، جوان 2017.

44. كواشي عتيقة، "واقع التهديدات البيئية في الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، الجزائر: مجلد 7، العدد 2، 2020.

45. كميشة ياسين، "مصادر الفقر في دول الساحل الإفريقي: وفق منظور الأمن الإنساني"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 1، أفريل 2019.

46. كراوة مصطفى، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها"، **مجلة آفاق علمية** المجلد 12، العدد 1، 2020.

47. كشان رضا، "التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 07، العدد 02، 2020.

48. لزهر عبد العزيز، "دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الأول، المجلد الرابع، مارس 2019.

49. مدوني علي ، "الأزمة الليبية: خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 03، جويلية 2021.

50. مدوني علي، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 08، العدد03، 2020.

51. محقاني حليمة، "مكافحة الإرهاب ومنطق الأمن الإنساني"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 63 الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015.

52. محمد كشك أشرف، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 185، 2011.

53. محمد حسين أحمد عبد الدايم، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 16، أفريل- جوان 2013.

54. مزارة زهيرة، ميلود عامر مرحاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي بين المخاطر الأمنية والانفصال- مالي أنموذجا-"، **مجلة آفاق للعلوم**، العدد العاشر. جانفي 2018.

55. موسى محمد علي مصطفى، "أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 12، العدد 1، 2020.

56. مجدان محمد، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب والانعكاسات"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 23، 2018.

57. سالم نسرين، "أزمة بناء الدولة في إفريقيا: الواقع والرهانات"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة، ع 3، 2020.

58. سماح عبد الصبور، "مأزق الانتقالية . نظريات التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمة العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 49، العدد195، ليبيا: ملحق اتجاهات نظرية، جانفي 2014.

59. سرير عبد الله أمينة، بوبصلة أمينة، "تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية – التأثير الإقليمي والدولي"، **مجلة السياسة العامة**، العدد 02، ديسمبر 2020.

60. عامر صلاح الدين، "القانون الدولي في عالم مضطرب"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 153، القاهرة، 2003.

61. عبدلي رانيا، حداد محمد، "واقع المساعدات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة في ظل تطبيق القانون الدولي الإنساني (سوريا أنموذجا)"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 02، الجزائر، 2021 .

62. عبد الصبور حسين عادل، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية"، **آفاق إفريقية**، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، المجلد 11، العدد 37، 2013.

63. عبد الكاظم عبيد بشرى، الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد، 29، العدد1، 2018.

64. علاق جميلة ، الساحل الإفريقي، دراسة جيوسياسية، **مجلة شؤون الأوسط**، بيروت، المجلد 27، العدد 155، كانون الثاني2017.

65. عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 167، 2016 .

66. عطية إدريس، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي أولوية بناء الأمن بدل استيراده"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد01، الجزائر، جوان 2017.

67. عسكر أحمد، "موقف تونس والجزائر من الأزمة الليبية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 2020، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر 2020.

68. عرفة محمد الأمين خديجة،مفهوم الأمن الإنساني، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية**،العدد 13، السنة الثانية، يناير، 2007.

69. صخري نجية، بن زحاف فيصل، "تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد9، العدد1، 2021.

70. قواسمية سهام، "التدخل الإنساني في الفقه الإسلامي والقانون الدولي"، **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية**، العدد 02، الجزائر، 2019.

71. قحطان حسين طاهر، "التدخل الدولي الإنساني وأثره في مبدأ سيادة الدول"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلومالتربوية والإنسانية** العراق: جامعة بابل، العدد22، أفريل 2017.

72. قلاع الضروس سمير، "منطقةالساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا، دراسة جيوسياسية"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 2، 2020.

73. قاضي سي طاهر، الاهتمام والتنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المركز العربي الديمقراطي، المجلد 2، العدد 5، 2019.

74. راوية توفيق، "التنافس الدولي في القارة الإفريقية"، **مجلة البيان**، العدد 16 جانفي 2003.

75. راوية توفيق، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا"، **قراءات إفريقية**، لندن العدد 14، أكتوبر 2004.

76. رحايمية علي أحمد عبد الحميد، "الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011-2017"، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد11، العدد2، 2019.

77. شاعة محمد،" التدخل الدولي الإنساني و إضعاف الحقوق السياسية: بين قوة الشرعية وشرعية القوة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 02، الجزائر، 2018.

78. شليغم عبير، "التدخل الفرنسي في مالي: البعد الكولونيالي للتدخل الفرنسي في مالي"، **مجلة آفاق سياسية**، العدد 14، فيفيري 2015.

79. شليغم عبير، "أطماع فرنسا في إفريقيا تعود تحت راية التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي"، **مجلة رؤية تركية**، العدد 4، 2015.

80. شمامة خير الدين، "التدخل العسكري الفرنسي بمالي: بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد2، ديسمبر 2014.

81. "تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني إلى مسؤولية الحماية"، **مسارات**، المملكة العربية السعودية: مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ماي 2013.

82. تراكة جمال، عموري نسيمة، "التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، **مجلة متون**، المجلد الثامن، العدد الرابع، جانفي 2017.

83. خواص محمد، "مستقبل مالي بين بنادق الجيش وأصوات المحتجين"، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد 12 المجلد 3، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، سبتمبر 2020.

84. خلفة نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 03، العدد 02، 2018 .

85. غالب يحي أحمد، "مستقبل السيادة الوطنية في إفريقيا: نماذج مختارة"، **تحولات**، العدد 2، جوان2018.

86. غيث سالم عبد السلام،"التنمية البشرية ومؤشراتها في ليبيا، دراسة تحليلية خلال فترة ما بين 1990-2019"، **مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث**، العدد 11، جانفي 2021.

87. غضبان مبروك، "التدخل العسكري في مالي وعدم شرعيته"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد11، الجزائر، جامعة باتنة، جوان 2014.

د/الجرائد:

1-الجيش الألماني يبدأ مهمة تدريب الجنود بمالي،**جريدة الخبر**، الصادرة بتاريخ 29-04-2013.

2-الشافعي محمد، "الجماعات الجهادية في مالي أشهرها حركة أنصار الدين وتعد بمثابة طالبان"، **جريدة الشروق الأوسط**، العدد 12470، 18 جانفي 2013.

3-بن أحمد محمد، إطلاق المرحلة الثانية من الحرب في مالي، **جريدة الخبر**، 2013/2/5.

4- ح س، جنرالات فرنسا يهيمنون على مراكز قيادة الحرب في مالي،**جريدة الخبر**، 25-1-2013.

5- ح.س، الرهينة الفرنسي فيليب فيردون اغتالته القاعدة برصاصة في الرأس، **جريدة الخبر**، 2013/07/19.

6- ح. سليمان، النقيب أمادو سانغو ينصب رسميا من قبل دياكوندا تراوري، **جريدة الخبر**، 2015، 02، 2013.

7-يونس علي، اتفاق الجزائر صمام الوضع في مالي، **جريدة المساء**، العدد 3489، 2008.

8-فرنسا ترسل قوات إضافة إلى مالي،د ومجلس الأمن يدعم تدخلها العسكري، **صحيفة جسور الوسط**، العدد 3784، جانفي 2013.

9-فودة حازم، مالي الرهائن الفرنسيون والطريق المسدود، **الأهرام اليومي**، 2012/11/23.

10-قدادرة عاطف، معركة الفرنسيين مع القاعدة على مشارف الحدود الجزائرية، الخبر، 2013/2/4.

11-تحذير من تفشي الكوليرا في شرق مالي، **جريدة الخبر**، الصادر بتاريخ 28-05-2013.

12-غمراسة بوعلام، القاعدة تهدد بإعدام رهينة فرنسي ما لم تفرج مالي عن 4 من عناصرها، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 11368، 2013/1/12.

هـ/الدراسات والتقارير

1. أحميدة علي عبد اللطيف، ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي، "التقرير الاستراتيجي الليبي"، 2012، طرابلس، هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2014.

2. التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2006-2007)، القاهرة مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2007.

3. العلوي حسين، الأزمة الليبية بين صراع الإدارات الدولية والانقسام الداخلي، ورقات تحليلية، 21 ديسمبر 2020، الجزيرة.

4. بحري طروب،فريجة عبد الرحمان، تأثير التعددية الإثنية وأزمات الهوية على بناء واستقرار الدولة في إفريقيا، ملتقى وطني، (الجزائر: جامعة باتنة 1،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017).

5. بلفلاح يونس، المقاربة الفرنسية الجديدة في إفريقيا، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: قطر، 2018.

6. بن عبد العزيز مصطفى، التحديات الكبرى في منطقة الساحل في أشغال الملتقى الساحل ضمن إستراتيجية القوى، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، الاثنين 2 مارس 2015.

7. بن خليف عبد الوهاب، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في محيطها الإقليمي"، الأزمة المالية نموذجا، أشغال ملتقى مالي-ليبيا الجهوي، النادي الوطني للجيش، 2016.

8. بن خليف عبد الوهاب، دور الجزائر في مواجهة التهديدات الإقليمية في الشمال والساحل الإفريقي، أشغال ملتقى الساحل ضمن إستراتجية القوى، المعهد العسكري للوثائق والتقويم، الإثنين 02 مارس 2015.

9. بسيكري السنوسي، الأزمة الليبية ودول الجوار، مواقف وحسابات، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 13 أفريل 2017.

10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003، بعنوان "تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"، بيروت، مطبعة كركي، 2003.

11. حطاب عبد المالك، بن مرار جمال، أزمة الدولة في الوطن العربي، أعمال الملتقى الوطني يوم 11 فيفري 2021، منشورات مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.

12. كروي كريمة، الانتماءات الفرعية ومشكلة بناء الدولة في المنطقة العربية: دراسة في الانقسامات العرقية والطائفية، (الجزائر:منشورات مخبر الأمن القومي الجزائري، 2021).

13. منيرة بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق الجزائر، أفريل 2008.

14. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، الولايات المتحدة الأمريكية: الأمم المتحدة ، 2012.

15. سلسلة تقدير موقف، "أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، قطر: الدوحة، 2013.

16. سعيد عبد المنعم، "العرب ومستقبل النظام العالمي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1987.

17. صايج مصطفى، "بناء المنظومة الأمنية والعسكرية في ليبيا، الواقع والتحديات"، أشغال ملتقى مالي– ليبيا، مبادرات السلام والخروج من الأزمات، آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، 2016.

18. قوراري آسية، بوسماحة عبد الحق، الدولة الفاشلة في ليبيا وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي، (الجزائر: منشورات مخبر الأمن القومي الجزائري، 2021).

19. قمانة امحمد امين، يحياوي وسرية، بناء الدولة وأزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، (الجزائر: منشورات مخبر الأمن القومي الجزائري، 2021).

20. قرار مجلس جماعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الوثيقة رقم 7298، "بشأن تداعيات الأحداث في ليبيا"، المؤرخ بتاريخ 2 مارس 2011.

21. رحال سمير . شكيرين ديلمي، التدخل الأجنبي في الدول بين جدلية حماية حقوق الإنسان وانتهاك السيادة الوطنية ، في ملتقى بعنوان أزمة الدولة في الوطن العربي، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، فيفري 2021.

22. رفيلدو جان بيار، هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل؟ أوراق كارينغي العدد112، ماي 2010.

23. شلبي محمد، "الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة"، أعمال الملتقى الدولي: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2004.

24. تقرير لجنة الأمن الإنساني: أمن الإنسان ألان حماية الناس وتمكينهم، لجنة الأمن الإنساني، نيويورك، 2003،

25. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بالأمن البشري المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة 64 تحت رقم 64/701/ A والصادر في 2010/03/08 .

26. تقرير لجنة أمن الإنسان، أمن الإنسان الآن، حماية الناس وتمكينهم الصادرة 2003.

27. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية.

28. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأول المتعلق بالأمن البشري لعام 2010 .

29. تقرير الأمم المتحدة لتنمية المياه في العالم 2016 المعنون "الموارد المائية وفرص العمل".

30. تقرير منظمة الصحة العالمية بمناسبة يوم الصحة العالمي 2008 ، حماية الصحة من تغير المناخ.

31. غالي بطرس بطرس: خطة للسلام، الدبلوماسية الوقائية، صنع السلم و حفظ السلام، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عملا ببيان اجتماع قمة مجلس الأمن في 31 كانون الثاني 1992.

و/النصوص القانونية:

1. دستور الجزائر 1976م، المادتان 90-93.

ز/المواقع الالكترونية:

1. (أ.ف.ب)،" 8 أعوام من التدخل الفرنسي في مالي"، **العربية**، تم تصفح الموقع بتاريخ 20-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/38axl8o

2. أزمة مالي والتدخل الخارجي، سلسلة تقدير موقف،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2013)، تم تصفح الموقع بتاريخ 21-10-2021، على الرابط :

https://bit.ly/3vmvYv0

3. أزمة مالي متاهة الانقلاب والانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ 28-10-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3rynCzv

4. أحمد عبد الحليم إيمان ، عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، تم تصفح الموقع بتاريخ 7-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3EmdJKb

5. أطماع فرنسا في إفريقا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب"، تم تصفح الموقع بتاريخ 29-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3KSY5Zu

6. أخبار الأمم المتحدة، يوم الأغذية العالمي ديفيد بيزلي يحشد الجهود من أجل إنقاذ منطقة الساحل من المجاعة، تم تصفح الموقع بتاريخ 30-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/37wo9Lr

7. انقلاب مالي 2021 على الرابط:

https://bit.ly/3M957cu

8. انعدام الأمن يتصاعد في مالي ويمتد إلى وسط البلاد، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3jOwhJU

9. انسحاب فرنسا من مالي –بين معاقبة الانقلاب ومحاولة توريط الجزائر– ، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3MdcfVg

10. استطلاع 51% من الفرنسيين يرفضون تواجد قوات بلادهم في منطقة الساحل، اليوم السابع، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/37YLw08

11. إزدارن فيصل ، "أمن الجزائر والفضاء الإقليمي الإفريقي"، الشروق، تم تصفح الموقع بتاريخ 31-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/388hirs

12. إنهاء عملية برخان الفرنسية رهان ينطوي على مخاطر في منطقة الساحل الإفريقي، التقرير السنوي لعام 2020، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3jIHPhA

13. آيت سعادة زهير ، قوات بريطانية في حالة تأهب للتدخل العسكري في مالي، تم تصفح الموقع بتاريخ 8-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3rrGLmD

14. آخر المستجدات في دولة مالي، مركز الإعلام، تم تصفح الموقع بتاريخ 25-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3jSsAmp

15. الأمم المتحدة، "ليبيا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والبعثة تشدد على أهمية إنشاء آلية لتحقيق وتعزيز المساءلة"، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-10-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3vmYgpl

16. الاتفاقية الدولية لجمع جريمة الفعل العنصري والمعاقبة عليها، تم تصفح الموقع بتاريخ 05-7-2020، على الرابط:

https://bit.ly/3K9rgGz

17. "الانسحاب الفرنسي من منطقة الساحل الإفريقي ومحاولة توريط الجزائر"، تم تصفح الموقع بتاريخ 29-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3uSDqPz

18. العين الإخبارية، "المادة "51" كيف قتلت أمريكا سليماني بالقانون الدولي؟"، تم تصفح الموقع بتاريخ 30-6-2020، على الرابط:

https://bit.ly/3xOmZWu

19. "الوضع الإنساني في مالي إلى مزيد من التدهور"، أخبار الأمم المتحدة، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3MdU5mo

20. اليونيسيف وشركاؤها يحذرون من أزمة التغذية في شمال مالي، وكالة أنباء الأمم المتحدة، تم تصفح الموقع بتاريخ 19-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3uPd9S1

21. اليونيسيف تحذر من أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في أوضاع النزاعات تتصاعد في جميع أنحاء العالم، تم تصفح الموقع بتاريخ 31 ديسمبر 2021، على الرابط:

https://uni.cf/3rFyTy5

22. "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ 27-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3JMIQji

23. "التدخل العسكري الفرنسي في مالي.. 8 سنوات من الفشل"، تم تصفح الموقع بتاريخ 27-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3Olj1dv

24. الحرب في مالي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 5-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3OhDNuL

25. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير جديد يكشف انتهاكات خطيرة بحق اللاجئين والمهاجرين خلال رحلاتهم إلى الساحل الإفريقي للمتوسط، تم تصفح الموقع بتاريخ 28-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3K1pUxe

26. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مالي- النيجر: تغير المناخ والنزاعات المحتدمة في منطقة الساحل الإفريقي يجعلها على وشك الانفجار، تم تصفح الموقع بتاريخ 30-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3K2MVA7

27. بن عنتر عبد النور ، "التدخل في مالي: نظرة عن التدخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ 5-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3uMMTI2

28. دالع مصطفى ،"فرنسا الاستعمارية بالساحل تحالف ضد الإرهابأم نهب للثروات"،تاريخ التصفح 20-9-2020 على الرابط:

https://bit.ly/3vaA1vB

29. "دور الجزائر مهم جدا في حل الأزمة المالية"، **المساء**، تم تصفح الموقع بتاريخ 18-2-2022، على الرابط:

https://bit.ly/3xIbSyg

30. ولد الأمير سيدي أحمد ، "عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق"، تم تصفح الرابط بتاريخ 8-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3rw46DF

31. ولد أحمد سالم سيدي أحمد ، "بعد هجوم الجماعات الجهادية على النيجر: على من سيكون الدور"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ 8-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3M4Uis2

32. وفاة المشتبه فيه بمحاولة اغتيال رئيس مالي الانتقالي، تم تصفح الموقع بتاريخ 2-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3vr8MMj

33. ولد سيدي أحمد ، "تزايد الهجمات في دول الساحل: هشاشة أمنية وضعف في التدابير"،**العربي الجديد**، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3rK8U8u

34. حمايدي عز الدين ، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، تم تصفح الموقع بتاريخ 12-6-2020، على الرابط:

https://bit.ly/3OzmN32

35. "حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا"، تم تصفح الموقع بتاريخ 14-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3vx0Mte

36. "ليبيا تحتل المرتبة 168 في مؤشر الأمن الصحي"، ليبيا الأحرار، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-10-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3rtVdKJ

37. ليبيا في المرتبة 172 بمؤشر الأمن الصحي العالمي"، قناة ليبيا، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-10-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3JQJ4WQ

38. محي الدين شيماء ، "تحولات الإستراتيجية الروسية في إفريقيا من الرابح؟"،تم تصفح الموقع بتاريخ 5-9-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3MrnJ7N

39. محمد سليمان الزواوي، "التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية"، **مجلة رؤية تركية**، تم تصفح الموقع بتاريخ 10-10-2021، على الرابط:

https://bit.ly/393qUUO

40. مفتاح حسن ، "بالتفاصيل والأرقام، هكذا دمر الناتو ليبيا وأسقط الظالم"، دراسة إفريقيا الإخبارية، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-10-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3xydjPA

41. منظمة الصحة العالمية، بيان مشترك شامل ليبيا، تم تصفح الموقع بتاريخ 18-10-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3jDfARp

42. ميركل تشدد في باماكو على ضرورة الدعم العسكري، تم تصفح الموقع بتاريخ 30-10-2021، على الرابط:

https://bit.ly/38POrbH

43. محمد فوزي إسراء ، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا"، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع بتاريخ 8-11-2021، على الرابط:
https://bit.ly/3KOu0dt

44. "من استيلاء الجهاديين حتى سقوط القاعدة: 8 أعوام من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 9-11-2021، على الرابط:
https://bit.ly/37VM72u

45. "ماكرون يعلن استبدال "بارخان" بتحالف دولي لمكافحة الإرهاب"، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط:
https://bit.ly/3uO4PSD

46. مالي: النظام السياسي، موسوعة المقاتل، تم تصفح الموقع بتاريخ 25-10-2021، على الرابط:
https://bit.ly/3uI1t3s

47. "مالي مقتل 380 مدنيا خلال الربع الأول من 2020"، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2021، على الرابط:
https://bit.ly/3vIzWhZ

48. "مالي الأمم المتحدة تدين الهجمات البربرية ضد السكان المدنيين في واتاغونا"، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2021، على الرابط:
https://bit.ly/3rtenAs

49. "مالي: الوضع الإنساني الخطير لسكان المناطق الشمالية والوسطى"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-11-2021، على الرابط:
https://bit.ly/3xyt8Wq

50. "مالي: الوضع الإنساني للسكان مقلق"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-11-2021، على الرابط:
https://bit.ly/3End3nT

51. مالي: الآثار الإنسانية للتدخل المسلح. تم تصفح الموقع بتاريخ 17-11-2021، على الرابط:
https://bit.ly/38ZWhQj

52. مشروع استبدال القوات الفرنسية بالمرتزقة الروس في مالي، يهدد استقرار الساحل الإفريقي، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2021، على الرابط:

https://bbc.in/3xxfX8g

53. ملايين الأشخاص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في مالي، أطباء بلا حدود، تم تصفح الموقع بتاريخ 19-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/36miw1J

54. "مجموعة حقوقية مالية تؤكد أزمة الجنود الأطفال"، مغاربية، تم تصفح الموقع بتاريخ 19-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/37rGFEz

55. مسلم محمد، "انتصار المقاربة الجزائرية في حل الأزمة المالية"، **الشروق**، تم تصفح الموقع بتاريخ 18 فيفري 2022، على الرابط:

https://bit.ly/3OosP6F

56. معروف محمود، "أزمة مالي... بوابة المغرب للاتحاد الإفريقي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 29-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3Oe6dWx

57. محمود إبراهيم محمود زكرياء ، "الإرهاب في الساحل الإفريقي: دراسة في أطر الاستجابة المشتركة"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3vuwhEj

58. "مخاطر الأوضاع الهشة في دول الساحل الإفريقي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 20-12-2021،على الرابط:

https://bit.ly/3KYlhpf

59. سبهة سعد، "إنهاء عملية "برخان" الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي: الدوافع والتداعيات المحتملة"، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3KSyYWx

60. سليق كريم ، "الحملة العسكرية على مالي تصفية عرقية وتعتيم إعلامي فرنسي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 19-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3uSSA7C

61. سالم محمد ، "ترويض الساحل الإفريقي... كيف خلقت فرنسا حربا للسيطرة على الثروات والحكومات؟"، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3jWrs0W

62. سوماتي سهام، "اجتماع دول الجوار هو انتصار للمقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، **الحدث**، تم تصفح الموقع بتاريخ 31-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3v2iVQH

63. عسكر أحمد ، "دوافع التنافس الروسي- الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء"، **قضايا وتحليلات- إفريقيا**، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم تصفح الموقع بتاريخ 8-4-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3xQw68Q

64. عميرة عائد ، "تغذية إرهاب ونهب ثورات.. عن الدور الفعلي الفرنسي في مالي"، تم تصفح الموقع بتاريخ 21-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3jURxh0

65. عيشي بوعلام ، آسمي غويتا الرجل القوي في مالي الذي أطاح بالرئيس في أقل من عام، تم تصفح الموقع بتاريخ 30-10-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3jLegfj

66. عادل مساوي، "المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي"، ورقة قدمت في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية 18/17 فبراير 2013، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ 6-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3JIyely

67. "عملية برخان، نهاية فشل عسكري كلف فرنسا خسائر ضخمة "، تم تصفح الموقع بتاريخ 25-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3JTQmsT

68. فريدوم انوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، تم تصفح الموقع بتاريخ 5-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3OcJZEp

69. "فرنسا تستبعد خفض قواتها بشكل فوري: منطقة الساحل الإفريقي"، رويترز، تم تصفح الموقع بتاريخ 15-11-2021، على الرابط:

https://reut.rs/3rx9p5D

70. "فرنسا وراء مجزرة مالي"، **الشروق أون لاين**، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/36pj7jm

71. روسيا وإفريقيا واقترابات القوة البديلة، العالم يفكر، **جريدة الشروق**، تم تصفح الموقع بتاريخ 5-9-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3k6obfR

72. رمون فاطمة الزهراء ، "الانسحاب الفرنسي المرتقب من الساحل الإفريقي ومكاسب موسكو"، **تقديرات موقف**، المركز العربي للبحوث والدراسات،تم تصفح الموقع بتاريخ 5-9-2021 على الرابط:

https://bit.ly/3vZIJMD

73. تنصيب الكولونيل غويتا رسميا رئيسا انتقاليا لدولة مالي، تم تصفح الموقع بتاريخ 2-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3OfjQ7H

74. "تقدم المسلحين ودعم دولي لتدخل فرنسا بمالي"،تم تصفح الموقع بتاريخ 27-11-2021، على الرابط:

https://bit.ly/3uSzK0d

75. تضاعف إغلاق المدارس في منطقة الساحل الإفريقي في العامين الماضيين بسبب تزايد انعدام الأمن"، اليونيسيف، تم تصفح الموقع بتاريخ 31-12-2021، على الرابط:

https://uni.cf/3jYUnle

76. خريس ربيعة ، "قدية ضخمة و200 إرهابي.. أي دور تؤديه فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي؟"، تم تصفح الموقع بتاريخ 25-12-2021، على الرابط:

https://bit.ly/36sAxLR

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A/ BOOKS :

1. Alexander Wendt, **Social Theory of international politics**, (Cambridge university press,1999).
2. Antoine Socpa**, Ethnicité et état post colonial en Afrique,** (laval university, 1998).
3. Bernard Natal**, Le sahara histoire guerres et conquetes**, edition tallandier, (Paris, France, 2013).
4. Barry Buzan, **people states and fear, agenda for international security studies in the post-colde war era,** 2ed edition, (congman, 1991).
5. Bernard Kouchner, **le malheur des autres**, (paris: édition Odile Jacob, 1991).
6. Berierly, **the law of nations: An Introduction to the International Law of pace**, 6th ed, (clarendor press, oxford, 1942).
7. DAVID Baldwin , **neo realism and neolibiralism , the contemporary debate, (** new york : colambia university press , 1993).
8. Dario Battistella, **Theories des relations internationales**, 2eme edition, (Paris : presses des sciences po, 2006).
9. Frederic Charillon, **Politique étrangére nouveaux regards**, (Paris: critique international, presses de science po, 2002).
10. Gilles Borders Soule, **Sahara: Guide de voyageurs**, Paris, Nathan, 2003.
11. James Pettison , **hummanitarian intervention and the desponsebelety to proted who shold intervien ?**, (oxford : oxford university press, 2009).

12. Jean jacques roche ,**théorie des relations internationales,** 2eme editions,(paris: monchestien,1997).

13. Jean Jacques Roche**, Theories des relations international**, 5eme edition,(Paris : Monchrestien, 2004).

14. Jean touscouz **, droit international** ,(univercité de France, edition paris , 1993)

15. Lloyd Axworthy, **Human security safety for people in a changing word**, (Canada: ministry of foreign affairs, april 1999).

16. Martin Griffiths, **international relations theory for twenty-first century**, (new York : Rutledge,2007).

17. Paul Fauchille, **traitede droit international public**, (paris : librairie Arthur Rousseau, 1965).

18. Redefining Security**, The human dimension, current history**, may 1995.

19. Robert Jackson and Sorensen Georg, **introduction to international relation theories and approaches**, 3ed edition, (university of oxford, 2006).

20. Tomas hobbes, **leviathan,** (oxford**:**basil blackwell.1994) .

21. Véronique Zanetti **, l'intervention humanitaire -droit des individus , devoir des états**, (genève : labor et fides, 2008).

B/ ARTICALS & REPORTS :

1. Alexis Arieffn, "crisis in Mali", comprisional reserch service report For congress, January 14,2013.

2. Alex Machlod, "des etudes de security de structuctirisme dominante au constructivisme critique**"**, **cultures et conflits**, n° 54, (été 2004).

3. Accord d'Alger pour la restauration de la paix, de la sécurité et de la développement, la région de Kidal fait à Alger, 4 juillet 2006.

4. Amnesty international**, the battle against Libya**, (may 2011).

5. Anne Ryniker**, "** position du comite international de la croix rouge sur « l'intervention humanitaire **»"** , **RICR** , vol-83, N° 842, (Juin 2001).

6. Bernard Adam, "Mali; de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'état**"**, (rapport du GRIP groupe de recherché et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles, 2003).

7. Carlo Jean, « **conséquences politiques et sécuritaire de la globalisation** », dans mondialisation et sécurité (actes du colloque international mondialisation et sécurité. C.d.n/edition ANEP, Alger, 2003.

8. Congressional reside service, **operation odyssey dawn Libya, back around and issues congress**, (March 28, 2011).

9. David Witter and Anthony Bell, **the Libyan revolution, escalation et intervention**, (united state of America: institute for the study of war, 2011).

10. Emilio Sanchez de Rojas Dias," the Sahel an archetypal conflict ", in **Geo political of conflicts 2012**, (Spanish institute for strategic studies, February 2013).

11. Frédéric Deycard, " le Niger entre deux feux , la nouvelle rébellion touarègue face à Niamey**", politique Africain** 108, (décembre 2007).

12. ; hamiti sid-ali; **géopolitique du terrorisme; cas d'al-qaida au maghreb islamique**; (these de doctorat non publiée; université alger 3; 2021)

13. Human development report 1994, new dimension of human security, new York, undp, 1994.

14. Jacques NguyenThaiSon":la libye quelle issues?", **géostratégiques**, N° 32, 3eme trimestre,(2011).

15. International crisis group, **"Mali avoiding escalation crisis group" ,** (Africa report, Dakar /Bruxelle, N° 189, July 2012).

16. Lloyd Axword, "la sécurité humaine: la sécurité des individus dans un monde en mutation**", politique étrangere**, n 2, (1999).

17. Martin Binder , **the limits of humanitarian noms: exploring the selectivity of humanitarian intervention ofter the cold war",(** paper presente at international studies association annual meeting**,** san Francisco C A , march26-29, 2008).

18. Mehdi Taje**, "**Sécurité et étabilité dans le sahel Afrain, ADC", (occasional paper, academic researche branch, (rome: decembre 2006)).

19. Mériadec Raffery," les rébellions touarègues au sahel", (paris : centre de doctrine d'emploie des forces (CDEF), janvier 2013).

20. Ministère des armes, dossier presse, operation Barkhane, janvier 2021.

21. Modibo Goïta, « West Africa's Growing Terrorist Threat: Confronting AQIM's Sahelian Strategy », **Africa security brief**, N° 11,(februry2011).

22. "Sécurité alimentaire", **note d'orientation** , N02, (juin 2006).

23. Sénat, Rapport d'information, session ordinaries de 2012-2013, N° 513.

24. Simon Andes, "Military, intervention and, regime change in Libya**"**, **journal of international law**, volume 52, (Virginia number 02, 2012).

25. Thiery balzacq,"qu-est ce que la sécurité national", revue international et stratégique, n 52, hiver 2003-2004.

26. Thirry Garein, « **les révolutions arabes et la sécurité euro- méditerranéenne avec les révolutions arabes ?.**

C/ SITE WEBS :

1. Bérangère Râpent, "les états Sahéliens et leurs partenaires extra-régionaux" , l'union européenne en particulier. 15-12-2020, **Available on** :

   https://bit.ly/38gUYfm

2. CIA, 2012 https://bit.ly/3JLpxXD

3. FAO.2003.https://bit.ly/38SLBD0

4. Frédéric Jshay, "L'indépendance énergétique des états unis ; conséquence économiques et géopolitiques",15-12-2020 , **Available on** :

   https://bit.ly/3Mvwgqf

5. GEORGE ROBERTO , "socialconstructivism applied : kosovo and its implications for the global order in new millennium", 21-7-2020, **Available on:**

   https://bit.ly/3rMDTRo

6. Kai Brand-Jacobsen, "beyond security ,newapproaches ,new perspectives, new actors",17-7-2020**, available on**:

   https://bit.ly/3rM6Ywm

7. Philipp Heinring, "Incidences sécuritaires de changement climatique au sahel", perspective politique csao, 2010,15-8-2020, **Available on**:

   https://bit.ly/3vFnhfF

8. World report 2019 ; Rights trends inhttps://bit.ly/3jSsr25

فهرس الخرائط،

الأشكال والجداول

فهرس الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة تمثل جغرافية دول الساحل الإفريقي	129
02	خريطة توضح العمليات العسكرية ضمن منطقة الحظر الجوي في ليبيا	174
03	خريطة توضح نطاق عملية برخان	225
04	خريطة توضح تصاعد وتيرة الهجمات الإرهابية في الساحل	299

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يوضح مجالات الأمن حسب تصور باري بوزان	101
02	تقسيم ساحل	130
03	يمثل مناطق التمس المباشر وغير المباشر للساحل الإفريقي	131
04	يمثل التوزيع الجغرافي للأقليات في منطقة الساحل الافريقي	133-134
05	يمثل الآليات العسكرية الفرنسية لبسط نفوذها في منقطة الساحل الإفريقي	142
06	يمثل ألآليات الاقتصادية والتنموية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا	143
07	الآليات الثقافية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا	144
08	أطراف النزاع في ليبيا	177
09	عوامل وأسباب العنف والتمرد في مالي	199
10	أطراف النزاع في الأزمة المالية	208
11	شكل يمثل تداعيات التدخل العسكري الفرنسي على الأمن الانساني في دولة مالي	235
12	رسم تخطيطي يوضح أشكال الصراع بين الجماعات	273
13	رسم تخطيطي يوضح مظاهر اختراق سيادة الدولة في ظل التدخل الأجنبي	285
14	يمثل حركات المتمردين والتنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي	287
15	يمثل مصادر تمويل الإرهاب في الساحل الإفريقي والآثار المترتبة	300

16	يمثل المهاجرين من الساحل نحو أوروبا	312
17	يوضح العلاقة الجوهرية بين الإرهاب والجريمة المنظمة	314

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يمثل فترات التدخل في الدول	36
02	جدول يمثل أشكال التدخل الدولي	51
03	جدول يوضح اختلاف التصور الجيوسياسي للفواعل الإقليمية والدولية لمنطقة الساحل الإفريقي	130
04	جدول يمثل المصالح الأمريكية في إفريقيا حسب المفكر "ميشال دوقالسكي	148
05	جدول يمثل آليات ومضامين الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا والساحل الإفريقي	150-149
06	جدول يمثل الاستراتيجية الأمريكية في الساحل	151
07	جدول يوضح المساعدات الدولية للتدخل الفرنسي في مالي	258
08	جدول يمثل التعهدات الرئيسية المقدمة في مؤتمر المانحين	259
09	جدول يمثل مؤشرات الدولة الفاشلة	265
10	جدول يمثل تطور عدد الهجمات الإرهابية في شمال إفريقيا	293
11	جدول يمثل عدد الضحايا المدنيين في الهجومات الإرهابية في شمال إفريقيا	294
12	جدول يمثل عدد الضحايا للهجمات الإرهابية	294
13	جدول يمثل تطور عدد الهجمات في دول الساحل الإفريقي من قبل القاعدة	295
14	جدول يمثل خصائص الجريمة المنظمة	302
15	جدول يمثل معدلات الفقر في دول الساحل الإفريقي من 2005 حتى سنة 2015 ما عدى الرأس الأخضر.	317

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	/
إهداء	/
الملخص	/
Abstract	/
مقدمة.....	16-1
الفصل الأول:البناء المعرفي لمفهوم التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية	90-17
المبحث الأول: مفهوم و اتجاهات التدخل الأجنبي.....	19
المطلب الأول: التدخل الأجنبي في المدارس الفكرية.....	19
المطلب الثاني: المفاهيم الضيقة والموسعة للتدخل.....	26
المطلب الثالث: التطور التاريخي لمفهوم التدخل الأجنبي.....	31
المبحث الثاني: أنماط التدخل الدولي، أساليبه، أسبابه ونتائجه.....	41
المطلب الأول: أنماط التدخل الأجنبي.....	41
المطلب الثاني: أساليب وطرق التدخل.....	52
المطلب الثالث: أسباب التدخل الأجنبي وآثاره.....	58
المبحث الثالث: مشروعية التدخل الدولي والمواقف الفقهية والنظرية منه.....	64
المطلب الأول: مشروعية التدخل الأجنبي في القانون الدولي.....	64
المطلب الثاني: موقف الفقهاء من التدخل الأجنبي وعلاقته بالسيادة.....	72
المطلب الثالث: موقف نظريات العلاقات الدولية من التدخل الأجنبي من منطلق السيادة.....	75
الفصل الثاني: إشكالية الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي	155-91
المبحث الأول: تطور الاهتمام التنظيري لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية.....	94

المطلب الأول: المقاربات التقليدية لتفسير الأمن.....	**94**
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الموسع مدرسة كوبنهاجن.....	**99**
المطلب الثالث: المقاربات ما بعد الوضعية للأمن.....	**103**
المبحث الثاني: تطور سياق مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده.....	**107**
المطلب الأول: التصورات الفكرية والمفاهيمية لمفهوم الأمن الإنساني.....	**107**
المطلب الثاني: السياق لتطور مفهوم الأمن الإنساني.....	**111**
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الإنساني.....	**115**
المطلب الرابع: إشكالية العلاقة بين الأمن الإنساني ومفهوم التدخل العسكري.....	**122**
المبحث الثالث: الساحل الإفريقي دراسة جيوسياسية.....	**127**
المطلب الأول: الساحل الإفريقي وأهم خصائصه.....	**127**
المطلب الثاني: الجذور التاريخية لحالة اللاأمن بالساحل الإفريقي.....	**136**
المطلب الثالث: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي.....	**140**
الفصل الثالث:التدخل الأجنبي في كل من ليبيا ومالي وتداعياته على الأمن الإنساني فيهما	**260-156**
المبحث الأول: التدخل الأجنبي في ليبيا.....	**158**
المطلب الأول: ليبيا الجغرافيا السياسية والاقتصادية لليبيا.....	**158**
المطلب الثاني: التدخل العسكري في ليبيا بقيادة حلف الناتو.....	**167**
المطلب الثالث: نتائج التدخل العسكري على مستويات الأمن الإنساني في ليبيا.....	**178**
المبحث الثاني: التدخل الأجنبي الفرنسي في مالي.....	**183**
المطلب الأول: السياق العام للنزاع في مالي وتطوراته.....	**183**
المطلب الثاني: التدخل الفرنسي العسكري في مالي من سرفال إلى برخان.....	**209**
المطلب الثالث: آثار التدخل العسكري الفرنسي على الأمن الإنساني في مالي.....	**225**
المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من التدخل الأجنبي في الساحل الإفريقي.....	**235**

المطلب الأول: المواقف والحجج الإقليمية والدولية من التدخل الأجنبي في ليبيا.....	**235**
المطلب الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من التدخل العسكري الفرنسي في مالي.....	**247**
الفصل الرابع: انعكاسات التدخل الأجنبي على الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي	**338-261**
المبحث الأول: انعكاسات التدخل الأجنبي على مشروع الدولة الوطنية في الساحل الإفريقي...	**263**
المطلب الأول: انتشار الدولة الفاشلة وغياب الاستقرار السياسي.....	**263**
المطلب الثاني: استعصاء بناء وإعادة بناء الدولة.....	**270**
المطلب الثالث: استباحة سيادة الدولة واختراقها.....	**279**
المبحث الثاني: الانعكاسات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية على منطقة الساحل الإفريقي...	**285**
المطلب الأول: تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي.....	**286**
المطلب الثاني: تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة في دول الساحل الإفريقي.....	**301**
المطلب الثالث: تنامي انتشار ظاهرة الفقر في منطقة الساحل الإفريقي.....	**315**
المبحث الثالث: آليات جهود التسوية الجزائرية للأزمتين الليبية- المالية في ظل مستقبل التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي.....	**322**
المطلب الأول: الجزائر وتسوية الأزمة الليبية: الدبلوماسية متعددة المستويات.....	**323**
المطلب الثاني: مساعي الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة المالية الجديدة.....	**330**
المطلب الثالث: مستقبل التدخل الأجنبي في الساحل الإفريقي بالنظر إلى واقع الأمن الإنساني..	**335**
الخاتمة.....	**343-339**
قائمة المراجع.....	**380-344**
فهرس الخرائط، الأشكال والجداول.....	**383-381**
فهرس المحتويات.....	**387-384**

المخلص:

تهدف هذه الأطروحة إلى محاولة دراسة وفهم تأثير التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الأفريقي على الأمن الإنساني –دراسة حالتي مالي وليبيا– منطلقين من مشكلة بحثية، وهي أن التنافس بين القوى الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي لفرض أجندتهم التدخلية القائمة على عسكرة الحلول في كل من مالي وليبيا و قد خلق حالة من اللاستقرار بالمنطقة وزيادة تدهور حالة الأمن الإنساني من السيئ إلى الأسوأ في المنطقة ككل وليبيا ومالي خاصة.

حيث تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، الأول تعلق بالأساس بالجانب النظري والمعرفي لمفهوم التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية، أما الفصل الثاني تطرقنا فيه لإشكالية الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي، أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة التدخل الأجنبي في كل من ليبيا ومالي وتداعياته على الأمن الإنساني فيهما، أما الفصل الرابع فتم التطرق إلى انعكاسات هذا التدخل الأجنبي في كل من ليبيا ومالي على باقي دول الساحل الإفريقي.

تطلبت طبيعة الموضوع استخدام عدة مناهج وأدوات علمية، كما تم الاعتماد في التحليل على النظرية الواقعية ومقاربة الأمن الإنساني.

فعلى ضوء النظرية الواقعية فقد كشفت أن مصالح الدول الحيوية هي من تحركها في معظم الأحيان وليس الغايات الإنسانية، فالتدخلات الأجنبية كانت إحدى العوامل التي ساهمت في استمرار نهب ثروات شعوب الساحل الإفريقي.

وفي الختام توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن التدخل الأجنبي قد أثر بشكل سلبي على الأمن الإنساني، ويبرز ذلك من خلال حالتي ليبيا ومالي والتي مست مباشرة أبعاده الشخصية، الاقتصادية، الغذائية، الصحية، المجتمعية، البيئة والسياسية، هذه التأثيرات عمقت من معدلات وتزايد النشاط الإرهابي والهجرة غير الشرعية وغيرها، ما صعب من مهمة إعادة بناء هذه الدول.

كلمات مفتاحية: التدخل الأجنبي، الأمن الإنساني، الساحل الإفريقي، ليبيا، مالي.

Abstract:

This study aims to depict the impact of external interventions in the Sahel region on human security. It is grounded on the assumption that the competition among major powers in both Mali and Libya that militarize solutions, has worsen the human security deterioration in the region as a whole. Relying on various methods and theoretical frameworks, such as the realist theory as well as the human security approach, this study concludes that external interventions negatively affected all dimensions of human security in the Sahel, including the economic, societal, environmental, political, and food dimension, which in turn led to an increase in terrorist operations and criminal activities that hindered the process of state-building in this precarious region.

This study is broken down into four chapters. The first chapter presents a theoretical and conceptual framework about external intervention in international relations. The second chapter, on the other hand, focuses on the question of human security in the Sahel region. And whereas the third chapter is devoted to study the external intervention by various major powers in Libya and Mali, the last chapter investigates and analyses the implications of these interventions for these countries and the Sahel region as a whole.

Keywords: the Sahel; Mali; Libya; External interventions; Human security

Résumé:

Cette thèse vise à étudier et à comprendre l'impact de l'intervention étrangère sur la sécurité humaine dans la région du Sahel africain - Etude du cas du Mali et de la Libye – a partir d'un postulat, basé la concurrence entre les grandes puissances au Sahel africain. Afin de definir leur zone d'influence et imposer un programme d'intervention militaire poue resoudre la crise au Mali et en Libye. Ce qui a engendré un état d'instabilité dans la région et a détérioré d'avantage la situation de la sécurité humaine et qui sest propagé sur lensemble de la région du sahel et du sahara dont le Libye et le Mali en particulier.

Cette étude s'est scindée en quatre chapitres : Le premier concernait principalement l'aspect théorique et cognitif du concept d'ingérence étrangère dans les relations internationales. Tandis que le deuxième chapitre traitait de la problématique de la sécurité humaine dans la région du Sahel africain. Le troisième chapitre a été consacré à l'étude de l'ingérence étrangère en Libye et au Mali et ses répercussions sur la sécurité humaine dans ces Etats. Quant au quatrième chapitre, il traite des répercussions de cette intervention étrangère en Libye et au Mali sur le reste des pays sahéliens africains.

La nature du sujet a nécessité le recours à plusieurs méthodes et outils scientifiques. l'analyse était basée sur la théorie réaliste et l'approche de la sécurité humaine. À la lumière de la théorie réaliste, il a été révélé que pour objectifs ce sont les intérêts vitaux qui motivent souvent les États et non pas les missions humanitaires comme énoncé au préalable. Les interventions étrangères ont été l'un des facteurs qui ont contribué au pillage continu des richesses des peuples de la côte africaine.

En conclusion, l'étude a atteint les principaux résultats recherchés, qui démontre que l'ingérence étrangère a affecté négativement la sécurité humaine, et cela est évident à travers les cas de la Libye et du Mali. Ce qui a affecté d'une façon direct les dimensions de la personnalité économique ; alimentaire ; sanitaire ; sociétale ; environnementale et politique de ces Etats. Les effets durs de l'interventionnisme étranger ont aggravé la les peines des populations et augmenté les taux de l'activité terroriste et de l'immigration clandestine, le crime organisé…etc. ce qui rend la reconstruction de ces pays assez difficile.

Les mots clés***:*** Sahel africain ; Mali; Libye; l'ingérence étrangère ; sécurité humaine.